



المشاة

في الفكر الاسلامي

منتدى إقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

جمال محمد فقي رسول الباجوري

الجزء الاول

ساعدت الامانة العامة للثقافة والشباب لمنطقة الحكم
الذاتي في كردستان على نشر هذه الرسالة



الامانة العامة للثقافة والشباب
لمنطقة الحكم الذاتي في كردستان
عضدت نشر هذه الرسالة :

ملئة
في الفكر الاسلامي

لمرأة في الفكر الاسلامي

جمال محمد فقي رسول الباجوري

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

الجزء الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربنا لاتؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا»

صدق الله العظيم

كانت هذه الرسالة جزءاً من متطلبات درجة ماجستير في الدين قدمت الى مجلس كلية الشريعة / جامعة بغداد .

وأشرف على اعدادها فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عبيد الكيسي استاذ الشريعة والقانون في كلية القانون والسياسة بالجامعة المستنصرية .

الذي جاد بعلمه وخبرته لانجازها في الموعد المقرر لمناقشتها التي تمت يوم ١٩٨٥/٥/١٥ في قاعة كلية الشريعة من قبل الأستاذين الجليلين الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري والدكتور محمد رمضان .

فجزى الله الكل خيراً

الاهداء

إلى :

والدي الذي علمني صَغِيراً وشجعتني كَبِيراً على مواصلة الدِّراسة
والبحث .

إلى :

والدتي التي ربّنتي ولم تَبْرَحْ تسعفني بأدعيتها الخالصة بالنجاح
والتوفيق .

إلى :

زوجتي الوفية التي هَيّأتْ كافة مستلزمات الهدوء والراحّة
لإنجاز هذا البحث .

إلى :

كلّ امرأة مسلمة التزمت بنهج الاسلام في مسيرة الحياة ولم تغترّ
بالافكار المناوئة لتماسك الأسرة وتربيّة الجيل الصالح .
فللكلّ أهدي هذا الجهد المتواضع .

جمال محمّد البّاجوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

الحمد لله الذي خلق الناس من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ليسكن اليها فسيحان الذي خلق الأزواج كلها مما تنبت الأرض ومن أنفسهم ومما لا يعلمون ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد قائد الخير ورسول الرحمة ، وعلى آله وصحبه المتأدبين بأدابه الى يوم الدين .

وبعد فهذه رسالة تخص المرأة في الفكر الاسلامي ، وفيها ما هو حكم ثابت بالنص ، ورأي مستنبط بالاجتهاد ، ووجهة نظر قائمة على التجربة ومراعاة طبائع الاشياء والاشخاص ، وقد حاولت في القسم الاول عرض وجهة النظر الاسلامية في القضايا العامة والتي استقر عليها رأي السلف الصالح من الفقهاء والمفكرين والتي رهنت على تقرير الاسلام لشخصية المرأة والنظر اليها نظرة المساواة مع الرجل فيما عدا الامور التي تحكم طبيعة الطرفين بالاختلاف العضوي والوظيفي الذي يترتب عليه وجوب انصراف كل واحد منهما نحو ما خلق له من دون تخطيط او تشبه او تصنع ، في حين حاولت في القسم الثاني عرض المسائل المذكورة سابقا او المستجدة في الحياة بحكم التطور والتقدم الذي طرأ عليها في وجهة نظر المفكرين المحدثين والباحثين المعاصرين ، بغض النظر عن الاتفاق او الاختلاف مع القدامى أو فيما بين المحدثين أنفسهم ، وحاولت جمع آرائهم وتصنيفها مشفوعة

بالحجج والبراهين التي اعتمدوا عليها في توجهاتهم وآرائهم نحو المرأة مع مناقشتها وبيان الراجح في تلك الآراء بناء على الأدلة التي رأيتها قوية .

ولا تخفى كثرة القائلين والكاتبين في قضية المرأة ، وهم ذوو افكار شتى وفلسفات مختلفة ومذاهب متناحرة وثقافات متنافرة ، ومن بينهم الاصيل في الرأي ، والمتطفل في القول ، والمخالف للمألوف لكي يعرف فقط ، او المهندس لتسميم الافكار متظاهراً بالنصرة للمرأة ، مُسْتَبْطِئاً الاساءة اليها ، وهكذا يظهر جليا اختلاف المذاهب حول المرأة وتناقض الاتجاهات والمقاصد والمنطلقات في الفكر السائد في ساحتنا منذ بداية القرن العشرين والى يومنا هذا ، والذي من بينها من يبذل الجهد المتواصل لهدم الاسرة المسلمة منذ ان قرّر اللورد كرومر ذلك في مصر حين قال : لن اترك مصر حتى اهدم فيها ثلاثا : القرآن والكعبة ، والاسرة المسلمة (١) .

وبعد افتتاح الشرق بوجه الغرب ، وحدث احتكاك واطلاع بين الطرفين ظهرت امور لم تكن موجودة من قبل في المجتمع الاسلامي ، كعمل المرأة في المصانع والدوائر ، والاشتغال بالسياسة وملابسها ، والاشتراك في الانتخابات بشقيها (ناخبة ومنتخبة) وكيفية تعليمها من حيث المناهج والتوجهات ، وكذلك الحجاب حدوده وفلسفته ومدى اصالته ، ودعوى تقييد الطلاق وتعدد الزوجات باذن القضاء ، وانتقاد قوامة الرجل على المرأة ، وكذلك نظام الارث في الاسلام لاعطائه الذكر اكثر من الانثى في بعض المسائل ، والتفريق بينهما في الشهادة على بعض الامور . الى غير ذلك من المسائل التي عنيت بها هذه الرسالة بقدر ما سمح به الوقت والحجم المقرر لها ، وشحذ به الجهد والفهم ، والتي اتسم فيها منطق الدوائر المشبوهة والاراء الخائمة حولها بسمه الشغب والثروة ليس الا .

غير أن شيئا لم يكن من الحسبان قد حدث في غفلة من كل فيالق الادعاء والدعاية للحضارة الغربية وقيمها واعرافها غير الملائمة ، وذلك حين شهد

(١) انظر : تقارير اللورد كرومر : المجلد السابع - دار الكتب المصرية .

الربع الاخير من القرن العشرين معالم انخسار حاد للفكر الغربي المتعلق بالمرأة وعاد الفكر الاسلامي يتوسط الساحة من جديد على مستوى سلوك المرأة المتعلق بالحجاب ، والعزوف عن الاختلاط واسبابه ومجالاته ، وعلى مستوى التشريعات التي وجدت نفسها مرغمة على مغازلة احكام الشريعة الاسلامية من جديد في قضايا الطلاق والقوامة وتعدد الزوجات ونحو ذلك ، مما اثبت التجارب العملية هنا وفي العالم كله على مدى حكمة الله في شرعه حين جعل تقسيم النوع الانساني قائما على الاساس الذي يقيمه ويقومه من ذكر وانثى.

ولن يستقيم للحياة رشدنا حتى يثوب الناس الى هذا التقسيم الفطري المؤدي توزيع الأدوار وتحديد المفاهيم والغايات ، فتؤدي المرأة وظيفة المرأة لأنها ميسرة لها ، ويؤدي الرجل وظيفة الرجل لأنه ميسر لها ، وذلك عندما يكون لكل منهما وصفه الخاص زوجاً وزوجة ، اباً واماً ، ابناً وبناتاً اخا واختا .

ولن تبلغ مسيرة الحياة غرضها ، وهي تشهد تراحم المرأة والرجل على موظيء القدم الواحدة من غير اعتبار لتوزيع الادوار بينهما توزيعاً فطرياً لازماً لاختلاف الجنس بينهما عقلاً وعدلاً . اذ ليس من العدل ولا من العقل ان يسوي الله بين جنسين مختلفين في ما يجب ان يختلفا فيه لمصلحتهم ومصلحة المجتمع بأسره ، وهذه حكمة لا يسع العقل غيرها .

ويبدو ان الناس بدؤا يثوبون الى هذه الحكمة شيئاً فشيئاً طائعين او مكرهين بفعل الاحداث ، فلم يعد الفكر الاسلامي المتعلق بالمرأة يعاني اليوم مما كان يعانيه قبل عشرين او ثلاثين عاماً من الاشارة اليه بأصابع الاتهام بالتخلف والظلم للمرأة من جهات يعنها جدا ان تتهم بالتخلف والظلم . وهكذا جاء الاذعان حاسماً (او متردداً في بعض الاحيان) للشريعة الاسلامية بأنها اعطت للمرأة من الاحترام والحقوق ما لم تفلح فيه شريعة أخرى او تشريع آخر على الاطلاق .

وهذا ما سأحاول إلقاء الضوء عليه في هذه الرسالة « غير أنني أجد نفسي مضطراً للاعتراف هنا بأن هذه الرسالة فاتها أن تبحث في مسائل المرأة بحثاً عميقاً ومستقيماً لكل جزئية من جزئيات المسألة الواحدة . ومرد ذلك السى عنوان الرسالة الذي جاء عاماً ومطلقاً ، فكان لزاماً علي أن أستوفي بالحديث جميع احكام المرأة التاريخية والتشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية . ولا يخفى أن كل وحدة من هذه الوحدات تقتضي رسالة كاملة اذا ما اريد لها التحليل العميق والاستقصاء الشامل .

ولقد فرض عليّ التقيد بالحجم المعقول للرسالة أن أتخلى عن الاستقراء الكامل وقد كان في الوسع والطاقة ، وان اترك بحث التفصيلات وقد كانت مادتها جاهزة في اليد ، وان احذف بعض الموضوعات وقد كنت كتبتها وانجزتها على نحو ما كتبت غيرها وانجزته . الا اني اخذت بمشورة الاستاذ المشرف في حذفها من الرسالة لطولها املا في ان تجد لها مكانا آخر للنشر في يوم من الايام .

والله ولي التوفيق .

جمال محمد فقي رسول الباجوري

تكريت - الجامع الكبير

منهج البحث :

لا يخفي ان المرأة في الفكر الاسلامي قد حظيت باهتمام كبير لسدى الفقهاء والمفكرين والكتاب المسلمين قديما وحديثا . وان اي موضوع يتعلق بالمرأة ، ان اراد الباحث استقصاء الآراء والمناقشات الفكرية التي دارت حوله لزمه افراد رسالة كاملة له ، وهذا ما يستحيل القيام به من قبل شخص واحد . لكن الذي يعيننا هنا هو بحث الموضوع من زاوية الفكر الحديث للفقهاء والكتاب المعاصرين . وبما انه لا يمكن الوصول الى ذلك الا بعد التعرف على وجهة نظر الاسلام حيال المسائل الرئيسية المتعلقة بالمرأة ، ثم ان جهدا المحدثين من الفقهاء والكتاب والمفكرين تجاه المرأة ما هو الا استمداد لذلك الفيض الزاخر والفكر الاصيل الذي تركه الاولون ، باعتبار وحدة مصادر التشريع الاسلامي في كل زمان . وان الاسلام فوق الزمان والمكان . . . لذلك ارتويت تسمية الرسالة بـ « المرأة في الفكر الاسلامي » . وقد انتهجت الخطة التالية في بحثي هذا ، أمل ان اكون قد قدمت جهدا ولو كان متواضعا في نظر الاسلام الى المرأة . ومن الله أسأل التوفيق انه نعم المولى ونعم النصير .

وقد قسمت الرسالة الى تمهيد ومقدمة وباين وخاتمة فكان التمهيد حول مدى تمتع المرأة بالبحث عنها من قبل الافكار المختلفة خيرها وشرها . وشارة الى عملي في هذه الرسالة . وأما المقدمة فقد جاءت بمثابة مدخل لموضوع الرسالة حيث تتعرض لبيان أوضاع المرأة في الحضارات والديانات السابقة على الاسلام بشكل مـ جز .

وخصصت الباب الأول ابيان وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، في قضايا المرأة العامة . وقسمت هذا الباب الى ثلاثة فصول ، تكلمت في الفصل الاول عن مجمل صفات المرأة الطبيعية ، وقسمته الى مبحثين ، تكلمت في المبحث الاول عن صفات المرأة الفطرية ، التي لا بد للمرأة في اكتسابها وهذه

الصفات هي : قدرة المرأة ، وكفاءتها ، وفضل الرجل عليها الفطري والكسبي ، وبحث في المبحث الثاني عن اخلاق المرأة والتي يحدث فيها التفاوت بين الجنسين ، ومنها الحياء الصفة المتأصلة في النساء ، ثم الكيد والرياء اللذان تتسم بهما الضعاف من المخلوقات لدرء الاخطار عن انفسهم ومنها الزينة وحب التجميل التي اشتهرت المرأة باستخدامها اكثر من الرجل ثم الحنان والشفقة التي تعتبر من الصق الصفات الخلقية بالمرأة لاداء وظيفة الامومة التي هي اهم شيء في حياتها .

وخصصت الفصل الثاني للحديث عن الحقوق العامة للمرأة في الشريعة الاسلامية وما يترتب عليها من آثار فقهية تشكل جزءا من حقوقها في الاسرة والمجتمع . وقسمت هذا الفصل الى مبحثين « تكلمت في المبحث الاول عن الحقوق النظرية العامة ، وقسمته الى مطلبين خصصت المطلب الاول للحديث عن انسانية المرأة ، واوضحت فيه التكافؤ الانساني بين الرجل والمرأة ، وان التفاضل بينهما يأتي في مجال النشاط والاعمال التي فيها الامثال لامر الله ، واداء الخدمة للمجتمع . وتحدثت في المطلب الثاني عن المساواة بين المرأة والرجل في العقيدة والايمان ، والاستعداد للقيام بالاعمال الصالحة والثواب عليها « وكذلك في الملكية واستقلالها الاقتصادي ثم حقها في مجال الزواج باحترام ارادتها كالرجل « وكذلك في التعلم . واشرت الى اوجه الفرق بينهما في بعض الامور كبعض انواع العبادات « والاعباء الاقتصادية « والميراث والشهادة والقوامة .

وخصصت المبحث الثاني للحديث عن آثار انسانية المرأة ، وقسمته الى ثلاثة مطالب تكلمت في المطلب الاول عن اهلية المرأة بجميع انواعها ، الدينية ، والاجتماعية والاقتصادية والاسرية . وتكلمت في المطلب الثاني عن عمل المرأة في نظر الاسلام وشروط ذلك . وخصصت المطلب الثالث عن حقها في اختيار زوجها وكفاءته مع بيان الاختلاف في كل منهما والمناقشة

والترجيح . وتعرضت لذكر فارق السن في الزواج وبينت تناقضه مع الاهداف المتوخاة من الزواج .

وخصصت **الفصل الثالث** : للحديث عن واجبات المرأة في الاسرة والمجتمع وقسمته الى مبحثين . تحدثت في **المبحث الاول** : عن واجبات المرأة الاسرية وقصرتُ الحديث عن قرار المرأة في البيت لاختلاف الافهام حوله ، وبينت معناه وغاياته ، التي تشمل طاعة الزوجة لزوجها المتفرعة عن مفهوم القوامة وحدودها في نظر الاسلام . وتحدثت في **المبحث الثاني** عن واجبات المرأة المجتمعية ، واقتصرت الحديث فيه على مطلبين مستقلين ، خصصت **المطلب الاول** للحديث عن الحجاب معناه وفلسفته وحدوده . وبيان الاختلاف فيها مع المناقشة والترجيح . وخصصت **المطلب الثاني** للحديث عن تعدد الزوجات فلسفته ، ومدى التكريم فيه للمرأة ومدى خدمته للمجتمع في نظر الاسلام مع عرض سريع لاوزاع التعدد في الحضارات والديانات السابقة على الاسلام . واما **الباب الثاني** فقد خصصته للحديث عن الاتجاهات الفكرية الحديثة في قضايا المرأة المعاصرة ، وهي رغم كثرتها وتعددتها لكنها في مجملها تعود الى ثلاثة جوانب رئيسية ، خصص لكل واحد منها فصل مستقل .

تكلمت في **الفصل الاول** عن الجانب الاجتماعي للمرأة ، واقتصرت الحديث فيه على المباحث الاربع التالية ، والتي تعتبر الرئيسية والمهمة في الفكر الاسلامي الحديث . فتكلمت في **المبحث الاول** في التعليم النسوي وبينت فيه اختلاف المفكرين المحدثين حول النهج الواجب اتباعه في تعليم النساء مع الترجيح ، وخصصت **المبحث الثاني** : للحديث في العمل العام الوظيفي وبينت الاراء المختلفة حوله مع المناقشة والترجيح ، وتحدثت في **المبحث الثالث** : عن العمل العسكري للمرأة ، (القتال الفعلي، أو الجهد العسكري دونه ، وحق الامان ، والاختلاف فيه مع الترجيح وبيان حقها في الغنيمة سهماً ام رضخاً ، وبيان الاختلاف في ذلك مع الترجيح) . وخصصت **المبحث الرابع** : للحديث عن الحجاب مع بيان الاراء المختلفة لا مفكرين المحدثين حوله ثم المناقشة والترجيح .

وخصصت الفصل الثاني للحديث عن الجانب القانوني للمرأة وقسمته الى سبع مباحث « تكلمت في المبحث الاول عن سن الزواج » وركزت الحديث فيه على موضوعين احدهما : تزويج الصغار « ورأي الفقهاء فيه مع المناقشة والترجيح . وثانيهما : الزواج مع فارق السن ، وبيان اضراره ورأي بعض التشريعات الحديثة حوله . المبحث الثاني : في تعدد الزوجات ، وبيان الآراء المختلفة حوله قديماً وحديثاً ، مع الإشارة الى قانون الاحوال الشخصية لبعض الدول العربية ثم المناقشة المستفيضة لكل الآراء والترجيح . المبحث الثالث : في تنظيم النسل تكلمت فيه عن العزل وماحل محله من مبتكرات الطب الحديث واستئصال النسل ، والتفريق بين الدولة والافراد في ممارسته ، ثم الاجهاض فعرضت الآراء المختلفة للقدامى والمحدثين حول تلك المسائل مع المناقشة والترجيح

المبحث الرابع في القوامة والشهادة . بينت في موضوع القوامة سبب اسناد الاسلام القوامة للرجل ، وفندت شغب المهرجين حولها ، مع بيان آراء القدامى والمحدثين حول حدود القوامة مع المناقشة والترجيح . وتحدثت في مسألة الشهادة عن سبب عدم قبولها في المسائل الخطيرة كالحدود والدماء ، وقبولها في العقود والمداينات مع الرجال ، او الاكتفاء بشهادتها فقط في القضايا الخاصة بالنساء مع بيان الاختلاف والمناقشة والترجيح . **المبحث الخامس : في الحضانة** تكلمت فيه عن صاحب الحق فيها « ثم شروطها وترتيب مستحقيها ، ومكانها ووقت انتهائها وختمته بعرض سريع لتطور احكام الحضانة في التشريعات الحديثة مع الترجيح . **المبحث السادس : في الطلاق** » تحدثت فيه عن أربع مسائل ، الاولى : لماذا جعل الاسلام الطلاق بيد الرجل ، والثانية : تقييد الطلاق باذن القضاء جوازا او منعاً ، مع بيان الآراء المختلفة للمفكرين المحدثين فيه ومناقشتها ثم الترجيح . والثالثة : الطلاق بلفظ الثلاث مع بيان الآراء المختلفة حوله ثم المناقشة والترجيح . والرابعة تطور احكام الطلاق في التشريعات الحديثة ، وختمت هذا المبحث بأقتراح حول التحكيم بين الزوجين .

المبحث السابع : في ارث المرأة ، بينت فيه سبب كون نصيبها اقل من الرجل في بعض الحالات وفندت شبه المنتقدين .

الفصل الثالث : الجانب السياسي للمرأة ، قسمت هذا الفصل الى ثلاثة مباحث **المبحث الاول :** حق المرأة في الانتخابات « عرضت فيه الاراء المختلفة حول ذلك مع الادلة ، ومناقشتها وبيان الراجح في ذلك .

المبحث الثاني : المرأة والوظائف السياسية والعدلية تكلمت في هذا المبحث عن الوزارة ، ومعناها في الماضي والحاضر ، وآراء الفقهاء القدامى والمحدثين حول منع او جواز تولي المرأة لها مع ذكر الادلة ومناقشتها وبيان الراجح في ذلك كما تحدثت فيها عن السفارة وعدم ملائمتها للمرأة المسلمة نهائياً . وذكرت القضاء ، ومذاهب الفقهاء فيه حول جواز او منع المرأة عنه مع ذكر الادلة ومناقشتها . وبيان الراجح في ذلك . كما تطرقت الى الحسبة ورأي الفقهاء حولها جوازاً ومنعاً مع ذكر الادلة ، ومناقشتها وبيان الراجح في ذلك .

واخيراً المرأة ورئاسة الدولة ذكرت اجماع العلماء وادلتهم على منع المرأة منها وبينت شذوذ الشيعة من الخوارج عن رأي المسلمين بتجوزها لتولي المرأة الرئاسة العامة مع الرد عليها .

وختمت البحث بذكر خلاصة للبحث تحت عنوان (خاتمة البحث)

مقدمة في أوضاع المرأة لدى الشرائع والحضارات السابقة على الاسلام

لا يخفى أن مامنحه الاسلام للمرأة من الحقوق والمكتسبات لا تبرز الا بعد القاء نظرة ولو كانت سريعة للأوضاع التي كانت تعيش فيها المرأة قبل الاسلام ، عند مختلف الديانات والحضارات الغابرة من النواحي الروحية والاجتماعية والاقتصادية لذا ستعرض لذلك وبشيء من الاختصار .

١ - في الحضارة المصرية (الفراعنة) القديمة :

يدو ان نساء الطبقة العامة لم يكن لهن خارج الاسرة ، أي دور يذكر من النشاط الاجتماعي او النفوذ والتأثير ، في حين كان لغيرهن من الاسر الحاكمة او المرموقة تعلم القراءة والشعر والتقرب من الالهة (الأصنام) واداء الطقوس حولها وتقديم القرابين اليها ، لغاية تقلد البعض منهن درجة الكاهنة ، ومنها الى دفعة الحكم فيما بين القرنين الحادي عشر والسابع قبل الميلاد (١) وكانت علاقة الفتيان بالفتيات مطلقة ، تسودها الفوضى والهمجية بل كانت المرأة هي التي تقدم على الخطبة .

واما تعدد الزوجات فيكاد أن يكون امتيازاً للفراغة لانجاب الكثير من الأولاد ، لكن رغم وجوده في بيوت الفراغة كانت هناك امرأة واحدة تحظى بلقب (الزوجة الملكية العظمى) وكانت البقية زوجات ثانويات يتمتعن بشيء من بذخ الحياة فقط . وكان عقم المرأة سبباً شجواً لطلاقها .
واما من الناحية الاقتصادية فكان لها حق التصرف في مالها بيعاً وشراء (٢).

(١) انظر : مونيك بتر : المرأة عبر التاريخ - ترجمة هنرييت عبودي ص ١١ ط ١ -

دار الطليعة - بيروت - ١٩٧٩ .

(٢) انظر : المصدر السابق . و : ول ديورانت : قصة الحضارة ٩٦/١ - ٩٨ نشر الإدارة

الثقافية في جامعة الدول العربية .

٢ - المرأة عند السومريين

يظهر أن السومريين قد عرفوا شيئاً من حقوق المرأة كحق اشتغالها بالتجارة أو أيّ تصرف آخر في أموالها ، وكان لها الحق في حال عقمها شراء جارية لزوجها حتى تلد له الأطفال (١) .

وفي الفترة الآشورية أصبحت المرأة السومرية ملزمة بالتبرقع والحجاب التام في حال خروجها من بيتها . ولم يكن من حق الجارية الانتقاب إلا في حال اعلان سيّدتها: بأنها أصبحت زوجته الشرعية أمام أربعة أو خمسة من الشهود ثم يضع عليها الحجاب (٢) .

وكان تعدد الأزواج للمرأة الواحدة مباحاً ، إلى ان حرّمهُ الأمير السومري (أوركاجينا ٢٣٧٨ - ٢٣٧١ قم) .

واما زواج البنت فقد كان يتم بإرادة الوالدين دون أن يكون لها حق الاعتراض (٣) .

٣ - المرأة في الحضارة البابلية

كانت المرأة عند البابليين كسقط المتاع تباع وتشترى في كثير من أحوالها. والشيوعية الجنسية هي السائدة تماماً « ولم تسلم أماكن عبادهم من الفوضى الجنسية بل كانت الدعارة المقدسة متبعة في بابل ، حتى الغاها قسطنطين حوالي ٣٢٥ قم (٤) .

وحتى شريعة حمورابي المشهورة بالدقة التشريعية والأنصاف « قد سمحت للرجل ببيع زوجته أو رهنها بدليل المادة : ١١٧ / من شريعة حمورابي (٥)

(١) راجع : ثلماستان عقراوي : المرأة دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين ص ٢٢ -

٢٣ ط ١ - دار الحرية للطباعة : بغداد ١٩٧٨ .

(٢) انظر اللوح الأول من القانون الآشوري ، المادتان ٤٢ - المصدر السابق ص ٢١٩ .

(٣) انظر ثلما عقراوي : المصدر السابق .

راجع : ول ديواننت : قصة الحضارة ١/٢٢٩ - ٢٣٤ .

(٤) راجع ثلما عقراوي : المصدر السابق ص ٢٩٧ - ٢٩٨ .

التي تنص على أنه : «إذا أصبح رجل عرضة للأعتقال بسبب دين عليه ، وباع زوجته او ابنه او ابنته » أو وضعهم تحت عبودية (دائنه) فعليهم أن يعملوا في بيت من اشتراهم لمدة ثلاث سنوات ، وفي السنة الرابعة تعادُ لهم حريتهم»

وكذلك نظام الأثر في شريعة حمورابي كان جائراً حيث فرق بين اولاد الزوجة الحرة وأولاد الأمة ، حيث أعطى الأولين مع أمهم كل التركة ، في حين حرم الآخرين عنها (١) .

٤ - المرأة في الحضارة الآشورية :

انقصت حال المرأة الآشورية عن البابلية ، ومع ذلك اعترف لها بأهلية التصرف في أموالها ، وكان هناك بالإضافة إلى الزواج العادي الزواج المؤقت وذلك بالنسبة إلى التاجر الآشوري خارج حدود مملكته .

وكان للزوج الحق في بيع امرأته وأولاده ، أو جعلهم في عبودية الدائن . وكان الحجاب والأحتشام من الأمور الواجبة على المرأة الآشورية ، بل كان الحجاب رمز العفة وحفظ الشرف ، في حين ان الجارية او الزانية اذا لبست الحجاب كان جزاؤهما قطع الأذنين ومصادرة ثيابهما وتكون ملكاً لمن يخبر بذلك القصر الحكومي ، واما الذي يرى تحجبهما او واحدة منهما ويسكت فيكون جزاؤه الربط مع الجارية أو الزانية بجبلٍ خلف رأسه وأخذ ثيابه وضربه خمسين جلدة ، وتشغيله في خدمة الملك شهراً كاملاً (٢) .

ومن هذا يبدو اهتمام الآشوريين بصون المرأة الحرة عن الأبتذال والتهمة ومواطن الريية .

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر المصدر السابق .

٥ - المرأة عند الفرس :

لم تكن المرأة الفارسية أسعد حظاً من أخواتها في الحضارات الأخرى : بل كانت أتعس وأشقى ، وكانت الفوضى الجنسية السمة البارزة في علاقة الرجل بالمرأة . ونادى (مزدك) بشيوعية المرأة في الإمبراطورية الفارسية (١) وكان تعدد الزوجات مباحاً دون ضابط وحدود ، بل الزواج بالمحارم (الأم والبنت والأخت) والذي هو من أشنع أنواع الزواج في العالم ، كان مشروعاً عندهم . وتحسنت أوضاع المرأة نوعاً ما في أيام زردشت من حيث الاحترام والاعتراف بشيء من حقوقها المالية ، ثم انحطت مرة أخرى بعد موت زردشت ، وكان من أمثالهم : «أن الرجال لا يدعون الله أن يرزقهم بنات ، والملائكة لا تحسبن من النعم التي أنعم بها على بني الإنسان» وكان الملوك يرسلون في كل عام الهدايا إلى الآباء كثيري الأبناء . وقد عرفت نساء الطبقة العليا عادة الحجاب وعدم الخروج من البيت ، إلا في هوداج مُسَجَّفة حتى لا يراهن احد (٢) .

٦ - المرأة في الحضارة الهندية :

لم تكن المرأة الهندية ، تختلف الكثير عن الأمة التي تُباع وتُشترى ، حيث كان الرجل ينظر إليها نظرة ازدراء واحتقار ، وكانت عليها أن تخاطب زوجها في خشوع : (يا مولاي) و (يا سيدي) . وما كانت تملك شيئاً في تشريع مانو كالأمة ، بل يؤول كل ما تكسبه إلى زوجها ، ولا تستطيع الفراق عنه إلا إذا طلقها ، (٣) .

(١) راجع الدكتور محمد البهي : الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : ص ٣٠٣ ، ط : ٢

دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧١ .

(٢) انظر « ول ديورانت : قصة الحضارة ١/٤٣٨ - ٤٤٤ .

(٣) انظر : المصدر السابق ١/١٧١ - ١٨٤ .

وكان احراق الزوجة بعد وفاة زوجها « وأحياناً قبل احراق جثته ، أو دفنها في حفرة وهي حية ، عادة متأصلة في الهند .
ورغم كون الزواج اجبارياً في القوانين والديانات الهندية القديمة ، وأن العزوبة في الجنسين كانت تُعْتَبَرُ عَاراً وَشَنَاراً ، وكانت ذلك وسيلة جيدة للقضاء على الدعارة والعلاقات غير الشرعية قبل الزواج ، لكنه لم يسلم المجتمع الهندي من انتشار الزنا ، عن طريق المعابد التي كان يُمارَسُ فيها الفحش المقدس ، من قبل (النساء المقدسات) ، أو (خادومات الله) حسب تعابيرهم واللائي كنّ يتواجدن في معظم المعابد لهذا الغرض (١) .

وكان الزواج في شريعة مانو جائزاً بالشراء والأغتصاب بدليل المادة (٣٣) من الكتاب الثالث في الشريعة المذكورة (٢) : انه «إذا استولى رجل على امرأة بالقوة وسبها في منزل أهلها وهي تبكي وتصرخ في طلب النجدة وانتصر على من حاولوا ، مقاومته فقتلهم أو جرحهم ، فان طريقته هذه تسمى طريقة الجابرة أو العمالقة» وتنص المواد (٢٣- ٢٥- ٢٦) على أن طريقة الجابرة طريقة مشروعة للزواج في طبقة الكشترين اي (رجال الحرب) (٣) وكان التعدد للزوجات مباحاً دون تحديد لكن واحدة منهم كانت تستأثر بالسيادة على الأخريات (٤) .

٧- المرأة في الصين :

لم تكن للمرأة الصينية الأهلية الدينية ، بدخول المعابد « وتقديم القرابين الى الآباء والاسلاف ، وحتى (كونفشيوس) الحكيم الذي يعدّه الصينيون

(١) راجع : المصدر السابق .

(٢) راجع : الدكتور علي عبدالواحد وافي : الأسفار المقدسة في الأديان السابقة على الإسلام « ص ١٦١- ١٦٣ نقل عن د/ الوافي - في كتابه - المرأة في الاسلام ص ١٧ ، منشورات مكتبة غريب - القاهرة .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) انظر : ول ديورانت : قصة الحضارة ١٧١/١ - ١٨٤ .

بمثابة نبهم يقول: «ان هناك أسباباً كثيرة أدّت الى شقاء الأنسانية مصدرها المرأة» (١) ولذلك كانوا يرون في ولادة البنت عبثاً ثقيلاً وما كانت العوائل الفقيرة ترى ذنباً في رمي المولودة الجديدة الى الحقول الزراعية اذا كانت فائضة عن الحاجة ، ليَقْضِيَ عليها البرد او تأكلها الحيوانات الضارية ورغم كُرّه الصينيين للعزوبة كالهنود ، لأبعاد أبنائهم عن الزنا لكن المواخير وبيوت الدعارة التي تسكنها المحترفات للبغاء ، ويرتاها أهل الشهوات ، كانت منتشرة في بلادهم .

وكان على المرأة الطاعة المطلقة، كالرقيق للموت أو الطلاق ، وكان للرجل الحق في بيع زوجته اذا أُلْجِأَتْه الضرورة ، وكذلك اتخاذ السراري أو الزوجات في الدرجة الثانية كالهنود والبابليين .

وقد قالت السيدة (بان هو يان) الصينية في وصف المرأة : «نشغل نحن النساء آخر مكان في الجنس البشري ، ونحن أضعف قسم من بني الإنسان ، ويجب أن يكون نصيبنا أحقر الأعمال ... وما أعدل مايقوله في حقنا كتاب قوانين الجنسين وأصدقه : «اذا كان للمرأة زوج ، لايرتضيه قلبها وجب أن تبقى معه طيلة حياتها ، واذا كان للمرأة زوج لايرتضيه قلبها ، يجب أن تبقى معه أيضاً طيلة حياتها (٢)

٨ - المرأة في اليابان :

هناك تشابه ملحوظ بين أهل الصين واليابان ، في كثير من الاحكام فيما يخص الاسرة وغيرها « مع اختلاف طفيف ، فالزواج عند اليابانيين كصفقة شراء ، والزوجة لا تملك شيئاً من المال ، ولا تراث ، ومن حق والد البنت أن يبيعها في سوق النخاسة وقت الحاجة كحقه ايضاً في بيع أبنائه (٣) :

(١) راجع : محمد سد كيلاني / ذيل الملل والنحل للشهرستاني ٢/٢٥ ، ط : ٢ - ١٩٧٥ - دار المعرفة - بيروت .

(٢) انظر : ول ديورانت : قصة الحضارة « ترجمة محمد بدران ٤/٢٦٦ - ٢٧٦ .

(٣) راجع : المصدر السابق ٥/٦٢ - ٦٨ - ترجمة زكي محمود .

٩ - المرأة عند اليونان :

كان الزواج عند اليونانيين يتم عن طريق الشراء .. وقد اتسم نظرتهم الى المرأة بالتهافت والقصور .

يقول غوستاف وبون : (١) « كان الأغارقة على العموم يعدّون النساء من المخلوقات المنحطة التي لا تنفع لغير دوام النسل ، وتدبير المنزل ، فاذا وضعت المرأة ولداً دميماً قضوا عليها » . كما لم يتحرّجوا في اعارة نسائهم للاستيلاء كالبهايم ويقول في ذلك (سيوترو بلونغ) (٢) : « كانت المرأة الولود تؤخذ من زوجها بطريق العارية لتلد للوطن أولاداً من رجل ، ولم تنل الحظوة من نساء الأغريق (اليونان) دور ازدهار الحضارة اليونانية سوى بنات الهوى » . ولم يكن هذا الموقف مقتصرأ على الناس العاديين ، بل كان هذا رأي مفكرهم أيضاً « حيث يروى عن (أرسطو طاليس) (٣) قوله : « بأن الطبيعة البشرية تبلغ ذروة كمالها في المرأة ، اما المرأة فهي شكل من أشكال قصور الطبيعة وهي بطبيعتها دون الرجل يمة وكرامة » - وكذلك قوله : « لقد خلّق الرجل لأنبل الأعمال ، للعمل الفكري ، في حين خلقت المرأة لتأمين النسل » (٤) كما لم تمنع حكمة فلاسفة اليونان أن تكون في أثينة وغيرها أماكن كثيرة للعهر والفجور . وأن يكون للعاهرات مدارس خاصة يتعلمن فيها الفحش والموسيقى (٥) .

١٠ - المرأة في الحضارة الرومانية :

كان الرومانيون يشمئزون من ولادة البنت ، ويكرهونها لغاية أنهم أباحوا قتلها كاليونانيين ، وكان الأب هو الحاكم المستبدّ يتصرف بها حسبما يشاء

(١) انظر : غوستاف لوبون : حضارة العرب : ترجمة عادل زعيتر ص ٤٠٦ ط ١ - ١٩٦٤

مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - مصر .

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجع : مونيك بيتر : المرأة عبر التاريخ « ترجمة هنرييت عبودي » ص ١٤٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) راجع : ول ديورانت : قصة الحضارة (حياة اليونان) ترجمة محمد بدران ٩٧/٦ - ٩٩ .

بيعاً أو هبة ، أو قتلاً . وكان مهر الزوجة ، والممتلكات التي تأتي بها الى بيت الزوجية ، تصبح ملكاً لزوجها بمجرد الوصول اليه (١) وكان القانون الروماني يعدّ الأنوثة سبباً أساسياً في أسباب انعدام الأهلية كالصغر والجنون (٢) في عدم قبول شهادة المرأة او ايصالها بشيء لغيرها ، (٣) ، كما لم تكن من حقّها الأثر ، بل كان زواج البنت وخروجها من بيت والدها سبباً كافياً لحرمانها من الأثر (٤) .

وكان للرجل الحق في محاكمة زوجته ومعاقبتها ، لغاية الأعدام اذا كانت المسألة خيانة زوجية (٥) .

وكانت النساء محجّبات ملثّحات باعثناء زائد ، لا يخرجن الا وفوق حجابهن عباءة لاتسمح برؤية شكل قوامهن (٦) .

لكن دعا الرومانيين بعد ذلك داعي اللهو والترف الى اخراج النساء من خدورهن فانتشرت الدعارة . والمواخير والحانات التي تأوي هؤلاء العاهرات وأصبح الزنا من الأمور العادية ، وانتشر الطلاق لدرجة أنه لم يكن ثمة امرأة موسرة الا طلّقت مرة على الأقل . وكان السبب في ذلك ، أن الزواج عند الطبقات العليا أصبح خاضعاً للمال والسياسة ، وأصبح للنساء نفوذ قويّ بعد

- (١) المصدر السابق : ١١٨/٩ - ١٢١ .
- (٢) راجع : د/ محمد عبد المنعم بدر . و : د/ عبد المنعم البدر اوي : مبادئ القانون الروماني ص ١٩٧ - ١٤١ ، طبعة دار الكتب المغربي ١٩٢٥ .
- وراجع : محمد معروف الدواليبي : الوجيز في الحقوق الرومانية ص ٤٧٧ ط : ١٩٥٥ - مطبعة الجامعة السورية .
- (٣) انظر : مدونة جوستنيان في الفقه الروماني : ترجمة عبدالعزيز فهمي ص ٩١ ط ١ - ١٩٤٦ - دار الكاتب ، القاهرة .
- (٤) انظر : الدواليبي : الوجيز في الحقوق الرومانية ص ٤٩٧ .
- (٥) راجع : ول ديورانت : قصة الحضارة : ترجمة محمد بدران ١١٨/٩ - ١٢١ .
- (٦) انظر : محمد فريد وجدي : دائرة المعارف القرن ٢٠ و ١٩ : ١١٨/٨ . ط ٢ - ١٩٧٩ دار الفكر - بيروت .

مشاركتهن الرجال في المسارح والمسابح والمختبرات ، لعلها أنه آلهة الالهة الصوت الأول في تعيين رجال السياسة ، فلم تنب دولة الرومان على هذه الخرافة ، حتى جائها الخراب على أيدي النساء ، لأفتان الرجال من (١).

وبعد إفاقة الرومان من غيرهم ظلموا النساء كثيراً ، لا يسمح المنقام بذكره ، وكان آخر إجراء لهم في هذا الاتجاه عقيداً مجمع في القرن السابع عشر من فطاحل الرجال وطرح فيه هذا السؤال : هل للمرأة روح ؟ (٢).

١٩ - المرأة عند اليهود :

لم يختلف عبرانيون عن بقية الأمم والشعوب الآخرين ، من حيث احتقار النساء ، وهضم حقوقهن ، ودخول كل ما يؤلف الالهة من مهر وممتلكات في حوزة الرجل وتصرفه .

وقد ثابحت الشريعة اليهودية للرجل المعتبر أن يبيع بنته ببيع الرقيق ليحظى به أزمته المالية (٣).

وفي مجال القضاء يقول (٤) أحد أخصائيي اليهود «تعدل شهادة امرأة شهادة رجل واحد».

ولم يكن للتسري وتعدد الزوجات ، بعد معين بغير عقوبة ، فقد كانت الكثير من الشخصيات البارزة ، ولا سيما التي جعلت بين الملك والنسوة قد تزوجوا وتسروا بالعشرات من الحرائر والإماء ، بل والمثليات ، ومن ذلك

(١) انظر المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر فقرات ٧ - ٢٢ من جزء الخروج ، والفقرة ١٢ من سفر لوقا ، وفي اليهود واليهودية ص ١٢٧ - القاهرة مكتبة غريب ، ١٩٤٠ ، وفي الجزء الثاني من كتابي «الدين والدين» ص ١٢٨ - ١٢٩ ، وفي الجزء الثالث من كتابي «الدين والدين» ص ١٢٨ - ١٢٩ .

(٤) انظر : ولد ديونانت : ص ١٢٨ - القاهرة ١٩٤٣ .

ما ورد في العهد القديم (١) في قصة سليمان (ع م) : «وكانت له (سليمان) سبعة من النساء السيدات ، وثلاثة من الجواري فأمالت نساؤه قلبه» (٢) . ولم يرد في التوراة تحديد تعدد الزوجات بعدد معين . لكن نصوص التلمود تبين لغاية الأربع (لعامة الناس) شريطة الأقران بعادة غريبة ، من جهة مؤخر الصداق ، حيث تفضل الأولى على الثانية ، وهي على الثالثة : وهكذا (٣) اما وليّ أمر اليهود فقد أباح له التلمود ، الأقران بشماني عشرة امرأة قياساً على ماورد في كتب اليهود بصدد ذلك (٤)

وقد أبيح الطلاق لأتفه الأسباب ، منها : «ان تكفّ عن نيل رضا الزوج» حتى ذهب بعض الحاخامين : الى اعتبار طبق الطعام السيئ الطهواو الشواء المحروق من الأسباب المبررة للطلاق» (٥)

وحرمت التوراة (٦) على الرجل أن يتزوج بمطلقة متى اقترنت برجل آخر وهناك عادة غريبة عند اليهود ، ورد ذكرها في التوراة (٧) وهو أن الرجل الذي يموت عن زوجته دون عقب - يلزم على أخ الميت الزواج من أرملة الميت فاذا تمّ ذلك الزواج ، وأنجبا طفلاً ، يلزم أن يسمى باسم الميت وينسب اليه

(١) راجع : سفر الملوك ١ فقرات ٢-٣ من الأصحاح ١١ ، وراجع « مونيكا بيتر » المرأة عبر التاريخ ص ٣٥ . والدكتور علي وافي : الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام ص

(٢) لا نقصد بالاستشهاد المذكور التصديق به ، وإنما نهدف عرض الفكر الديني اليهودي كما ورد في كتبهم حول المرأة من حيث الزواج ، والا فلا شك في منافاة ما ذكر مع عصمة الأنبياء وجلالة قدرهم .

(٣) راجع « ثروت أنيس » نظام الاسرة بين الاقتصاد والدين (بنو اسرائيل) ص ٢٣٠ دار النهضة العربية ١٩٦٦ - القاهرة .

(٤) راجع : سفر صموئيل الثاني : الفقرة ٧ . والمصدر السابق .

(٥) انظر : مونيكا بيتر : المرأة عبر التاريخ ص ٣٥ .

(٦) سفر التثنية : الأصحاح ٢٤ - فقرة ٤ .

(٧) سفر التثنية : الأصحاح ٢٥ ، فقرات : ٥ - ١٠ .

لإلى أخ الميت الناكح الجديد . واما اذا رفض الزواج منها ، ترفع الأرملة أمرها الى شيوخ بني اسرائيل للضغط عليه بالزواج منها ، فان أصرَّ على الرفض تعتمد الأرملة الى خلع نعل الرفض . وتبصق في وجهه ويسمى في اسرائيل : بيت خلع النعل أو الخافي .

ومثل هذه الممارسة دليل على أن الزوجة تكون ملكاً للعشيرة دون الزوج فقط ، وهناك ظلم آخر للمرأة يؤيد ماقلناه ، وهو أن اليهود لا يعطون الأثر للمرأة الا في حال عدم وجود فرع وارث ذكر للميت «الأبن او ابن ابنة» (١) وحتى في هذه الحالة، لا يحق لها أن تتزوج من سبط آخر ، حتى لا ينتقل ميراثها الى غير سبطها (٢) .

كما حرم اليهود على المرأة « دخول الكهنوت والمشاركة الفعالة في الجمعيات الدينية ، بحجة الخوف من الدنس النسوي، أو من فتح الباب أمام التطرف او الشطط الذي كان تتميز به الديانات والحضارات الشرقية من ممارسة البغاء المقدس داخل المعابد (٣) .

١٢ - المرأة عند المسيحيين :

غلا رجال الكنيسة في اهدار شأن المرأة ، حينما تفوّهوا بكلمات أطلقوها في مناسبات معينة ، وأصبحت فيما بعد تضاوي وزن الشرع المقدس فيما يخص المرأة، منها: ماقاله (كريستوم) : «إن المرأة شرٌّ لا بد منه ، واغواء طبيعي ، وكارثة مرغوبٌ فيها » وَخَطَرٌ منزليٌّ « وفتنة مهلكة ، وسر عليه طلاء (٤) ومنها : ماقاله أحد الرهبان في خطاب موجّه الى الكهنة بأمل صرفهم

(١) انظر : الدكتور : أبو اليقظان الجبوري : حكم الميراث في الشريعة الاسلامية ص ١٥ ، ط ١ - ١٩٦٩ - دار النذير للطباعة والنشر بغداد - العراق .

(٢) راجع : الدكتور : مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١٩ ط : ٢ ، مطبعة الأصيل - حلب ١٩٦٦ .

(٣) راجع : موليكت بيتر : المرأة عبر التاريخ ص ٣٣ - ٣٤ .

(٤) انظر « ول ديورانت » قصة الحضارة ١٦/١٨٧ .

عن الزواج : «لو كان كل حقل او درب ورقاً ... لو كان كل الخشب ريشة ولو تجند كل من يجيّد الكتابة لهذه المهمة ، لما استطعنا مع ذلك : أن نظهر كل ما في المرأة من شرٍ وعار (١) .

ولم يكن القانون الكنسي المسيحي بأجدي للمرأة من القانون اليهودي من حيث السماح لها بتبوء الوظائف الطقوسية « او الأشتراك في أية هيئة قضائية كنسية . فقد كانت محرومة منها » بحجة أنها وظائف رجالية ، او استناداً الى ما قاله القديس بولس : (٢) «ان المرأة علة الخطيئة ، لذا فهي من زاوية ما عضو ناقص ، عضو غير كامل من الشعب المسيحي فهي ليست على صورة مجد الله ، وانما على صورة الإنسان الذي صنعت منه» ويظهر أن تلك المقولات السالفة كانت بمثابة رد الفعل للواقع الذي كان المجتمع الروماني يعيش فيه من انتشار الفواحش والمنكرات ، وانحلال الاخلاق حسبما ذكرناه عند الحديث عن المرأة لدى الرومانيين لذا اعتبر رجال الكنيسة المرأة مسؤولة عن تلك المنكرات كلها « فقررُوا أن الزواج دنس يجب الابتعاد عنه ، وأن العزوبة أفضل من الزواج (٣) .

وكذلك مسألة الطلاق في المجتمع الروماني حينما وجدها رجال المسيحية تعاني منها النساء أشدّ المعاناة ، حيث كان الطلاق يحدث لأنفه الاسباب : كما ذكرنا سابقاً ، وانه قلّ من امرأة لم تكن قد طلقت مرة في حياتها ، لذا جاءت المسيحية محرّمة الطلاق . لكنها واجهت مشاكل جمّة ولا تزال قائمة لا يمكن حلّها الا بواسطة الطلاق ، لأنها مسائل برزت مع الإنسان ، كسوء خلُق أحد الزوجين ، أو الغيبة الطويلة من أحدهما ، أو عجز الرجل عن الأنفاق، أو الخيانة الزوجية ، أو المرض الخطير لأحدهما وما شاكل ذلك وأنقسمت المذاهب المسيحية حيال الطلاق الى فريقين .

(١) راجع : مونيكا بيتر ، المرأة عبر التاريخ ص ١٤٥ .

(٢) المصدر السابق ص ١٤١ نقلاً عن المادة (١٣٣) من القانون الكنسي . وكذلك الحاشية العاشرة .

(٣) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٢٠ .

١ - فريق الكاثوليكية رأى حرمة الطلاق تحريماً باتاً حتى في حال الخيانة الزوجية ، وفي حال حدوثها أباح التفرقة الجسمية فقط دون السماح لأحد الزوجين بالعقد مع شخص آخر(١) ، مستنداً إلى ماورد في انجيل متي (٢) . على لسان المسيح : «لايصح أن يفرق الإنسان ما جمعه الله» وكذلك مافي انجيل مرقس(٣) اذ يقول المسيح : «يصبح الزوجان بعد الزواج جسماً واحداً فلا يعودان بعد ذلك اثنين ، هما جسم واحد ، فالذي جمعه الله لايفرقه الإنسان»

٢ - فريق (الأرثوذكس والبروتستانت) رأيا إباحة الطلاق في حال الخيانة الزوجية لكنهما حرّما على الطرفين أن يتزوجا بعد ذلك(٤) . واستندا الى مقاله المسيح (٥) : «من طلق امرأته الا بسبب الزنا يجعلها تزني» .

واستند جميع المذاهب المتفقة على تحريم الزواج على المطلق والمطلقة بما ورد في انجيل متي (٦) : «من يتزوج مطلقة يزني» وكذلك انجيل مرقس(٧) اذ يقول : «من طلق امرأته وتزوج بأخرى يزني عليها ، واذا طلقت المرأة من زوجها وتزوجت بأخر ارتكبت بذلك جريمة الزنا». لكن الحاجة البشرية الى الزواج جعلت الشعوب المسيحية تضطر الى اباحة الطلاق مثلما أقدمت عليه (إيطاليا) رغم كونها أشد الدول الغربية تمسكاً بالتعاليم المسيحية . وذلك في سنة (١٩٧٠) ويعتقد خبراء القانون هذا الموقف الإيطالي مقدمة للدول الأخرى المسيحية والتي لا تزال تمنع الطلاق (٨) .

- (١) انظر : الدكتور علي عبدالواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ٩٨
- (٢) انجيل متي : اصحاح ١٣ - فقرة ٦ .
- (٣) انجيل مرقس : اصحاح ١٠ ، فقرة ٨ - ٩ .
- (٤) انظر د/ علي الوافي : المصدر السابق .
- (٥) انجيل متي اصحاح ٥ فقرة (٣٢) .
- (٦) انجيل متي : اصحاح ٥ ، فقرة : ٣٢ .
- (٧) انجيل مرقس : اصحاح ١٠ فقرة : ١١ - ١٢ .
- (٨) راجع د/ وافي : المرأة في الاسلام ص ١٠٦ نقلا عن صحيفتي الاهرام والاعبار المصريتين في ١٩٧٠/١٢/٢ .

وبقيت المرأة من الناحية الاقتصادية مُستَغَلَّة غير مستقلة حيث كان القانون الأنكليزي لغاية عام (١٨٠٥) : يسمح بيع الرجل لزوجته (١) . وحتى القانون المدني الفرنسي الذي يعتبره الأوروبيون أم الدساتير الحديثة كان ينصّ على أن القاصرين ، هم الصبي والمجنون والمرأة . واستمر ذلك حتى عام ١٩٣٨ حيث عدّلت نصوص القانون المذكور لمصلحة المرأة ، مع بقاء بعض القيود على تصرفات المرأة المتزوجة (٢) والتي رفعت أخيراً عام ١٩٦٦ وحصلت بذلك المرأة الفرنسية لأول مرة على استقلالها الاقتصادي (٣).

١٣ - المرأة عند العرب

كانت المرأة العربية مهضومة في كثير من حقوقها ، حيث كانت شريعة الغاب هي السائدة ، فالحرب سجال ، والغزو والنهب على أشده ، والصراع على مصادر المياه والكلا لا ينقطع ، والتحكيم ما كان الا إلى السيف . ومن لا يجيد استخدامه ما كان ليعيش سالماً ، فمجتمع هذا ديدنه ما كان ليمنح فيه كل ذي حق حقه ، الا بقدر قوته . ولكون المرأة ضعيفة في هذا الميدان ، ما كانت تمتلك او ترث ، بل كانت تُورث مع مال أبيها أو زوجها كأبيّ متاع يخلفه الميت .

وكان العرب كغيرهم من الأمم الأخرى يتشاءمون من ولادة البنت « بل كان بعض بطون قبيلتي تميم وأسد (٤) يثدونها في التراب خوف العار أو الفقر » وقد قال تعالى في وصف هذا النشاؤم : « واذا بشر أحدهم بالأنثى ظلّ وجهه مسوداً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بُشّر به فميسكه

(١) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٢١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : صحيفة (هيرالد تريبون في ١٩٦٦/٢/١ نقلا عن الدكتور محمد البهي : الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ص ١٥١ .

(٤) انظر : محمد خضري : تاريخ الأمم الاسلامية ١٨/١ - ١٩ ط ١ - ١٩٦٩ المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة .

على هون أم يدسه في التراب الا ساء ما يحكمون» (١) وفي آية أخرى (٢) :
«ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم وايابكم» .

واما زواج العرب فقد اتخذ أشكالا عديدة ؟ جمع حديث عروة بن الزبير عن عائشة (٣) أربعة أنواع منها . قال عروة : ان عائشة أخبرته : أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء :

١ - نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل الى الرجل وليته او ابنته فيصدقها ثم ينكحها .

٢ - ونكاح الآخر : (الاستبضاع) كان الرجل يقول : لأمرأته اذا طهرت من طمثها أرسلني إلى فلان فاستبضعي (٤) منه ويعتزلها زوجها ولا يمسها أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فاذا تبين حملها أصابها زوجها اذا أحب ، وانما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد ، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع .

٣ - ونكاح آخر (نكاح الرهط) يجتمع الرهط مادون العشرة ، فيدخلون على المرأة كلهم يصيها ، فاذا حملت ووضعت ، ومراً ليال بعد أن تضع حملها أرسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع حتى يجتمعوا عندها ، تقول لهم : قد عرفتم الذي كان من أمركم . وقد ولدت ، فهو ابنك ، يا فلان تسمى من أحبّت باسمه فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمتنع به الرجل .

٤ - ونكاح الرابع (البغاء) يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لاتمنع من جاءها وهن البغايا «كُنَّ ينصبن على أبوابهن رايات تكون علماً لمن أرادهن دخل عليهن» فاذا حملت احداهن ووضعت حملها ، جمعوا لها ودعوا لهم

(١) سورة النحل : الآية ٥٨ .

(٢) سورة الأنعام : الآية ٥١ .

(٣) انظر : البخاري بهامش فتح الباري للعقلائي ١٥٨/٩ ط ٧ بالأوفيت عن طبعة بولاق القديمة - ١٣٠٠ هـ - دأر المعرفة - بيروت .

(٤) اي اطلبي منه المباشعة وهي الجماع . انظر : العقلائي : فتح الباري ١٥٨/٩ .

الْقَفَاةَ (١) ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون فالتاطته (٢) به، ودعى ابنه لا يمتنع من ذلك فلما بعث محمد (صلى الله عليه وسلم) بالحق هدم نكاح الجاهلية كله الا نكاح الناس اليوم ، أخرجه البخاري .

٥ - نكاح الشغار : وهو نكاح المرأة بالمرأة ، لاصداق بينهما كأن يتفق رجلان على أن يزوج كل واحد صاحبه بنته أو أخته ، وعندئذ يكون بضع كل منهما مقابل بضع الأخرى ، وليس بينهما صداق (٣)

٦ - نكاح المتعة: وهو النكاح المؤقت الى أجل فاذا انقضى وقعت الفرقة (٤)

٧ - نكاح الخدن والصدقة : وكان العرب في الجاهلية يقولون : ما استتر فلا بأس به وما ظهر فهو لوم (٥) .

٨ - نكاح الضيعة أو المقت : وهو أن يتزوج الرجل امرأة أبيه اذا طلقها أو مات عنها ، وكان النكاح يسمى بالمتقنى وقال أوس بن حجر في ذم هذا النوع من النكاح

والفارسية فيهم غير منكورة فكلهم لأبيه ضيعة (٦)
قال تعالى في ذم هذا النوع من الانكحة : (٧)

«ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء الا ما قد سلف انه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلاً»

(١) القافة جمع قائف بقاف ثم فاء وهو الذي يعرف شبه الولد بالوالد بالآثار الخفيفة راجع : المصدر السابق .

(٢) في رواية الكشمهيني فالتاط بغير مناة اي استلحقه به وأصل اللوط بفتح اللام اللصوق . راجع : العسقلاني : المصدر السابق .

(٣) راجع البخاري بشرح فتح الباري للعسقلاني ١٣٩/٩ .

(٤) انظر : المصدر السابق ١٤٣/٩ والدكتور محمد البهي: الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ص ١٧٨ .

(٥) المصدران السابقان .

(٦) راجع : ابن منظور : لسان العرب ٥١١/٣ - ط : ١ دار لسان العرب ، بيروت .

(٧) سورة النساء : الآية : ٢٢ .

٩ - نكاح البدل : وهو أن يقول الرجل للرجل : انزل لي عن امرأتك أنزل لك عن امرأتي وأزيدك (١) .

١٠ - نكاح الأستيلاء أو الأغتصاب : وهو أن يستولي رجل بالقوة على امرأة بأية طريقة كان السبي ، غزواً أم خطفاً . وقد كان بعض القبائل العربية يعدُّ هذه الطريقة وسيلة مشروعة لمعاشرة المرأة المغتصبة معاشرة الأزواج ، وقد أشار حاتم الطائي إلى هذا النوع قائلاً (٢) :

فما أنكحونا طائعين بناتهم ولكن خطبناها بأسياقنا قسراً
وهذه الطريقة تشبه ما كان مشروعاً عند الهنود . في شريعة مانو لرجال الكشترين (الحرب) (٣) .

وأما تعدد الزوجات فلم يكن مقيداً بعدد محدود . ومما ورد في ذلك أن غيلان الثقفي أسلم وتحتة عشر نسوة . وهناك من كان عنده ثمان أو خمس (٤) وكذلك الطلاق ، لم يكن له عدد محدود ، بل كان الناس يتعسفون في استخدامه بقصد الأضرار بالمرأة فكان الرجل يطلق امرأته ، ما شاء من الطلاق فإذا كادت تحلّ من طلاقه راجعها ما شاء (٥)

وقد عرفت نساء العرب الحجاب بدليل أشعار وأخبار كثيرة . تدل على انتقاهن

(أ) منها : ما أنشدته ام عمران ابنة وفدان في تحريض قومها على الثأر (٦) .

(١) انظر : العقلاني : فتح الباري ١٥٨/٩ . وسنن الدارقطني ٨/٢ مكتبة المتنبي - القاهرة

(٢) انظر : محمد الخفيري : تأريخ الأمم الإسلامية ١٨/١ - ١٩ .

(٣) راجع : علي عبد الواحد وافي : الأسفار المقدسة في الأديان السابقة للإسلام ص ١٦١ .

(٤) راجع : أبو عبد الله القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١٧/٥ ط (مصورة) عن طبعة دار الكتب المصرية ١٩٦٧ .

(٥) انظر : المصدر السابق ١٢٦/٣ .

(٦) انظر : الشيخ داود الأنطاكي : تزيين الأسواق ص ٨١ - فقلا عن : جميل بينهم : المرأة في الشرائع والأديان السابقة ص ١٥٤ - ١٥٩ طبعة ثانية.

ان أنتم لم تطلبوا بأخيكم فلدروا السلاح ووحشوا بالأبرق
وخذوا المكاحل والمجاسد والبسوا نقب النساء فبئس رهط المرهق
(ب) ومنها ما قاله الربيع بن زياد العبسي « في رثاء مالك بن زهير (١) :

من كان مسروراً بمقتل مالك فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرَ يندُبْنَه يلطمن أوجههن بالأسحار
قد كن يخبان الوجوه تستراً فالיום حين برزن للأنظار
يضربن حرّاً وجوههن على فتى عفت الشمائل طيب الأخبار
إلى غير ذلك من النصوص التي تدل على وجود الحجاب والبرقع عند
نساء العرب وأنهم كانوا يعدّون ستر الوجه من الحياء .

لكن هذه العادة لم تكن شاملة لكل نساء العرب ، بل كان الكثير منهن
يسفرن الوجه ، ويخالطن الرجال بدليل ما ورد في حادثة عبدالله بن عجلان
وصاحبته « هند بنت كعب ، حيث طلب والد عبدالله بالترتبص من قصد
هند ريثما يجمع بينهما سوق عكاظ (٢) .

(١) المصدر السابق « وراجع » الشيخ مصطفى الغلايني : الاسلام روح المدنية ص ٢٥٢ .

١٩٦٠ - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .

(٢) المصدر السابق .

الْبَابُ الْأَوَّلُ
وَجْهَةٌ نَظَرُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
فِي قَضَايَا الْمَرَأَةِ الْعَامَّةِ

-

نتناول في هذا الباب ، بحث المبادئ العامة ، التي تعتبر الركيزة الاساسية في وجهة نظر الشريعة الاسلامية في قضايا المرأة المختلفة .

واذا كانت هذه القضايا متنوعة ومتعددة ، فسوف نتحدث عما نعتقده منها رئيسياً ، وذلك في ثلاثة فصول :

الفصل الاول : مجمل صفات المرأة الطبيعية .

الفصل الثاني : حقوق المرأة في الاسرة والمجتمع .

الفصل الثالث : واجبات المرأة في الاسرة والمجتمع .

الفصل الأول

مجمل صفات المرأة

نتحدث في هذا الفصل عن صفات المرأة عموماً « وسمات شخصيتها ، ومميزات طبيعتها ، ولما كانت تلك الصفات مختلفة متنوعة : منها : ماهو فطري فيها « خلقه الله معها يوم خلقها حيث لانبجد تفاوتاً كبيراً فيه بين امرأة وامرأة .

ومنها : ماهو مكتسب « يتفاوت بين امرأة وامرأة بناء على التفاوت في الإعداد والإستعداد « ومقدار مايتاح لكل امرأة من اسباب التربية والتوجيه والتعليم « فسوف نقسم الحديث في هذا الفصل على مبحثين :
المبحث الاول : في صفات المرأة الفطرية .
المبحث الثاني : في صفات المرأة المكتسبة .

المبحث الاول في صفات المرأة الفطرية

نعني بالصفات الفطرية : التي لا بد للمرأة في اكتسابها ، ولا ارادة لها في ايجادها في الغالب ، وانما هي صفات مفروضة عليها ، اما طبعاً بأصل الخلقة ، واما شرعاً بأصل التشريع .

الصفة الاولى : قدرتها

خلق الله الرجل والمرأة ، وركّب فيهما من حيث التكوين الفطري ما يمكن كل واحد منهما لاداء مهمته في الحياة . فالكل مُبَسَّرٌ لما خلق له ، ومتجه نحو الهدف المرسوم له من قبله تعالى . وما محاولة العدول عن ذلك الا عبث وضلال . وان ظهور التفاوت فيما بينهما من المواهب والامكانيات ماهو الا تبع لذلك الفرق الفطري والتكويني ، وأياً ماكان هذا الاختلاف فلا يشكل ميزة للرجل ، ولا مَغْمَزاً للمرأة ، وانما هي حلقات يكمل بعضها بعضاً . فليس ضعف المرأة العاطفي والجسماني باقل قدرأ وضرورة من قوة الرجل ، لان قوته لا تؤثر في ثمارها الا مقترنة بضعف المرأة ، وهذا ينسجم كثيراً مع ماقاله (غاندي) : (١) «ان المرأة والرجل كشفرتي المقراض تختلف الواحدة عن الاخرى » وتتم الواحدة الاخرى » .

ونظراً لاختلاف غايات الحياة من المرأة والرجل ، فقد زوّد الله المرأة بقدرات وامكانيات تختلف عما زود به الرجل ، من ان غايات حياتها واهداف مستقبلها « هي حمل امانة الذرية ، ووضعها وتربيتها » وتهيأة البيت الهاديء الوديع لاشعار الصغار بالطمأنينة والراحة ، التي تستطيع الام فقط توفيرها من منطلق قوله تعالى(٢) : «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم

(١) انظر : عبدالرحمن اليزاز : نظرات في التربية والاجتماع ، ص ٥٦ ، ط : ١ / مطبعة

العاني - بغداد « ١٩٩٧ .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٢١ .

ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون» .

ولما تعانیه الام من مشاق الحمل ، ومخاطر الوضع ، وما يتبع ذلك ، وما يلزم له من جهد معروف ، فقد زود الله المرأة بقدرات خاصة بها لا يجاريها الرجل فيها وذلك مثل :

(أ) الصبر وطول النفس وشدة القدرة على التحمل ، وفطر الحب للعقب اكثر من الرجل حتى تؤدي رسالتها خير أداء .

(ب) قدرة المرأة على الجلوس الطويل ، مع زميلاتها او لوحدها ، مع الاشتغال خلاله اولاً .

(ج) قدرتها على السهر الطويل اكثر من الرجل ، وبالذات حينما يكون لها طفل يعاني من ألم المرض ، او الجوع ، او الحر او البرد وما شابهها ، فترى الام تسهر على تلبية حوائج طفلها ، وهي بالنهار تسير في حياتها الاعتيادية ، وتستطيع الاستمرار على ذلك لفترة طويلة .

(د) وكذلك تحملها للأوجاع اكثر من الرجل ، لحد عدم الاكتراث بها ، بسبب تعودها على الحالات التي تعترها من الحيض ، والحمل والوضع التي لاتمر واحدة منها بدون ألم .

وهذا دليل على ضرورة توظيف تلك القدرات في خدمة الطفل السدي يحتاج الى جميع الصفات المذكورة ، وان على المرأة التفرغ لذلك ، واعتبار الاعتناء بالطفل وظيفة اساسية ، وما عداها استثناء وضرورة لا بد ان تقدر بقدرها . قال تعالى (١) : «ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن ، وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك الي المصير» .

(١) سورة لقمان ، الآية : ١٤ .

كما عبّر القرآن الكريم عن شيء من المعاني المذكورة على لسان زوجة فرعون فقال تعالى (١) : «وقالت امرأة فرعون قرت عين لي ولك لا تقتلوه عسى ان ينفعنا او نتخذة ولدًا وهم لا يشعرون» .

الثانية : كفاءتها

لا جدال ان المرأة ، منذ ان خلقها الله ولا تزال هي المعنية بتربية الطفل ، وتلقينه حروف الحياة الاولى . وانها هي المهتمة بالمنزل الزوجي وادارته . ثم التعاون مع الرجل فيما عدا هذا قدر امكانها بصفة ثانوية . وقد برهنت الشواهد والتجارب على كفاءتها واتقانها في هذا المضمار . وان الرجل لا يستطيع مجارة المرأة في الأمومة ، ورعاية البيت . اما ما عدا ذلك ، من ركوب المخاطر ، وقطع الصحاري . ورد الاعداء وما شاكل ذلك ، فهي من اعمال الرجل ، فلا تستطيع المرأة امتنانها على الدوام مثله ، لان جسمها وارادتها لا تطاوعانها في ذلك . لكن لا تمنع المرأة في اسعاف زوجها في بعض جزئيات اعماله الخارجية ، كما نرى ذلك في الارياف .

اما ما اجتريه قاسم امين (٢) واتباعه من مقولة الماديين الغربيين : حول سبب تغلب الرجل على المرأة وقهرها . قائلاً : «فذلك انما لانه اشتغل بالعمل والفكر اجيالاً طويلة . كانت المرأة فيها محرومة من استعمال القوتين ، المذكورتين . ومقهورة على لزوم حالة من الانحطاط تختلف في الشدة والضعف حسب الاوقات والاماكن» .

وقد نقض تلك المقولة اعلام الفكر الاسلامي الحديث ، منهم السيد جمال الدين الافغاني (٣) وعباس محمود العقاد (٤) تلخص فيما يلي :

-
- (١) سورة القصص ، الآية : ٩ .
 - (٢) انظر : قاسم امين : تحرير المرأة ، ص ١٧ ط ٢ : ١٩٤٥ - القاهرة .
 - (٣) انظر : الدكتور محسن عبد الحميد : جمال الدين الافغاني المصلح المفترى عليه ، ص ١٥٤ ط ١ - ١٩٨٣ - مؤسسة الرسالة - بيروت .
 - (٤) راجع : العقاد : المرأة في القرآن ، ص ٨ ط ١ - دار الهلال - القاهرة .

(أ) ما الذي منع المرأة ان تجري مع الرجل حيثما جرى . وتأخذ من التدرج والتطور والارتقاء ما اخذ به الرجل ، وكلاهما في مستوى واحد . وتكوين واحد .

(ب) بل يثبت الاعتراض المذكور رجحان الرجل ولا ينفيه . فما كان للرجال جملة ان يسخروا النساء جملة في جميع العصور وجميع الامم لولا رجحانهم عليهن وزيادتهم بالمزية التي استطاع بها التسخير ، ولو كانت مزية القوة البدنية دون غيرها .

(ج) وليست القوة الجسدية هي التي تمكّن الانسان من الغلبة على سائر الناس دون سائر القوى الانسانية الاخرى . بدليل كون كثير من المتسلطين الغالبين اضعف جسداً من الخاضعين لهم (١) .

لذا لا بد ان يكون السبب في التفاضل بينهما عائداً إلى تكوينهما الجسدي ، وليس إلى قهر طرف لآخر وفق رغباته .

الثالثة : فضل الرجل عليها

لقد اثبت القرآن الكريم للرجل فضلاً على المرأة وذلك بتقرير الله لذلك الفضل في آيات عدة :

(آ) منها قوله تعالى : (٢) «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة» .

(ب) وقوله تعالى : (٣) «ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض . للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، وأسألوا الله من فضله ان الله كان بكل شيء عليماً» .

(١) راجع : الدكتور محسن عبدالحميد : جمال الدين الافغاني - المصلح المفترى عليه ص ١٥٤ .

(٢) راجع : العقاد : المصدر السابق .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٣٢ .

(ج) قوله تعالى (١) : «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم» .

والسؤال هنا : ما هو هذا الفضل الذي زوّد الله به الرجل دون المرأة ؟ اختلف المفسرون في المراد بالدرجة التي استندت اليها قوامة الرجل . وذلك بعد ان عرّف القرآن الطرفين ، ان لكل واحد منهما على الآخر حقوقاً وواجبات ، يلزم اداؤها والحفاظ عليها ، رداً لما كان يعتقده اهل الجاهلية من ان المرأة وحدها ، هي المطالبة بحقوق زوجها ، دون ان يكون لها ازاء ذلك أيّ حق . ومن نافلة القول التوسع في موضوع القوامة ، باعتبارها مبحثاً خاصاً فيما بعد (٢) .

اما فضل الرجل على المرأة ، فقد قال فيه بعض المفسرين : أنه يستند على أمرين : فطري وكسبي (٣) .

اما الاول : **الفضل الفطري** : فهو ان مزاج الرجل أقوى وأكمل وأتم واجمل ، وربما يبدو القول : بكون الرجل اجمل من المرأة غريباً ، وقد دفع الامام محمد عبده (٤) هذه الغرابة بقوله : «بما ان نظام الخلق في الحيوانات واحد ، والانسان جزء منها » ومشارك معها في ذلك النظام ، فاننا نرى ذكور الحيوانات اكمل واجمل من اناثها ، كما يلاحظ في الديك والدجاجة ، والكبش والنعجة ، والاسد واللبوة ، وما شعر اللحية والشاربين الا جزء من جمال الرجل لذلك يعدُّ الاجرد ناقص الخلق ، ويتمنى لو وسعه انباته حتى ولو كان ممن يخلقون اللحية عادة» .

(١) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

(٢) المبحث الرابع في الفصل الثاني - من الباب الثاني ، ص ٣١٠

(٣) راجع محمد رشيد رضا « تفسير المنار ٥/٥٩ » ط : ٢ ، دار المعرفة بيروت .
والعلامة محمد جليزاده : التفسير الكردي للقرآن الكريم (آية القوامة) مخطوط محفوظ
عزافة ابن اخ المؤلف (عبدالمجيد الشيخ نوري) بقصة كويسنجق في محافظة اربيل .

(٤) انظر : محمد رشيد رضا : تفسير المنار ٥/٥٩ .

ونضيف إلى ما قاله الامام محمد عبده على فرض التسليم بصحته : ان جمال الرجل - بالشكل الذي ذكره - انما هو جمال تناسق وفحولة ، الا انه ليس جمال فتنة واغراء . بخلاف جمال الانوثة ، وهذا هو ما يفسر ظاهرة تغزل الرجل بالمرأة ، وتشبيهها ، وليس العكس ، فليس جمال الرجل مما يتغزل به ، وانما هو محط الاعجاب وليس الغزل . كما ان جمال المرأة هو محل الغزل وليس الاعجاب .

اضافة إلى ما هو واقع من ان الرجل جميل بذاته والمرأة - في الغالب - جميلة بما تتجمل به وتزين من آفات الزينة الخلقية من الزان ومحطسور واصباغ .

ومن الفضل الفطري للرجل على المرأة : قوة عقله وتعدد نظره في مجالات الاختراع والابتكار .

ولذلك نجد المكتشفات العلمية والنظريات العقلية من آثار الرجل غالباً على ما يراه الاستاذ عباس محمود العقاد (١) الذي يقول : ومن برز من النساء في الندرة النادرة في حقل الاكتشافات كالسيدة (ملري كوري) البولونية على سبيل المثال ، تلميذة لزوجها (بيير) حينما بحث في اشعاع عنصر الاورانوم . وقد سبقهما العالم (بيكريل) في بحث هذا الموضوع .

ومن الفضل الفطري للرجل : القوة البدنية ومرونتها عنها من الجسد وتحمل مكاره الحرب ومعاملتها ، واخذ الثأر ، وعهد الذمار على مر الدهور ، بل نستطيع القول : بأن الفضل الفطري للرجل مشهود به لدى المرأة نفسها ، وهو حقيقة ماثلة امام عينها بتقليد نمي النساء الوصول إلى مصاف الرجال فيما يمتازون به ويفقدنه .

وكانت قوة الرجال الجسمانية محط اعجاب المرأة في كل الاقوار الانسانية . وقد حكى لنا القرآن الكريم اشارة إلى ذلك على لسان ابنة شعيب عليه السلام .

(١) راجع : العقاد : للمرأة في القرآن ، ص ١١ - ١٢ .

حين قالت لابيها عن سيدنا موسى (عم) : «يا ابت استأجره ان خير من استأجرت القوي الامين» (١) .

وان سياق الآيات في هذه القصة يشير إلى ان ما لفت نظر ابنة شعيب عليه السلام هو : قوة سيدنا موسى عليه السلام ، حين فعل ما عجزت هي عنه ، وسقى لها قبل ان يصدر الرعاء ، وهي التي ادى بها عجزها إلى ان لا تسقى حتى يصدر الرعاء .

وقال تعالى : (٢) «ولا تمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن وأسألوا الله من فضله» .

نزلت الآية حينما قالت ام سلمة : يغزو الرجال ولا يغزو النساء وانما لنا نصف الميراث (٣) . وبعد الآية المذكورة في السورة نفسها . يقرر الله تعالى مبدأ الفضل الفطري للرجل بقوله الكريم (٤) «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض»

وهناك تفسيرات اخرى لمعنى درجة الرجل . التي ينبنى عليها فضله . منها ان المراد بالدرجة ، فضله في الميراث والجهاد ، والدية والامرة والطاعة ، وحقه في اللعان اذا قذفها ، بينما تُحَدُّ اذا قذفته ، وكذلك حقه في الطلاق والرجعة دون استئذانها بخلافها حيث لا يحق لها الطلاق او الرجعة دون تفويضها من قبل الرجل (٥) .

(١) سورة القصص ، الآية ٢٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣٢ .

(٣) راجع : ابو عبدالله القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٦٢/٥ .

(٤) سورة النساء : الآية : ٣٤ .

(٥) انظر : الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٤٥٤/٢ ، ط ٢ - ١٩٥٤ مكتبة مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة . والقرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٢٤/٣ . والجصاص : احكام القرآن ٣٧٤/١ طبعة مصورة عن : ط ١ - العثمانية - دار الكتاب العربي - بيروت . والرازي : التفسير الكبير ٩٤/٦ ، ط ٢ - دار الكتب العلمية ، طهران .

وقد رجّح الطبري (١) ما قاله ابن عباس في معنى الدرجة وهو ان الدرجة التي ذكرها الله تعالى في هذا الموضع : الصفح من الرجل لامرأته من بعض الواجب عليها . واغضاؤه لها عنه . واداء كل الواجب لها عليه . وإلى هذا اشار ابن عباس بقوله : ما احب ان استنظف جميع حقي عليها لان الله يقول : «والرجال عليهن درجة» ثم يقول الطبري (٢) : وهذا القول من الله وان كان ظاهره ظاهر الخبر . فمعناه ، معنى ندب الرجال إلى الأخذ على النساء بالفضل ليكون لهم عليهن فضل درجة .

واما الثاني : الفضل الكسبي :

فهو اتفاق الرجل على المرأة بتقديم المهر لها . كدليل على التحابب والتوadd ثم كفايتها لما تحتاجه من الاكل واللبس والمسكن والحماية الضرورية وغير ذلك، وقد عبّر الله عن ذلك الفضل بقوله : «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض . وبما انفقوا من اموالهم» (٣) .

فجاء التعبير بصيغة الماضي للاباء إلى : ان ذلك امر مقدر في المجتمعات الانسانية منذ القدم ، فالرجال هم العائلون لنساء العائلة . لان الاكتساب من شأنهم (٤) .

ومن الفضل الكسبي للرجال على النساء :

تمكّن الرجل من التفوق على المرأة لا في الامور التي يدعي البعض بانها حجت عنها من قبل الرجل ، بل حتى في الامور التي انفردت بها المرأة منذ الآف السنين ، ومنها الطهي والتطريز والزينة ، وبكاء الموتى وملكة

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

(٤) انظر : محمد الطاهر ابن عاشور : التحرير والتنوير ٣٩/٥ ، ط : ١ - ١٩٧١ الدار

التونسية للنشر .

اللهو والفكاهة التي اقترنت فيها السخرية بالتسخير عند كثير من المصطفيين كما قال العقاد (١) .

فلا تبلغ المرأة في طهي الطعام مبلغ الرجل الذي يتفرغ له بضع سنوات كما هو الملاحظ في المطاعم الراقية .

وكذلك في مجال الأزياء ، تفضل المرأة معاهد التفصيل التي يتولاها الرجال على التي تتولى النساء إدارتها .

كما لم تؤثر عن النساء مريثة تضاهي التي نظمها الرجال . وحتى في مجال الطب (العلاج أو التشخيص) تفضل المرأة مراجعة الأطباء على الطبيبات ، نظراً للمهارة التي يمتازون بها .

وعلى أية حال فليست هذه الأفكار قواعد علمية مقررة . بحيث لا تقبل الاستثناء ، وإنما هي استنباطات واستنتاجات من الحياة المعاشية وحكاية للحال الواقعة ، ولا يقدح في هذا وجود بعض الاستثناءات ، وإنما الحكم للغالب .

وبناء على هذا فإن لمخالفي هذا الرأي أن يقولوا ما يقولون ، شريطة أن يدعموا دعواهم بأي دليل نظري أو تطبيقي .

على أن الحديث في مثل هذه المجالات إنما يقوم على أساس الغالب الأغلب ، ولا التفات للحالات الاستثنائية أو الشاذة ، وإلا فإن الله سبحانه وتعالى جعل حضانة الطفل لأمه نظراً لغلبة الحنان والشفقة على المرأة ، ولا يقدح في هذا وجود حالات استثنائية يكون الأب فيها أكثر حنواً وشفقة على أطفاله من أمهم .

(١) راجع : العقاد : المرأة في القرآن ، ص ٩ .

المبحث الثاني اخلاق المرأة

لاشك ان الخلق الفاضل هو مدار الحياة الاجتماعية ، ومحور سعادتها فالذي يتحلى بها يكون مقرباً الى القلوب ، ويعيش معززاً مكرماً ، واما الذي يتصف بالردائل والمنكرات فيكون مبعث القزاز والاشمئزاز ، تنفره العيون ، وتمجه الاسماع .

وفضائل الانسان الحقيقية الاصلية انما هي العقل والعفة والعدل والشجاعة واما غيرها من الفضائل والخلق فانها تعود الى هذه الاربعة ومتفرعة عنها على مايقول الطهطاوي (١) وازداد هذه الاربعة ومايتفرع عنها هي الرذائل والمنكرات ، والانسان بذكوره واثائه حاول التحلي بتلك الفضائل والابتعاد عن اضدادها حسب قربه او بعده عن مدارج التمدن وروح الدين .

وبما ان هناك اختلافاً في التكوين والامزجة والانسجة بين الرجل والمرأة لدرجة قول الدكتور الكسيس كارل الفرنسي (٢) : بان تمايز الرجل والمرأة ليس باعضائهما التناسلية وطريقة تركيبهما الجسماني فقط . بل تحمل خلاياهما وامزجتهما ودمهما الطابع التشريحي او الكيميائي لجينيهما ، وكذلك في اسلوب الحياة واداء المهمات تبعاً للاختلاف المذكور .

(١) انظر « رفاعة رافع الطهطاوي : المرشد الامين للبنات والبنين (ضمن) الاعمال الكاملة » المجموعة له من قبل الدكتور محمد عمارة ٣٥٣/٢ ط : ١ - ١٩٧٣ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر « بيروت .

(٢) راجع الدكتور الكسيس كارل : تأملات في سلوك الانسان ، الحضارة الحديثة في الميزان ص ٥٨ ترجمة د. محمد القصاص بتكليف من وزارة التربية المصرية - مكتبة مصر القاهرة . ولد الدكتور الكسيس عام ١٨٧٣ بالقرب من ليون بفرنسا وحصل على اجازة الطب هناك ورحل إلى امريكا عام ١٩٠٥ وتوظف في معهد روكفلر للابحاث العلمية بـ نيويورك وبقي به ثلاثين عاماً . ثم عاد إلى فرنسا وحصل على جائزة نوبل عام ١٩١٢ لاجتائه الطبية الفذة . مات في باريس عام ١٩٤٤ . راجع « مقدمة (الانسان ذلك المجهول) للمؤلف المذكور تعريب شفيق سعيد ص ٥ بيروت ١٩٧٤ مؤسسة المعارف ، بيروت .

لذلك لابد ان يتميز الطرفان او يبرز احدهما على الآخر ببعض من تلك الفضائل واضدادها كما هو الواقع المشهود في حياة المجتمعات المعاصرة . او المسجلة في تأريخ الامم الغابرة .

علماً بان ماسوف نبخته هنا ، من اصناف الصفات المختلفة ، انما هو محمول على الغالب من الجنسين حيث لا التفات الى الاستثناءات والشذوذ .
ومن الصفات التي حدث فيها التفاوت بين الجنسين :

١ - الحياء

اشتهرت المرأة بالحياء اكثر من الرجل ، من حيث العموم لامن حيث ، الجزئيات . وهو كما قال الراغب في تعريفه : «انقباض النفس عن القباح وهو مركب من جبن وعفة » (١) . ومن المعلوم ان هاتين الصفتين تتوفران في المرأة اكثر من الرجل كما هو الواقع في كل زمان . وقد ذهب العقاد (٢) الى عكس ذلك قائلاً : ان الحياء مع كونه اقرب الصفات الى طبيعة المرأة لكن الرجل اشد استحياء منها ، وذلك لادلة عقلية :

(أ) منها : ان المرأة انما تستحي لانها تتلقى خليفة الحياء من الطبيعة ، (اصل الخلقة) ، او املاء الرجال عليها ، والاول لا يحسب من القيم الاخلاقية لانها من وحي الطبيعة ، بل الذي يحسب منها ماتمليه الاداب ويتصل بالارادة والاختيار وهن يفقدنه .

(ب) وتدين المرأة بالحياء الذي تمليه الاداب على قدر اتصاله بشعور الرجل نحوها فاذا اجتمع النساء معاً بعيداً من اعين الرجال نسينه ولم يبالين به فالمرأة لاتتوارى عن المرأة في الحمام ولا تستر على اعضائها . وما كانت الحرائر الخفريات في الامم المستخدمة للخصيان ، يحجمن عن مسهم هن ، او اطلاعهم

(١) راجع : الآلوسي : روح المعاني ٢٠٦/١ ، طبعة مصورة - دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

(٢) انظر : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، ص ٣٠ - ٣٦ .

عليهن وهن عاريات . ويسوغ للنساء ان يذهبن معاً الى ضروراتهن . بينما هذه الامور لا يستيفها الرجال الا في الحالات الطارئة .
لكن يُرَد عليه بما يلي من الادلة :

(أ) لانكر اسبقية الرجل على المرأة في معظم ميادين الحياة ، باعتباره الاقدم في الوجود . وهي الحادثة عنه ، بل هي تلميذته في مدرسة الحياة . لكن لا مانع من تفوق التلميذ على استاذة بعد فترة زمنية طالت ام قصرت . في نفس المدرسة بعد بذل الجهد وطول المران .

فانزواء المرأة في البيت ، واقتصارها على تربية الطفل ، وطهي الطعام وماشابه ذلك ، قد هيئاً لها الجو المناسب لا نقباض نفسها من كل شيء طارىء مما ساعدها على التخلق بالحياء اكثر من الرجل . الذي تعود على الخروج والاختلاط مع غيره لمزاولة مهامه في الحياة ، التي تحتاج الى اخذ ورد وجدال وجلاد ، فلا يعتريه التخوف مما يعاب به ويذم مثلما يعترى المرأة في ذلك ، لان الرجل يشعر بقدرته على الدفاع في حين أن طبيعة المعيشة للمرأة لم تؤهلها لذلك .

(ب) ثم ان تخلق المرأة بالحياء متأصل في نفسها . مشهور في مجتمعاتها لحد ضرب المثل بها في ذلك . حتى لم يجد ابو سعيد الخدري وصفاً لحياء النبي أتم وابلغ من حياء البكر للتشبيه به حينما قال : « كان النبي صلى الله عليه وسلم اشد حياء من العذراء في خدرها » (١) .

ومعلوم في البلاغة ان وجه الشبه في المشبه به اولى واعمق مالم يكن التشبيه مقلوباً مثل : لجين الماء ، او لم يكن المراد منه التهكم : كتشبيه الجبان بالفارس المغوار (ج) وتشبث المرأة بالحياء في كل العصور ، وهو ديدنها ولم تفرط به الا حينما اغواها الرجل في كل المنعطفات التاريخية ، وحاول خلع العذار

(١) راجع : صحيح البخاري ١٦٧/٤ - طبعة مصورة عن طبعة بولاق - بيروت . وصحيح مسلم بشرح النووي ٧٨/١٥ ط ٢ - ١٩٧٢ - دار احياء التراث العربي .

عنها . حتى ان العاهرات والمومسات ما ارداهن في هذا الدرك الخطير الا الفسدة من الرجال ، وما دعوات بعض المنافقين من الرجال في المجتمع الاسلامي لرفع الحجاب عن المرأة المسلمة وتمزيقه عنا ببعيد .

(د) ثم من اين الدراسة المستفيضة والمعلومات الوافية لصفة الحياء لنساء الشعوب والامم كافة ، في جميع اقطار الارض حول اقتصار النساء لرعاية الحياء على قدر اتصالهن بالرجال ، ونسيان ذلك بعد الابتعاد عنهم ، ولا سيما في الامثلة الشاذة المذكورة في الاماكن الخاصة ، لكي نخلص الى القول مستنبطين : بأن حياءهن وقتي غير متأصل في نفوسهن .

ومع ذلك يمكن التوفيق بين مذهب اليه العقاد ، وبين مذهبنا اليه بما يلي :
اولاً : ان حديث العقاد لا ينفي حياء المرأة من حيث هو حاصل ، وانما هو يتحدث عن دوافعه واصله ومصدره مقارناً بما هو عند الرجل ، ونحن نتحدث عن حيائها من حيث انه أمر واقع فقط .

ثانياً : ان العقاد ، ومن ذهب مذهبه ، لا ينكر - رغم فكرته تلك عن حياء المرأة - ان الحياء للمرأة اشد حاجة وضرورة من الرجل لاسباب معروفة ، مما يترتب على كثير من المفاهيم والقيم الاجتماعية .

ولهذا علل فقهاء الحنفية ، عدم جواز ان تلي المرأة عقد الزواج بنفسها « بقولهم : لكي لا تنسب الى مجافاة الحياء (١) .

ثالثاً : ان مذهب اليه العقاد ، ومذهبنا اليه ، يشكل في النهاية رأياً واحداً يكمل بعضه بعضاً فيما بين اصل الحياء وواقعه .

واخيراً نقول : ان القرآن يرمي الى شيء مما ذهب اليه العقاد من حيث طبيعة الجرائم التي تنال من كمال الاخلاق ، فما كان من الجرائم يقنضي قوة وشكيمة ، ولا علاقة له بالحياء ، نرى الرجل اشد اقدماً عليه من المرأة : ففي

(١) راجع : المرغيناني : الهداية ١/١٩٦ ط ١ - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - مصر .

جريمة الزنا قدم الله الزانية على الزاني في سياق الآية فقال : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة» (١) . وفي جريمة السرقة قدم الله الرجل على المرأة فقال : «السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما» (٢) . وهناك تعليقات اخرى : منها ما ذكره القرطبي (٣) انه لما كان حب المال على الرجال اغلب وشهوة الاستمتاع على النساء اغلب ، لذا بدأ بهما في الموضعين .

وهذا احد الوجوه في المرأة . والافهناك تعليقات اخرى : منها ، ان الزانية هي الاصل اذ الباعثة فيها اقوى . ولولا تمكينها لم يزن (٤) او لان الزنا في النساء اعزّ ، وهو لاجل الحبل اضر ، اذ موضوعهن الحجة والصيانة (٥) . ويقول الزمخشري (٦) : فان قلت كيف قدمت الزانية على الزاني اولا ثم قدم عليها ثانياً ؟ (٧) قلت : سبقت تلك الآية لعقوبتهما على ماجنيا ، والمرأة هي المادة التي منها نشأت الجناية لانها لولم تطمع الرجل ، ولم تومض له ولم تتمكنه لم يطمع ولم يتمكن ، فلما كانت اصلا واولا في ذلك بدىء بذكرها ، واما الثانية فمسوقة لذكر النكاح ، والرجل اصل فيه ، لانه هو الراغب ، والخاطب ومنه يبدأ الطلب .

٢ - الكيد والرياء :

وردت كلمة الكيد في القرآن الكريم في خمس وثلاثين موضعاً ، وهي مختلفة في النسبة الى عدة جهات ، منها الى الانسان ، ومنها الى الشيطان ، ومنها الى ذات الله من باب المقابلة والمشاكلة بين الكيد الالهي وكيد المخلوقات

- (١) سورة النور : الآية ٢ .
- (٢) سورة المائدة : الآية ٣٨ .
- (٣) راجع : ابو عبدالله القرطبي «الجامع لاحكام القرآن ١٧٥/٦» .
- (٤) انظر : الآلوسي : روح المعاني ٧٨/١٨ .
- (٥) راجع القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٦٠/١٢ ، والشوكاني : فتح القدير ٤/٤ - « دار المعرفة - بيروت - لبنان » .
- (٦) راجع : الزمخشري : الكشاف ٤٩/٣ - ٥٠ - دار المعرفة - بيروت - لبنان .
- (٧) يريد بالثاني قوله تعالى : «الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة» الآية ٣/النور .

في بعض الآيات ، وبدون ذلك في آيات أخرى ، ومن الانسان الذين نسب اليهم الرجال والنساء ، ومن بين الرجال الذين نسب اليهم الكيد مؤمنون . صالحون ومنهم كافرون فسدة .

اما في نسبه الى النساء فقد تكررت خمس مرات ، لم يقصد في واحدة منهن المدح ، بل اريد بها الاحتيال والمكر ، وكلها في قصة سورة يوسف : (أ) مرتان على لسان يوسف : قال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه والاتصرف عني كيدهن ، اصب اليهن واكن من الجاهلين » (١) .

« فلما جاءه الرسول قال ارجع الى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتي قطعن ايديهن ان ربي بكيدهن عليم » (٢) .

(ب) ومرتان على لسان العزيز في آية واحدة : « فلما رأى قميصه قد من دبر قال انه من كيدكن ان كيدكن عظيم » (٣) .

(ج) ومرة واحدة تعبير رباني لذات الله : « فاستجاب له ربه فصرف عنه كيدهن انه هو السميع العليم » (٤) .

والكيد الوارد في الآيات المذكورة ، لاسيما التعبير الرباني : ان كيدكن عظيم : ظاهر الدلالة على تأصله فيهن .

وان الملابس المتعلقة بكيد امرأة العزيز ، التي غشت زوجها ، كلها اعمال تتلخص في الرياء ، والتي هي صفة عامة مشتركة بين الرجال والنساء من المستضعفين . وينسب رياء المرأة الى الضرورات التي فرضها عليها الضعف في حياتها الاجتماعية او البيتية ، على ما ذكره العقاد (هـ) .

(١) سورة يوسف ، الآية : ٣٣ .

(٢) سورة يوسف ، الآية : ٥٠ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ٢٨ .

(٤) سورة يوسف ، الآية : ٣٤ .

(٥) انظر : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، ص ١٧ .

وتظهر مدى غرابة كيد النساء ، حينما يقارن المرء بين وصف الله لكيد النساء وقد قال : «ان كيدكن عظيم » وبين وصف الله لكيد الشيطان حينما قال تعالى : «ان كيد الشيطان كان ضعيفاً » (١) .

وقد عبر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك في حديث اوردته القرطبي (٢) عن مقاتل عن يحيى ابن ابي كثير عن أبي هريرة ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان كيد النساء اعظم من كيد الشيطان لان الله تعالى يقول : «ان كيد الشيطان كان ضعيفاً» (٣) وقال : «ان كيدكن عظيم» وان صح الحديث فهو ترهيب للنساء من اقراراف الكيد .

وقد أكد رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث صحيح متفق عليه ورد في حديث مرضه صلى الله عليه وسلم ووفاته : حينما قال : «مروا ابا بكر فليصل بالناس» فقالت عائشة رضي الله عنها : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه رجل رقيق اذا قام مقامك لم يستطع ان يصلي بالناس قال مروا ابا بكر فليصل بالناس فعادت ، فقال : مري ابا بكر فليصل بالناس فانكن صواحب يوسف (واللفظ للبخاري) (٤) .

والكيد نوع من الفتنة والاغراء ، وقد حذر الرسول صلى الله عليه وسلم من فتنة النساء حينما قال : «ما تركت بعدي فتنة اضر على الرجال من النساء» (٥) :

٣ - الزينة وحب التجميل

اشتهرت المرأة بالزينة والاكتثار منها ، واستخدام افانين التجميل منذ القدم ولاخير في ذلك ، لانها هي المستأثرة بالزينة وادواتها من دون الرجل لاظهار

(١) سورة النساء ، الآية : ٧٦ .

(٢) راجع : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٧٥/٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٦ .

(٤) انظر : صحيح البخاري ١٦٥/١ . وصحيح مسلم بشرح النووي ١٤٠/٤ ، ط : ٢ -

١٩٧٢ - دار احياء التراث العربي - بيروت - لبنان .

(٥) راجع : صحيح البخاري ١٢٤/٦ .

جمالها ، ولاتنسب بذلك الى الرياء بما هو مُقَرَّرٌ لها ومعترف به من اجلها .
غير ان للعقاد (١) رأياً آخر . فهو يقول : «انما تزين المرأة لتعزز ارادة غيرها
في طلبها » فكأنما يريد ان يقول : انها مرآة للرجل بزيتها .
ولانوافقه على هذا الفهم ، لان تزين المرأة لزوجها مما أمر به الشرع ، فكيف
تكون المرأة مرآة مرائية بما هي مأمورة به شرعاً ، الا اذا كان العقاد يقصد بما قال
زينة المرأة لغير زوجها . وحينئذ فالرأي مارآة العقاد بدليل قوله صلى الله عليه
وسلم : « ايما امرأة استعطرت فمرت على قوم ، ليجدوا من ريحها فهي
زانية » واللفظ للنسائي (٢) . وقوله تعالى : « ولايبدين زينتهن الا لبعولتهن .
الاية » (٣) .

ثم ان الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم اخبر عن نفسه ، بانه يحب النساء
حينما قال : حبيب الي من دنياكم : النساء ، والطيب ، وجعلت قره عيني في
الصلاة » (٤) . وحاشا ان يكون ذلك ناتجاً بتأثير رياء النساء ، وانسياق النبي
صلى الله عليه وسلم جرّاء ذلك ، بل كان ذلك نابعاً من ايمانه صلى الله عليه
وسلم بالوحي المنزل عليه : «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً
لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون» (٥)
٤ - الحنان والشفقة :

من الصق الصفات الخلقية للمرأة ، غريزة الشفقة والرحمة شأنها في ذلك
شأن اية انثى زودها الخالق بذلك لتمكينها من اداء وظيفتها للحفاظ على بقاء
النوع الانساني ، بواسطة الحمل والولادة والتربية . لكن الذي يميز المرأة عن

- (١) انظر : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ، ص ١٩ .
- (٢) راجع : سنن النسائي : ١٥٣/٨ . وكذلك : سنن الترمذي : ١٠٦/٥ . وسنن ابي داود : ٤٠٠/٤ .
- (٣) سورة الاحزاب : الآية / ٣١ .
- (٤) انظر : سنن النسائي : ٦١/٧ . واحمد البنا : انفتح الرباني لتربية مسند الادم احمد : ٢٠٦/٢ - دار الحديث ، القاهرة .
- (٥) سورة الروم ، الآية : ٢١ .

انثى الحيوان ، الاحتفاظ بذلك الحب والشفقة نحو اولادها طول حياتها .
ولذلك خصها الله سبحانه بتدبير المعاش الاولى ، والقيام بالاشغال الضرورية
ومباشرة فراش المرض من الازواج والاولاد وغيرهم وتخفيف الالام
والاسقام كما قال الطهطاوى (١) .

وقد وضع الله تعالى تلك المتاعب التي تعانيها الام موضع الاهتمام والرعاية «
حيث امر من باب رد العرفان بالجميل التوصية بالوالدين » مشفوعة بلفتة
خاصة الى تكلف الام بتربية الاولاد اكثر من الاب ، حينما قال تعالى : (٢)
« ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر
لي ولوالديك الي المصير » .

كما اجاب الرسول (٣) صلى الله عليه وسلم السائل عنه : من احق الناس
صحابتي ؟ : قال : امك قال : ثم من ؟ : قال امك قال : ثم من ؟ قال :
امك قال : ثم من ؟ قال : ابوك

ولذلك اعطى الاسلام حضانة الطفل للام ، وجعلها حقاً مشروعاً لها «
رأفة بما تكنه الام من الحنان والعطف نحو اطفالها ، وحفاظاً على مستقبلهم
المحفوف بالمخاطر ، جرّاء فراق الابوين بالموت او الطلاق .

بل اعطى الاسلام من هذا المنطق ، حق الحضانة لاقرب امرأة الى ام
الطفل « كأم الام (الجدة) او اختها (الخالة) (٤) وبذلك حكم الرسول
صلى الله عليه وسلم . وخلفاؤه من بعده . وقد تحاكم ابو الاسود الدؤلي «
وزوجته الى القاضي شريح حيث قالت له (٥) : « ايها القاضي اني حملته تسعا ،

(١) انظر : رفاة الطهطاوي : المرشد الامين للبنات والبنين (ضمن الاعمال الكاملة له والتسي
جمعها « محمد عمارة) ٣٧٣/٢ .

(٢) سورة نعام ، الآية ١٤ .

(٣) راجع : صحيح ابخاري ٦٩/٤ . وصحيح مسلم بشرح النووي ١٠٢/٨ .

(٤) انظر : النووي : المنهاج بشرح المغني للشريفي ٤٥٢/٣ - دار الفكر - بيروت .

(٥) راجع : البيهقي : السنن الكبرى ٤/٨ - ٥ - دار الفكر بيروت .

ووضعتہ دفعا ، وارضعته آشفع، حتى اذا تمت اوصاله ، ودنا فضاله ، ار
ان يأخذه كرها . ويتركني بعده ورها . فقال ابو الاسود : اني حملته .
قبل ان تحمليه ، ووضعتہ قبل ان تضعيه ، فقالت : حملته خفا وحملته
ثقلا . ووضعتہ شهوة ووضعتہ كرها . ان بطني كانت له حواء . وثديي
سقاء . ويدي وقاء . ورجلي حذاء . فقال : ايها القاضي : انما اعطيتها
مهرًا كاملا ، لم اصب منها طائلا ، الاوليدا خاملا ، فافعل ما رأيت فاعلا .
فقضى لها القاضي عليه « (١) » .

وهكذا قضى الاسلام لصالح الاطفال : حينما اعطى الحضانة للامهات
او قريباتهن من بعدهن ، مستندا الى ماخص الله به النساء من العطف والحنان
نحو الاطفال .

وهذا ايضا يحمل محل الغالب ، والا فان من شواذ هذه القاعدة ، ما هو
موجود من غلبة الحنان على بعض الرجال اكثر من النساء .

(١) راجع : الطهطاوي : المصدر السابق ٣٦٢/٢ .

الفصل الثاني

الحقوق العامة للمرأة

نبحث في هذا الفصل جملة من الحقوق النظرية العامة للمرأة في الشريعة الإسلامية ، وما يترتب عليها من آثار فقهية تشكل جزءا من حقوقها في الأسرة والمجتمع .

وينقسم هذا الفصل الى : مبحثين :

المبحث الأول : في الحقوق النظرية العامة ، وهي :
(أ) انسانية المرأة

(ب) مساواتها بالرجل

المبحث الثاني : آثار انسانية المرأة ، ومساواتها بالرجل .
(أ) الاهلية : (الشهادة ، الميراث) .

(ب) حقها في العمل .

(ج) حقها في الاختيار والكفاءة .

المبحث الاول في الحقوق النظرية العامة

نتحدث في هذا المبحث عن حقين من ذلك هما: الانسانية، والمساواة في مطلبين .

المطلب الاول : انسانية المرأة :

اختلف الاسلام تمام الاختلاف « عن ديانات وافكار الشعوب والامم السابقة له في النظر الى انسانية المرأة، وما تمليه تلك النظرة اليها من الحقوق والواجبات، بحيث اصبح موقف الاسلام منها موقف الوسط، واتسم بالثبات وعدم التغير، بل شكل حجر الزاوية في تفكير الاسلام تجاهها، ولم يكن ذلك منه استجابة لاعتبارات خارجه عنه، حتى يكون ذلك الموقف بالتالي عرضة للتعديل والتبديل، كما لوحظ ذلك عند الملل الاخرى.

لذلك صحح الاسلام نظرة الناس الى المرأة، واقام العلاقة بينها وبين الرجل على اساس التكافؤ الانساني، واعتبرهما صنوين تفرعا من ارومة واحدة، ودحض الفكرة القائلة : ان المرأة جنس احط بذاته عن جنس الرجل. وقرر مشاركتهما في اخوة النسب البشري، ووحدته المعنى الانساني . فقال تعالى: «ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم» (١).

فقرر الاسلام هنا بهذه الآية، الاخوة النسبية بين الرجل والمرأة، وذلك لما ناداهم جميعاً بلفظ الناس، لانه في اللغة يشمل افراد الانسان كافة رجالا ونساء، وقد خلقهم من اب واحد وام واحدة. فكل منهما شقيق للآخر بدليل قوله (٢) صلى الله عليه وسلم : «انما النساء شقائق الرجال»، والاخوة

(١) سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

(٢) انظر : سنن الدارمي ١/١٦٥ . وسنن الترمذي : ١/١٩٠ . واحمد البنا : الفتح الرباني

لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني : ٢/١١٦ . وسنن ابي داود : ١/١٦٢ .

النسبية تقتضي المساواة فيها، اذ لا يكون احد الشقيقين اوفر حظاً في النسبة الى ابويه من الاخر كما يقول البهي الخولي(١)، بل المرأة مساوية فيها للرجل بدون زيادة او نقص .

وتأكيداً لاثبات هذه المساواة ، وذلك التكافؤ الانساني بينهما « جعل الاسلام حظو أي واحد منهما، بنعمة الاحطى والاکرم عند الله، منوطاً بالتفاوت في التقوى والاعمال الصالحات .اي جعل ذلك خارج دائرتهما الانسانية لانهما متماثلان فيها.

وحينما خلق الله الذكر والانثى من ارومة واحدة، ماكان خلق الانثى عبثاً دون جدوى ،بل عبر الله عن دورها الانساني بقوله الكريم: «هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليسكن اليها» (٢) فجعل السكن والاطمئنان الروحي هدفاً من اهداف هذا الخلق، حتى يتعاونوا فيما بينهما لتعمير الأرض .

وفي خلق الانثى شريكة لحياة الرجل يسكن اليها، ويشعر بالاطمئنان وهدوء البال معها ،وهما متوادان متحابان نعمة عظيمة يمن الله بها على الرجال ، وفي ذلك اية العظة والاعتبار، وقد قال تعالى (٣) في ذلك «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون».

وقد كان من فروع الاشتراك في تلك العنصرية الانسانية، ان سمي الرجل والدأ والمرأة والدة، وجاءت التعاليم القرآنية بوضعهما معا في التكريم والاجلال وما كانت الوصايا الكثيرة التي حثت على الاحسان بالوالدين الا اثرا لهذا

(١) راجع : البهي الخولي : الاسلام والمرأة المعاصرة ص ٢٠ ط ٣ - دار القلم - الكويت .

(٢) سورة الاعراف ، الآية : ١٨٩ .

(٣) سورة الروم « الآية ٢١ .

الاصل الذي قرره القرآن في اصل الانسان وتكوينه (١) قال تعالى (٢):
«واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا» «وقضى ربك الا تعبدوا
الا اياه وبالوالدين احسانا» (٣).

ومن تمام انسانية المرأة مشاركتها مع الرجل في القصاص ،بدليل قوله
تعالى (٤): «وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس» وقوله تعالى (٥) «ياايها الذين
آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى» .

كما ان الجزاء الاخروي ، في الاعتداء على حياة المرأة من نوع الجزاء في
الاعتداء على حياة الرجل (٦):
حيث يقول الله تعالى:

«ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه
واعد له عذاباً عظيماً» (٧).

وقد ثبت قتل الذكر بالانثى عند اكثر العلماء ولا تراجع (٨). ولان القود
نهاية ما يجب في القتل فلا يجوز وجوب غيره معه (٩).

ومما يترتب على تمام انسانية المرأة ،ومشاركتها الرجل ايضا ،وجوب الكفارة
في قتل المرأة المسلمة خطأ بدليل قوله تعالى : (١٠) «ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير

(١) انظر : محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٢٩ - ٢٣٠ ط ٣ - ١٩٦٦ ،
مطابع دار القلم - القاهرة - مصر .

(٢) سورة النساء : الآية : ٣٦ .

(٣) سورة الاسراء : الآية : ٢٣ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٤٥ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ .

(٦) انظر : محمود شلتوت : المصدر السابق

(٧) سورة النساء : الآية : ٤٥ .

(٨) اي القول بقتله بها ثم اعطاء نصف دية لاهله

(٩) انظر : الرازي : التفسير الكبير ٥١/٥ ط ٢ - دار الكتب العلمية بطهران .

(١٠) سورة النساء ، الآية : ٩٢ .

رقبة مؤمنة ودبة مسلمة الى اهله» ولا فرق بين الذكر والانثى في ذلك لاتفاق جمهور العلماء والمفسرين على شمول الصيغ الواردة بصفة الذكورة للاناث مادام الامر يتعلق بالتكاليف والحقوق والاعمال العامة ، اذا لم يكن فيه قرينة تخصيصية (١).

بل ذهب الاصم وابن عطية (٢) الى مساواة الطرفين في الدية ايضا لظاهر الآية المذكورة ، واجماع العلماء على مساواتهما في الكفارة ، فكذلك في الدية . وفي مجال المجازاة على الاعمال الصالحات ، ووعد فاعلها بالحياة الطيبة في الدنيا والاجر الاحسن يوم القيامة . من دون فرق بين الذكر والانثى « المشتركين في الانسانية ، يقول الله تعالى (٣) «من عمل صالحا من ذكر او انثى وهو مؤمن فلنجزيه حياة طيبة ، ولنجزينهم اجرهم بأحسن ماكانوا يعملون» . ثم ان في اشراك المرأة في اعباء الدعوة الاسلامية ، ومطالبتها بسائر انواع التكاليف الشرعية ، اكبر دليل على تقرير الاسلام لانسانية المرأة ، وكونها كالرجل سواء بسواء من دون تمييز بينهما . وقد قال تعالى في ذلك (٤) «المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض . يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، ويطيعون الله ورسوله ، اولئك سيرحمهم الله» . وقد اخذ الرسول صلى الله عليه وسلم بمبايعة النساء له كالرجال تنفيذاً لقوله تعالى (٥) «ياايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ان لايشركن بالله شيئاً ولايسرقن ولايزنين ولايقتلن اولادهن ولايأثبن ببهتان يفتريه بين ايديهن وارجلهن ، ولايعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم . »

(١) انظر : محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ص ٣٢ ط ٢ - ١٩٦٧ .

المكتبة العصرية - بيروت - صيدا .

(٢) انظر : الرازي : المصدر السابق ٢٣٣/١٠ .

(٣) سورة النحل ، الآية : ٩٧ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٢٠ .

(٥) سورة المتحنة ، الآية : ١٢ .

ولا يخفى دور المرأة المسلمة في الجهاد ضد الشرك والكفر ، كمسعدة ، للجرحي . او مخلية لهم الى ما وراء الخطوط الساخنة ، اوطاهية الطعام للمقاتلين اوساقية لهم ، اومحمسة .

وحتى في السياسة الحربية . فقد اعطاها الاسلام ، حق الأمان لمن ترى من الاعداء المحاربين ، واذا أمتته فلاجل لاحد ، ان يعتدي عليه .

وقد ورد في الصحاح (١) ان ام هانيء جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح فقالت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم زعم ابن امي عليّ انه قاتل رجلا قد اجرته ، فلان ابن هبيرة ، فقال الرسول صلى الله عليه وسلم قد اجرنا من اجرته يا ام هانيء » (٢) .

وفي هذا اكبر دلالة على تقرير الاسلام ، لانسانية المرأة التي تفرعت عنهما تلك الحقوق والمكتسبات العظيمة المذكورة .

المطلب الثاني : المساواة

يرى الكاتب الدكتور علي عبد الواحد وافي (٣) « رأيه في معنى المساواة مفاده : ان المساواة هي النظر الى الجنسين على انهما متساويان في طبيعتهما البشرية ، وانه ليس لاحدهما من مقومات الانسانية اكثر مما للآخر . وانه لافضل لاحدهما على الآخر ، بحسب عنصره الانساني ، وخلق الاول ، وان المفاضلة بين اي واحد منهما انما تقوم على امور اخرى خارجة عن طبيعتهما ، كالعلم والاخلاق وما شابه ذلك ، اي لاتفاضل الا في بعض الملابسات المتعلقة بالاستعداد او الدرية او التبعة ، فحينما تساوى الاستعداد فيما ذكر تساويا ، وحينما اختلف شيء من ذلك كان التفاوت بحسبه .

(١) انظر : البخاري : ٦٧/٤ طبعة مصورة عن الطبعة العثمانية - دار الفكر - بيروت .

والترمذي ١٤٢/٤ - (القاهرة) . وابو داود ١٩٣/٣ .

(٢) الاجارة هي الامان وفي رواية ابي داود « قد اجرنا من اجرته وامنا من امت » .

(٣) انظر : د. علي عبد الواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ٣٨ .

غير ان للاستاذ العقاد رأيا وجيها في معنى المساواة . فيقول : (١) المرأة في القرآن الكريم . احد الجنسين الذكر و الانثى . من نوع الانسان وهما جنس الرجال و جنس النساء ، والجنسان سواء ، ولكن للرجال على النساء درجة وبعد الاستدلال على ذلك بآيتي (الدرجة) و (القوامة) يقول العقاد (٢) والقوامة هنا مستحقة بتفضيل الفطرة ، ثم بما فرض على الرجال من واجب الاتفاق على المرأة ، وهو واجب مرجعه الى واجب الافضل لمن هو دونه فضلا . وليس مرجعه الى مجرد اتفاق المال . والا لامتنع الفضل اذا ملكت المرأة ما لا يغنيها عن نفقة الرجل . او يمكنها من الاتفاق عليه .

ولا يخفى رجحان رأي العقاد لظاهر قوله تعالى : «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض » (٣) ونستطيع من خلال الاستعراض السريع لافاضع المرأة في النواحي التالية الوصول الى النقاط التي يتجلى فيها التساوي بين الرجل والمرأة ، او الافتراق بينهما .

١ - ففي العقيدة والايمان : يتساوى الطرفان بدون ان يكون هناك فرق او امتياز بينهما . وهناك آيات قرآنية كثيرة في هذا المجال :

منها قوله تعالى : (٤) «يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنوهن الله اعلم بايمانهن ، فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعهن الى الكفار لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن» .

وقوله تعالى (٥) : «والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً واثماً مبيناً» .

(١) راجع : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٧ .

(٢) نفس المصدر .

(٣) سورة النساء ، الآية ١ : ٣٤ .

(٤) سورة المتحنة ، الآية : ١٠ .

(٥) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٨ .

وقوله تعالى (١) : «ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق» .

وقوله تعالى (٢) : «وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امراً ان يكون لهم الخيرة من امرهم» .

إلى غير ذلك من الايات القرآنية الاخرى ، التي ورد فيها ذكر الاناث منتصفات بالايمان والاسلام بصيغة المفرد او الجمع « والتي يكون مجموعها بالاضافة الى الاربعة المذكورة سابقاً : ثمانية وعشرين موضعاً ، مع شمولها ايضاً بالصيغ الواردة بالتذكير التي يصل مجموعها الى بضعة مئات من المواضع في القرآن الكريم باتفاق العلماء .

٢ - وفي مجال تساوي الطرفين في الاستعداد للقيام بالاعمال الصالحة وما يترتب على ذلك من المثوبة والاجر ، يقول الله تعالى : (٣) «ومن يعمل من- الصالحات من ذكر او انثى وهو مؤمن فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون فقيراً» .

وقوله تعالى (٤) : «ومن عمل صالحاً من ذكر او انثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون» .

وقوله تعالى (٥) : «فاستجاب لهم ربهم اني لاضيع عمل عامل منكم من ذكر او انثى بعضكم من بعض» .

وتشمل الاعمال الصالحات فرائض الاسلام . كالصلاة والصيام والزكاة والحج ، من حيث اصل الوجوب فقط ، لما عدا الزكاة ، اما الزكاة وسائر

-
- (١) سورة البروج ، الآية : ١٠ .
 - (٢) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٦ .
 - (٣) سورة النساء ، الآية : ١٢٤ .
 - (٤) سورة النحل ، الآية : ٩٧ .
 - (٥) سورة آل عمران ، الآية : ١٩٥ .

انواع البر والاحسان فالذكور والاناث فيها سيّان من حيث الوجوب والتطوع .
٣ - وفي مجال الملكية . وسائر انواع التصرفات الاقتصادية ، ايضاً يتساوى فيها الطرفان مساواة كاملة ، فالمرأة كالرجل في البيع والشراء والهبة والشراسة والحالة والرهن والوقف ، تتمتع بشخصيتها الكاملة وارادتها الحرة ، لا يحق لوليها التصرف في اموالها . الا اذا اذنت له بذلك او وكلته ، مع احتفاظها بحق الغاء الوكالة لو كيلها ، وتوكيل غيره اذا شاءت ذلك كما هو مدون في الكتب الفقهية (١) .

قال تعالى (٢) : «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقرّبون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقرّبون مما قل منه او كثر نصيباً مفروضاً» . ومن المعلوم ان نصيب الانسان في التركة او غيرها يدخل في حيازة صاحبه ويصير ملكاً له بكل ماتعنيه الملكية ، مادام المال قد آل اليه عن طريق الاكتساب الشرعي قال تعالى (٣) : «ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن» .

ويأتي المهر في مقدمة الاموال العائدة الى النساء ، يحرم على اوليائهن وازواجهن اخذ شيء منه ، او التصرف فيه دون اذنين . كما كان متبعاً لدى العرب قبل الاسلام . وكذلك عند الرومانيين والهنود . يقول الله تعالى في ذلك (٤) «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً» .
٤ - وفي مجال الزواج . اعطى الاسلام الضمانات الكافية للمرأة بما يحقق السعادة الزوجية ، من وجوب استئذانها ورضائها في امر يخص حياتها . لذا

(١) راجع : المرغيناني : الهداية بشرح البناء للعيني ٣٧٥/٧ - ط ١ - ١٩٨١ - دار الفكر - بيروت .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٧ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٣٢ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ١١ .

يحرم اكراهها واهمال رأيها . قال رسول الله (١) صلى الله عليه وسلم «لاتنكح الایم حتى تستأمر . ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا يارسول الله . وكيف اذنها ؟ قال : ان تسكت . وقال ذكوان مولى عائشة : سمعت عائشة ، تقول : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجارية (البت) ينكحها اهلها . اتستأمر ام لا ؟ فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : «نعم تستأمر» فقالت عائشة : فقلت له : انها تستحي ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فذلك اذنها اذا هي سكت (٢) .

وقد ورد الحديث الاول . بروايات مختلفة ، منها : «الایم احق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها . واذنها صماتها» (٣) .

وهناك حديث مرسل ، اورده البيهقي في سننه (٤) عن عبد الله بن بريدة قال : جاءت فتاة الى عائشة . (رض) ، فقالت : ان ابي زوجني ابن اخيه ليرفع بها خيسته . واني كرهت ذلك . فقالت عائشة . : اقعدي حتى يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذكري ذلك له . فجاء نبي الله صلى الله عليه وسلم . فذكرت ذلك له ، فأرسل الى ابيها ، فلما جاء ابوها ، جعل امرها اليها ، فلما رأته ان الامر قد جعل اليها ، قالت : اني قد اجزت ماصنع والذي انما اردت ، ان اعلم هل للنساء من الامر شيء ام لا ؟ .

والحديث المرسل ، يصح الاحتجاج به عند مالك وابي حنيفة واحمد في المشهور عنه (٥) وكذلك عند مشايخ اهل الكوفة (٦) .

(١) راجع : البخاري يشرح فتح الباري للعقلائي ١٦٤ / ١١٦٤ و مسلم بشرح النووي ٢٠٢ / ٩

(٢) المصدران السابقان .

(٣) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢ / ٩ - ٢٠٥ .

(٤) راجع : احمد بن الحسين البيهقي : السنن الكبرى ٧ / ١١٧ - ١١٨ .

(٥) راجع : السيوطي : تدريب الراوى في شرح تقريب النووي ١ / ١٩٨ .

ط ٢ - ١٩٧٢ - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة .

(٦) انظر : الحاكم النيسابوري : معرفة علوم الحديث ، تحقيق د . معظم

حسين البنغالي ط : ٣ ، ١٩٧٩ - دار الآفاق الجديدة - بيروت .

وبلغ اهتمام الشريعة الاسلامية برأي المرأة . ولا سيما في قضية زواجها : ان الحنفية ، جوزوا للمرأة العاقلة البالغة ، ان تتولى عقد النكاح لنفسها ، بدليل القياس على جواز تصرفها في اموالها دون الرجوع الى وليها . وانما يطالب بالتزويج ديانة . كيلا تنسب الى الوقاحة ، ولا يجوز في مذهبهم ان يجبر الولي بنته الباكرة البالغة على النكاح (١) . كما حرّم الاسلام على الاولياء العضل - منع موليّاتهم بنتاً او اختاً او غيرهما من الزواج - قال تعالى (٢) : «واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن اذا تراضوا بينهم بالمعروف» . وقوله تعالى : (٣) «ياايها الذين آمنوا لايجل لكم ان ترثوا النساء كرهماً ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ماآتيتموهن» . وتخريم العضل عام شامل للبكر واليبس لما استدل به البخاري (٤) وغيره من ائمة المحدثين بما يلي :

منها قوله تعالى : (٥) « ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا» . وجه الدلالة : ان الله نهى المسلمين عن انكاح بناتهم او امائهم المؤمنات من المشركين لعلّة الشرك ، فاذا انتفى الشرك والكفر ، عاد الحكم الى اصله وهو الاباحة . ومعنى هذا ضمناً انه مادام النهي مقتصرأ على المشركين ، فلا يجوز للمسلمين عضل موليّاتهم من الزواج فيمن يحلّ لهن .

ومنها : قوله تعالى : (٦) «وانكحوا الايامى منكم» . والايامى جمع ايم وهو الذي لازوج له من الرجال والنساء . والمقصود من الآية ترغيب الاولياء على تزويج الحرائر والاحرار ، وعدم عضلهم عن الزواج (٧) .

(١) راجع : المرغيناني : الهداية ٢ / ١٩٦ . والنووي : شرح

صحيح مسلم ٨ / ٢٠٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٢

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٩ .

(٤) راجع : صحيح البخاري ٦ / ١٣٢ .

(٥) البقرة : الآية : ٢٢١ .

(٦) سورة النور ، الآية : ٣٢ .

(٧) راجع القرطبي : النجاشي لأحكام القرآن ١٢ / ٢٣٩ .

وورد في سبب نزول قوله تعالى (١) : «واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن» : ان معقل بن يسار ، كانت اخته تحت ابي البدآخ ، فطلقها وتركها حتى انقضت عدتها . ثم ندم فخطبها فرفضت وابى اخوها ان يزوجها ، وقال : وجهي من وجهك حرام ، ان تزوجتيه . فتزلت الآية المذكورة . ثم دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، معقلا . فقرأ عليه الآية . فترك الحمية وانقاد لامر الله (٢) .

والعبرة في هذه الآية بعموم الالفاظ ، وليس بخصوص السبب .

٥ - وفي مجال التعلم :

ان من الحقائق الناصعة في الاسلام ، مبدؤه في العلم وتعلمه . ومكانة العلماء . فقد بدأ الوحي بالامر بالقراءة ، ووصف الله ذاته بأنه الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم .

وكلمة الانسان عامة تشمل الرجل والمرأة . ولذلك تكون النصوص الواردة في الاشارة بالعلم والعلماء عامة في الرجال والنساء ، تبعاً لشمولهما بكافة الصيغ القرآنية المتعلقة بالاعتقادات او الاخلاق او الاعمال العبادية منها وغيرها ، الا ماورد به الاستثناء والتمييز . لذلك فان قوله تعالى (٣) : «هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون»

وقوله تعالى : (٤) «انما يخشى الله من عباده العلماء» .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٢ .

(٢) راجع : القرطبي : المصدر السابق : ٣ / ١٥٨ ، والبخاري ٦ / ١٣٢ .
وسنن الترمذي ٥ / ٢١٦ - وسنن ابي داود : ٢ / ٥٦٩ ط : ١ - ١٩٧٠ ، حمص - سوريا .

(٣) سورة الزمر ، الآية : ٩ .

(٤) سورة فاطر ، الآية : ٢٨ .

وقوله تعالى: (١) «يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات»
 وقوله صلى الله عليه وسلم : «طلب العلم فريضة على كل مسلم» (٢) عام شامل
 للنساء وللرجال من المسلمين. «والمسلمون وصف جامع للرجل والمرأة» (٣)،
 لذلك فان مذهب الجماهير استقر على ان الخطاب بصيغة التذكير شامل للنساء
 الا بمخصص يخرجهن من نص او اجماع ، او بضرورة طبيعية ، لان النساء
 شقائق الرجال في التكليف . ولا خلاف في انه اذا اجتمع النساء والرجال ورد
 الخطاب او الخبر مذكراً على طريقة التغليب . ولذلك فان اطلاق الامر في
 قوله تعالى (٤) : «وليكتب بينكم كاتب بالعدل» يعد دليلاً على مشروعية
 تعلم النساء الكتابة (٥) .

بل ورد في الاحاديث الصحيحة ما يؤكد على ضرورة تعليم النساء القراءة
 والكتابة . وسائر امور الدين والحياة كالرجل تماماً .

منها ماخرجه البخاري (٦) في باب تعليم الرجل امته واهله عن ابي برده
 عن ابيه : قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ثلاثة لهم اجران :
 رجل من اهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بمحمد صلى الله عليه وسلم ، والعبد
 المملوك اذا ادى حق الله وحق مواليه . ورجل كانت عنده امة فأدبها فاحسن
 تأديبها وعلمها فاحسن تعليمها ثم اعتقها فتزوجها وقد ذكر الرسول صلى الله

-
- (١) سورة المجادلة ، الآية : ١١ .
 - (٢) انظر : سنن ابن ماجه ١ / ٨١ ، دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت .
 - (٣) انظر : الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ط : ١ .
 ١٩٨٠ ، مكتبة المكتبة ابو ظبي العين .
 - (٤) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٢ .
 - (٥) راجع : عمار الطالين : آثار ابن باديس ٢ / ٢٩٨ - ٢٠٣ ط ١ -
 ١٩٦٨ ، مكتبة الشرق الجزائرية للتأليف والنشر والتوزيع .
 - (٦) انظر : صحيح البخاري بهامش فتح الباري للمعقلاني ١ / ١٧٠ .

عليه وسلم : الامة هنا خاصة للدلالة على انه اذا كان هذا مبدأ الاسلام تجاه الامة فماذا يكون مبدؤه تجاه الحرة (١) .

نعم قد اهتم الرسول صلى الله عليه وسلم بالمرأة اهتماماً متميزاً بدليل مارواه ابو سعيد الخدري ، قال : قال النساء للنبي صلى الله عليه وسلم : غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك ، فوعدهن يوماً لقيهن فوعظهن وامرهن (٢) .

وفي باب عظة الامام النساء ، وتعليمهن ، اخرج البخاري (٣) في صحيحه عن ايوب قال سمعت ابن عباس . قال : اشهد على النبي صلى الله عليه وسلم ، او قال عطاء : اشهد على ابن عباس ، ان رسول الله صلى الله عليه وسلم : خرج ومعه بلال ، فظن انه لم يسمع النساء . فوعظهن وامرهن بالصدقة . فجعلت المرأة تلقى القرط والخاتم . وبلال يأخذ في طرف ثوبه . وكذلك حديث الامراة الواهة نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم وطلب احد الصحابة منه صلى الله عليه وسلم ان يزوجه منها مع فقده المال . رغم بحثه عنه وسؤاله صلى الله عليه وسلم : ماذا عندك من القرآن ؟ واجابته : حفظ سور من القرآن ، وقوله صلى الله عليه وسلم : انطلق فقد زوجتكها بما معك من القرآن (٤) : فسانه شاهد قوي على مدى حرص الاسلام على تعليم النساء .

بل كان اقبال النساء المسلمات ، على استزادة المعلومات عنه صلى الله عليه وسلم وحتى في الامور الخاصة بالنساء وصل بالسيدة عائشة الى القول :

-
- (١) راجع : المسقلاني : فتح الباري ١ / ١٧٥ .
(٢) المصدر السابق « والشوكاني : نيل الاوطار ٣ / ٣٧٠ - ط - ١٩٧٣ - دار الجيل - بيروت .
(٣) انظر صحيح البخاري بهامش فتح الباري للمسقلاني ١ / ١٧٣ .
(٤) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ٩ / ٢١١ - ٢١٥ ط : ٢ - مصورة عن مطبعة : ١ / ١٩٢٩ ، دار احياء التراث العربي - بيروت . والبخاري بهامش فتح الباري .
للمسقلاني ١ / ١١٣ .

« نعم النساء ، نساء الانصار لم يمنعهن الحياء ان يتفقهن في الدين » (١) .
 وقد اقر الرسول صلى الله عليه وسلم تعليم النساء الكتابة ، حيث يروي
 ابو داود (٢) بسنده عن الشفاء بنت عبد الله العدوية ، قالت : « دخل عليّ
 النبي صلى الله عليه وسلم وانا عند حفصة . فقال لي : الاتعلمين هذه رقية
 النملة (٣) كما علمتها الكتابة » وكانت السيدة شفاء العدوية كاتبة في الجاهلية
 وكانت تعلم الفتيات . وان حفصة بنت عمر ، اخذت عنها القراءة والكتابة
 قبل زواجها بالرسول صلى الله عليه وسلم (٤) .

وقد برز كثير من فضليات النساء في التأريخ الاسلامي في ميدان العلم
 والتفقه في الدين ، وتأتي في مقدمتهن السيدة عائشة وام سلمة وحفصة من
 امهات المؤمنين وكانت الاوليان ايضا تعرفان القراءة ، لكنهما لم تجيدا
 الكتابة (٥)

وقد كان للسيدة نفيسة بنت الحسن الانور بن زيد الابلج ، مجلس علم
 حضره الامام الشافعي (٦) كما كانت السيدة سكينه بنت الحسين بن علي اديبة
 ناقدة (٧) هذه بعض امهات المسائل التي يتساوى فيها الرجال والنساء ،
 عرضناها على شيء من الايجاز .

-
- (١) انظر : العقلاني « فتح الباري ١ / ٢٠٢ .
 (٢) راجع سنن ابي داود ٤ / ٢٠٢ . ١٤ - ١٩٧٣ - دار الحديث - حمص - سوريا
 (٣) النملة : قروح تخرج من الجنب . ورقية النملة كلام كانت نساء العرب تستعمله يعلم كل من
 سمعه انه كلام لا يضر ولا ينفع - راجع « ابن الاثير : النهاية في غريب الحديث والاثار
 ١٢٠ / ١٢٠ وشمس اشرف : عون المعبود على سنن ابي داود : ١٣ / ١٣ .
 (٤) راجع : البلاذري « فتوح البلدان ، ص ٤٨ ط ١ - ١٩٣٢ المكتبة التجارية الكبرى
 - القاهرة .
 (٥) المصدر السابق .
 (٦) راجع : الدكتور علي عبد الواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ٢٦ .
 (٧) راجع : الدكتور عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) « تراجم سيدات بيت النبوة
 ص ١٠١٧ ط ١ - دار الكتاب العربي .

ومع ذلك فان هناك بعض الفروق بين الجنسين لاتدخل بمبدأ المساواة في الانسانية ، وانما جاءت تبعاً لمقتضيات اختلاف الجنس بين الرجل والمرأة، نعرض بعضاً من اوجه الفرق هذه ايجازاً :

اوجه الفرق بين الرجل والمرأة :

هناك مسائل يختلف فيها حكم المرأة عن الرجل ، انطلاقاً من الفرق بها او لمقتضيات العدل والانصاف القائمين على اساس مقتضى الفطرة واختلاف الجنس ، او حفاظاً على مستقبل الزوجية والاسرة . وسأشير الى تلك المسائل مع بيان حكمة الفرق فيها بصورة موجزة .

(١) في بعض انواع العبادات :

حيث فرق الاسلام بينهما لرفع المشقة عن المرأة . وصيانتها ، ومراعاة أحوالها الجسمية ودرجة احتمالها : كسقوط الصلاة وقضائها ايام الحيض والنفاس لكثرة المشقة والاحراج . لوكلفت بقضائها . بسبب كثرة الصلاة المشمولة بالقضاء . ومن ذلك ايضاً وجوب الافطار في رمضان بسبب الحيض والنفاس وجوازه في مراحل حملها ورضاعها رفقا بصحتها او سلامة جنينها اورضيعها لكنه يجب عليها القضاء لعدم وجود المشقة فيه كالصلاة . وفي الحج رفع الله عن المرأة لبس الاحرام كالرجل لصيانتها عن كشف اعضاء جسمها .

(٢) في الابعاء الاقتصادية :

اعنى الله المرأة عن اعباء المعيشة ، وجعلها واجبة على كادل الرجل حيث انها في طفولتها لغاية الزواج ، ينفق عليها اصولها او اقرباؤها حسب درجاتهم منها . واما بعد الزواج ، فكل ما يتعلق به من تقديم المهر ، واعداد السكن وتأثيثه ، والاتفاق عليها ايضاً لا يجب عليها بل على زوجها ، لكن اذا طلقها يجب لها المهر - ان بقي - او شيء من المتاع - وكذلك النفقة خلال عدتها .

واجرة الرضاعة ، والحضانة والنفقة على الاولاد ، كل ذلك يجب على الرجل وتعفى عنه المرأة . وفي حال وفاة زوجها او غيبته واعساره ، تكون نفقتها على فروعها ان وجدوا ، والا فيعود الى الاصول كمرحلة ما قبل الزواج ان وجدوا وتمكنوا من ذلك والا فتكون على الدولة في بيت مال المسلمين .

٣ - في الميراث :

جعل الاسلام نصيب الذكر مثل حظ الانثيين في بعض الاحوال ، بناء على الفرق الشاسع بين اعباء الرجل الاقتصادية ، واعباء المرأة ، فالرجل كما مر بنا هو المكلف بكل شيء شرعا من الاتفاق ، وقضاء سائر متطلبات الحياة ، لانه رب الاسرة والقائم عليها ، ثم هو المكلف بالحماية او الجهاد في ظروف الحرب ، بينما المرأة لا تكلف بشيء مما ذكر ، وتحفظ بما تملكه ، ومع ذلك تعطى نصف نصيب نظيرها من الميراث في بعض الاحوال ، واحيانا اكثر منه وسوف نفصل القول في هذه المسألة من الباب الثاني ان شاء الله .

٤ - في الشهادة :

لا يقبل الاسلام شهادة المرأة في الامور الخطيرة كالزنا والقتل وغيرها من الجرائم التي تترتب عليها الحدود الشرعية ، في حين يقبل انفرادها بالشهادة على الشؤون النسوية الخاصة تحملا واداء .

ولا يخفى ما في ذلك من نوع التعادل ، لكنه جعل لشهادة المرأتين في غير المسألتين المذكورتين موازية لشهادة رجل واحد ، شريطة ان يكون معهما رجل فيما يراد الاستشهاد عليه .

والحكمة في هذا كما يلي :

(آ) ما اشار اليه قوله تعالى : (١) «ان تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى» من ان المرأة تتعرض في حياتها الطبيعية لكثير من المشاغل

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٨٢ .

التي ربما تنسيها ، او تقلل من قدرة الاستعادة لما اختزن في ذاكرتها . او بسبب طبيعة المرأة لما تحتاج اليه من رصف العاطفة ، ورقة الاحساس والوجدان القوي لتمكينها من اداء اهم وظيفة في حياتها ، والتي هي الحضانة والامومة على خير وجه . وربما رقة قلبها ومشاعر رحمتها تدفعها ان تتصرف في شهادتها وتخفي الحقيقة . لكنها اذا اجتمعت معها امرأة أخرى . يتضح الوضع الحقيقي للمسألة . ويؤمن الضلال فيها . في حين ركب في الرجل الصلابة والشجاعة والعزم وتحمل الشدائد . والقدرة على الخروج من نطاق العاطفة (١) .

(ب) او ان عدم اشتغال المرأة كالرجل بالمعاملات المالية ، وسائر انواع العقود . جعل ذاكرتها ضعيفة لا تكون مثل ذاكرة الرجل الذي يشهد بمجالس المداينات ، وتشتغل بأسواق المبيعات . لذلك تحتاج الى رفيقة لها لتذكرها اذا نسيت او شطت (٢) ولنا عودة الى هذه المسألة تفصيلا في الباب الثاني .

٥ - القوامة :

منح الله الرجل قوامة الاسرة ، لأسباب تؤهله لذلك . منها : الاتفاق على الاسرة . ومنها : ما يمتاز به الرجل ، من غلبة العقل ، والادراك والتأمل ، على العاطفة والوجدان ، في حين ان المرأة تغلب عليها العاطفة ورقة الاحساس والوجدان وهذا ما يجرها الى الانسياق وراء العاطفة . او النزوة العابرة . كالغضب مثلا . فيؤدي الى فوضى في الاسرة . ربما تؤدي الى انهيارها . لذلك جعلت القوامة له . ومن مظاهرها . جعل الطلاق بيده . ووجوب طاعة الزوجة له وسيأتي تفصيل لهذه المسألة ايضا في الباب الثاني .

(١) راجع : الدكتور علي وافي : المرأة في الاسلام ص ٥٧ - ٥٨ . والدكتور مصطفى عبد الواحد : الاسلام والمشكلات الجنسية ص ١٨٤ - ١٨٥ ط ٢ : ١٩٧٢ الناشر مكتبة المتنبي - مطبعة حسان .

(٢) راجع : محمد رشيد رضا : تفسير المنار ٣ / ١٢٤ ط ٢ - دار المعرفة - بيروت .

المبحث الثاني

آثار انسانية المرأة . ومساواتها بالرجل

بعد ان عرضنا وجهة نظر الشريعة الاسلامية ، في مسألة انسانية المرأة ، ومسألة مساواتها بالرجل .

نعرض الان لما يترتب على ذلك . من آثار تكوّن في النهاية جملة من الحقوق الاسرية والمجتمعية للمرأة . وهي :

الاهلية . والعمل . وحققها في اختيار الزوج وكفائه .
ونتحدث عن كلٍ من ذلك بمطلب مستقل .

المطلب الاول : الاهلية

الاهلية في اللغة: الصلاحية. يقال فلان اهل للنظر على الوقف . أي صالح له وفي اصطلاح الاصوليين ، تنقسم الى قسمين :

(أ) أهلية وجوب: هي صلاحية الانسان لوجوب الحقوق المشروعة له وعليه
(ب) أهلية اداء : هي صلاحية المكلف لان تعتبر شرعاً اقواله وافعاله بحيث اذا صدر منه عقد او تصرف . كان معتبراً شرعاً وترتبت عليه احكامه (١)
والاسلام كما ذكرنا ، يساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات ،
الاما تقتضيه الطبيعة ، او روح العدالة من الافتراق بينهما .

ومن هذا المنطلق ، ينظر الاسلام الى المرأة ، على انها شخصية مستقلة ، لا يريد اذابتها في اية شخصية كانت قبل الزواج وبعده .

(١) راجع : عبد الوهاب خلاف : علم اصول الفقه ص ١٣٥ - ١٣٦ ط ، ١٠ - ١٩٧٢
مشورات دار القلم - الكويت . والدكتور عبد الكريم زيدان « الوجيز في اصول الفقه
ص ٧١ - ٧٢ ط ١١ - ١٩٧٠ ، مطبعة العاني - بغداد .

وتنقسم اهلية المرأة ، تبعاً لما تصلح للقيام به الى مايلي :

١ - الاهلية الدينية :

بما ان الحكم الشرعي الذي هو : خطاب الشارع المتعلق بافعال المكلفين طلباً او تخييراً او وضعاً - ينطبق على المرأة كالرجل بجامع الانسانية ، لذا «اقر الاسلام اهلية المرأة ، لتلقي التكاليف الشرعية من خطاب الله لها مباشرة دون حاجة الى وساطة احد من الناس » (١) .

فاصبحت المرأة ذات اهلية كاملة لاستيعاب جميع اركان الايمان والمعتقدات الاسلامية ، والقيام بأداء العبادات كافة ، البدنية منها والمالية ، او المشتركة بينهما ، حالها في ذلك حال الرجل سواء بسواء . ولذلك لانجد في الاسلام اعفاء للمرأة ، عن بعض التكاليف الدينية . بل احتفظت بشخصيتها المستقلة « وليس عبثاً ان جعل الاسلام للنساء بيعة خاصة بهن دون بيعة الرجال ، وانما كان ذلك اشارة الى تلك الاستقلالية ، كيما تدخل المرأة في الاسلام ، من باب غير باب زوجها ، او ايها بالتبعية » (٢) فقال تعالى : (٣) «ياايها النبي اذا جاءك المؤمنات يبائعنك على ان لايشركن بالله شيئاً ولايسرقن ولايزنين ولا يقتلن اولادهن ولاياتن ببهتان يفتريه بين ايديهن وارجلهن ولايعصينك في معروف فبايعهن واستغفر لهن الله ان الله غفور رحيم . »

بل وردت في القرآن ، من باب التوكيد لمغزى استقلالية المرأة الدينية ، آية ناسخة لأحد بنود صلح الحديبية ، بقدر ما يتعلق بالنساء « والبند هو : «ألايتيكن منا احد وان كان على دينك الارددته لنا » (٤) .

(١) انظر : الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة المتحنة ، الآية ١٢ .

(٤) راجع : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٨ / ٦١ .

والآية هي : « يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتنحوهن الله اعلم بايمانهن ، فان علمتموهن مؤمنات ، فلا ترجعوهن إلى الكفار لاهن حل لهن ولا هم يحلون لهن » (١) .

ويقول الدكتور احمد الكبيسي (٢) « ونأسيسا على هذا فان الاسلام يمنع الزوج من حمل زوجته الكتابية على الاسلام ، ويكتفي بجعل ثمرة هذه الزوجية من الاولاد مسلمين » .

٢ - الاهلية الاقتصادية :

من باب تحصيل الحاصل ، القول : بأن الاسلام منذ ان بزغت شمسهُ ، كان رحمة للنساء ، حيث حررهن عن كثير من القيود والاغلال التي كنَّ يشن تحت وطأنها . كانت المرأة كسقط المتاع ، تباع وتوهب وتورث وتنتقل من حيازة شخص (أ ب) إلى آخر (زوج) لامال لها . ومن أين لها ؟ فهي لاترث في عرف الجاهلية ، ولا تستطيع الغزو كالرجل ، حتى تسلب وتنهب . لكن الاسلام انصفها حيث جعلها في مصاف الرجل . تملكا وتصرفا وتبرعاً وتجارة فقال تعالى في ارثهن (٣) : « وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون مما قل منه او كثر نصيبا مفروضاً » .

وقال تعالى (٤) في مهرهن : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » . وهكذا يحق للمرأة كل تصرف يباح للرجل ، في الشرع الاسلامي ، من تملك الاموال المنقولة ، وغيرها ، والاشتغال بالتجارة ، او اي كسب آخر مشروع . ومن حقها الحوالة والكفالة والهبة والوصية والوكالة والمخاصمة في القضاء ، الى غير ذلك من المسائل والعقود المالية المفصلة في المدونات الفقهية .

(١) سورة المتحة « الآية : ١٠ .

(٢) راجع : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ١٠١ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧ .

(٤) سورة النساء « الآية : ١١ » .

٣ - الاهلية الاجتماعية

ان المرأة باعتبارها صنو الرجل . في الحياة والانسانية وأمام الدين . وهي جزء من المجتمع الاسلامي المتعاون المتراحم ، الذي يشبه البنيان المرصوص في شد بعضه بعضا .

لذا من اللزوم عليها التوجه نحو مايناسبها من المكانة والقدرة واللياقة . ومن حيث ماهو الافيد للمجتمع من جانبها عامة واسرتها خاصة . وما اروع التعبير القرآني الذي يصف هذا المشهد قائلا : (١) « المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرزون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله اولئك سيرحمهم الله ان الله عزيز حكيم » .

ويعلاق الدكتور مصطفى السباعي (٢) على هذه الآية بما مفاده : وعلى ضوء هذا المبدأ المعبر عنه في الآية المذكورة : « قام في الدنيا لأول مرة مجتمع تحترم فيه المرأة ، كانسان كامل الاهلية ، وتلاقي من المجتمع الاحترام اللائق بها . كزوجة وام صانعة للابطال والعظماء . وتضان سمعتها ، من اللفظ واقاويل السوء . بعدم اختلاطها المشبوه مع الرجال ، الا في اماكن العبادة » ومجالس العلم ، ومعارك التحرير ، وفي هذه الاماكن كانت لها مجالسها الخاصة بها ، ولباسها المحتشم ، ووقارها المتدين ، فما كانت تتعلق بها الاعين ، ولا تتطلع اليها النفوس بل اذا كانت مرت تُغَضُّ الابصار حياء . واذا جلست تنصرف الوجوه عنها احتراما ، واذا حاربت تحفّق لها القلوب اكبارا وتقديراً » .

وقد تولت (الشفاء بنت عبد الله) في زمن عمر بن الخطاب امر السوق بوظيفة الحسبة ، وربما ادبت من خالف في السوق (٣) .

(١) سورة التوبة ، الآية : ٧١ .

(٢) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٤٦ .

(٣) انظر : ابن حزم : المحلى ٩ / ٤٣٩ ط ٢ - مصورة - دار الفكر ، بيروت .

وكانت نساء الرسول صلى الله عليه وسلم بمثابة المعلمات والمربيات لنساء المسلمين، ولا سيما السيدة عائشة، التي حفظت الكثير من السنة النبوية، ولها استدراكات على الصحابة (١).

وكانت السيدة نفيسة بنت الحسن الانور بن زيد الابليج ابن الحسن بن علي بن ابي طالب، من اللاتي تولين عقد المجالس العلمية، والتدريس فيها، وقد حضر الامام الشافعي حلقات درسها، في مصر وسمع عليها الحديث (٢). والادبية الناقدة، سكينه بنت الحسين ابن علي بن ابي طالب، ما كانت اقل شأنًا عن السيدة نفيسة، وكانت تلتقي بالعلماء والادباء، وتتخذ من المجلس مكاناً ترى فيه الحاضرين، ولا يرونها. وكان الشعراء يحتكمون الى رأيها فيمن هو اشعر من بينهم (٣).

ومن اخطر الاعمال التي، يحق للنساء المسلمات الافتخار بها، من باب الاهلية الاجتماعية: ما جعله الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، من اقرار الأمان الذي اعطته ام هانيء بنت ابي طالب، حيث ورد في فتح مكة، انها اجارت رجلاً من المشركين فابى علي الا ان يقتله، فاسرعت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم: فقالت: يا رسول الله زعم علي بن أبي طالب انه قاتل رجلاً قد أجرته، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: قد اجرنا من اجرت يام هانيء (٤). وفي الاهلية الاجتماعية للمرأة المسلمة، ما قرره الاسلام لها، من جوزا مشاركتها في الجهاد - حسبما ذكرنا سابقاً - من الاسعاف والطهي والاخلاء وقد شاركت امهات المؤمنين، ونساء الصحابة في الاعمال الحربية بالصفات

(١) وله جمع بدر الدين الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤) استدراكاتها في كتاب سماه: ما استدركته عائشة على الصحابة، حققه سعيد الأفغاني - ١٩٣٩ - دمشق - المطبعة الهاشمية.

(٢) انظر: الدكتور الوافي: المرأة في الاسلام ص ٢٦.

(٣) راجع: الدكتور عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ): سيدات بيت النبوة ص ١٠٢٤ ط: ٢ - ١٩٧٨ - دار الكتاب العربي - بيروت.

(٤) انظر: البخاري ٤ / ٦٧. ومسلم بشرح النووي ٤ / ٢٨. والترمذي ٥ / ٨ وسنن النسائي ١ / ١٢٦ - وسنن ابي داود ٣ / ١٩٤. وسنن الدارمي ١ / ٣٣٩.

المذكورة . ومن ذلك ما أخرجه البخاري (١) في ذلك عن انس ، انه رأى عائشة بنت ابي بكر ، وام سليم تنقلان القرب على متونهما ، ثم تفرغانه في افواه القوم ثم ترجعان فتملآنها ، ثم تجيئان فتفرغانها في افواه القوم ، وقالت الربيع بنت معوذ كنا نفزو مع النبي صلى الله عليه وسلم : نسقي ونداوي الجرحى ، ونردّ القتل الى المدينة (٢) .

وهكذا فازت المرأة المسلمة بقصب السبق في ميدان الاهلية الاجتماعية « بعكس ما يدعيه اعداء المسلمين من قهرها وخمولها في ظل الاسلام .

■ - الاهلية الاسرية :

مما يشكل حجر الزاوية في بنية الاسرة المسلمة « اشتراط رضا المرأة في الزواج واحترام رأيها في ذلك وعدم تجاوزه (٣) .

وقد اضاف القرآن مثل هذا التصرف الى المرأة نفسها حينما قال : (٤) «وامرأة مؤمنة ، ان وهبت نفسها للنبي . ان اراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين . »

كما قال تعالى (٥) «فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره ، فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا ان ظنا ان يقيما حدود الله » .

وقوله تعالى (٦) : «والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجاً يترصدن بانفسهن اربعة اشهر وعشراً - فاذا بلغن اجلهن فلاجناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف » .

(١) انظر : البخاري ٣ / ٢٢٠ - ٢٢٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وهناك خلاف لبعض الفقهاء حول جواز اجبار البنت على الزواج دون استئذانها سيأتي تفصيله في المطلب الثالث من هذا البحث .

(٤) سورة الاحزاب ، الاية : ٥٠ .

(٥) سورة البقرة ، الاية : ٢٣٠ .

(٦) سورة البقرة ، الاية : ٢٣٤ .

ويقول الشيخ محمود شلتوت (١) في هذه الآية: «وهذه الايات ظاهرة في ان زواج المرأة ورجوعها الى زوجها مضاف اليها ، وصادر عنها . من غير ان يتوقف على وليها مباشرة لهذه التصرفات.... وليس من المعقول. ولا المعهود شرعا ان يعتبر رضا انسان في صحة تصرف . ثم يحكم بطلانه اذا ماباشره بنفسه» .

وهو مذهب الامام ابي حنيفة وابي يوسف حينما قالا (٢): ينقذ نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها . وان لم يعقد عليها ولي بكرا كانت او ثيبا ، ولا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح . وقاسا صحة نكاحها لنفسها بنفسها على صحة تصرفها في اموالها . لكنهما شرطا الكفاءة في الزواج ومهر المثل . واذا خالفت في ذلك فلوليها حق الاعتراض عند القاضي .

ومن أهلية المرأة في نطاق الاسرة ايقاع الطلاق عندما تكون مفوضة به او طلب ايقاعه من الزوج عن تراض بينهما ، او طلبه من القضاء عندما يمتنع الزوج من ايقاعه مع قيام دواعيه (٣) .

كما ولها الخلع بالافتداء عن نفسها . في حال عدم انسجامها شريطة موافقة الزوج على ذلك بدليل قوله تعالى (٤): «فان خفتم الا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به» .

وكذلك يحق لها طلب الطلاق لرفع الضرر عنها ، كالايلاء (٥) او عدم

(١) انظر : محمود شلتوت : القرآن والمرأة ص ١٢ - ١٣ نشر المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية ، القاهرة .

(٢) انظر : المرغيناني : الهداية ١ / ١٩٩ .

(٣) انظر : الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ١١٤ . والمرغيناني : المصدر السابق ١ / ٢٤٧ .

(٤) سورة البقرة . الآية : ٢٢٩ .

(٥) وهو مذهب الجمهور حيث يطلق عليه القاضي طليقة واحدة في حال عدم المراجعة للزوجة بعد مرور اربعة اشهر ، في حين يرى الحنفية ولوع طليقة واحدة من دون مراجعة القاضي . انظر : المرغيناني الهداية ٢ / ١١ . وابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٢ / ٨٧ .

الاتفاق عليها ، او الاساءة اليها ، بما لا يرضى به الشرع . وكذلك اللعان لرفع التهمة عن نفسها .

فهذه المسائل واشباهها من صلاحية المرأة المسلمة ، وتستطيع ممارستها باسناد من القضاء ، ولا يحق لأحد منعها مما تستحقه من الحقوق المشروعة ، او دفع الحيف عن نفسها ، مما نخلص الى القول : بأن المرأة المسلمة ذات شخصية مستقلة ، وارادة حرة ، لا يريد الاسلام دمجها في غيرها ، ابا كان او زوجاً . بل تحفظ لها كرامتها وانسانيتها في نطاق المجتمع الاسلامي ويتوخى في نفس الوقت المعاشرة الحسنة ، والتعاون التام ليكون كل واحد منهما سداً منيعاً بوجه منغصات الحياة قدر الامكان .

المطلب الثاني - العمل

لايكاد يجد المرء نصوصاً مستقلة ، تخص عمل النساء ، ولا سيما مثل الاعمال الوظيفية في شتى ميادين الحياة . باعتبارها مسائل حديثة العهد بالانسان الشرقي عموماً ، والاسلامي خصوصاً ، اللهم الا ضمن النصوص العامة الواردة بخصوص العمل ، والتي وردت بصيغة الذكور ، مراعاة لجانب التغليب كما هو الاسلوب المتبع في القرآن والسنة .

لذلك نستطيع القول : بأن مباشرة المرأة عملاً ما تستدرّ به الرزق لنفسها ، او لأسرتها ، ليس للاسلام فيه الا الحكم العام الشامل للمرأة والرجل على السواء كما يقول بهذا الدكتور محمد سعيد البوطي (١) ، والذي هو الاباحة ، لكنها ليست على اطلاقها مثل ما للرجل ، بدليل : ان الله جعل نفقة المرأة ، بنتاً كانت او زوجة على الرجل - ابا كان او زوجاً . قال تعالى (٢) : «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم» .

(١) انظر : الدكتور البوطي : الى كل فتاة تؤمن بالله ص ٢٢ ، ط ٤ - ١٩٧٥ مكتبة فارابي - دمشق .

(٢) سورة النساء ، الاية ٣٤ .

بل تمتد النفقة في حالة الطلاق او الموت لغاية نهاية العدة . قال تعالى (١) :
 «اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ، ولانضاروهن لتضيّقوا عليهن
 وان كن اولات حمل فانفقوا عليهن ، حتى يضعن حملهن فان ارضعن لكم
 فأتوهن اجورهن واتمروا بينكم بمعروف وان تعاسرتم فسترضع لها اخرى
 لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله». اوقوله تعالى(٢)
 «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة » . او قوله
 تعالى (٣) : « والوالدات يرضعن اولادهن حولين كاملين لمن اراد ان
 يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » . الى غير ذلك من
 النصوص المتعلقة بمهمة الرجل في الانفاق والرعاية لزوجته واهل بيته . حتى
 تستطيع المرأة التفرغ الكامل لشؤون الاسرة ، وامور البيت ، مما يدل على ان
 دائرة عمل المرأة هي البيت بالدرجة الاساسية . ولذا اعفاها الاسلام عن
 وجوب الجهاد والجمعة وتشيع الجنائز وعدم التأكيد على خروجها لصلاة
 الجماعة .

اما الخروج للعمل خارج تلك الدائرة فليس الامن باب الحاجة والرخصة
 ومثل هذه الرخصة امر ضروري . لكنه يقدر بقدره ، وذلك لانه ما دام
 الاسلام قد اقر بالاهلية الاقتصادية للمرأة «للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء
 نصيب مما اكتسبن» (٤) «للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء
 نصيب مما ترك الوالدان والاقربون» (٥) . ولابد للمال من رعاية وادارة ،
 وحفظ ، ومثل ذلك لا يتم بدون الخروج . وهناك حالات تلجئ المرأة الى
 الخروج كأن لا يكون لها قيم من الرجال او تضطر الى العمل خارج البيت

(١) سورة الطلاق ، الآية : ٦ - ٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٣٢ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٧ .

لخصاصة قِيَم الأسرة ، او ضآلة معاشه او مرضه . او عجزه او سبب آخر من هذا القبيل » كما قال المودودي (١) اوحتاج للحضور امام القاضي للمخاصمة ، او لإدلاء الشهادة ، او للخروج الى السوق للبيع والمبادلة ، كل هذه الاحوال والاولياخ ، تدخل باب الحوائج وقد جعل لها مندوحة ومنتسح لما يلي :

(أ) ماورد في الحديث الصحيح (٢) : «انه قد اذن لكن ان تخرجن لحاجتكن » ولو ان الحديث ورد في مناسبة معينة (خروج المرأة للبراز) لكن العبرة بعموم لفظه ، لا بخصوص سببه ، كما هو مقرر في اصول الفقه الاسلامي .
(ب) ثم ماكان عليه النساء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابه من قيامهن بكثير من الاعمال خارج بيوتهن ، ومن ذلك مايقوله اسماء بنت ابي بكر وزوجة الزبير : «فكنت اعلف فرسه ، واكفيه مؤنته واسوسه وادق النوى لناضحه واعلفه ، واستقي الماء ، واغزر غربه واعجن ، ولم اكن احسن الخبز وكان يخبز لي جارات لي من الانصار وكن نسوة صدق وكنت انقل النوى من ارض الزبير التي اقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم : عسلى رأسي وهي على ثلثي فرسخ ... (٣) .

(ج) وكذلك ما عليه اهل الارياف ايضاً ، من معاونة النساء للرجال في كثير من الاعمال الزراعية ، من غير تكبير من فقهاء الاسلام والى ايامنا هذه . لذلك نستطيع القول : ان عمل المرأة في اكتساب الرزق يعدّ في جوهره من المباحات التي لا فرق فيها بين الرجل والمرأة ، ولكنه يكتسب بعد ذلك حكم الحرمة ، اذا ترتب عليه محرم (٤) عملاً بالقاعدة الاصولية « ان ما يترتب عليه الحرام فهو حرام » .

(١) انظر : المودودي : الحجاب ص ٢٨٩ ، تعريب محمد كاظم - ط ، ١٩٥٩ -

دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر - دمشق .

(٢) راجع « صحيح مسلم بشرح النووي ١٤ / ١٥٢ .

(٣) راجع : البخارى : ٦ / ١٥٦ ، ومسلم بشرح النووي ١٤ / ١٦٤ .

(٤) انظر : الدكتور محمد سعيد البوطي : الى كل فتاة تؤمن بالله ص ٦٢ .

ومن المعلوم ان اكثر الاعمال الوظيفية للنساء في أيامنا هذه تحتوي على محرمات عديدة

منها : الاختلاط الفاحش مع موظفي الدائرة ، او عمال المصنع ، لدرجة انها لا تستطيع الاحتجاب عن الرجال ، والاحتفاظ بالاحتشام والوقار : في حين ماجوز الاسلام الخروج للمرأة ، لمزاولة أي عمل كان ، الا بالاحتجاب والاحتشام وعدم ابداء الزينة .

ومنها : ان عمل النساء في اكثر مرافق الحياة ، يؤدي الى مضار اجتماعية وعاطفية :

١ - اما المضار الاجتماعية :

(أ) فمنها : مايؤدي اليه تشغيل النساء ، من مزاحمة الرجال ، في تبوء الاعمال وتسكعهم في الشوارع والمقاهي عاطلين عن العمل .

(ب) ومن المضار الاجتماعية ايضاً ، قلب الوضع السليم من نظام الاسرة الى وضع سيء ، مما يترتب عليه الاضرار بالالتزامات والمسؤوليات الاساسية بسبب التقصير نحو زوجها وبيتها وطفلها ، وذلك لاستغراق معظم وقتها وفكرها ووجدانها في العمل الخارجي . وما تعود الى البيت الا وهي منهوكة القوى والاعصاب . تلتمس من البيت الراحة . حتى تستعيد نشاطها وحيويتها لاداء عملها الرسمي . وهكذا الامر دواليك ، وهذا مناف للمقاصد العليسا من الزواج .

٢ - واما المضار العاطفية : فمنها حرمان الطفل من الحنان الذي يكون بأمس الحاجة اليه في هذا الوقت .

ومنها : التسبب في تشرد الاطفال ، نتيجة شعورهم بالفراغ العائلي لان معايشة الام لهم تعتبر من اكبر بواعث الانضباط والاسناد ، باعتبارها الملاذ الوحيد الذي لايعوض .

وهذه مشكلة تعاني منها معظم المجتمعات الحديثة مما دفع باحثيها ومصلحيها الى دركستها وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ان الوضع السليم للمرأة الزوجة ، ان تكون الى جانب زوجها حقيقة وعملا ، وليس على صعيد الفكر والنظر فقط.

ولا يجد المرء احسن من التعبير القرآني ، لوصف موقع الزوجة من زوجها قال تعالى : (١) «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة» . فان الحفاظ على العلاقة الزوجية انما يستمد مقوماته من هذا المنهل الذي لا ينضب ، وهو مصدر الطمأنينة وشد العزيمة . وتهذئة الروح.

وما كان من سخریات القدر ولعب الصدف ، ان لاذ الرسول صلى الله عليه وسلم بزوجه البارة خديجة . حينما هاله بدء الوحي . او شكل الملك حينما رآه بعد فتور الوحي ولم يلد بأعمامه وأفراد عشيرته «فقال زملوني زملوني حتى ذهب عنه الروح» (٢). لقد كان لكلمات خديجة في مسمع الرسول صلى الله عليه وسلم وقع كبير ، ولرجفة فؤاده نعم التسكين ، حينما قالت - بعدما اخبرها الرسول صلى الله عليه وسلم الخبر (٣) : لقد خشيت على نفسي : «كلا والله ما يخزيك الله ابدا ، انك لتصل الرحم وتحمل الكل ، وتكسب المعدوم ، وتقري الضيف ، وتعين على نوائب الحق» بالاضافة الى استعانتها لهذا الغرض بابن عمها ورقة بن نوفل.

ومن قديم الزمان : كان وجود الزوجة بجانب الرجل خير محفز له على جمع المال ، والحصول على النعم ، بل كان مبعث النخوة ، ومثير الهمم في سوح الوغى وایام الشدائد.

(١) سورة الروم ، الاية : ٢١ .

(٢) انظر : البخاري بشرح عمدة القارىء للعيني ١ / ٤٦ - ٤٧ .

(٣) المصدر السابق .

وقد راعى الشرع الاسلامي موقع الزوجة من الرجل، حينما امر برجم المحصن وجلد الاعزب، حيث اعد الزوجة نعمة وغنما، وحكم بالغرم على قدره. وما اجمل الوصف القرآني حينما قال: «هن لباس لكم وانتم لباس لهن» (١) فكما انه لاصبر للانسان المتمدن على ترك اللباس، لانه من ضرورة الحياة، فكذلك موقع الزوجة من الرجل والعكس. لكن ما جعل الله ذلك الموقع عرضة للتغيير والتعديل تبعا لتغير الاعراف والعادات - كتغير اللبس واشكال الزينة باتجاه العرى للنساء في عصرنا في كثير من بقاع العالم - بل جعله خاضعا لقواعد خالدة خلود القيم الفاضلة. فقال تعالى (٢): «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة».

فما امر الله رعاية هذا الموقع وعدم التفريط به، لحالات غضب او سوء تفاهم قلما تخلو حال احد عنه. فقال تعالى (٣): «وعاشروهن بالمعروف فان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيراً كثيراً». وقال تعالى (٤): «وان امرأة خافت من بعلها نشوزا او اعراضا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير».

وليس النصح الذي يأمر به الاسلام في أشكال متدرجة على مستوى البيت: «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا» (٥). او في شكل التحكيم على مستوى القضاء: «وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من أهلها ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما» (٦) الا هو نوع من انواع الرعاية لمكانة الزوجة وموقعها من الزوج.

-
- (١) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .
 - (٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .
 - (٣) سورة النساء ، الآية : ١٩ .
 - (٤) سورة النساء ، الآية : ١٢٨ .
 - (٥) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .
 - (٦) سورة النساء ، الآية : ٣٥ .

وان في عمل المرأة خارج البيت من غير حاجة شخصية او اسرية او مجتمعية مايفوت هذه المعاني السامية للأسرة، ويجعلها اسرة خالية من الاساس الذي يجب ان تقوم عليه وتبنى على قواعده ومعانيه.

هذا وسوف نستوفي الحديث عن اهمية قرار المرأة في البيت ،من حيث كونه واجبا من واجباتها الاسرية. وذلك في المبحث الاول من الفصل الثالث

المطلب الثالث : حقها في اختيار الزوج وكفاءته :

من المعلوم ان عقد الزواج ،عبارة عن التعاقد بين الرجل والمرأة لبناء حياة مشتركة تطول لنهاية حياتهما.

لذا ارتأى الاسلام ،لتمتين اسس تلك القاعدة وتوثيق اواصرها ان يقف كل طرف منهما على احوال صاحبه ،الظاهرة منها والخفية.

فالاولى: تكون بالنظر في كل واحد منهما للآخر-.

والثانية: تكون عن طريق الاستفسار والبحث ،عن اقرب الناس لكل واحد منهما من الاقارب او الاصدقاء او الجيران.

حتى يتبصر كل واحد منهما في امر الزواج ،ويقف على مواطن الخير والصلاح في صاحبه .فاذا رأى الرجل مايدعوه للاقتران من فتاة، او اقتنع بما وصل اليه من خلقها ورزانتها، اقدم على خطبتها،والا انصرف واحجم . وهكذا الامر بالنسبة الى المرأة ،فاذا وقفت على احوال خاطبها ورأت فيه مايدعوها الى الاقتران به من الدين والصلاح والسعادة، وافقت على الخطوبة والزواج والا فلا.

ولا يقل جانب المرأة في هذه الجهة عن الرجل ،من حيث الاهمية والضرورة بل ربما تكون في حقها احسن وافيد، لما يستطيع الرجل من تخليص نفسه عنها بواسطة الطلاق ،في حين لايحق لها ذلك الا بواسطة رفع امرها الى القضاء . واثبات كونها متضررة يحتاج الى رفع الحيف

عنها، فقد توفّق في اثبات ذلك، وقد لا تتمكّن .
لذلك كله قرر الاسلام للمرأة، حق اختيار الزوج وكفائه.

الاول : حق اختيار الزوج

يقتضي الانصاف والعدل، ان يكون اختيار الانسان الذي سيصبح شريك الحياة للذكر او الانثى، منوطاً بمحض اختيارهما، دون ان يتدخل احد في هذه الجهة . الا بقدر ما يراد به تحقيق المصلحة لهما، وارشادهما نحو ما هو الانفع والاصح لهما، دون ممارسة الضغط عليهما لغاية العزل. او اجبارهما على الزواج من شخص معين، لمنفعة آتية من المال او الجاه، او الارتباط بين اسرتين، يجمعهما اتجاه معين . ويتساوى في هذا الحق الرجل والمرأة، بجماع الانسانية التي يشتركان فيها.

وقد قرر الاسلام هذا الحق لكل واحد من الطرفين : من دون تمييز او فرق بينهما، لكن شاءت سنة الله في عباده ان يكون الرجل هو الطالب والمقدم على الطلب . في حين تكون الفتاة هي المطلوبة، نظراً لما تتصف به الانثى . من الاحتجاز الجنسي حتى في عالم الحيوانات والطيور كما يقول العقاد (١) .

وهذا ما يفسر ورود معظم النصوص المتعلقة بالخطبة، والزواج بصيغة الذكور دون الاناث، وذلك من باب التغليب، واتصاف المرأة بالحياء والخجل اكثر من الرجل.

فمن باب الخطبة والنظر إلى المنوّى الزواج منها ، نجد نصوصاً كثيرة :
منها : ماورد في الصحاح (٢) والسنن (٣) عن المغيرة بن شعبه انه خطب

(١) انظر عباس محمود العقاد المرأة في القرآن ص ٣٥

(٢) انظر : مسلم بشرح النووي ٢١٠/٩

(٣) راجع : الترمذي ٣ / ٣٩٧ . والنسائي ٦ / ٠٦٩ وابن ماجه : ٦٠٠/١

امرأة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها فانه احرى ان يؤدم بينكما »
ومنها : ما رواه مسلم واحمد والدارقطني (١) بسندهم عن ابي هريرة
قال : « خطب رجل امرأة ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انظر اليها
فان في اعين الانصار شيئاً » .

ومنها : ما رواه ابو داود واحمد (٢) بسنديهما عن جابر قال سمعت
النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « اذا خطب احدكم المرأة . فقدر ان يرى
منها بعض ما يدعوه الى نكاحها فليفعل » . إلى غير ذلك من نصوص اخرى
كثيرة تتعلق باستحباب النظر قبل الخطبة . ولذلك نجد في الكتب الفقهية
ما يلي :

« وسن » نظر كل من المرأة والرجل للآخر بعد قصده نكاحه قبل خطبته .
غير عورة في الصلاة . وان لم يؤذن له فيه ، او خيف منه الفتنة للحاجة
اليه (٣) .

وليس معنى التغليب في الصيغ المتعلقة بالزواج ومقدماته ، والواردة
بصيغة الذكور ، ان ليس هناك نصوص وردت بصيغة الاناث . او تتعلق
بهن بل هناك الكثير منها ، وفي ذلك قوله تعالى (٤) « فان طلقها فلا تحل
له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » . « وقوله تعالى (٥) : « واذا طلقتم
النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن اذا تراضوا بينهم

(١) راجع : مسلم بشرح النووي ٢١٠ / ٩ . والدارقطني : ٢ / ٢٥٣ . واحمد البنا : الفتح
الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني ١٦ / ١٥٤ .

(٢) راجع : ابو داود : ٢ / ٥٦٥ . واحمد البنا : الفتح الرباني ١٦ / ١٥٣ .

(٣) راجع : الشيخ زكريا الانصاري : شرح المنهج بهامش الجمل على الشرح المذكور للشيخ
سليمان انجم : ٤ / ١١٩ - دار احياء التراث العربي - بيروت . « الخطيب الشربيني
: مغني المحتاج ٣ / ١٢٨ - دار الفكر بيروت .

(٤) سورة البقرة ، الاية ٢٣٠ .

(٥) سورة البقرة ، الاية ٢٣٢ .

بالمعروف . « وقوله تعالى (١) : « فاذا بلغن اجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف » .

وهناك احاديث كثيرة تتعلق بوجوب استئذان المرأة عند زواجها فواجبت على الثيب التصريح بالاذن ، واكتفت من البكر ما يدل على رضائها .

(أ) منها : ما رواه مسلم وغيره (٢) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكح الايم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن . قالوا يا رسول الله وكيف اذنها قال ان تسكت » .

(ب) وما رواه مسلم عن ابن عباس (٣) انه صلى الله عليه وسلم قال : الثيب احق بنفسها من وليها . والبكر تستأمر واذنها سكوتها .

(ج) وما رواه البخاري وغيره (٤) عن خنساء بنت خدام الانصارية : ان اباهما زوجها وهي ثيب ، فكرهت ذلك فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فرد نكاحه » .

(د) وما رواه البخاري (٥) وغيره (٦) في باب عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح عن انس انه قال : جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . تعرض عليه نفسها . قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : الك بي حاجة ؟

— فقالت بنت أنس : ما أقل حياءها واسوأها واسوأها . قال (أي أنس) هي خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت عليه نفسها » .

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٤ .

(٢) راجع : مسلم بشرح النووي ٢ / ٢٠٢ . والبخاري بهامش فتح الباري للعقلائي ١ / ١٦٤ .

(٣) راجع : مسلم : المصدر السابق . والبيهقي : السنن الكبرى ١٧ / ١١٨ .

(٤) راجع البخاري بهامش فتح الباري ٩ / ١٦٧ .

(٥) انظر : البخاري : المصدر السابق .

(٦) راجع : مسلم بشرح النووي ٢ / ٢١١ . وأبو داود : ٢ / ٥٨٦ .

وفي هذا الحديث والروايات الأخرى المتعلقة به « جواز عرض المرأة نفسها على الرجل ، وتعريفه رغبتها فيه ، وإن لا غضاضة عليها في ذلك (١) . وهكذا بعد عرض الأدلة المذكورة ، والتي هي القليل من الكثير . نخلص إلى القول : بأن الاسلام قد اعطى المرأة الحرية الكافية لاختيار زوجها . وقد اختلف الفقهاء ، حول اجبار البنت من قبل ابيها او جدها على الزواج هل يحق لها ان ترفض الزواج ، الذي ابرمه الاب او الجد ام لا ؟ على رأيين :

اولاً : ذهب مالك والشافعي وابن ابي ليلى واسحاق واحمد في رواية (٢) إلى صحة عقد البكر البالغة : اذا زوجت بغير اذنها ، وإن كانت كارهة : ثانياً : ذهب ابو حنيفة ، واحمد في رواية عنه والثوري والاوزاعي ، وابو ثور ، والعترة ، وطاوس ، والحسن بن حي وابي عبيدة . وابن القيم : (٣) إلى عدم صحة عقد النكاح دون رضاها واستئذانها .

أدلة الفريق الاول :

(أ) قوله صلى الله عليه وسلم (٤) : « الايم احق بنفسها من وليها . والبكر تستأذن . واذنها صماتها » .

-
- (١) انظر : العسقلاني « فتح الباري ١/١٥٢ . وائتمذي : ٤٢١/٣ .
 - (٢) انظر : ابن قدامة « المغني مع الشرح الكبير ٧/٣٨٠ ط ١٩٧٢/٢ ، دار الكتاب العربي بيروت . وابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٢/٤ ط ١ - ١٣٣٩ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده بمصر .
 - (٣) انظر : المرغيناني « الهداية بشرح البناية للميني ٤/١١٨ . وابن قدامة : المصدر السابق . والشوكاني « نيل الاوطار ٦/٢٥٥ ، بيروت دار الجيل - ١٩٧٣ . والصنعاني سبل السلام ٣/١٢٠ - دار الفكر بيروت « والدكتور عبدالله الجبوري : فقه الامام الاوزاعي ٢/١٣ - بغداد - وزارة الاوقاف العراقية ط ١ - ١٩٧٧ - مطبعة الارشاد . وابن القيم « زاد المعاد ٤/٣ - القاهرة ١٩٧١ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي
 - (٤) انظر : صحيح مسلم ٩/٢٠٥ ، وسنن ابي داود مع حاشية عون المعبود لمحمد اشرف ٢/١٩٦ - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان .

وجه الاستدلال :

ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قسّم النساء إلى قسمين ، واثبت الحق لاحدهما ، دلّ على نفيه عن الآخر . وهي البكر ، فيكون وليها احق منها بها . واما الاستئذان فانه مستحب ليس بواجب ، كما روى عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « آمرو النساء في بناتهن » (١) فكما ان الهدف من استثمار الامهات . هو استطابة انفسهن ، فكذلك المراد بالاستئذان في البكر البالغة . هو استطابة نفسها . بالاضافة إلى كون الاستثمار نابعا عن الخلق الجميل . ثم ما لا يخفى فيه من الاحتياط لدرء الخطر الذي سيهدد الزواج . فيما لو كانت هناك علة بأحد الطرفين . والا فمثل الاستثمار هنا . كمثل الاستشارة في قوله تعالى للرسول الكريم « وشاورهم في الامر » (٢) حيث لم يجعل الله لهم معه صلى الله عليه وسلم امراً . انما فرض عليهم طاعته ولكن في المشاورة استطابة النفس . وربما يكون هناك خير قد غاب عن ذهن المستشير . فكذلك في استئذان البكر البالغة (٣) .

(ب) القياس على الصغيرة . فكما انه لا يشترط في نكاحها النطق . فكذلك في الكبيرة لا يشترط (٤) .

ادلة الفريق الثاني :

(أ) ما اخرجہ مسلم في صحيحه (٥) عن ابي هريرة . ان رسول الله

(١) راجع : سنن ابي داود : المصدر السابق ص ١٩٥ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩ .

(٣) راجع : الشافعي : الامام ١٨/٥ ط ٢ - ١٩٧٣ - دار المعرفة . بيروت .

وابن قدامة : المصدر السابق .

(٤) انظر : ابن قدامة : المصدر السابق .

(٥) انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٢/٩ .

صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكح الایم حتى تستأمر ، ولا تنكح البكر حتى تستأذن ، قالوا : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : وكيف اذنها قال ان تسكت (وهنالك روايات اخرى مشابهة) .

(ب) ما ورد عن ابن عباس (١) : « ان جارية بكرا انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت : ان اباهما زوجها وهي كارهة ، فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم .

وفي مثل ذلك ما اورده البيهقي (٢) عن عبدالله بريدة قال جاءت فتاة إلى عائشة ، فقالت : ان ابي زوجني ابن اخيه ليرفع بها خسيسته ، واني كرهت ذلك ، فقالت عائشة : اقعدي حتى يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذكركي ذلك له ، فجاء نبي الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له . فارسل النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابيها . فلما جاء ابوها ، جعل امرها اليها ، فلما رأت ان الامر قد جعل اليها ، قالت : اني قد اجزت ماصنع والدي ، انما اردت ان اعلم ، هل للنساء من الامر شيء ام لا . وفي رواية اخرى : «ولكن اردت ان اعلم النساء ان ليس إلى الآباء من الأمر شيء » (٣) .

(ج) دليل العقل : ان البكر البالغة العاقلة الرشيدة لا يتصرف ابوها في اقل شيء من ملكها . الا برضاها . ولا يجبرها على اخراج اليسير منه بدون رضاها . فكيف يجوز ان يرقها ويخرج بضعتها منها بغير رضاها ، الى من يريد هو . وهو من أبغض شيء اليها ، ومع هذا فينكحها اياه قهراً . بغير رضاها الى من يريد ، ويجعلها اسيرة عنده كما قال النبي صلى الله عليه وسلم

(١) انظر سنن أبي داود ٢/٢٣٢ . والبيهقي : السنن الكبرى : ١١٧/٧ . والدارقطني

٣٨٧/٢ . وسنن ابن ماجه : ١/٦٠٢-٦٠٣ .

(٢) راجع البيهقي : السنن الكبرى ١١٨/٧ .

(٣) انظر : ابن ماجه : المصدر السابق والنسائي : ٨٦/٦-٨٧ .

«اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم» (١) اي اسرى . ومعلوم ان اخراج مالها كله بغير رضاها اسهل عليها من تزويجها بمن لا تختاره بغير رضاها (٢) .

المنافشة والترجيح :

(أ) لا يخفى ان ما استدل به الجمهور في الحديث المذكور ، مفهوم لا ينتهض للتمسك به في مقابلة المنطوق (٣) ، ثم انه لو اخذ بعمومه لزم في حق غير الاب من الاولياء ، وان لا يخص الاب بجواز الاجبار (٤) .

(ب) ثم ان الحديث الثاني للفريق الثاني نص في محل النزاع . وقد ورد باسناد ، رجاله رجال الصحيح (٥) .

(ج) ثم لامناسبة بين الصغيرة والكبيرة ، حتى تقاس الثانية على الاولى في جواز تزويجها ، حيث ان الولاية في الصغيرة لقصور عقلها . وقد كمل بالبلوغ ، بدليل توجه الخطاب عليها ، فصار كالغلام وكالتصرف في المال (٦) فكما انه لا يحق للاب والجد اجبار الغلام اذ كان بالغاً ، ولا التصرف في مال البكر البالغة دون اذنها ، فكذلك امر زواجها . بل انه لا يصح بطريق الاولى لان الزواج هدف الحياة . وموئل السعادة والسكينة والتوادم . فلا يمكن تحقيق تلك الاشياء ، مع اجبار البنت البالغة على ما تكرهه .

لذلك كله ارى ترجيح رأي الفريق الثاني ، الذي يتفق مع قواعد العدل والانصاف ، وحرية الارادة ، واحترام رأي الغير .

(١) راجع : ابن القيم : زاد المعاد ٣/٤ . وابن ماجه ٥٩٤/١ . لكنه ورد بكلمة (استوصوا بالنساء خيراً) .

(٢) راجع : ابن القيم : المصدر السابق .

(٣) راجع : الشوكاني : نيل الاوطار ٢٥٥/٦ .

(٤) انظر : الصنعاني : سبل السلام ١٢٠/٣ .

(٥) انظر : الشوكاني : المصدر السابق .

(٦) راجع : المرغيناني : الهداية بشرح البناية للعيني ١١٩/٤ .

ولهذا اجاد الحنفية ، ومن على رأيهم ، حينما قالوا : يحق للمرأة اختيار زوجها مع مطالبة وليها بالتزويج ، كي لاتنسب الى الوقاحة ، فجمعوا بهذا بين منتهى العدل في مراعاة حق المرأة في اخص شيء يهتم حياتها ، والذي هو الزواج ، وبين كمال الادب ، وعدم الابتذال لها من جانب آخر .

الثاني : حق المرأة في كفاءة زوجها

هناك امور في حياة المرأة الاسرية « للعرف فيها دور بارز ، وقد راعاه الشرع الاسلامي ، واعتد به في الحدود التي لاتتصطم مع الاصول العامة للفقه الاسلامي ، لان العرف الصحيح : هو ما تعارفه الناس ، ولا يخالف دليلاً شرعياً » ولا يحل محرماً ولا يبطل واجباً .

ومن مقولات العلماء المشهورة في تحكيم العرف والعادة : « المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً » او « العادة شريعة محكمة » او « الثابت بالعرف كالثابت بالنص » (١) .

ومن تلك المسائل التي يتحكم فيها العرف لمصلحة الاسرة وتماسكها .

١ - الكفاءة :

وهي في اللغة بمعنى المثل والنظير ، ومن ذلك جاء التكافؤ بين الزوجين . وقد جرى عرف الناس . منذ قديم الزمان ، والى يومنا هذا ، ان يولوا جانب الكفاءة في الزواج اهمية كبيرة لا يستهان بها . واصبحت تلك العادة متأصلة في نفوسهم . وصارت الاسر التي تقدم على تزويج بناتها ممن دونها جاها وحسباً ومالاً ، عرضة للسخرية والغمز . لذلك اعطى الاسلام هذا الحق للمرأة ولاوليائها دون الزواج ، وذلك لما يلي :

(أ) لما يمتاز به الرجل من القوام والتفوق وحق الطلاق ، وتعدد الزوجات

في حين تفقد المرأة واولياؤها تلك الميزة .

(١) راجع : عبد الوهاب خلاف : علم اصول الفقه ص ٩٠ .

(ب) ثم ان الرجل لا يعيّر بالزواج من امرأة اقل منه درجة في المكانة الاجتماعية . لذلك توخى الاسلام من وراء تقرير تلك العادة وتحكمها في المصاهرة ، حتى تكون المرأة وأولياؤها في مأمن من التعرض للنيل منهم بسبب تلك النسابة .

لكن الاسلام لا يمانع من اسقاط هذا الحق ، اذ شاءت المرأة مع وليها ، واتفقا على ذلك . اما المرأة وحدها فلا يحق لها الاسقاط . ، ولا يكون عقدها لازماً ، لبقاء حق الاولياء في الاعتراض وطلب الفسخ (١).

وللفقهاء المسلمين في قضية الكفاءة رأيان مختلفان :
الرأي الاول : لا يرى للكفاءة وزناً ولا قيمة في صحة عقد الزواج ، وهو رأي سفيان الثوري والكرخي (٢) ورواية عن أحمد ومالك والشافعي واصحاب الرأي كما روي عن عمر وابن مسعود ، وعمر بن عبد العزيز ، وعبيد بن عمير وحماد بن ابي سلمان ، وابن سيرين ، وابن عوف ، وزيد بن علي (٣) .
وقد سلك هؤلاء العلماء ، في مذهبهم هذا ، اوفيماً نسب اليهم من الروايات .
خط المساواة العام الذي يبتغيها الاسلام في التعامل مع الفئات والشرائح الاجتماعية . دون التمايز فيما بينها .

الأدلة :

اولاً : الكتاب : قوله تعالى (٤) : « ان اكرمكم عند الله اتقاكم » وقد اورد القرطبي (٥) عدة روايات حول سبب نزوله . لكن الاقوى عنده من بينها

(١) انظر : المرغيناني : الهداية ١/١٩٦ . والبيهقي : السنن الكبرى ٧/١٣٧ . وابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار ٢/٢١٧ - ٢١٨ - ط ٢ - مصورة بالالوفيت عن المطبعة الميمنية - القاهرة - دار احياء التراث العربي .

(٢) انظر : السرخسي : المبسوط ٥/٢٣ - ٢٤ - ط ٣ - (بالالوفيت) ١٩٧٨ - دار المعرفة - بيروت .

(٣) انظر : ابن قدامة : المغني ٧/٣٧٢ ، والشوكاني : نيل الأوطار ٦/٢٦٢ .

(٤) سورة الحجرات ، الاية ١٣ .

(٥) انظر : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٦/٣٤٠ . والالوسي : روح المعاني

. ١٦٣/٢٦

ماورد عن الزهري قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بني بياضة ان يزوجوا ابا هند امرأة منهم ، فقالوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم : نزوج بناتنا موالينا ؟ فانزل الله عز وجل : «انا خلقناكم من ذكر وانثى ...» وقال الزهري : نزلت في ابي هند خاصة .

ثانياً : بالسنة القولية : ومنها :

(أ) مارواه احمد (١) بسنده الى عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : « كلكم بنو آدم طفّ للصاع لم يملأ » .

(ب) مارواه الترمذي (٢) بسنده الى ابن عمر (رض) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : «والناس بنو آدم ، وخلق الله آدم من تراب » (ج) ماورد (٣) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : «والناس كأسنان المشط لافضل لاحد على احد الا بالتقوى».

(د) ماورده اصحاب السنن (٤) عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : «من ابطأ به عمله لم يسرع به نسبه».

(هـ) وما رواه البخاري وغيره (٥) عن ابي هريرة : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : «فاظفر بذات الدين تربت يداك» .

ثالثاً : السنة الفعلية :

وهي امثلة كثيرة من وقائع الزواج ، جرت في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة الكرام ، لم يراعوا فيها جانب الكفاءة : منها :

- (١) راجع : ابن كثير « تفسير القرآن العظيم ٢١٨/٤ (وهذا جزء من حديث طويل) .
- (٢) انظر : الترمذي : ٣٨٩/٥ .
- (٣) راجع : السرخسي : المبسوط ٢٣/٥ - ط ٢ - ٩٧٨ - دار المعرفة . والصنعاني : سيل السلام ١٠٠٧/٣ .
- (٤) انظر : سنن ابي داود ٥٨/٤ . وابن ماجه ١٧/١ .
- (٥) انظر : البخاري ١٢٣/٦ . و ابو داود ٥٣٩/٢ . والترمذي ٣٩٦/٣ . ومسلم بسخرج النووي ٥١/١٠ .

(أ) ماورد من استشارة فاطمة بنت قيس للرسول الكريم حول الزواج من معاوية او ابي جهم ، حيث خطباها . فأمرها الرسول صلى الله عليه وسلم ان تنكح اسامة بن زيد مولى الرسول الكريم وابن مولاها» (١).

(ب) وخطب ابو طيبة امرأة من بني بياضة فابوا ان يزوجه . فقال الرسول صلى الله عليه وسلم : «زوجوا ابا طيبة ، الا تفعلوه تكن فتنة في الارض وفساد كبير» فقالوا: نعم وكرامة (٢) .

(ج) قصة ابي هند السابقة ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «يا بني بياضة انكحوا ابا هند وانكحوا اليه ، وكان حجاماً (٣).

(د) مااورده البخاري من انكاح ابي حذيفة ابنة اخيه : هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة من سالم ، وهو مولى لامرأة من الانصار (٤) .
(هـ) وكذلك ضباعة بنت الزبير . كانت تحت المقداد بن الاسود (٥) .
(و) كما قد صح : ان بلالا نكح هالة بنت عوف ، اخت عبد الرحمن ابن عوف (٦).

وعرض عمر بن الخطاب ابنته حفصة ، على سلمان الفارسي (٧) .
رابعا: بالنظر: قالوا: ولو كانت الكفاءة معتبرة في الزواج ، لكانت

-
- (١) انظر : البيهقي : السنن الكبرى ٣٤/٧ . وسلم بشرح النووي ١٠٥/١٠ .
 - (٢) راجع : الرخسي : المبوط ٢٣/٥ .
 - (٣) راجع : سنن ابي داود ٥٧٩/٢ .
 - (٤) انظر : الحاكم : المستدرک ١٦٣/٢ - ١٦٤ دار الكتاب العربي بيروت . والبيهقي السنن الكبرى ١٣٧/٧ . والقرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٣٤٣/١٦ .
 - (٥) انظر : القرطبي . والبيهقي : المصدران السابقان .
 - (٦) راجع : الصنعاني : سبل السلام ١٢٨/٣ - والبيهقي : المصدر السابق .
 - (٧) انظر : المصدرين السابقين . وكذلك زواج زينب بنت جحش من زيد بن حارثة مولى الرسول صلى الله عليه وسلم .

معتبرة في الجنابات ايضا، ولما كانت غير معتبرة في الجنابات . حيث يقتل الشريف بالوضع. فان عدم اعتبارها في الزواج اولى (١).

الرأي الثاني : للجمهور من فقهاء السنة والحنفية :

يرى هذا الفريق اعتبار الكفاءة، في امور عدة ، لها قيمتها الاجتماعية ووزنها الخاص ، وذلك لادلة عقلية وعقلية :

اولاً : الادلة العقلية :

(أ) مرواه اصحاب السنن (٢) بالسند الى عبدالله ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « العرب بعضهم أكفأُ بعض ، والموالي بعضهم اكفاء بعض . الا حائكا او حجاما » .

(ب) مرواه اصحاب السنن بالسند الى علي (٣) انه صلى الله عليه وسلم قال: «ثلاث لا يؤخرن : الصلاة اذا اتت ، والجنابة اذا حضرت ، والايم اذا وجدت لها كفوءا».

(ج) مرواه الدارقطني والبيهقي (٤) بسندهما عن جابر . ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الا لايزوج النساء، الا الاولياء، ولا يزوجن الا من الاكفاء».

(د) قول عمر: (٥) «لاينبغي لذوات الاحساب تزوجهن الا من الاكفاء» وفي رواية لأمنع تزوج ذوات الاحساب الا من الاكفاء (٦).

(١) راجع الدكتور احمد الكبيسي : الاحوال الشخصية ٧٦/١ ط ١ - ٩٧٠ - بغداد - مطبعة الارشاد .

(٢) راجع : الصنعاني « سبل السلام ١٠٦/٣ .

والبيهقي : السنن الكبرى ١٣٣/٧ .

(٣) انظر البيهقي : المصدر السابق . واحمد البناء الفتح الرباني لترتيب مسند احمد : ١٦/ ١٦٣ . والحاكم : المستدرک ١٦٢/٢ .

(٤) انظر : البيهقي : ٣٣/٧ . والدارقطني : ٢٩٨/٣ . والرخي « المبسوط ٥٣/٥

(٥) انظر : البيهقي : المصدر السابق ، والدارقطني : المصدر السابق

(٦) راجع الشوكاني : نيل الاوطار ٢٦١/٦ . وسنن الدارقطني : ٢٩٨/٣ .

(هـ) وعن ابي اسحق الهمداني قال: خرج سلمان وجريز في سفر فاقامت الصلاة. فقال جريز لسلمان: تقدم انت. قال سلمان: بل انت تقدم فانكم معشر العرب لا يتقدم عليكم في صلاتكم ، ولا تنكح نساؤكم . ان الله فضلكم علينا بمحمد صلى الله عليه وسلم وجعله فيكم (١).

ثانياً : الادلة العقلية :

(أ) ان العرب يعتبرون الكفاءة ، حتى في القتال ، فاشتراطها في النكاح اولى بدليل المبارزة التي جرت يوم بدر ، حيث طلب مشركو قريش ، ان يخرج لهم الرسول من قريش ، بعد ان ردوا ثلاثة من الانصار قائلين: ولكننا نريد اكفأنا من قريش (٢) . وحينما رجع الأنصار الثلاثة . واخبروا الرسول صلى الله عليه وسلم بما يريده المشركون ، فقال صلى الله عليه وسلم: صدقوا وامر حمزة وعلياً وعبيدة بن الحارث بالمبارزة . فلما لم ينكر عليهم طلب الكفاءة في القتال ، اذا يكون النكاح اولى باعتبار الكفاءة فيه (٣).

(ب) ثم ان النكاح يعقد للعمر بقصد الدوام ، ويشتمل على اغراض ، واهداف ، من الصحبة والعشرة ، وتأسيس القرابات ، وتنظيم المصالح ، ولا تتحقق هذه الأمور عادة ، الا بين متكافئين . ، لان الشريفة تأبى ان تكون مستفرشة للخسيس ، لذا لا بد من اعتبار الكفاءة في الزوج ، دون الزوجة .

(ج) ويقول السرخسي (٤) : ان في اصل الملك على المرأة نوع ذلّة ، كما اشار اليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله : « النكاح رقّ فلينظر احدكم

(١) راجع : البيهقي : المصدر السابق . وابن لدامة : المغني ٣٧٢/٧ .

(٢) راجع : ابن هشام : السيرة النبوية ٢٧٧/٢ - تحقيق مصطفى السقا وجماعته ط ٢ - صورة - دار احياء التراث العربي ، بيروت .

(٣) راجع : السرخسي : المبسوط ٢٣/٥ .

(٤) انظر : المصدر السابق .

ابن يضع كريمته » (١) واذلال النفس حرام ، لقوله صلى الله عليه وسلم : ليس للمؤمن ان يذل نفسه . وانما جواز ما جوز منه لاجل الضرورة ، وفي استغراق المرأة ممن لا يكافئها زيادة الذل : ولا ضرورة في هذه الزيادة ، فلهذا اعتبرت الكفاءة .

مناقشة ادلة الطرفين

١ - مناقشة القائلين باسقاط الكفاءة :

(أ) ان اكثر النصوص التي استدلت بها الفريق الأول ، يدخل من باب المساواة العام التي يدعو اليها الاسلام . لكنها تنقسم إلى قسمين : احدهما : ما ورد في مجال تطبيق الأحكام الشرعية في الدنيا ، وذلك كحديث : « الناس كأسنان المشط » وحديث « كلکم بنو آدم طفّ الصاع » وكذلك حديث : « انما اهلك من كان قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه ، واذا سرق فيهم الضعيف اقاموا عليه الحد ... » (٢) . او قوله صلى الله عليه وسلم : « خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا » (٣) .

فهذه الاحاديث واشباهها ، قالها الرسول صلى الله عليه وسلم : في تساوي الناس في الحقوق والواجبات ، والعقوبات الدنيوية المتعلقة بالنظام العام ، لا علاقة لها بموضوع الكفاءة في الزواج .

ثانيهما : ما ورد في باب الجزاء على الأعمال كآية : « ان اكرمکم عند الله اتقاکم » وحديث « من ابطأ به عمله لم يسرع به نسبه » (٤) وامثالهما فانه يقصد به المساواة التي يراها الاسلام في المحاسبة على الأعمال يوم القيامة فانه ايضاً لا علاقة لهذا القسم بالكفاءة في الزواج اسقاطاً او اعتباراً .

(١) لم اجدهما في كتب الحديث المعتمدة « غير ان السرخسي في المصدر السابق استدلت بهما .

(٢) انظر : صحيح البخاري ٢١٣/٤ . ومسلم بشرح النووي ١٨٦/١١ .

(٣) راجع : سنن أبي داود ٥٨/٤ . والبخاري : ١٥٤/٤ .

(٤) سبق تفريجه

(ب) واما حديث « تنكح المرأة لأربع لما لها وحسبها ونسبها وجمالها فاظفر بذات الدين تربت يداك (١) فهو يصلح بعينه ليكون دليلاً على رأي الجمهور ، في اعتبار الكفاءة ، وتقريراً منه صلى الله عليه وسلم لذلك الاعتبار ، حيث بين ان الناس قد اعتادوا اموراً معينة للاهتمام بها . في موضوع التكافؤ كالمال والجمال والحسب. ولكن الرسول صلى الله عليه وسلم حث المسلمين على الاهتمام بالدين ، وتفضيله على المقاييس الاخرى في موضوع الكفاءة .

(ج) واما الدليل العقلي : من قياس الزواج على القصاص ، في عدم اعتبار الكفاءة وهو الذي اختاره الكرخي (٢) . فذلك قياس لا يستقيم . لان الكفاءة في باب الدم غير معتبرة ، حتى انه يقتل المسلم بالكافر الذمي . كما ذهب اليه ابو حنيفة واصحابه ، وابن ابي ليلى ، وكذلك مالك والليث في قتل الغيلة (٣) .

ولم يقل احد من هؤلاء الفقهاء: بجواز زواج الذمي من المسلمة ، هذا من جهة ، وفي اخرى ، ان الغرض من تشريع الكفاءة في الزواج . هو دوام العشرة واستمرار المودة والالفة ، وهذه المصالح لا تتحقق بدون كفاءة الزوجين. في حين ان العقوبات : «انما شرعت لمصلحة الحياة ، فلو اعتبرت الكفاءة فيها لادى ذلك الى ضياع هذه المصلحة ، واختلال نظام الحياة . ولتسلط الاقوياء على الضعفاء ، وفي ذلك مهلكة وفناء » (٤) .

(د) واما امثلة تزويج الرسول والصحابة الكرام بنات اشراف العرب من الموالي ، كأسماء بن زيد مولى الرسول ، وابن مولاه ، وبلال الحبشي ،

(١) سبق تخريجه .

(٢) انظر : السرخسي : المبوط ٢٣/٥ .

(٣) انظر : ابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٣٤٣/٢ . والمرغيناني : الهداية ١٦٠/٤ .

(٤) راجع : الدكتور احمد الكبيسي : الاحوال الشخصية ٧٧/١ .

وسلمان الفارسي ، والمقداد « وسلم مولى ابي حذيفة ، وغيرهم فانها لاتدل على عدم الاعتداد بالكفاءة ، بل تدل على انهم اسقطوا حق الكفاءة لبناتهم بتزويجهن من هؤلاء ، لاشعار الشعوب والاقوام الذين ينتمي اليهم هؤلاء . الموالي : بأن المسلمين يحبون المساواة في كل شيء ، حتى في اخص شؤون حياتهم . بالاضافة الى ما في ذلك من التواضع وعدم الترفع منهم على هؤلاء ويحمل الامر على الندب في قوله صلى الله عليه وسلم « زوجوا ابا طيبة » وكذلك في حديث « انكحوا » ابا هند وانكحوا اليه لاعلى الوجوب والالزام بمعنى ان هؤلاء المخاطبين بحديثي الرسول صلى الله عليه وسلم لو كانوا يمتنعون من امتثال امره ، لنفذه فيهم بالقوة ، بدليل ان النكاح في اصله سنة وليس بواجب .

٢ - مناقشة ادلة القائلين بالكفاءة :

(أ) يجاب عن الحديث الاول « العرب بعضهم اكفاء بعض » بان اباحتهم قد استنكره ، وسأل ابن ابي حاتم عن هذا الحديث اياه . فقال : هذا كذب لاصل له . وقال الدارقطني في العلل : لا يصح . وقال ابن عبد البر : حديث منكر موضوع . وكل طرده واهية ، وحدث به هشام بن عبيد الراوي . فزاد فيه بعد ، او حجاماً او دباغاً ، فاجتمع عليه الدباغون وهموا به (١) . ومثل هذا الحديث ساقط ، لايحتج به .

(ب) واما حديث « ثلاث لا يؤخرن ... والايام اذ وجدت لها كفوءاً » فقد ذكره البيهقي (٢) ضمن ست احاديث ، معلقاً عليه بقوله : وفي اعتبار الكفاءة احاديث اخر ، لاتقوم باكثرها الحججة . ونقل ابن الترمكاني (٣)

(١) انظر : الصنعاني : سبل السلام ١٢٦/٣ - ١٢٧ .

(٢) راجع « البيهقي : السنن الكبرى ١٣٢/٧ .

(٣) انظر : ابن الترمكاني : الجوهر النقي - بذيل - سنن البيهقي ١٣٣/٨ .

عن صاحب المستدرک : انه غريب صحيح ، وقال الترمذي (١) .
هذا حديث غريب وماارى اسناده بمتصل .

(ج) واما حديث جابر «الا لا يزوج النساء الا الاولياء ، ولا يزوجن الا من الاكفاء: فقد رواه العقيلي عن جابر مرفوعاً: وفي اسناده بشر بن عبيد.
قال احمد : انه كذاب يصنع الحديث . وقد اخرجہ الدار قطني في سننه (٢)
وقال : مبشر متروك : وعلق عليه البيهقي قائلا (٣) : فهذا حديث ضعيف
بمرة . وقال عنه ابن خزيمة : « وانا أبرأ من عهده » (٤)

(د) ومقاله عمر : لا ينبغي للنوات الاحساب تزوجهن الا من الاكفاء»
لا يعدو كونه اجتهاداً خاصاً منه رضي الله عنه . لاسيما وقد مرت النصوص
التي دعا فيها الرسول صلى الله عليه وسلم - الى التواضع . وندب اليهم تزويج
كرائمهم من ذوي الدين والخلق . فقد ورد في الصحيح (٥) ((اذا تاكم من
ترضون خلنه ودينه فانكحوه ، الا تفعلوا تكن فتنة في الارض وفساد عريض))
بالاضافة الى ما سبق عنه باسقاط الكفاءة في احدى الروايات .

(هـ) واما قياس الكفاءة في النكاح . على الكفاءة في مبارزة الحرب يوم
بدر ؟ فذلك قياس لا يستقيم . ثم انه ليس فيما قاله صلى الله عليه وسلم : «
صدقوا» على فرض صحته ، دليل على تقرير الرسول صلى الله عليه وسلم :
لمقولة المشركين . حينما قالوا : نريد اكفأنا من قريش . بل يحتمل انه صلى
الله عليه وسلم ، انما اجاب طلبهم حتى لا يتهم اصحابه من قريش بالجن .

(١) راجع : سنن الترمذي : ٣/٣٨٧ . والحاكم : المستدرک : ٢/١٦٢ .

(٢) انظر : الشوكاني : الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة ص ١٢٤ ط ٢ : ١٣٩٢

- بيروت ، المكتب الاسلامي .

(٣) انظر : البيهقي : المصدر السابق .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) راجع : الحاكم : المستدرک على الصحيحين ٢/١٦٥ . والترمذي : ٣/٣٩٤ .

الترجيح

بعد عرض ادلة الطرفين : الثقلية والعقلية ، ومناقشتها ، تبين ان الادلة الثقلية للطرفين ، لاتخلو اما عن بعد عن المقصود ، كما عرفنا في ادلة الطرف الاول ، او عن ضعف وهوان . كما مر بنا في ادلة الجمهور الثقلية . وكذلك الدليل العقلي للطرف الاول ، وبعض الادلة العقلية للطرف الثاني لم يسلم من الاعتراض والاحتمال . وبالتالي لم ينهضوا للاستدلال بهما على المقصود لكل من الطرفين .

لكن المساواة العامة ، التي تمسك بها البعض ، والمصلحة الزوجية التي تكمن في المودة والرضا بين الزوجين ، واللذان لا يحصلان الا بين متكافئين في الغالب ، اذا وضعنا في الميزان الصحيح لصالح المجتمع ، لترجيح رأي الجمهور على الرأي الاخر ، نظراً لصعوبة الجمع بين قلبين متباعدين ، ومشربين ، مختلفين . والقانون انما يوضع للاكثرية في المجتمع ، لا لافراد معدودين وان اتجه اغلب الناس ورغباتهم وميولهم يكون في العادة مع اقرانهم حسب المتاييس الاجتماعية في كل عصر . لاسيما وقد صحح الحافظ الذهبي (١) حديث علي « ثلاث يا علي لا تؤخرهن والايام اذا وجدت كفوءاً » كما صحح الحاكم (٢) على شرط الشيخين ، حديث عائشة عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال : تخيروا لنطفكم فانكحوا الاكفاء وانكحوا اليهم .

فارق السن :

ومادام الحديث عن الكفاءة ، فلا بد من التعرج على فارق السن ، فانه رغم عمومية النصوص ، الا ان الملاحظ مايلي :

١ - ان احكام الزواج في الاسلام تحمي المرأة في الغالب من الظلم.

(١) انظر : الذهبي : التلخيص - ذيل - المستدرک للحاكم ١٦٢/٢ .

(٢) انظر : الحاكم : المستدرک ١٦٢/٢ .

٢ - ان مفسد زواج الصغيرة بالكبير اكثر بكثير من زواج الكبيرة بالصغير.

ومما يعرف بالبداهة ان القصد من الزواج انشاء الاسرة، والحفاظ على النوع الانساني، والتعفف، وتقارب الفئات و الجماعات، بواسطة المصاهرة بالاضافة الى السكن والمودة اللذين يعتبران ثلثي الاثافي في صرح الاسرة. ولا حاجة الى الحديث عن مدى تطلع الانسان وجهه الى رؤية عقبه فذلك غريزة حيوانية لافرق فيها بين الانسان. وبين أي نوع من انواع الحيوانات الاخرى. ولا سبيل الى ذلك كله الا الزواج.

وبما ان الزواج شيء مهم في حياة الانسان، لاحتوائه على الاغراض المذكورة لذلك قررت الشريعة الاسلامية اناطة تلك المهمة الى الشخصين المباشرين لتلك الرابطة المصيرية - الولد والبنت - بالدرجة الاساسية وأوعزت الى وليهما مساعدتهما وتوجيههما نحو ما هو الأصلح والاحسن لاتمام ذلك البناء. الذي هو هدف كل انسان ومبتغاه، لكن دون اكراه او عضل. لانهما يتافيان مصلحة الطرفين ومستقبلهما.

اما ما تعود عليه بعض الناس من تزويج ابنائهم او بناتهم وهم صغار وربما يعقد لهما، وهما على ظهر المهد، او في طور الحبو، او يكونان غير متميزين وبعدهما يكبر الطرفان، واذا بقلبيهما متباعدان، او بخلفيهما متنافران دون ان يكون هناك مصلحة لهما تستوجب ذلك سوى هوى وليهما، او منفعة معينة لهما. كأن يكونا، اخوين او ابني عم يريدان ربط اسرتيهما بالمصاهرة للحفاظ على ثروة العائلة وعدم خروجها الى الغريب عنها، او ربما يكون مثل ذلك الاجراء بين ذكر واثني، يكبر الأول عن الثانية بعشرات السنين. لامبرر له سوى طمع ولي البنت في حفنة من المال، او شيء من الجاه، فمثل تلك الزيجات ينافي مقاصد النكاح، فتفشل بالمستقبل او تكون عرضة للخراب والفوضى، من حيث اريد للنكاح في الاصل

الديمومة. والمعاشرة الحسنة . نعم لا ينكر اتفاق المذاهب الاربعة على جواز تلك الصور من الزواج (١) استنادا الى وقائع حدثت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعين (٢) والتي منها زواج النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة وهي بنت ست سنين ، وزفت اليه وهي بنت تسع سنين (٣) وكذلك مما روى (٤) ان ابن عمر زوج ابنه وهو صغير . وخالف في ذلك الجواز عدد قليل من الفقهاء ، منهم ابن شبرمة على ما حكاه عنه ابن حزم (٥) والتي فذهبوا الى عدم صحة زواج الصغار مطلقا وان العقد الذي يعقده اولياهم نيابة عنهم ، يعتبر باطلا لا يترتب عليه اثر ما (٦) لأنه داعية الى الخلل والانحلال والاستغلال ، والتي هي خلاف المقصود من بناء الاسرة لمرجوة منها التماسك والمحبة والتعاون.

بالاضافة الى ان هذه الصورة من الزواج ربما تكون سببا من اسباب مهانة الرجل امام زوجته وصبيته ، باعتباره مقدماً على الضعف نحو الاضعف بينما هي في زهو حياتها وربيعانها ، ثم فيها يُتَمُّ الذرية وهم صغار وترميل الزوجة وهي جذعة (٧).

لذلك فان مثل هذه الصور من الزواج تنافي الحكم التشريعية المذكورة منه ، وحتى لو كان في الازمنة الغابرة فيها نوع من المصالح ، فانها قد تغيرت بتغير الزمان وتحكم العرف بالابتعاد عن مثل تلك الصور المذكورة لخلوها عن الأهداف المتوخاة من النكاح.

(١) انظر : ابن رشد : بداية المجتهد ٦/٢ . وابن لدامة : المغني مع الشرح الكبير ٢٧٩/٧ - ٢٨٠ .

(٢) انظر : الدكتور مصطفى الصباي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٥٧ وما بعده .
(٣) راجع البخاري ج١ ص ١٦٣/٩ . ومسلم بشرح النووي : ٢٠٦/٩ .
(٤) راجع : ابن لدامة : المغني مع الشرح الكبير ٢٩٣/٧ .
(٥) راجع ابن حزم : المحلى ٤٥٩/٩ . ط ٢ دار الفكر - بيروت .
(٦) راجع : الشوكاني : المصدر السابق .
(٧) انظر الدكتور أحمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ٤٦ .

الفصل الثالث

واجبات المرأة في الاسرة والمجتمع

نتحدث في هذا الفصل ، عن المبادئ العامة في واجبات المرأة في الاسرة والمجتمع وهي : القرار في البيت ، وما يلزم له من طاعة الزوج والحجاب . وسوف نتحدث عن ذلك بمبحثين .

المبحث الاول : في واجبات المرأة الاسرية .

المبحث الاول

في واجبات المرأة الاسرية

ان واجبات المرأة الاسرية متعددة ومتنوعة ، وهي لم تلاق - في الغالب - اعتراضاً او نكراً ، الا في مسألة واحدة ، هي القرار في البيت ، حيث اختلفت فيه الافهام ، وتناقضت فيه الافكار . لذا وجدنا الاختصار عليه في الحديث اكثر ملاءمة لهذه الرسالة وطبيعتها .

القرار في البيت

١ - معنى القرار في اللغة :

القرار والقرارة من الارض المطمئن من الارض ، ومن ذلك مسمى اهل الحضر بأهل القرار . لانهم المستقرون في منازلهم ، بخلاف اهل البدو حيث يتنقلون وراء الكلاؤ والماء (١) .

٢ - معنى القرار في الفكر الاسلامي :

يراد بقرار المرأة في البيت ، التفرغ لأداء وظيفتها في الحياة ، وذلك بالانصراف الى الاعتناء بادارة بيتها ، وتربية طفلها ، وبث الهدوء والحنان في الجو العائلي ، الذي لا يحسن اطلاقه في ربوع المنزل غيرها . حتى يتم التعادل بين الزوجين في تحمل اعباء الحياة ومشاقها . لان الاسلام حينما كلف الزوج بتقديم المهر ، والنفقة والحماية ، بواسطة فرض الجهاد عليه دونها ، الا اذا اقتضت الضرورة ذلك . وكذلك اعفاهما عن فرض الجمعة ، وتشجيع الجنائز ، وعدم ترغيبها في ارتياد المساجد لحضور صلاة الجماعة ، الا وفق ضوابط محددة ، ثم عدم الترخيص لها في السفر الامع زوجها او بصحبة احد محارمها . ما اراد الاسلام في كل تلك الامتيازات للمرأة ، الا الايحاء لها بأن الاصل في حقها هو ذلك التفرغ لتلك الوظيفة التي اناط بها الخالق اداءها

(١) انظر : ابن منظور : لسان العرب ٥٣/٣ .

والتي يشهد بها كل جزء من جسمها باعتراف علماء (الانثروبولوجيا - والفسولوجيا) والا اذا لم تدعن المرأة لقانون الطبيعة ، ولم تؤد وظيفتها ولم ترسخ لناموس الحياة ، فعبثت بمؤهلاتها واعتدت على انوثتها بالتنازل عن مسؤوليتها الرئيسية في البيت ، واقترفت الخروج في الصباح الباكر ، لتعود في الطرف الاخير من النهار مُرَهَقَةً الجسم ، شاردة الذهن ، متعلقة الفكر ، في مقابل الخروج للعمل وما يلزم له من اسباب تصب في النهاية في غير مصلحة البيت والاسرة .

وهكذا تدخل المرأة بسبب خروجها من البيت اذا كان من غير حاجة مشروعة . في سوق التنافس والتزاحم غير المتكافي مع صنوها (الرجل) الذي هيأته اصل الخلقة للخشونة والمجالدلة والقيام بمشاق الاعمال ومصاعبها نعم ان الخطاب القرآني الموجه ظاهراً الى نساء النبي : «وقرن في بيوتكن» (١) . لكنه اريد به نساء المسلمين كافة (٢) بدليل عدم اعفائهن عن أي أمر او نهى وارد في الخطاب المذكور : ولا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ »

ثم انه لا يقصد بالقرار في الخطاب المذكور . ملازمة البيوت فلا يبرحنها إطلاقاً . وانما المراد بهذا الامر هو الايماء الى ان يكون البيت والاصل في حياتهن وهو المقر ، وماعداه استثناء طارئ لا يثقلن فيه ولا يستقررن. انما هي الحاجة تقضي وبقدرها (٣) .

(١) انظر : سورة الاحزاب ، الاية ٣٢ .

(٢) انظر : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٧٩/١٤ . واسماعيل حقي : روح البيان ١٧١/٧ .

(٣) انظر « سيد قطب » في ظلال القرآن ٥٨٢/٦ ط ٧ - ١٩٧١ دار احياء انثراث العربي - بيروت ، والمودودي : الحجاب ص ٣٨٤ .

٣ - غايات القرار في البيت :

يدخل من باب تحصيل الحاصل القول : بأن الاسلام لا يضع حكماً الا ويهدف من ورائه ، اما جلب المصلحة للمجتمع . او دفع المفسدة عنه .

ومن هذا المنطلق تدخل الغايات من قرار المرأة في بيتها . في مجال نفع الامة ودفع الفساد عنها ، وذلك من خلال الاشارة الى النقاط التالية :

(أ) من المعروف بالبدهة صعوبة الازدواج في اداء الاعمال ، لذا قرر الاسلام كفاية الرجل للاموال الخارجية ، وانصراف المرأة لشؤون منزلها واطفالها ، ليكون التخصص الفطري السليم شعار كل واحد منهما في اداء عمله .

(ب) مساعدة الرجل في تخفيف متاعب العمل وهموم الحياة ومشاكلها بعد العودة الى البيت بادخال السعادة ، والسكينة والمودة الى قلبه .

قال تعالى (١) : «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة .»

(ج) تمكين المرأة من انضاج ثمرة الامومة بالتفرغ للانجاب وعدم ارهاقها بالعمل ومتطلباته ، وقد ثبت طبياً وعلمياً مندى مايؤدي اليه ارهاق الام نفسياً وعصبياً من اضرار مباشرة بالذرية جنيناً او طفلاً رضيعاً .

(د) الاهتمام بالطفل وتربيته التي لا يحسنها غيرها . ومنحه الحنان الذي لا يوجد به سواها .

وهكذا نستطيع القول : بأن القرار في البيت ليس معناه سجن المرأة كما يحلو لبعض المهوسين والناقمين على تماسك الاسرة في الاسلام والداعين لانهارها . بل لايمانع الاسلام من خروج المرأة لقضاء حوائجها ، اوزيارة اقاربها ، او الحضور مع الرجال في دور العلم . واماكن العبادة ، وسوح الوغى وفق شروط وضوابط محددة تخدم انسانياتها ، وتبعدها عن مظان السوء ، وتصونها من عبث العابثين .

(١) سورة الروم ، الاية : ٢١ .

لذا دعا الاسلام الى قرار المرأة « معلماً اياها بأن مؤسسة البيت وما يتعلق بها يلزم ان تكون من اولويات اختيارها واهدافها » وانها الاصل في رسالتها وغيرها الفرع ، ولا يخفى على العاقل ما بينهما من الفرق ، وما يترتب على ذلك من صب الاهتمام الكلي على الاول والاقتصار على الحاجة في مراعاة الثاني .

ولذلك يقول الدكتور الكيس كارل (١) :

لقد ارتكب المجتمع العصري غلطة جسيمة باستبداله تدريب الاسرة بالمدرسة ، ولهذا تترك الامهات اطفالهن لدور الحضانه حتى يستطيعن الانصراف الى اعمالهن الخارجية او مطاعمهن الاجتماعية . وهكذا يضيعن اوقاتهن في الكسل . انهن مسؤولات عن اختفاء وحدة الاسرة واجتماعاتها التي يتصل فيها الطفل بالكبار فيتعلم منهم اموراً كثيرة . ان الكلاب الصغيرة التي تنشأ مع اخرى من نفس عمرها في حظيرة واحدة لاتنمو نمواً مكتملاً كالكلاب الحرة التي تستطيع ان تمضي في اثر والديها . والحال كذلك بالنسبة للاطفال الذين يعيشون وسط جمهرة من الاطفال الاخرين . واولئك الذين يعيشون بصحبة راشدين اذكياء . لان الطفل يشكل نشاطه الفسيولوجي والعقلي والعاطفي طبقاً للقوالب الموجودة في محيطه . اذ انه لايتعلم الاقليلاً من الاطفال الذين في مثل سنه ، وحينما يكون مجرد وحدة في المدرسة فانه يظل غير مكتمل ولكي يبلغ الفرد قوته الكاملة فانه يحتاج الى عزلة نسبية واهتمام جماعة اجتماعية محددة تتكون من الاسرة .

وهذا مثال واحد بشهادة رجل خبير بالشؤون الاجتماعية في الحضارة الحديثة ، من امثلة مضار خروج المرأة من البيت وعدم قرارها فيه .

(١) انظر : الدكتور الكيس كارل : تأملات في سلوك الانسان - الحضارة الحديثة في الميزان : ص ٣١٨ - ٣١٩ تعريب الدكتور محمد القصاص . نشر وزارة التربية المصرية - مكتبة مصر - القاهرة .

لذا فان ماقرره الاسلام في هذا المضمار ، يأتي متمشياً مع روح العلم والتمدن الحقيقي ، ولايعني العزلة والانزواء والذبول لحد الموت كمايقولون بل القرار في البيت يعني الامثال لقانون التخصص الذي يدعو اليه العلم ، لتوظيف الطاقات ، في جميع مجالات الحياة ، حتى لا يحدث الاضطراب والفوضى والتخبط في العمل ، مثلما يحدث الان في العالم الحديث باسم العلم ومقولاته .

والحديث عن قرار المرأة في البيت يجرنا الى الحديث عن طاعة الزوج وهو الذي يجعل لقرار المرأة هدفاً وغاية ينتهي اليها . وليس كونه مجرد واقعة مادية .

طاعة الزوجة لزوجها :

ارجب الاسلام على المرأة طاعة زوجها «لتشعره بالتهريم والتقدير فتبادله بذلك بذلاً ببذل وعطاء بعطاء» (١) لكن ليس معنى هذا العطاء من قبل المرأة الخنوع والاستسلام كما يحلوا لبعض الغربيين ومقلداتهم ، حينما فسروا القوامة بانها : «ترقيق للرق» (٢) وانما هي : اثر من آثار قوامة الرجل عليها . وهنا نتحدث عن معنى القوامة واهدافها كما يتصورها الاسلام .

معنى القوامة :

ان هذه القوامة التي اسندها الله الى الرجل ، تعني وضعه موضع الخدمة والرعاية ، لا موضع التحكم والاستعلاء . ومن اجل هذا لم تأت القوامة مطلقة عن التقييد ومجردة عن الضوابط ، حتى تكون قوامة استبداد وقهر وتعسف . بل قوامة حماية وتوجيه ومراقبة . وبتعبير آخر ، ليست قوامة الرجل تعني التشريف والاحطاء بميزة سائغة ، دون ان يقابلها غرم ، بل

(١) انظر الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ١٣٦ .

(٢) راجع الدكتور خليل احمد خليل : المرأة العربية وقضايا التغيير ، ص ٤٦ ط ٢ - ١٩٨٢ دار الطليعة - بيروت .

انها تكليف وتحمل اعباء ومسؤوليات جمة: رفعها الله عن المرأة رحمة بها، لاحظنا من مكانتها، وتقليلاً عن شأنها. قال تعالى: (١) «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم» وهكذا اسست القوامية في نظر الاسلام على ركيزتين:

احدهما: فطري - حيث يمتاز الرجل بقوة الارادة . وكمال البنية، وغلبة العقل على العاطفة ، وعدم الانسياق في الغالب وراء النزوات العابرة كالغضب والحب . ثم تمكن الرجل من رباطة الجأش، وتحمل الشدائد والمحن والصبر عليها في المواقف الحاسمة . في حين طبع الله المرأة على رهاقة العاطفة ، ورقة الاحساس ، وقوة الانفعال، والخضوع التام لناحية الوجدان لها. وليس في هذه الميزات اي نقص لها، «بل سوى الله المرأة على هذا الوضع حتى يكون لها من طبيعتها ما يتيح لها القيام بوظيفتها وهي الامومة والحضانة على خير وجه كما يقول الدكتور الوافي (٢).

وثانيهما : كسبي: وهو ان الرجل حينما يكلفه الاسلام بالانفاق على المرأة من بدايتها بالمهر والى نهايتها بالنفقة ، فان في ذلك تعويضاً للمرأة ومكافأة على دخولها بعقد الزوجية تحت رياسة الرجل . بل يأتي الانفاق مفروضاً على الرجل بعد التزامه بتقديم المهر . من باب تكريم الشريعة الاسلامية وتقديراً لرسالتها التي ينبغي التفرغ لادائها «كأن المرأة تنازلت باختيارها عن المساواة التامة وسمحت بان يكون للرجل عليها درجة واحدة وهي درجة القيامة والرياسة ورضيت بعوض مالي عنها كما يقول السيد محمد رشيد رضا (٣).

(١) سورة النساء : الآية ٣٤ .

(٢) راجع : الدكتور علي عبد الواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ٥٣ .

(٣) انظر : محمد رشيد رضا : نداء للجنس اللطيف ص ٢٧ ط ١ - ١٣٥١ مطبعة المنار - القاهرة .

فقد قال تعالى (١): «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة» وهكذا نستطيع القول : بأن الدرجة التي قررها الاسلام للرجال، ماجاءت الا استجابة لمقتضيات الفطرة، مقرونة بمكافأة تقديم المهر وفرض النفقة وجعلها بذلك من قبيل الامور العرفية لتكون طيبة النفس مثلجة الصدر قريحة العين. ولا يستطيع احد ان ينكر اجبار الفطرة للمرأة بقبول عقد يتمخض عن طواعيتها في الموافقة، على ان تكون مروسة بموجب ذلك العقد، مثلما يشاهد في بعض بقاع الدنيا كالامم الغربية، حيث تعطى النساء فيها للرجال بكامل رغبتهن مانسميه المهر في عرفنا ويسمونه: الدوطة (٢). واعطاء حق القوامة او المراقبة في الاسرة للرجل ينسجم مع العدالة والانصاف اذا اخذنا الانفاق، وتقديم المهر، وتوفير الحماية بنظر الاعتبار لانه ليس من المعقول ان يكلف شخص بالانفاق على مشروع دون ان يكون له حق في المراقبة والرعاية .

وقد استند علماء القانون الدستوري على ناحية الانفاق . حينما قالوا : «من ينفق يشرف» او «من يدفع يراقب» وعلى هذا الاساس خرج نظام الاستفتاء العام ، او التمثيل النيابي الى حيز الوجود، لان المواطنين حينما يدفعون الضرائب ، وينفقون على مرافق الدولة، فان من الواجب حينئذ ان يكون لهم الحق في الاشراف على امورها ومراقبة جميع سلطاتها ووضع اللوائح التشريعية الصالحة لادارة البلاد (٣) . وهذا المبدأ هو أساس الديمقراطية الحديثة في العصر الحاضر وما الأسرة الا خلية أولية وصورة مصغرة لشكل الدولة، فما يكون حقاً في هذه يكون حقاً في تلك دون فرق بينهما . لذلك فان اسناد الاسلام القوامة للرجل . ليس غريباً عن الحق ومجافياً للواقع ، بل يأتي مع مصلحة الاسرة . وتمشياً مع سياسة التنظيم التي يحرص

(١) سورة البقرة ، الاية : ٢٢٧ .

(٢) راجع : محمد رشيد رضا : المصدر السابق . والدكتور محمد سعيد البوطي : الى كسل فتاة تؤمن بالله ، ص ٩٩ .

(٣) راجع : الدكتور علي عبدالواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ٥٢ .

الاسلام عليها حرصاً شديداً . يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في حديث يرويه عنه ابو سعيد الخدري واخرجه ابو داود في سننه (١) : « اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا احدهم » وليست السفرة المؤقتة بأهم من هذه السفرة الطويلة المشتركة في مسيرة الحياة .

حدود قوامة الرجل :

سبق ان قلنا : ان القوامة تعني القهر والاستبداد ، ولاتعني ذوبان المرأة في شخصية الرجل ، بل تعني اشرافاً ومراقبة ليس الا .

لكن ماهي حدود تلك القوامة؟ هل هي شاملة لجميع جوانب حياة الزوجة ام ماذا ؟

نعم ان هذه القوامة مقتصرة على الحياة الزوجية فقط دون الشؤون الاخرى لأدلة عديدة :

(أ) منها روح الآية (الرجال قوامون على النساء) (٢) حيث تأتي قوامة الزوج استمراراً لقوامة رجل آخر في حياة المرأة - والذي هو الاب او اقرب ولي إليها - في حدود الرعاية والحماية والانفاق دون غيرها من نواحي اعتقادها . او مالها ، وما شاكل ذلك .

(ب) ومنها آية التحكيم « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اهله وحكماً من اهلها ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما » (٣) من الادلة الحاسمة على اقتصار القوامة على الحياة الزوجية دون غيرها ، لان التحكيم لا يكون الا بين شخصين مستقلين في الحقوق والواجبات .

(ج) ومنها الآيات التي تقرر حق المرأة في تزويج نفسها والتي منها :

(١) راجع : سنن ابي داود : ٨١/٣ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٣٤ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٣٥ .

قوله تعالى (١) : « فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن » وقوله تعالى : (٢) « فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره » وقوله تعالى (٣) : « وأمرأة مؤمنة ان وهبت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها » .

كذلك حق المرأة في قبض مهرها والتصرف فيه « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً » (٤) .

ثم حقها في المال مطلقاً بالارث والكسب : واهلية التصرف فيه بالبيع والهبة والاستدانة والوصية والوقف وماشاكل ذلك ، كلها يكون دليلاً على احتفاظ المرأة بشخصيتها . وعدم شمول القوامة لغير الحياة الزوجية .

(د) ومنها : عدم جواز اكراه الرجل وزوجته ، على الدخول في الاسلام اذا كانت كتابية (٥) .

(هـ) ثم ماذهب اليه الكثير من الفقهاء : ومنهم مالك والشافعي : انه متى عجز الرجل عن الاتفاق على زوجته . لم يكن قواماً عليها . كذلك في حالة التقصير او الامتناع عنها، ولها الحق في فسخ العقد في الحالات المذكورة (٦) .

وهكذا نستطيع القول : بان الطاعة الزوجية التي امر بها الاسلام ، ماهي الا تعبير ناتج عن الرضا بالمشاركة ، والتعاون فيها « لتأمين وصول سفينة الحياة الزوجية الى شاطئ النجاح والتماسك . فان ادّت ماعليها من التعاون فلا يبقى للزوج عليها اي حق : قال تعالى : (٧) « فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » .

-
- (١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٢ .
 - (٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٠ .
 - (٣) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٠ .
 - (٤) سورة النساء ، الآية : ٤ .
 - (٥) راجع : محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ص ٢١٧ - ٢٢١ ط ٢ - ١٩٦٧
 - (٦) راجع القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٦٩/٥ . وراجع : الباجي : المنتقى ١٣١/٤ ط ٢ (مصورة) دار الكتاب العربي - بيروت . وابن قدامة : المغني ٢٥١/٩ .
 - (٧) سورة النساء ، الآية : ٣٤ .

وقد قوّم الاسلام المرأة بموازين ثابتة تقدر عليها ان شاءت ، وتتفاضل فيها النساء بتفاوت الاقدار فيها . وهذه الموازين هي الطاعة للزوج ، والامانة في العرض ، والنقاء في اليد والثوب وتلك صفات تكشف عما وراءها من قيم انسانية عالية وشماثل اخلاقية رفيعة (١) .

وقد عبّر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن هذه الموازين بأحاديث عديدة :

منها : قوله صلى الله عليه وسلم (٢) : «ألا وان لكم على نسائكم حقاً ، ونسائكم عليكم حقاً ، فحقكم عليهن ان لا يوطئن فراشكم من تكرهون ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون» .

وقوله : صلى الله عليه وسلم (٣) «خير النساء امرأة ان نظرت اليها سرتك وان امرتها اطاعتك . وان غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها» .
وقوله صلى الله عليه وسلم (٤) : «لو كنت آمراً احدا ان يسجد لاحد لأمرت الزوجة ان تسجد لزوجها» .

وقوله صلى الله عليه وسلم : (٥) في حجة الوداع : «فاتقوا الله في النساء فانكم اخذتموهن بأمان الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله » ولكم عليهن ان لا يوطئن فراشكم احدا تكرهونه فان فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» .

وقوله صلى الله عليه وسلم (٦) : «ايما امرأة ماتت وزوجها عنها راضي دخلت الجنة» .

(١) راجع : الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) انظر : الترمذي ٤٦٧/٣ .

(٣) راجع الحاكم : المستدرک ١٦١/٢ .

(٤) راجع : سنن ابي داود ٦٠٥/٢ . والترمذي ٤٦٥/٣ .

(٥) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٣/٨ - ١٨٤ . والترمذي ٤٦٧/٣ .

(٦) راجع : الترمذي ٤٦٦/٣ .

وان هذه المضامين الواردة في الاحاديث المذكورة التي تتلخص في اسناد القوامة الى الرجل . ووجوب الطاعة على الزوجة ، ووضع الدعائم الخلقية لما ينبغي السير عليه في الحياة الزوجية ، جعلت نظام الاسرة في الاسلام فريداً في نوعه. لا يضاھيه أي نظام آخر ، لانه جعلت القوامة مقيّدة بقيود وضوابط تنأى بها عن الاستبداد والقهر لرأي وشخصية المرؤوس . بل تبقى المرأة في نظام العائلة الاسلامية محتفظة بهويتها الشخصية . ولقبها الكامل ، وتمتع بالحقوق الدينية والمدنية ، بحيث يسعنا القول : ان القوامة في الاسرة ماهي الا شكل من اشكال التنظيم والتنسيق والدقة في اتخاذ القرار ، والعمل لصالح الاسرة . والحفاظ على تماسكها ، بعيداً عن عوامل التصدع والانهار ، التي ما يحدث الا بسبب ضعف القيادة والاشراف والمراقبة ، وما التشرذ والتحلل والتطاحن الذي يعاني منه بعض الاسر الا آثار سلبية ناجمة من ذلك الضعف. كما يسعنا القول : ان طاعة المرأة لزوجها ليست خنوعاً واستسلاماً حتى يُشَنَّ عليها ، بل هي استجابة لقضاء حوائج فطرية لا تحصل عليها الا من طرفه .

وسيطل التاريخ البشري اكبر شاهد على صدق تلك المقولة ، والتي هي : ان المرأة لا تشعر بالامان ، وسعادة الحظ الا بجانب رجل اقوى منها ارادة وعزماً واقداماً .

ولا تتوثق الصلة بينهما ، الا من خلال انكامل الذي لا يكون الا اذا كانت هناك حاجة من احدهما للآخر . مثل الفراغ الذي يشعر به الطرفان في حياتهما في حال البعد عن الآخر .

ولذا لا تعيش امرأتان ، او رجلان في علاقة قوية مثلما يعيش الرجل مع المرأة ، وتعيش المرأة مع الرجل (١) .

(١) انظر : الدكتور احمد الكبيسي - فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ١٣٩ .

المبحث الثاني واجبات المرأة المجتمعية

ان واجبات المرأة المجتمعية متعددة هي الاخرى .. الا ان امهات هذا النوع من الواجبات بالنسبة الى المرأة ترجع الى مسألتين :
احدهما : مسألة الحجاب .
والثانية : مسألة تعدد الزوجات .
وسوف نتحدث عن كل منهما في مطلب مستقل .

المطلب الاول : الحجاب

ان الحديث عن الحجاب امر لم يترك فيه نظر الاسلام ثغرة من ناحية حكمه الشرعي القائم على الادلة ، ولكننا سنحاول اضافة الى ذلك ، التطرق اليه . من زاوية ضرورته للمجتمع « ومدى الآثار السلبية عليه من الاختلاط والسفور . معناه وفلسفته في الاسلام :

بعد الحديث عن واجبات المرأة الاسرية في الطاعة « نتحدث عن واجباتها المجتمعية واهمها الحجاب .
توطئة :

لم ينل الاسلام من النقد والتهم الباطلة فيما يخص المرأة « مثلما ناله في مسألتى الحجاب ، وتعدد الزوجات ، من قبل الدوائر التبشيرية والاستعمارية وذلك كجزء من مجموعة خطط ودسائس جهنمية ، بهدف القضاء على الاسلام وتعاليمه «وكادت كلمة المرأة المحجبة عندهم ان تكون مرادفة للمرأة المسالمة» (١).

لكن هذه الزوبعة الهوجاء سرعان ما تنقشع لوكلف المرء نفسه البحث عن

(١) راجع : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٦٢ .

تاريخ الحجاب . وقد سبق الإشارة اليه . عند الحديث عن المرأة في الحضارات والديانات السابقة على الاسلام . ولا سيما السومرية والآشورية والفارسية والعربية واليونانية والرومانية . بل خير شاهد لنا ومفحم لهم ماورد في كتب العهد القديم والجديد من اخبار النقاب والتبرقع ، والتوصية بهما على لسان الانبياء والرسل .

١ - فمما ورد في التوراة (١) عن : «رفقة انها رفعت عينيها ، فرأت اسحاق ، فنزلت عن الجمل ، وقالت للعبد : من هذا الرجل الماشي في الحقل للقائي ؟ فقال العبد : هو سيدي فأخذت البرقع وتغطت» .

كما ورد في التوراة ايضاً (٢) : «مضت وقعدت في بيت ابيها ، ولما طال الزمان .. خلعت عنها ثياب ترمّلها وتغطت ببرقع وتلففت..»

وفي النشيد الخامس من اناشيد سليمان (٣) تقول المرأة : «اخبرني يامن تحبه نفسي اين ترعى عند الظهيرة ؟ . ولماذا اكون كقنعة عند قطعان اصحابك» .

وانذر اشعيا(٤) بنات صهيون بعقاب الله على تبرّجهن قائلاً : ينزع عنهن زينة الخلاخيل والصفائر والاهلة والحلق والاساور والبراقع والعصائب» .

واعتدّ بولس الرسول النقاب شرفاً للمرأة ، قائلاً : (٥) «واما المرأة ان كانت ترخي شعرها فهو مجد لها ، لان الشعر قد اعطي لها عوض برقع» .

الى غير ذلك من النصوص المتعلقة بالحجاب في الكتب الدينية السابقة على الاسلام ، والتي تدلّ على توغلّ قدمه في التاريخ ، وعدم ابداع الاسلام له فكرة وتطبيقاً .

(١) انظر : سفر التكوين ، الاصحاح : ٢٤ : الفقرة : ٦٤ - ٦٥ .

(٢) راجع : سفر التكوين ، الاصحاح : ٣٨ : الفقرة : ١٥ - ١٦ .

(٣) راجع : اناشيد سليمان .

(٤) راجع : سفر اشعيا : الاصحاح : ٣٣ .

(٥) انظر : رسالة كورنثوس الاولى : الاصحاح الحادي عشر ، فقرة ١٦ ص ٢٨١

اما الاسلام كما تبين ، فقد جاء والحجاب موجود «فصنع به ما صنعه بكل تقليد زال معناه ، وتخلفت بقاياها بغير معنى... وجعله ادباً خلقياً يستحب من الرجل والمرأة ولا يفرق فيه بين الواجب على كل منهما ، الا لما بين الجنسين من فارق في الزينة واللباس والتصرف بتكاليف المعيشة وشواغلها» (١) .

فقال تعالى (٢) في حق الرجال (: «قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى لهم » فقدم العين على الفرج ، في الامر بالحفظ والاجتناب عن سوء «لان النظر بريد الزنا ورائد الفجور ، والبلوى فيه اشدّ واكثر ، ولا يكاد يقدر على الاحتراس منه» (٣) .

وهكذا قدم العين قائلًا سبحانه في حق النساء (٤) : «وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها وليضرن بخمرهن على جيوبهن» .

وقدم الله الرجال على النساء في الامر بالغض ، لان الاقدام من طبيعتهم في حين ان الاحتجاز الجنسي من صفاتهن .

ولم يكتف الامر القرآني بالغض البصري . بل امر بالاحتجاب المادي للمرأة المسلمة ، حتى تكون بمنأى عن معرفة المتطلع اليها من الرجال فتأذى بذلك وتشقى فقال تعالى (٥) : «يا أيها النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين» .

١ - معنى الحجاب :

وهكذا نستطيع القول في تعريف الحجاب الاسلامي بانه : احتشام المرأة نفسها بغض البصر اولا ، وسترها بالملاءة او الجلباب الواسع فوق الملابس

(١) راجع : عباس محمود العقاد ، المرأة في القرآن ص ٦٤ .

(٢) سورة النور ، الاية : ٣٠ .

(٣) انظر : الزمخشري : الكشاف ٦١/٣ .

(٤) سورة النور ، الاية : ٣١ .

(٥) سورة الاحزاب ، الاية : ٥٩ .

العادية ، لاختفاء معالم جسمها ، حتى لاتعرف فتؤذى ، وتكون بمنأى عن الريبة . واقاويل سوء ، فتزداد بذلك مهابة في العيون ، وتوقيراً في القلوب ، «وليس المراد بالحجاب اخفاء المرأة وجسها في البيوت ، لان الامر بغض الابصار » لا يكون مع اخفاء النساء وجسها وراء جدران البيوت ، وتحريم الخروج عليهن لمزاولة الاشياء التي تباح لهن» (١) .

ولم يهدف الاسلام من تقرير الحجاب منع المرأة المسلمة من الخروج الى دور العلم ، للارتشاف من معينها . واماكن العبادة لاداء الشعائر الدينية فيها وسوح الوغى لاسعاف الجرحى وتحميس المقاتلين ، او الى بيوت محارمها لزيارتهم ، او الى السوق لاقتناء او بيع ماتحتاجه ، او دار القضاء للتقاضي والتخاصم وادلاء الشهادة . وما شابه ذلك من الامور التي يأمر بها الدين . وتفرضها الآداب العامة والاعراف السليمة . لكنها وفق شروط وضوابط محدّدة ومعروفة لكل واحدة من تلك الاغراض المذكورة .

٢ - حدود الحجاب في نظر الاسلام

هل هو عام لكل الجسم ؟ ام هناك استثناء ؟

يوجد في المسألة رأيان مشهوران :

(أ) ذهب الحنابلة وبعض الشافعية : الى ان جميع جسم المرأة عورة بما في ذلك الوجه واليدان ويلزم ستر جميع البدن (٢) .

(ب) ذهب الجمهور من علماء الامة وفقهائها : الى ان كل ماعدا الوجه والكفين من جسم المرأة فهو عورة ، يلزم عليها سترها وعدم اظهارها امام الرجال الاجانب عنها (٣) .

(١) انظر : عباس محمود العقاد « المرأة في القرآن ص ٦٥ .

(٢) راجع ابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير ١/٢٣٧ . والشريفي : مغني المحتاج ١٢٨/٣ .

(٣) والمراجع حول هذه المسألة كثيرة منها : المرغيناني : الهداية ١/٤٣ . والشعرانسي : الميزان الكبير ١/١٧٠ ط : ١ ، ٩٤٠ - البابي الحلبي - القاهرة . وابن رشد : =

ادلة الفريق الاول :

١ - قوله تعالى (١) : «واذا سألتهم عن متاعاً فاسألوهن من وراء حجاب» والآية وان كانت فازلة في نساء النبي صلى الله عليه وسلم : لكنها تشمل نساء المؤمنين ايضاً بالقياس الأولى .

٢ - عن ام سلمة . قالت : كنت قاعدة عند النبي صلى الله عليه وسلم . انا وحفصة فاستأذنه ابن ام مكتوم . فقال صلى الله عليه وسلم : «احتجب منه» (٢) . والامر بالحجاب هنا دليل على وجوب ستر الوجه . لاسيما وقد ورد في هذا الحديث ان نساءه صلى الله عليه وسلم قلن : ان ابن ام مكتوم اعشى لا يبصر . فقال صلى الله عليه وسلم : «افعميا وان انتما» ؟

٣ - عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : «المرأة عورة . فاذا خرجت استشرفها الشيطان» (٣) . والحديث عام يشمل كل جسمها . بما فيه الوجه واليدان . لذا يلزم تغطيتهما .

٤ - وعن ام سلمة . ان الرسول صلى الله عليه وسلم ، قال : «اذا كان لاحداكن مكاتب فملك ما يؤدى . فلتحتجب منه» (٤) . وذلك لانه اصبح اجنبياً عنهن ، ولو كان هناك استثناء من الحجاب لذكره الرسول صلى الله عليه وسلم «لانه في موقف البيان» .

■ - وكان الفضلُ ابنُ عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاءته الخثعمية تستفيته ، فجعل الفضل ينظر اليها ، وتنظر اليه ، فصرف

=بداية المجتهد ٩٨/١ . والقرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٢/٢٢٩ . وابن كثير :

تفسير القرآن العظيم ٣/٢٨٣ - مصورة - دار المعرفة - بيروت . وابن قدامة : المغني

مع الشرح الكبير ١/٦٣٧ . والالوسي : روح المعاني ١٨/١٤٠ .

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٣ .

(٢) انظر : سنن ابي داود ٤/٣٦١ . وسنن الترمذي ٥/١٠٢ .

(٣) راجع : الترمذي ٣/٤٧٦ .

(٤) راجع : سنن ابي داود ٤/٢٤٤ . والترمذي ٣/٥٦٢ . وسنن ابن ماجة ٢/٨٤٢ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه عنها (١) ، وتحويل الرسول وجهه الفضل عنها دليل على حرمة النظر الى وجهها . اما هي فكان عذرها في كشفه انها كانت محرمة بالحج .

٦ - وعن جرير عن ابيه عن جده . قال : سألت رسول الله عن نظر الفجأة . فأمرني : ان اصرف بصري» (٢) .

واطلاق امره بصرف البصر دليل على عدم استثناء الوجه .

٧ - وعن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) قال : «لاتتبع النظرة فانما لك الأولى وليست لك الآخرة» والحديث واضح الدلالة في حرمة النظر مطلقاً .

٨ - مارواه البخاري (٤) عن عائشة في باب ما يلبس المحرم من الثياب «لاتلثم المرأة ولا تبرقع ، ولا تلبس ثوباً بورس ولا زعفران» .

وما رواه مالك ايضاً (٥) في الموطأ عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول «لاتتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين» فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الانتقاب او التبرقع خلال التلبس بالاحرام ، دليل على ان التبرقع هو وضع المرأة المسلمة خارج الاحرام ، والا لم يكن للنهي اي مغزى .

٩ - «مارواه الشيخان (٦) عن عقبة بن عامر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال : «اياكم والدخول على النساء ، فقال رجل من الانصار يارسول

(١) راجع : الترمذي : ٢٣٣/٣ . ومسلم بشرح النووي : ١٨٩/٨ .

(٢) راجع : سنن الدارمي : ٢٧٨/٢ . دار الفكر ، بيروت .

(٣) راجع : سنن ابي داود : ٦١٠/٢ . وسنن الدارمي : ٢٩٨/٢ . والترمذي : ١٠١/٥ .

(٤) راجع : صحيح البخاري : ٢١٥/٢ .

(٥) راجع : الامام مالك : الموطأ ، ص ١٤٦ رواية محمد بن الحسن الشيباني . ط ١ : ١٩٧٩ المكتبة العلمية .

(٦) انظر : محمد حبيب الله : زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ١٢٨/١ . ط ٢ ، دار احياء التراث العربي - بيروت .

الله صلى الله عليه وسلم : أفرأيت الحمى : فقال الحمى الموت « فلو لم تكن المرأة عورة : يحرم النظر اليها بالنسبة الى الاجانب عنها ، لما اطلق النبي صلى الله عليه وسلم النهي عن دخولهم عليهن ولو كان الوجه غير عورة لاستثنى النبي - تسهلاً للاحماء - ان تكون المرأة ساترة لما عدا الوجه والكفين من اجزاء جسمها . »

١٠ - مارواه ابن هشام (١) عن ابن اسحاق عن سبب اجلاء النبي صلى الله عليه وسلم بني قينقاع عن المدينة : ان امرأة عربية أتت السوق لتبيع ما جلبته فجلست الى صائغ بها ، فجعل اليهود يحاولون كشف وجهها ، فابت فعمد الصائغ الى طرف ثوبها فعقده الى ظهرها . فلما قامت تكشف بعض جسمها : فضحكوا منها : فصاحت : فوثب رجل من المسلمين فقتله .. الخ فلو لم يكن الحجاب شاملاً للوجه ماسترت هذه المرأة وجهها . ولو لم يكن حجابها تديناً لما اغاظها اليهود بتلك الفعلة الدنيئة .

١١ - ثم ان اباحة النظر الى المرأة ، اذا اراد شخص تزويجها دليل على تحريم النظر عند عدم ارادة التزويج ، اذ لو كان مباحاً على الاطلاق ، فما وجه التخصيص لهذه ؟

١٢ - ماخرجه البخاري وابو داود والنسائي والبيهقي عن عائشة قالت : «يرحم الله النساء المهاجرات الأوّل» ، لما انزل الله : «وليضربن بخمرهن على جيوبهن» شققن مروطهن فاختمن بها « (٢) أي غطين وجوههن كما فسرہ العقلائي (٣) وتغطية وجوههن دليل على كونهن سافرات الوجوه قبل نزول الآية .

الى غير ذلك من الادلة والشواهد الكثيرة التي استشهد بها الحنابلة وبعض الشافعية .

(١) انظر : ابن هشام : السيرة النبوية ٥١/٢ . دار احياء التراث العربي ، بيروت .

(٢) راجع « البخاري بشرح العقلائي » فتح الباري ٣٧٦/٨ . وسنن ابي داود : ٣٥٦/٤

(٣) انظر : العقلائي : المصدر السابق .

ادلة الفريق الثاني :

١ - ماروته عائشة (١) ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم . في ثياب رقاق . فاعرض عنها . وقال : «يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى منها الا هذا وهذا » وأشار الى وجهه وكفيه .

٢ - مآقلته عائشة : «دخلت علي ابنة اخي لامي عبد الله بن الطفيل (مزينة) فدخل النبي صلى الله عليه وسلم . فاعرض . فقالت عائشة يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انها ابنة اخي وجارية . فقال النبي : اذا عركت المرأة لم يحل لها ان تظهر الا وجهها ، والا مادون هذا . وقبض على ذراع نفسه فترك بين قبضته وبين الكف مثل قبضة اخرى (٢) . والحديث واضح الدلالة على استثناء الوجه والكفين .

٣ - ماخرجه البيهقي (٣) بسنده عن ابن عباس قال : « ولا يبدن زينتهن الا ماظهر منها » ، قال مافي الكف والوجه . وهو مذهب عائشة وابن عمر وسعيد بن المسيب وعطاء والضحاك والاوزاعي (٤) .

٤ - ماورد في الصحاح (٥) عن نهى النبي صلى الله عليه وسلم : المحرمة

-
- (١) انظر : سنن ابي داود : ٣٥٨/٣ . والبيهقي : السنن الكبرى ٢/٢٢٦ .
(٢) راجع : الطبري : جامع البيان عن تأويل آي القرآن ١٨/١١٩ ط ٢ - ١٩٥٤ - البابي الحلبي .
(٣) انظر : البيهقي : السنن الكبرى : ١١٩/٢ .
(٤) انظر : الطبري : المصدر السابق . والبيهقي : ٢/٢٢٥ . والزمخشري : الكشاف ٣/٦١ - ٦٢ . والدكتور عبدالله الجبوري : فقه الامام الاوزاعي : ١/١٥٥ والقرطبي ٢/٢٢٩ . وملا عبدالكريم المدرس : تفسير نامي (بالفة الكردية ٥/٣٤٤ ط ١ - بغداد - ١٩٨٣ .
(٥) راجع : البخاري بشرح عمدة القاري ، للعيني : ١٠/١٩٨ - ٢٠٠ ، دار احياء التراث العربي لبنان - مطبعة مصورة عن الطباعة المنيرية . وسنن الترمذي : ٢/٢٣٣ .

عن لبس القفازين والنقاب . ولو كان الوجه والكفتان عورة . لما حرم صلى الله عليه وسلم سترهما .

٥ - حديث الخنعمية -- التي استفتت الرسول صلى الله عليه وسلم . وهي بادية الوجه . والفضل بن العباس ينظر اليها . والرسول يحول وجهه عنها - يكون دليلا بعينه على عدم وجوب حجاب الوجه واليدين . لانه لو كان واجبا لامرها بالستر . ثم لا يكون تحويل الرسول صلى الله عليه وسلم وجه الفضل عنها دليلا على عكس ذلك لانه انما حوله لما كان ينظر اليها الفضل بشهوة - لاسيما وقد ورد في رواية عليّ (١) ان العباس قال للرسول صلى الله عليه وسلم لم لويت عنق ابن عمك ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : رأيت شابا وشابة فلم آمن الشيطان عليهما .

٦ - ما ورد من الآثار في كشف النساء وجوههن بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا ينكر ذلك عليهن .

(أ) منها ما ورد عن جابر بن عبد الله (٢) في وصف خطبة النبي يوم العيد : وانه اتى النساء وذكرهن . فقال : « تصدقن فان اكثركن حطب جهنم ، فقالت امرأة من سطة الناس سفعاء الخدين (٣) فقالت : لم يارسول الله صلى الله عليه وسلم . قال لانكن تكثرن الشكاة ، وتكفرن العشير » قال فجعلن يتصدقن من حليهن يلقين في ثوب بلال . من اقراطهن وخواتيمن .

فقول جابر : (امرأة سفعاء الخدين) ثم تبادرهن إلى حليهن فكن يتصدقن به دليل على ان النساء كن يتكشفن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والا لما كان يسع جابر ان يذكر تلك الاوصاف بدون النظر .

(ب) ومنها : ما قاله ابن عباس لعطاء بن ابي رباح (٤) : « الا اريك

(١) راجع : سنن ابي داود ٤٦٣/٢ . والترمذي ٢٣٣/٣ .

(٢) راجع البخاري ٧٨/١ . وابن ماجه ١٣٢٦/٢ . والبيهقي ٢٩٦/٣ .

(٣) اي متفيرا لون بشرتها .

(٤) انظر : البخاري ٤/٧ ، وسلم بشرح النووي ١٣١/١٥ .

امرأة من اهل الجنة ، قلت : بلى ، قال : هذه المرأة السوداء انت النبي صلى الله عليه وسلم : قالت : اني اصرع واني انكشف فادعوا الله لي قال صلى الله عليه وسلم : ان شئت صبرت ولك الجنة ، وان شئت دعوت الله ان يعافيك . فقالت : اصبر . فقالت : اني انكشف فادعوا الله لي ان لا انكشف ، فدعا لها . فوصف ابن عباس لها بالسوداء ، ايضا دليل على كشف النساء وجوههن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، بحضوره ، إلى غير ذلك من الشواهد والآثار الواردة من هذه الناحية .

٧ - ثم حاجة المرأة الملحة إلى كشف وجهها للبيع والشراء . وكذلك الكفين للاخذ والعطاء ، ثم اضطرارها إلى المشي في الطرقات لمزاولة اعمالها وقضاء حوائجها « ومن الصعب جدا قيامها بتلك المهام . دون كشف الوجه والكفين . لذا لا مناص من حمل الزينة الظاهرة عليهما في قوله تعالى : « ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منه » (١) .

منشأ الخلاف :

يجدر بنا قبل التعرض إلى المناقشة والترجيح ، ان نشير إلى سبب الخلاف بين الفقهاء والمفسرين ، حول تحديد العورة في المرأة :

والسبب كما هو المعروف هو الآية المذكورة « ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منه » وهو محور الجدل ، ومصدر الخلاف ، لان هذا التعبير القرآني يحتمل :

(أ) ان يكون مجازا مرسلا من باب ذكر الحال ، واريد به المحل - اي ذكرت الزينة الظاهرة ، كالحاتم والكحل والخضاب ونحوها ، واريد بها مواقعها « والتي هي الوجه والكفان كما هو رأي الجمهور .

(ب) كما يحتمل ان يكون الكلام على حقيقته « اي ذكرت الزينة دون

(١) سورة النور « الآية : ٣١ .

مواقعها للمبالغة في الأمر بالتستر . لان هذه الزين واقعة على مواضع من الجسد لا يحل النظر اليها ، الا لمن استثنى في الآية ، فنهي عن ابداء الزين نفسها ، ليعلم ان النظر اذا لم يحل اليها ، لملاستها تلك المواقع ، بدليل ان النظر اليها غير ملابسة لها ، لا مقال في حله ، كان النظر إلى المواقع انفسها متمكنا في الحظر ، ثابت القدم في الحرمة شاهدا على ان النساء حقهن ان يحتطن في ستر تلك المواقع . ويتقين في الكشف (١) .

الترجيح والمناقشة :

بعد عرض ادلة الطرفين ، نستطيع القول : بأن الراجح هو ما ذهب اليه الجمهور . وذلك لاجماع الجميع على وجوب ستر العورة لكل مصل في صلاته ، وان للمرأة ان تكشف وجهها وكفيها في صلاتها ، وان عليها ان تستر ماعدا ذلك من بدننها . فاذا كان ذلك من جميعهم اجماعاً كان معلوماً بذلك ان لها ان تبدي من بدننها ما لم يكن عورة . كما ذلك للرجال ، لان ما لم يكن عورة فغير حرام اظهاره . واذا كان لها اظهار ذلك ، كان معلوما انه مما استثناه الله تعالى بقوله : « الا ما ظهر منها » لان كل ذلك ظاهر منها (٢) .

وهكذا نستطيع القول : بأن مصلحة الدين والدنيا للمرأة المسلمة تقتضي كشف الوجه واليدين ، لانه الغالب فيهما في الصلاة والحج . ولا سيما الاخير يحرم الانتقاب فيه ، لنهي الرسول صلى الله عليه وسلم عنه حيث ورد في حديث ينهي فيه عن عدة اشياء ، منها : « ولا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين » (٣) .

(١) راجع : الزمخشري : الكشاف ٦١/٣ . والالوسي : روح المعاني ١٤٠/٨ . وقد ذهب الى قريب ما ذكر صاحب بداية المجتهد في : ٩٨/١ .

(٢) راجع : الطبري « جامع البيان ١١٩/١٨ - ١٢٠ . والقرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٢٢٩/١٢ .

(٣) انظر : البيهاري بشرح عمدة القاري للعيني ١٩٨/١٠ .

ثم ما لا يخفى من صعوبة الجمع بين حجاب الوجه واليدين ، ومزاولة الاعمال التي تتطلب الاخذ والرد والبحث ، وليس كل النساء من ذوات اليسار او من اللاتي يجدن من ينوب عنهن ، في كل ما يحتجنه. لذا فالقول : باستثناء الوجه واليدين من الحجاب هو الأولى والأرجح ، وليس معنى هذا : ان اصحاب هذا الرأي لا يراعون فساد الزمان ، بل احتاطوا قائلين : (١) «ان المرأة اذا كانت جميلة ، وخيف من وجهها وكفيها الفتنة فعليها ستر ذلك» .

ولا يخفى في هذه المسألة ضعف موقف الفريق الأول في الأدلة والاستشهاد بها. وذلك لما يلي :

١ - ان الآية الأولى ، التي استدلو بها «فأسألوهن من وراء حجاب» هي جزء من آيات عديدة خاصة بأزواج النبي بنص القرآن. والتي منها ، في نفس الآية المذكورة (٢) قوله تعالى : «ولا أن تنكحوا ازواجه من بعده ابدا» والذي لا مجال فيه قطعاً للقول : بأنه عام يشمل نساء المسلمين. فكذلك آية الحجاب المذكورة يلزم حملها على مورد النص وعدم تجزئتها .

٢ - وكذلك حديث ام سلمة ، في قصة استئذان ابن ام مكتوم ، وقوله صلى الله عليه وسلم : «احتجب من» ايضا خاص بنساء النبي.

٣ - وحديث «المرأة عورة» ارشاد عام للمبالغة بأن عليها التصون والستر قدر الامكان ، وليس معناه : ان المرأة كلها عورة كالسواتين ، حتى يلزم القول : بالحجاب الكامل دون استثناء .

٤ - واما حديث . اذا كان لاحدا كن مكاتب ... فلتحتجب منه «قال

(١) راجع : القرطبي « المصدر السابق ، وابن عابدين « رد المحتار على الدر المختار ٢٤٤/٥

(٢) سورة الاحزاب « الآية : ٥٣ .

السندي (١) ذكر البيهقي عن الشافعي : ما يدل على ان الحديث لا يخلو من ضعف ، لان راويه نبهان .

٥ - وقصة الفضل ابن عباس ، والمرأة الخثعمية اصلح للاستشهاد بها على عدم كون الوجه مشمولاً بالحجاب . كما وضحنه في عرض ادلة الجمهور .

٦-٧ - واما حديثاً نفي الفجاءة . وعدم متابعة النظرة ، فانهما عامان كآية الامر بالغض ، وينهى فيها الرسول صلى الله عليه وسلم عن النظر الحرام دون التعرض لاي تحديد .

٨ - وحديث النهي عن تبرقع المحرمة . اقرب الى الدلالة على ماذهب اليه الجمهور ، كما ذكرناه خلال سرد ادلتهم .

٩ - ولا علاقة لحديث نهى الحمو من الدخول على النساء ، في الدلالة على الحجاب ، وتحديدده ، بل انه حديث عام في منع الدخول عليهن ، من قبل الاحماء . كقوله صلى الله عليه وسلم (٢) : « لا يخلون رجل بأمرأة الا وكان الشيطان ثالثهما » .

١٠ - واما قصة المرأة العربية المنتقبة : واجلاء بني قينقاع ، فليس فيها دلالة قاطعة على انها انتقبت امتثالاً لامر الاسلام بالحجاب : بل يحتمل كون انتقابها قد جاء استجابة لعادة بنات اترابها في قبيلتها . والدليل كما يقال : اذا تطرق اليه الاحتمال بطل به الاستدلال .

١١ - واما وجه التخصيص في النظر الى المرأة المنوى الزواج منها ، فهو بيان جواز النظر بدقة وامعان ، الى المرأة المذكورة : حتى لايفاجأ الرجل من بعد الزواج بما لم يكن يتوقعه منها ، فيكون سبباً في تصدع الاسرة وتمزقها ، من حيث اريد لها الدوام والعشرة الحسنة .

(١) راجع : محمد فؤاد عبدالباقي : التعليقات على سنن ابن ماجه ٨٤٢/٢ .

(٢) راجع : سنن الترمذي ٤٧٤/٣ .

١٢ - واما قول عائشة : رحم الله النساء المهاجرات ... شققن مروطهن فاختمن بها ايضاً صالح للاستدلال به : على ان الوجه مستثنى من الحجاب لان الخمار : هو ما تغطي به المرأة رأسها (١) فيكون معنى : «فاختمن بها» أي غطين بها رؤوسهن - وليس وجوههن كما فسر العسقلاني (٢) . ولانه اورد البخاري (٣) عن عروة ان عائشة ، انها قالت : «لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر فيشهد معه نساء المؤمنات متلفعات في مروطهن ... الحديث » . وفسر ابن جبيب التلقع : بانه لا يكون الابتسغطة الرأس (٤) فيكون قول عائشة السابق دليلاً على مبادرة النساء المؤمنات الى تغطية رؤوسهن لاجوههن .

وبذلك اتضح سلامة موقف الجمهور في ان الحجاب يشمل كل ما عدا الوجه واليدين ، اما هما فقد دخلا في الزينة الظاهرة التي استثنتها الآية : « ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها » .

٣ - فلسفة الحجاب

من المعروف بداهة ، ان الله ميز الرجل بالاقدام فيما يخص الغريزة الجنسية في حين تتميز المرأة بالاحتجاز الجنسي . وليس ذلك بمنحصر في ذكور الانسان واناثه ، بل يشمل جميع جنسي الحيوانات الاخرى (٥) كغريزة متأصلة اودعها الخالق فيهما ، وشاء ان يستمر البقاء على النوع الحيواني ، من الاقبال والانتظار . وتمشياً مع رسالة الاسلام التي تهدف الى سلامة المجتمع من شيوعة الجنس وفوضاه التي تتخطى فيها المجتمعات البدائية والصناعية المعاصرة ، لذا توخى الاسلام من قواعده واسسه التشريعية المعنية

(١) انظر : الشوكاني « فتح القدير ٢٣/٤ . دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت .

(٢) راجع : العسقلاني : فتح الباري ٢٧٦/٨ .

(٣) راجع : البخاري بهامش المصدر السابق .

(٤) انظر : العسقلاني - المصدر السابق

(٥) انظر : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٣٥ .

بمعالجة مشكلة الجنس : ان يحلها من اساسها ، فلم يعد الى تحريم الزنا وانزال مقترفيه عقوبة الرجم او الجلد من جهة ، ليرخي العنان لتبرج المرأة وابداء زيتنها ، وعرض مفاتها ، وسيرها في الطرقات ، واختلاطها مع الرجال دون قيد او ضابط من جهة اخرى .

بل عمد الى حل المشكلة من جذورها ، وسد ابوابها من مسالكها المؤدية اليها دون الاكتفاء بحل المشكلة لوحدها ، وترك الاسباب الحقيقية التي تؤدي الى حدوثها ، لان تلك الاسباب اذا تركت وشأنها ستؤدي الى عودة المشكلة من جديد ، كلما تهيأت الظروف الملائمة ، كمثل الجرائم والمكروبات التي تتولد منها الامراض والعاهات ، فكما ان تلك الجرائم المسببة لما يعانيه المريض من الالام . لاتنتهي باعطائه الادوية المسكنة ، بل يكمن علاجه في تشخيص تلك الجرائم ، ثم وصف الادوية المضادة لها . فكذلك الاسلام ، قد فعل بمشكلة الجنس . ووضع اسس حلها بواسطة ثلاث وسائل :

الاولى : امر الاسلام الرجل والمرأة بغض البصر عن النظر الى الاجانب الذين يحل بينهم الزواج شرعاً . واقتصر جواز النظر على المحارم فيما بينهم فقط .

فقال تعالى (٢) : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك اذكى لهم ان الله خبير بما يصنعون ، وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن » .

وقدم الرجال على النساء في الأمر بالغض ، لامتيازهم بصفة الأقدام كما ذكرنا ، كما قدم البصر على الفرج في الأمر بالحفظ . وذلك لان النظر كما

(١) انظر : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٣٥ .

(٢) سورة النور ، الاية : ٣٠-٣١ .

يقال : (١) بريد الزنا ورائد الفجور . والبلوى فيه اشد واكثر ، ولا يكاد يقدر على الاحتراس منه .

وقد عبر الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم عن ذلك بقوله (٢) : « ان الله كتب على ابن آدم حفظه من الزنا . ادرك ذلك لامحالة ، فزنا العينين النظر ، وزنا اللسان المنطق والنفس تمنى وتشتهي . والفرج يصدق ذلك ويكذبه . »

ويدخل غضّ البصر مقروناً بحفظ الفرج من باب المصلحة العامة التي تتوقف عليها سلامة المجتمع ونقاوته . وقد عبر القرآن عن ذلك معقبا على الامر بالغض وحفظ الفرج : « ذلك اذكى لهم » اي اظهر لهم من دنس الاباحية والتحلل من القيم .

الثانية : حرم الاسلام على النساء التبرج وعرض الزينة الخفية . ومفاتيح الجسد . حتى لاتكون ذلك اغواء للرجال وافتنانهم ، فقال تعالى (٣) : « ولاتبرجن تبرج الجاهلية الأولى » .

كما امر بأن تكون ملابسهن لا تصف ولا تشف : فقال تعالى (٤) : « ياايها النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيماً » .

وحتى لاتكون المرأة في احراج من امرها بالنسبة إلى تلك الملابس التي يأمر بها الاسلام، او ضيق في كيفية ادائها لاعمالها وحوائجها فقال تعالى : (٥)

-
- (١) راجع : الزمخشري ، : الكشف ٦١/٣ .
(٢) راجع : البخاري : ٢١٤/٧ . وصحيح مسلم بشرح النووي ٢٠٦/١٦ . وسنن ابني داود : ٦١٢/٢ .
(٣) سورة الاحزاب ، الاية : ٣٣ .
(٤) سورة الاحزاب ، الاية : ٥٩ .
(٥) سورة النور ، الاية : ٣١ .

« ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها . وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولما يتصف به المحارم من الرجال من عدم الميل الجنسي إلى القربيات ، لذا استثناهم الله من حرمة النظر او الدخول عليهن ، فقال تعالى (١) :

« ولا يبدن زينتهن الا لبعولتهن او آبائهن . او آباء بعولتهن ، او ابائهن ، او ابناء بعولتهن ، او اخوانهن ، او بني اخوانهن او بني اخواتهن ، او نساتهن ، او ما ملكت ايمانهن ، او التابعين غير اولي الاربة من الرجال او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء . ولا يضربن بارجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن وتوبوا إلى الله جميعا ايها المؤمنون لعلكم تفلحون » .

الثالثة : رغب الاسلام في الزواج الشرعي . وحرّم الاتصال الجنسي بجميع اشكاله خارج الدائرة الزوجية . واعتبره جريمة شنعاء يستحق مقترفها اشد العقوبات من الرجم للمحصن . والجلد للاعزب — وتغريبه عاما على ما يراه البعض (٢) . كما حرّم الاسلام قذف المحصنات الغافلات وامتهانهن بما ينافي العفة ، وجعل عقوبة ذلك جلد القاذف ثمانين جلدة . مع انتزاع القيمة الاجتماعية عنه . برد شهادته . وعدم قبولها ابدا ، فقال تعالى (٣) : «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا واولئك هم الفاسقون » .

وهكذا يبدو من خلال عرض مشكلة الجنس . ووسائل الاسلام لحلها أهمية الحجاب ودوره البارز في سلامة المجتمع ونزاهته بحيث نستطيع القول : ان الاسلام استهدف من وراء الحجاب . الايحاء إلى المرأة المسلمة بالتفرغ الكامل لاداء رسالتها الاساسية . من حفظ النوع الانساني والانصراف

(١) سورة النور ، الآية : ٣١ .

(٢) انظر : النووي : المنهاج بهامش المفتي للشرييني ١٤١/٤ . وابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٣٧٤/١

(٣) سورة النور ، الآية : ٣١ .

إلى البيت ، وتربية الطفل والاعتناء به . باعتبار الام مصنع الانسان ، ومدرسة الحياة الاولى للطفل ، ومصدر الحنان . ومبعث السعادة الروحية للزوج ، واعلامها ان البيت هو مملكتها ، وهي سيدتها ، ويكون التنازل عنها تهرباً عن اداء وظيفتها .

وبتعبير آخر : ان الحجاب رمز الوقار والرزانة . لا رمز المهانة والاستعباد كما يحلو لبعض المفرضين من اعداء الاسلام التعبير بهما عنه . بل ان الحجاب مانع للغواية والتبرج والفضول . وحافظ للحرمان وآداب العفة والحياء كما يقول الأستاذ العقاد (١) .

ورب قائل : ان الحجاب لا علاقة له بالاداب والاخلاق . فنقول له : ذلك حق فان المرأة التي لم يكن عندها عفة تردعها . وفضيلة تزجرها . فلا يقيدها تحجبها ، ولكن الحجاب يبعد عنها الذين فسدت اخلاقهم . كما يبعدها ان تنال منهم منالاً فان رفع الحجاب داع للاختلاط . والاختلاط سبب الميل لطاهري الذيل . واصل الشر لفاسدي الاخلاق . ففي الحجاب وعدم الاختلاط تقليل للشرور ، وتخفيف لوطأة الفساد (٢) . ولما ان المرأة تمثل الجانب الرئيسي النافذ في متع هذه الحياة ، وانها بما جبلت عليه من فتنة واغراء تحمل الرجل على الخطأ . ان اخطأ في سلوكه معها ، وتدفعه إلى الاضرار بنظيرتها ان اصاب هذه النظيرة منه ضرر . ولم تكن فتنة المرأة مصطنعة ، ولا هي بمتكلفة في الاغراء . بل انهما خاصتان بها طبيعيتان فيها . لذا فان المرأة التي لا تكون لها فتنة او اغراء ، فليست بامرأة كاملة الانوثة كما يقول الدكتور البهي (٣) .

-
- (١) انظر : العقاد : المرأة في القرآن ص ٩٦ .
(٢) انظر : الشيخ مصطفى الغلاييني : الاسلام روح المدنية ص ٢٥٥ ط ٢ - ١٩٦٠ - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت .
(٣) انظر : الدكتور محمد البهي : الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ص ٢٩٦ - ٢٩٧ ط ٢ - بيروت ١٩٧١ .

ومن اجل هذا امرها الاسلام بالحجاب الشرعي خارج بيتها . واقتصار زينتها وتجميلها على زوجها داخل بيتها فقط .

وقد وصفت مجلة امريكية « تبرج المرأة » وخروجها شبه عارية واختلاطها بالرجال مع عاملين آخرين - (الادب الفاحش - والافلام السينمائية) بالعوامل الشيطانية الثلاث التي تدفع بالحضارة الحديثة نحو الفناء والانحيار قياساً على ماكان سائداً في الحضارة الرومانية ، التي فئت لابتلائها باتباع الاهواء والشهوات التي كان تبذل المرأة من اهم عوامل تقويضها (١) .

ان الاسلام حينما اوجب الاحتشام . وحرم التبرج والاختلاط كان يهدف للضمائر ان تقر . وللارواح ان تطمئن وللبيوت ان تهدأ .

وللذين لا يؤمنون بفائدة الحجاب وحرمة الاختلاط . ان يسألوا عن نسبة الحجابى من تلميذات المدارس الثانوية الامريكية المختلطة التي بلغت في احدى المدن ٤٨ في المئة (٢) .

ولم ينل مستعمرو البلاد الاسلامية منها . الا بعد ان تمكنوا من تشويه دينها وآدابها وتقاليدها . في نظر ابنائها . فقلدوهم في المظاهر والاشكال والتي منها ارتداء الزي الغربي للرجال والنساء فخرجت المرأة المسلمة في كثير من المدن الى الشوارع مقلدة زميلتها الغربية . وهي نصف عارية . متناسية بذلك وقارها واحتشامها .

وليس التقليد في الشكل واللبسة . الا خطوة اولى نحو اضعاف الاسلام في قلوب المسلمين . ثم الواقف على عتبة التقليد للولوج فيه ، لا يذري متى يخرج منه ، اذا دخل فيه ، لان التقليد عبارة عن حلقات لانهاية لها . والمغلوب مولع بما عليه الغالب للاحتذاء حذوه .

(١) راجع : المودودي : الحجاب ص ١٢٩ ط ١ - ١٩٥٩ - دار الفكر الاسلامي «

دمشق . وسيد قطب : الاسلام ومشكلات الحضارة « ص ١٥١ « ١٩٦٨ .

(٢) انظر : سيد قطب « السلام العالمي والاسلام ص ٥٧ ط ٢ - مكتبة وهبة - القاهرة .

المطلب الثاني تعدّد الزوجات :

(فلسفته • ومدى التكريم فيه للمرأة • ومدى خدمته للمجتمع)

ان مسألة تعدد الزوجات في الشريعة الاسلامية • قضية مسلّم بها من الناحية الحكمية والشرعية • لانها ثابتة بالنص • وقد اوفاهها الفقهاء والمفسرون حقها من البحث والتمحيص •

غيراننا سوف نلج الموضوع من زاويته المجتمعية • ومدى الحاجة اليه • وما يمكن ان يحقق للفرد والاسرة والمجتمع من مصلحة لاتتم الا به في ظرف معين وحالة طارئة •

جاء الاسلام وكانت هذه العادة موجودة • لدى جميع الشعوب والامم والديانات • دون التقيّد بعدد معين • او ضوابط تحدد مسارها • بل كان الامر موكلًا الى رغبة الرجل • مقرونة بقدرته المالية والجسدية فقط •

وقبل الخوض في الحديث عن التعدد من وجهة نظر الاسلام • ارى لزماً عليّ التعرض لوضع التعدد عند الامم والشعوب الغابرة عن الاسلام • او المناهزة له • حتى يتجلى موقف الاسلام دون غموض •

١ - ففي الديانة اليهودية :

كان التعدد شيئاً فظيماً • حتى يروى العهد القديم عن داود وسليمان بأنهما قد جمعا من الزوجات المئات • وكان لسليمان سبعمائة من الحرائر وثلثمائة من الجواري (١).

ولم يرد في التوراة أي قيد للتعدد • لكن نصوص التلمود اباحته لغاية الاربع • بالنسبة الى عامة الشعب • اما وليّ امر اليهود فله الاقتران بشمانية

(١) راجع : سفر الملوك : الاصحاح : ١١ ، الفقرة : ٢ - ٣ . (هذا النقل من باب الاستطلاع دون التصديق ، والا فقصّة الانبياء تنزههما عن مثل ذلك الخبر) .

عشرة امرأة قياساً على ماورد في كتب اليهود بصدد الملك داود (١).

٢ - وفي العراق القديم :

جوزت شريعة حمورابي ، المادة (١٤٨) ان يتزوج الرجل امرأة ثانية في حال اصابة الاولى بالمرض (٢) .

حتى قال نيوفلد في معرض حديثه عن تعدد الزوجات لدى العبرانيين :
«وان قوانين البابليين وجيرانهم من الامم التي اختلط بهم بنو اسرائيل .
كانوا جميعاً على مثل هذه الشريعة » أي شريعة التعدد (٣) .

كما عرف الاشوريون التعدد بدليل المادة (٤٦) من اللوح الاول التي تتحدث
عن زواج الضمير (٤) : «واذا كانت تلك المرأة (امرأة الاب) زوجة ثانية
ولم يكن لها اولاد عليها ان تسكن مع احد اولاد زوجها ... الخ » (٥) .

٣ - وعند الفرس :

كان التسري وتعدد الزوجات مباحين دون ضابط او حدود « وذلك
تمشياً مع الفوضى الجنسية في علاقة الرجل بالمرأة (٦) .

٤ - وفي الحضارة الهندية :

ايضاً كان التعدد مباحاً دون تحديد « لكن واحدة منهن كانت تستأثر
بالسيادة على الاخريات (٧) .

(١) انظر « ثروت انيس : نظام الاسرة » بنو اسرائيل ص ٢٣٠ . وسفر صموئيل الثاني «
فقرة ٧ .

(٢) انظر « تلماسيان عقراوي : المرأة : دورها ومكانتها في حضارة وادي الرافدين ص ٣٠٢ .

(٣) راجع : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٨٠ .

(٤) الضمير : هو الزواج بامرأة الاب بعد وفاته .

(٥) راجع : تلماسيان : المصدر السابق ص ٨١ .

(٦) انظر : ول ديورانت : قصة الحضارة ١/٤٣٨ - ٤٤٤ .

(٧) المصدر السابق ١/١٧١ - ١٨٤ .

٥ - وفي الصين :

قد سمحت شريعة «ليكي» الصينية بتعدد الزوجات الى مئة وثلاثين امرأة وكان عند احد اباطرة الصين نحو من ثلاثين الف امرأة (١) .

وكان الصينيون كالهنديين . يخصصون احدى نسايم بالايثار والاولوية على الباقيات (٢) .

٦ - وفي مصر :

عرف الاغنياء ، ولاسيما الامراء والعائلة المالكة عادة التعدد . باسراف دون حد ، وكانوا يتباهون بالتعدد . حتى كان رمسيس الثاني افتخر بانجاب مئة وستين ولداً من زوجاته الكثيرات ، لكن واحدة منهن كانت تحظى بالزوجة الاساسية واما الباقيات فكن زوجات ثانويات (٣) .

٧ - في الديانة المسيحية :

لم يرد في الاناجيل المتداولة نص صريح يحرم التعدد ، وانما الذي ورد فيها على سبيل الموعظة « ان الله خلق لكل رجل زوجته ، وهذا لايفيد غير الحث على الاكتفاء بزوجة واحدة فقط ، في الاحوال العادية .

بل ورد في بعض رسائل بولس مايفيد التعدد . فقد قال : « يلزم ان يكون الاسقف زوجاً لزوجة واحدة » (٤) ففي الزام الاسقف وحده بذلك دليل على جوازه لغيره (٥) .

قال (وسترمارك) (٦) المتخصص في تأريخ الزواج :

- (١) راجع : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٧١ .
- (٢) راجع : مونيك بيتر : المرأة عبر التاريخ ص ٨٤ (ترجمة هنري عبودي) .
- (٣) راجع : المصدر السابق .
- (٤) راجع : رسالة بولس الاولى الى تيموثاوس ، الاصحاح ٣ ، الفقرة ٢ .
- (٥) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٧٢ .
- (٦) راجع : عباس محمود العقاد : حقائق الاسلام ص ١٧٧ - القاهرة ، مطبعة مصر ١٩٥٧ .

«ان تعدد الزوجات باعتراف الكنيسة بقي الى القرن السابع عشر . وكان يتكرر كثيراً في الحالات التي لانتحصيها الكنيسة والدولة » .

وكان للملك ايرلنده (ديار ماسدت) زوجتان وسريتان . كما عدد الملوك الميروفنجيين زوجاتهم غير مرة في القرون الوسطى . كما كان لشارلمان (٧٤٧ - ٨١٤) زوجتان وكثير من السراري . وقد حدث بعد ذلك ايضاً ان الملك هيس فيليب والملك فردريك وليم الثاني البروسي تزوجا باكثر من واحدة ، بموافقة القساوسة اللوثرين . بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية الى ايجاب تعدد الزوجات . ففي سنة ١٥٣١ نادى اللامعمدانيون في مونستر صراحة بأن المسيحي . ينبغي ان تكون له عدة زوجات . ويعتبر المورمون كما هو معلوم ان تعدد الزوجات نظام الهي مقدس (١) ثم استقرت النظم الكنسية المستحدثة بعد ذلك على تحريم التعدد ، بالرغم من خاوا اسفار الانجيل عن ذلك (٢) .

وكشاهد على هذا التغيير المخترع حسب اهواء القساوسة والاحبار المسيحيين لمبدأ التعدد . فان المسيحية المعاصرة تعترف به في افريقيا السوداء وذلك لما رأوا في منع التعدد من الحيلولة بينهم وبين الدخول في النصرانية لذا نادوا باباحة التعدد الى غير عدد محدود (٣) فاعلنت الكنيسة اخيراً وبصورة رسمية السماح للافريقيين بتعدد الزوجات الى غير حد .

واخيراً ثبت لدى علماء الاجتماع ومؤرخي الحضارات وعلماء الانثوجرافيا كالاساتذة (وسترمارك . وهوبهوس . وهيليز . وجنبربرج) (٤) : ان

- (١) انظر عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٨٢ .
- (٢) راجع : الدكتور علي عبدالواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ١٥٧ . والدكتور مصطفى السباعي : المصدر السابق .
- (٣) راجع : نورجيه : الاسلام والنصرانية في اواسط افريقية ص ٩٢ - ٩٨ نقلا عن الدكتور السباعي : المصدر السابق .
- (٤) راجع الدكتور علي وافي : المرأة في الاسلام ص ١٥٨ ، والاسرة والمجتمع ص ٧ - دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٧ . والدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ٧٦ .

نظام تعدد الزوجات لم يبد في صورة واضحة الا في الشعوب المتقدمة في الحضارة . على حين انه قليل الانتشار او منعدم في الشعوب البدائية المتأخرة.

٨ - العرب قبل الاسلام :

وقد عرف العرب التعدد ايضا في الزوجات والتسري ، كبقية الأقسام والشعوب المجاورة ، من دون التقييد بعدد محدود . بل كان الامر مفضلاً إلى هوى الرجل وجاهه وماله . ومما ورد في ذلك : ان غيلان الثقفي اسلم وتحتة عشر نسوة (١) . وهناك روايات اخرى كثيرة حول المعددين للزوجات بأكثر او اقل مما ذكر (٢) .

وبعد سرد الشواهد المذكورة في الحضارة والديانات حول التعدد تأتي إلى موقف الاسلام منه . ومبرراته وفلسفته مع بيان زيف الدعوة الغربية المسعورة ضد الاسلام بهذا الصدد .

الاسلام وتعدد الزوجات :

جاء الاسلام كما عرفنا ، وعادة التعدد موجودة ، لكنها دون ضوابط وحدود واضحة المعالم ، تصان معها كرامة المرأة وانسانيتها . واقتصر حكم الاسلام : ازاء هذه العادة ، على وضع قواعد واسس تنظمها بشكل يحفظ كرامة المرأة وحقوقها .

إذا لم ينشأ الاسلام تلك العادة ، ولم يوجبها ، ولم يستحسنها ، بل اباحها اباحة مقرونة بتفضيل الاكتفاء بزوج واحدة ، لكونه اقرب إلى العدل ، وابتعد عن الفقر الناتج عن كثرة العيال بسبب تعدد الزوجات كما قال بذلك الشافعي وغيره (٣) فقال تعالى : (٤) « وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى ،

(١) راجع : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٧/٥ . وسنن الدار لقني ٢٧٠/٣ .

(٢) راجع : البيهقي : السنن الكبرى ١٤٩/٧ .

(٣) راجع : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٢١/٥ - ٢٢ . والرازي : التفسير الكبير ١٧٧/٩ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٣ .

فانكحوا ما طاب من النساء مثنى وثلاث ورباع وان خفتن الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى الاتعولوا « وليس العذل المطلوب بين الزوجات شيئاً سهلاً ، ولا سيما في الحب القلبي والميل النفسي ولذلك نفاه القرآن » عن مقدور الانسان ، حتى لو حرص على ذلك . فقال تعالى (١) :

« ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » .

ولا يجدر بالناقد المنصف بعد اطلاعه على تأريخ التعدد وقدمه ، ومبدأ الاسلام المنحصر في التنظيم والتحديد والتحذير ، بل واستصعابه . ان يقول سائلا : لماذا جوز الاسلام التعدد ، ولم يحرمه ؟

لانه لا يليق بدين سماوي ابدى متسم بالشمول والاحاطة بجوانب الحياة كافة — كما هو واضح لكل ذي بصيرة اطلع على القرآن والسنة المطهرة ان يغفل جانب المرأة الأخرى في حياة الرجل ، التي عرفتها الانظمة الاجتماعية للأقوام والشعوب في كل العصور ولا تزال ، بغض النظر عن بدائية تلك الفئة في تلك الممارسة . او قرب تلك الاخرى من روح التمدن .

والاسلام انطلاقاً من رسالته الناصعة . يبغض العلاقة السرية والنفاق والتهرب من المسؤولية . كما يبغض الخداع والمراوغة في العلاقات — وبالاخص فيما بين الرجل والمرأة — ويؤثر العلاقة الصريحة الواضحة ، كما يؤثر تحمل الرجل المسؤولية الاسرية تحملاً كاملاً ، لان في الصراحة الشجاعة والاقدام ، بينما في العلاقات السرية غير الشرعية الجبن وقلة الادب والتنصل عن المسؤولية . وان التعدد موجود ، شاء الممانعون له ام ابوا . لكنه بأسماء واشكال مختلفة . منها : الصديقة . والسكرتيرة . والمومسة . وما شاكل ذلك .

وحتى في البلاد الاشد عداء له ، من دون اصغاء إلى عويل المتباكين على

(١) سورة النساء . الآية : ١٢٩ .

كرامة المرأة المهانة ، وذلك استجابة لنداء الفطرة ، ومقتضيات الضرورة الاجتماعية والتي :

١ - منها زيادة النساء على الرجال في الأحوال العادية في كثير من البلدان (١) كشمال أوربا. فقد نقل المرحوم الدكتور مصطفى السباعي (٢)، عن طبيب حدثه في إحدى مستشفيات هلسنكي (فنلندا) انه من بين كل أربعة أطفال أو ثلاثة يولدون ، يكون واحد منهم ذكرا والباقيون إناثا . وفي هذه الحالة يكون التعدد واجبا اخلاقيا واجتماعيا ، لانه من المحتم ان النساء الزائدات ، اما يقبلن بالعزوبة والعنوس ، ولا يخفى ما في ذلك من القضاء على انوثتهن . او يتعرضن للغواية وفرض العزوبة ، مما ينتج عن ذلك :

(أ) كثرة الامراض السرية الفتاكة ، كالزهري . والسيلان وغيرهما والتي لا تقتصر على الزانيين ، بل تنتقل إلى ذريتهما فيما بعد (٣).

(ب) كثرة الاولاد غير الشرعيين ، وما يتبع ذلك من التشرد والفضيحة ونشر الرذيلة والجريمة . حتى وصلت في السويد سنة ١٩٦٢ بنسبة واحد إلى تسعة . وفي الدانيمارك بنسبة اقل ، واحد إلى اثني عشر (٤) .

ولا يخفى ما في كلتا الحالتين ، من الضياع والبؤس لتلك النساء الزائدات ونفولتهن . مما تنبه إلى ذلك كثير من عقلاء الغرب ، ومن ذلك ما نشرته جريدة (لافوس ويكلي ركود) في ٢٠ نيسان ١٩٠١ نقلا عن جريدة (لندن ثروت) (٥) بقلم إحدى السيدات الانجليزيات ما يلي :

(١) راجع : الدكتور سليمان دنيا : الدين والعقل ص ٤٤ ، سلسلة الثقافة الاسلامية (٦) ١٩٥٩ .

(٢) انظر : الدكتور السباعي « المرأة بين الفقه والقانون » ص ٨١ .

(٣) انظر : أبو الاعل المودودي : الحجاب ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٤) راجع : الدكتور محمد البهي : الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ، ص ٢٨٧ .

(٥) انظر : مجلة المنار لسيده رشيد رضا : المجلد الرابع ص ٨٥ - ٨٦ .

« لقد كثرت الشاردات من بناتنا وعمّ » وقلّ الباحثون عن اسباب ذلك...
للافادة الا في العمل بما يمنع هذه الحالة الرجسة (الاكتفاء بزوجة واحدة)
ولله درّ العالم الفاضل (تومس) فانه رأى الداء ، ووصف الدواء الكامل
الشفاء وهو الاباحة للرجل ان يتزوج باكثر من واحدة « وبهذه الوساطة
يزول البلاء لامحال ، وتصبح بناتنا ربّات بيوت ، فالبلاء كل البلاء في
اجبار الرجل الاوربي على الاكتفاء بامرأة واحدة » .

٢- كما ومن الضروريات الاجتماعية ايضا ، مما تحدثه الحروب الطاحنة
او الكوارث العامة من قلة الرجال عن النساء قلة حادة مثلما افتهه الحربان
العالميتان من ملايين الشباب .

وهذه الضرورة لامجال فيها للمكابرة ، ولا دواء لها الا تعدد الزوجات ،
مما حدا بالفيلسوف الانكليزي (سبنسر) والذي يعدّ من المعادين لفكرة تعدد
الزوجات إلى ان يقول : (١) «... فاذا تقابلت امتان مع فرض انهما متساويتان
في جميع الوسائل المعيشية وكانت احدهما لاتستفيد من جميع نساؤها
بالاستيلاء ، فانها لاتستطيع ان تقاوم خصيمتها التي يستولد رجالها جميع
نساؤها ، وتكون النتيجة : ان الامة الموحدة للزوجات تفنى امام الامة المعددة
للزوجات » .

وانطلاقا من الايمان بصواب مبدأ التعدد « لحل تلك المشاكل المذكورة ،
فانه قد تقدم في عام ١٩٤٩ اهالي « بون » عاصمة المانيا الاتحادية بطلب إلى
السلطات المختصة يطلبون فيه ان ينصّ الدستور الالماني على اباحة تعدد
الزوجات (٢) .

(١) راجع : محمد فريد وجدي : دائرة المعارف ٦٩٢/٤ ط ٢ - ١٩٧٩ - دار الفكر
بيروت .

(٢) راجع : الدكتور محمد يوسف موسى « احكام الاحوال الشخصية ، ص ١٢١ - ط ٢ :
١٩٥٨ - مؤسسة الخانجي ، القاهرة .

وبعد عشر سنوات من التأريخ المذكور ، طلبت الحكومة الألمانية من مشيخة الأزهر تزويدها بنظام تعدد الزوجات في الإسلام ، للاستفادة منه في حل مشكلة زيادة النساء . ثم اتبع ذلك وصول وفد من علماء الألمان . اتصلوا بشيخ الأزهر للغاية نفسها ، كما التحقت بجامعة الأزهر بعض الألمانيات المسلمات ، لتطلع بنفسها على أحكام الإسلام في موضوع المرأة عامة ، وتعدد الزوجات خاصة (١) .

وقد سبق لهتلر زعيم ألمانيا السابق محاولة مشابهة ، حيث طلب من أحد أصدقائه العرب المسلمين أن يضع له نظاماً مستمداً من الإسلام حول تعدد الزوجات . لكن قيام الحرب العالمية الثانية حالت بين هتلر وبين تنفيذ هذا الأمر (٢) .

وقد اكتشفت وثيقة بخط يد مارتن بورمان ، نائب هتلر كان قد كتبها عام ١٩٤٤ يصف فيها تفكير هتلر الجدي حول تشريع التعدد لضمان مستقبل قوة الشعب الألماني (٣) .

كما أصدر (ادوارد) ملك الإنكليز (١٨٤١ - ١٩١٠) منشوراً اباح فيه تعدد الزوجات بالرغم من معارضة القسوس (٤) .

وقد حضر الدكتور سليمان دنيا (٥) أيام دراسته في لندن مناظرة فكرية حول تعدد الزوجات اقامها شبان جامعة لندن في قاعة إحدى الكنائس الفسيحة ، وانقسم المتناظرون الى فريقين : فريق اختار التأييد للتعدد . وآخر

(١) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٧٦ .

(٢) راجع : المصدر السابق .

(٣) انظر : جريدة الاهرام في ١٣/ديسمبر ١٩٦٠ - نقلا عن البهي الخولي : الإسلام والمرأة المعاصرة ص ٩٣ . ط ٣ - ١٩٦٨ - دار القلم - الكويت .

(٤) راجع : مصطفى الغلاييني : الإسلام روح المدنية ص ٢٢٨ .

(٥) انظر : الدكتور سليمان دنيا : الدين والعقل ص ٥٩ - ٦٠ - العدد : ٦ من سلسلة الثقافة الإسلامية ، القاهرة ١٩٥٩ .

معارضته وكان كل فريق يتكون من اربعة اشخاص ذكرين واثنيين ، وكان المستمعون عدداً ضخماً واسفرت النتيجة عن مساواة تامة في الاصوات التي حصل عليها المؤيدون والمعارضون . وكان من ضمن الاسئلة التي وجهت الى احدى المتناظرات من فريق المؤيد للتعدد: هل ترضين ان تكوني زوجة ثانية ؟ فكان الجواب نعم: فلأن اعيش بنصف زوج ، خير من ان اعيش بلا زوج ولأن اعيش مع اطفال يكبرون ، ويصبحون رجالا ، ، وسيدات اعيش بينهن . خير من ان اعيش وحيدة ، واموت فلا يعلم الا الجيران موتي، حين تنبعث رائحة كريهة من الحجرة التي اسكنها . وليست تلك المحاولات والنداءات المذكورة التي اطلقها رجال الفكر والسياسة ونساء من اللاتي قد ندبن حظهن . او يشعرون بشقاوة العانسات المتعطلات عن وظيفة المرأة الاساسية . التي هي الامومة . وتربية الطفل ، والمساهمة في اعداد رجال المستقبل . إلا احساس قوي من هؤلاء بخطورة منع التعدد قانوناً ، وضرورة ابحاثه والعمل به .

وما التعديل الاخير لقانون الاحوال الشخصية في العراق فيما يخص . التعدد ، حول استثناء حالتين من الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة القاضي بمنع التعدد دون اذن القاضي ، ومعاقبة المخالف بالحبس والغرامة (١) ماهو الا دليل ناصع على ضرورة التعدد الاجتماعية ، واقتضاء المصلحة العامة لها .

والحالتان هما :

- (أ) يجوز الزواج باكثر من واحدة اذا كان المراد الزواج بها ارملة .
- (ب) عدم اعتبار اعادة المطلقة الى زوجها بمثابة زواج باكثر من واحدة

(١) انظر : قانون الاحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل - الفقرات : (٤ - ٥ - ٦) الفصل الاول في الباب الاول .

فيما اذا سبق للزوج ان عقد زواجه على امرأة اخرى . قبل اعادة مطلقة الى عصمته (١) .

وهكذا تراجع القانون العراقي عن اشتراط الاذن فاعفى عنه المريد للتعدد في الحالتين المذكورتين وليست الحاجة الى التعدد مقصورة على الضرورات الاجتماعية المذكورة سابقاً ، للعمل به قدرها ، ومنعه فيما عدا ذلك ، بل هناك حالات شخصية لافراد معينين في المجتمع يتوقف حلها على العمل بمبدأ التعدد .
ومن تلك الحالات :

١ - عقم الزوجة ، وحب الزوج للذرية - وهذا حق مشروع لكل انسان - وهناك حلان لاثالث لهما .

(أ) فاما ان يطلق الزوجة ، ليتزوج باخرى - وهذا مناف لشيم الرجال ومروآتهم .

(ب) او يتزوج عليها اخرى املا في الحصول على الذرية المنشودة ، ويحفظ بزوجه الاولى ، وهذا هو الحل الاسلم والافضل .

٢ - مرض الزوجة المزمن ، او المعدي بحيث يفتوت على الزوج المعاشرة الجنسية .

٣ - شدة كره الزوج لها ، واستنفاد الوسائل الممكنة للحل .

٤ - كثرة السفر للرجل بحكم عمله والحاجة الى بقاءه شهوراً او سنين في بلاد الغربة وعدم تمكنه من استصحاب زوجته واولاده كلما سافر .

٥ - عدم اكتفاء الرجل بزوجه لهرمها ، او عجزها ، او عدم صلاحيتها للمعاشرة الجنسية . في معظم ايام السنة بسبب المرض والحيض والتفاس وما شابه ذلك .

(١) انظر : قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته: ص ٢٦ - ٢٧ و ٦٣ - ٣٢ - ١٩٨٤ مطبعة وزارة العدل .

وربما يتهم مثل ذلك الشخص بالانسياق وراء الشهوة الحيوانية، على حساب الإنسانية . لكن الذي يدفع تلك التهمة هو : ان حيوانية الرجل - كإنسان جزء من حقيقته الكلية ، وهي الجزء القوي منه . ولو لم يكن الإنسان على هذا النحو لكان ملكاً او عبداً مهتدياً بنفسه دون حاجة الى ارسال رسول » وكانت استقامته ضرورة حتمية . وهذه الحيوانية قد تغلب عليه ، كما تغلب على المرأة نفسها ، وعندئذ يدور اتصال الرجال بالمرأة بين العلاقة السرية المحرمة التي تنافي الخلق والمروءة . وبين العلاقة العلنية التي يرحب بها الاسلام (١) . لان في ذلك مجابهة للواقع ، وشعوراً بالمسؤولية ، ولا يخفى مافي ذلك من المصلحة الظاهرة للرجل والمرأة ، والصيبة الناتجة عن تلك العلاقة الشرعية العلنية بينهما .

وهكذا نستطيع القول : بعدم بلوغ شريعة او قانون ، بل لن يبلغا ايضاً الى ماوصل اليه الاسلام ، من حل المشاكل المذكورة التي تمس صميم الحياة ، بمبدأ تعدد الزوجات ، حسب الشروط والضوابط ، والغايات التي توخاها الاسلام لباحته وتطبيقه ، وذلك بفضل مساهرة الشريعة الاسلامية فيها لكل من منطقها الخاص . والطبيعة البشرية ، والهدف . المنشود من الزواج .

(أ) فاما مساهرة الشريعة لمنطقها الخاص : وذلك انها تحرم الزنا ، وتعاقب عليه اشد العقاب ، فوجب ان لاتحرمه على الناس من وجه ، وتدفعهم اليه من وجه آخر .

(ب) واما مساهرتها الطبيعية البشرية ، فذلك ان حرمان امرأة من الزواج يعني القضاء على انوثتها بالعنوسة ، او لطمح شرفها بالعار والشنار . (ج) واما مساهرتها مع الهدف المتوخى من الزواج : فذلك ان ضرورات التعدد انما هي قضايا اجتماعية ، وانسانية في الاغلب . وما دام قيام المجتمع (١) راجع » الدكتور محمد البهي « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ص ٢٨٣-٢٨٤ .

القوي السليم ، من بين اهداف الاسرة في الاسلام ، والحال ان بعض مشاكل هذا المجتمع هو الدافع لجعل التعدد ضرورة لابد منها ، بحيث لا يكون هناك بديل عنه سوى العهر والفجور (١) .

وذلك بالاضافة إلى جانب مهم من حياة المرأة . والذي هو حفظ حريتها لان اباحة التعدد لاتحرمها ذلك الحق ، ولا تكرهها على قبول من لاترتضيه زوجها ، بل هي حرة مختارة ، في أن تكون زوجة ثانية لرجل متزوج أولا . ومن يملك جبرها على هذا ؟ وقد امر الرسول صلى الله عليه وسلم باستثمارها في احاديث مشهورة . ثم الاسلام ترك للزوجة القديمة واهلها مطلق الحرية في القبول او الرفض اذا طلب اليهم الاذن في زواج زوجها بأمرأة اخرى (٢) . بدليل ما اخرج به البخاري (٣) بسنده عن المسور بن مخرمة ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو على المنبر : « ان بني هاشم بن المغيرة استأذنوا في ان ينكحوا ابنتهم على ابن ابي طالب فلا آذن ، ثم لا آذن ، ثم لا آذن ، الا ان يريد ابن ابي طالب ان يطلق ابنتي ، وينكح ابنتهم ، فانما هي بضعة مني يربيني ما ارباها ، ويؤذيني ما آذاها » .

واورد الحاكم (٤) بسند صحيح إلى سويد بن غفلة ، ان الذي استشار الرسول صلى الله عليه وسلم هو عليّ . جاء اليه مستأذنا في ذلك ، فقال له صلى الله عليه وسلم : أعن حسبها تسألني ؟ فقال : لا ، ولكن اتأمرني بها ، قال : لافاطمة بضعة مني ولا أحسب الا انها تحزن او تجزع » فقال علي : لا آتي شيئا تكرهه .

(١) راجع : الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ، ص ٨٧ .

(٢) راجع : الدكتور علي عبدالواحد وافي « المرأة في الاسلام » ص ١٣٣ - ١٣٤ .

(٣) راجع : البخاري بشرح عمدة القاري للعيني ٢٠/٢١١ .

(٤) راجع : العسقلاني : فتح الباري ٩/٢٨٦ .

ومن الجدير بالتنويه هنا : ان صحة زواج الرجل بامرأة اخرى ، لا تتوقف على اذن زوجته ، او اذن اهلها ، لكن فيما استأذنوا عن ذلك فلهم الحرية المذكورة .

لكن الاهم من ذلك ان الزوجة القديمة اذا اصابها الضرر الواضح والاهمال جراء التعدد ، فلها الحق في رفع امرها الى القضاء ، لازالة ذلك الضرر الناشئ عن التعدد ، كحقها في ذلك جرّاء اي ظلم او حيف يصيبها (١). لذا نخلص الى القول : ان تعدد الزوجات مسألة مهمة في حياة المجتمع المتطلع نحو ذرى المجد والعز ، وحل ناجح لكثير من مشاكله - كما مربنا الحديث عن ذلك . لذا لا بد ان تبقى مسألة التعدد بمنأى عن تدخل القضاء او أي تشريع يحول بين التعدد والناس ، لان البديل عنه يؤدي الى انتشار الزنا والرذائل الاخرى في المجتمع الاسلامي ، على غرار ما تشكو عنه المجتمعات الآخذة بنظام الزوجة الواحدة من العهر والفجور . والكئيس من اتعظ بغيره من حيث ما انتهى اليه ، لامن حيث مابدأ به ذلك الغير !!

(١) انظر ابن قدامة : المغني مع ملاحظة الشرح الكبير لشمس الدين المقدسي ١٣٨/٨ - ١٤٠ .
والشرييني : مغني المحتاج على المنهاج للنووي ٢٦٠/٣ .

الكتاب الثاني
الاتجاهات الفكرية الحديثة
في قضايا المرأة المعاصرة

ان قضايا المرأة المعاصرة كثيرة ومتنوعة « ولكنها في مجملها تعود الى
فصائل رئيسية ثلاث هي :

- ١ - الجانب الاجتماعي المتعلق بوضع المرأة في المجتمع « من حيث
التعليم « والعمل ، والحجاب ، ونحو ذلك .
 - ٢ - الجانب القانوني المتعلق باحوال المرأة الشخصية ، من حيث الاهلية
والزواج ، والطلاق « والحضانة ، والقوامة ، والميراث ، ونحو ذلك .
 - ٣ - الجانب السياسي المتعلق بمدى حق المرأة في الانتخاب (ناخبة
ومتخبة) وحقها في تولي الوظائف على اختلافها ونحو ذلك .
- هذا وسوف نتكلم عن كل جانب من هذه الجوانب بفصل مستقل.

الفصل الأول

المجانب الاجتماعي للمرأة

ان الجوانب الاجتماعية التي يكون للمرأة فيها نصيب . ولها فيه شأن كثيرة هي الأخرى ، وليس بمقدور رسالة كهذه ان تلمّ بكل تفاصيلها وعناصرها ، لذا فسوف نقصر القول ، ونقتصر في البحث على الجوانب التالية :

- ١ - التعلم .
 - ٢ - العمل العام الوظيفي
 - ٣ - العمل العسكري .
 - ٤ - الحجاب .
- وسوف نفرّد لكل مسألة منها مبحثاً مستقلاً .

المبحث الاول

التعليم النسوي

من المعروف بالبداية لكل مطلع على القرآن والسنة النبوية « ان هناك ادلة قوية على طلب الاسلام لتعلم العلوم » ومختلف انواع المعارف ، بل وصل الامر بالرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ان يقول : « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (١) .

كما يقول الله تعالى (٢) في الاشادة بالعلم والعلماء : « هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » وقوله تعالى (٣) : « انما يخشى الله من عباده العلماء » وقوله تعالى (٤) « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » . بل الاية الاولى التي نزلت على النبي صلى الله عليه وسلم منطوية على تعظيم العلم ، وعده من نعم الله على الانسان ، ومن دلائل قدرته تعالى « اقرأ وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم » (٥) .

وهذه الأدلة عامة وشاملة للذكر والانثى . وذلك لان الخطاب بصيغة التذكير شامل للنساء « الا بمخصص يخرجهن من نص او اجماع ، او بضرورة طبيعية ، لان النساء شقائق الرجال في التكليف . ولا خلاف في انه اذا اجتمع النساء والرجال ، ورد الخطاب او الخبر مذكرا على طريقة التغليب (٦) .

(١) انظر : سنن ابن ماجه : ٨١/١ . السيوطي : الجامع الصغير ١٣١/٢ طبعة جديدة ١٩٨١ - دار الفكر .

(٢) سورة الزمر ، الاية ٩ .

(٣) سورة فاطر ، الاية ٢٨ .

(٤) سورة المجادلة ، الاية : ١١ .

(٥) سورة العلق ، الاية : ٣ - ٤ .

(٦) راجع « محمد رفيد رضا » نداء الجنى اللطيف ص ١٠ . وصار الطالبي : آثار ابن باديس ، ٢٠١/٢ .

وقد خصص الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم يوماً معيناً لتعليم النساء وعظتهن « بناء على طلبهن ذلك منه (١) حتى قال الرسول صلى الله عليه وسلم في جارية الرجل : « أيما رجل كان عنده وليدة : فعلمها فأحسن تعليمها » وادّربها فأحسن تأديبها ثم اعتقها وتزوجها فله اجران» (٢) فإن كان هذا من توجيهات الإسلام للامة « فما بالك بالحرّة .

وقد ورد في الصحيح (٣) عن الشفاء بنت عبدالله ، قالت : « دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم وأنا عند حفصة ، فقال لي : « ألا تعلمين هذه رقية النملة كما علمتها الكتابة » وقرار الرسول صلى الله عليه وسلم تعليم الكتابة من الشفاء لحفصة دليل على شمول ذلك كافة نساء المسلمين . وانهم مثل الرجال مطاكبون بالارتشاف من معين العلم والمعرفة لاضاءة الذهن « وسعة الآفاق ، والشعور بالمسؤولية ، وانواع الواجبات تجاه الزوج والمنزل والطفل والمجتمع على السواء .

وقد كانت دعوة الاسلام إلى التعليم مبعث بروز كثير من نساء المسلمين في ميدان العلم والمعرفة . وقد تضمنت كتب السير والتأريخ أسماء هؤلاء اللامعات في عالم النساء .

ومن هذا نفهم ان الاسلام قد هيا للنساء عموماً الوصول الى مدارج العلم والتفقه ، بدليل وجود ذلك الحشد الهائل من النساء المشهورات في هذا الميدان . واما ماآل اليه امر نساء المسلمين في العهود المتأخرة ، من فشواً بالجهل وابتعادهن عن العلوم والمعرفة ، ماكان السبب في ذلك الا انحراف المسلمين عن النهج الذي رسمه الاسلام للمرأة في شؤون التربية والتعليم ، تبعاً لضعف

(١) انظر : البخاري : ٣٤/١

(٢) راجع البخاري : ١٢٠/٦ .

(٣) راجع : احمد البنا : الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني ١٧٩/١٧ . وسنن ابي داود : ٢١٥/٤ .

المستوى العلمي للرجال انفسهم في تلك الحقبة التاريخية : التي اعقت سقوط الدولة العباسية ٦٥٦هـ ، ولذلك يقول المرحوم مصطفى صادق الرافعي (١) : «وما رأينا كاتباً مسلماً يستحق امانة حمل القلم والتوجيه ، يعارض في تعليم البنات او تثقيفها لذات العلم ، او لذات الثقافة ، وانما يعارضه لما يترتب عليها من محاذير وآثام» .

وهكذا نستطيع القول : بأنه لا يوجد في ساحة الفكر الاسلامي الحديث موقف العداء لتعليم النساء . غير التحذير مما يرافق التعليم النسوي . من الاختلاط المشين بين الجنسين في المدارس الحديثة ، وتحريمه من جهة ، والدعوة الى توجيه الفتاة في الثقافة والتعليم نحو مايناسب وظيفتها الاجتماعية كزوجة او أم . او نحو الميادين الاكثر ملائمة لتكوينها الفطري وقدرتها الجسدية من جهة اخرى .

واما مارده اعلام الدوائر الاستشرافية والصهيونية والصليبية من تصدي الاسلام لتعليم المرأة مطلقاً من امثال (اللورد كرومر) (٢) في مستهل القرن العشرين ، ومن قبله الكاتب الفرنسي (الدوق داركور) في كتابه (مصر والمصريون) (٣) وغيرهما ، فهو زور وبهتان بعيد عن الصواب كل البعد ، بدليل تلك الادلة المذكورة التي تدعو المسلمين الى تعلّم العلوم والمعارف .

وقد فتد هذا الزعم الباطل كثير من علماء المسلمين وكتّابهم من امثال الشيخ محمد عبده ، ومحمد رشيد رضا . ومصطفى الغلاييني ، وحتى قاسم امين نفسه مؤلف كتابي (تحرير المرأة - والمرأة الجديدة) ألّف كتاباً خاصاً باللغة الفرنسية

(١) انظر : الدكتور علي عبدالحليم : الرافعي والاتجاهات الاسلامية في ادبه ص ٤٣ ... الرياض : نشر جامعة الامام محمد بن سعود .

(٢) كان كرومر معتمد الدولة الانكليزية في مصر خلال الاحتلال الانكليزي لها .

(٣) راجع : الدكتور فهمي جدعان : اسس التقدم عند مفكري الاسلام في العالم العربي الحديث ص ٤٦٦ ط ٢ - ١٩٨١ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر « بيروت ، والتقارير الاخرى لسنة ١٩٠٦ - ادارة حريدة المقتطف - نقلًا عن مجلة المنار ، المجلد العاشر ١٩٠٧ ص ٢١٤ - ٢١٨ .

بعنوان (المصريون) رداً على داركور في كتابه (مصر والمصريون) (١). كل ما في الامر انه اختلف الكتاب من مفكري الاسلام المحدثين حول كيفية التعليم النسوي ومناهج الدراسة والعلوم الواجبة تدريسها لهن ، وانقسموا فيما بينهم الى قسمين :

١ - قسم دعا الى التربية المبكرة للبنات ، وتعليمهن مثل الذكور انواع العلوم والمعارف للقيام بمهام اعباء الحياة ، والاستعداد للعمل في المستقبل . ومن حمل علم هذه الفكرة لاول مرة رفاعة رافع الطهطاوي «متأثراً في ذلك بما شاهد من امر المرأة الاوربية ، وخاصة الفرنسية ، مما ذكر منه في كتابه : (تخليص الابريزي في تلخيص باريز) (٢) كما ألف كتاباً في سنة ١٨٧٢ سماه : (المرشد الامين للبنات والبنين) جمع فيه الادلة والشواهد على ضرورة تعليم النساء ، ومدى فائدتها (٣) ، ثم سار على منواله قاسم امين بعد حوالي ثلاثين سنة فألف كتابه المذكورين سابقاً ، ومن جملة مقاله (٤) : «يجب ان تتعلم كل ما ينبغي ان يتعلمه الرجل من التعليم الابتدائي على الاقل ، حتى يكون لها المام بمبادئ العلوم يسمح لها بعد ذلك باختيار ما يوافق ذوقها واتقانها بالاشتغال به متى شاءت» .

ومن جملة ادلته العقلية بالاضافة الى الادلة النقلية المذكورة :

(آ) ان التعليم يفيد المرأة لتدبير ثروتها وادارة شؤونها .

(ب) اضطراب كثير من النساء إلى تسليم اموالهن إلى قريب او اجنبي ،

(١) راجع : الدكتور فهمي جدعان : المصدر السابق . ومحمد رشيد رضا : نداء للجنس اللطيف ص ١٠٠ وجملة المنار « المجلد العاشر ص ٢١٤ لسنة ١٩٠٧ ، ومصطفى الفلابيبي الاسلام - روح المدنية ص ٢٦٢ . وغير ذلك .

(٢) انظر : الدكتور فهمي جدعان : المصدر السابق ص ٤٥٩ .

(٣) راجع : الطهطاوي : المرشد الامين - المطبوع ضمن الاعمال الكاملة المجموعة له مسن قبل الدكتور محمد عماره - ٣٩٣/٢ . وجمال الدين الشيال : رفاعة الطهطاوي ص ٥١ (مسلسلة نوايغ العرب) .

(٤) انظر « قاسم امين » تحرير المرأة ص ١٨ .

يعمل فيها لصالح نفسه ، فيغتني وتبقى صفر الدين او قريباً منه .
(ج) ان امية بعض النساء ، ادت بهن إلى وضع اختامهن ، على حساب
او مستند يجهلن موضوعه ، فتجرد الواحدة منهن عن حقوقها الثابتة بالغش
والتدليس . ولو كانت متعلمة لما حدث مثل ذلك الغش .

(د) على ان العلم اصبح غاية شريفة يسعى اليها كل شخص ، يريد
سعادته المادية والروحية ، وهو حاجة من حاجات الحياة الانسانية (١) .

وتهور في الرد على القائلين : بأن تعليم النساء ينافي عفتهم ويفسدهن
فقال : (٢) «وان وقع ان امرأة تعرف القراءة والكتابة حادت عن الطريق
المستقيم ، فقد وقع ان الوفا من النساء الجاهلات دنسن عرضهن وكان الرسول
بينهن وبين رفيقهن خادماً او خادمة او دلالة . ثم ان المرأة المتعلمة تخشى
عواقب الامور اكثر مما تخشاه الجاهلة» .

٢ - والقسم الاخر من المفكرين . ذهب إلى ضرورة تعليم النساء
واعدادهن . للامور التي تلائم وظيفتهن الاساسية . في الحياة زوجة واما وعليهن
تعلم ما يعينهن على اعباء الامة وواجبات الاسرة من تدبير المنزل ورعاية
الطفل ، وما يتصل بذلك من شؤون صحية ، واقتصادية واجتماعية وثقافية.
ومن المنادين بهذه الفكرة : جمال الدين الافغاني (٣) والشيخ محمد عبده (٤)
ومحمد رشيد رضا (٥) والشيخ مصطفى صبري (٦) وعباس محمود العقاد (٧)

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٣) انظر : الدكتور محسن عبد الحميد : جمال الدين الافغاني المصلح المفترى عليه ص ١٤٩ ط ١ - ١٩٨٣ مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(٤) انظر : محمد عمار : الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده ١/٤ - ٦٣١ - والاسلام والمرأة في
رأي الامام محمد عبده . ط ٣ - ١٩٨٠ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت

(٥) انظر : محمد رضا رشيد : نداء للجنس اللطيف ص ١٠ .

(٦) راجع : مصطفى صبري : قولي في المرأة ص ٨١ - المكتبة السلفية - القاهرة .

(٧) راجع : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٧٣ .

وباحثة البادية (ملّك حنفي ناصف) (١) ومحمد فريد وجدي (٢) والبهى الخولي (٣) وغيرهم كثيرون . وفيما يلي طرف من ادلة هذا الفريق :

(آ) ان الطبيعة حينما فرقت بين الرجل والمرأة ، ارادت ان يكون لكل واحد منهما اختصاص في الحياة غير اختصاص الاخر . وما اختلاف التكوين بينهما الا ليتجه كل منهما إلى ما خلق له ، فلما كانت المرأة تمتاز بالحنان والركة والعاطفة اكثر من الرجل ، لذا فان توجيهها نحو العلوم والمعارف التي تعمق تلك الصفات لديها - لانضاج امومتها ، وتهذيب زوجيتها ، وجودة الادارة لمنزلها ، وحسن التربية لطفلها - يكون احسن واصلاح لها بكثير من توجيهها نحو العلوم والثقافات التي لا تمت إلى وظيفتها الاجتماعية بصلة (٤) .

(ب) اثبت العلم الحديث ضرورة وضع القواعد والاسس لانجاز اي مشروع كان قبل المباشرة به ، حتى لا يعقبه الفشل والفوضى - ولذلك يقول الدكتور الكسيس كارل (٥) : لم تعد المرأة تشبه انثى الشمبازي في معرفتها الفطرية ، التي تهديها إلى الاساليب التي تتبعها اثناء الحمل ، والولادة ، والارضاع ، وتوجيه نمو الطفل . لذا ينحصر واجبها الاول في تعلّم مهنة الامومة . ومن الانحراف الغريب للمجتمع الحديث اهماله هذا الجزء الجوهري من تربية الفتاة اهمالا تاماً . فهناك قواعد علمية لصنع السيارات

(١) انظر : محمد الدين حنفي ناصف : آثار باحثة البادية ص ١٢٤ - ١٢٩ . دار القومية العربية للطباعة ١٩٦٢ .

(٢) راجع : محمد فريد وجدي : المرأة المسلمة ص ٧٣ ط ١ - ١٩٠١ ، مطبعة الترقى - القاهرة .

(٣) انظر : البهي الخولي : الاسلام وقضايا المرأة المعاصرة ص ٢١٥ - ٢٢٠ .

(٤) انظر البهي الخولي . ومحسن عبد الحميد : المصدران السابقان .

والدكتور مصطفى عبد الواحد : الاسلام والمشكلات الجنسية ص ١٨٧ - ١٨٨ .

(٥) راجع : الدكتور الكسيس كارل : قواعد السلوك - او - تأملات في سلوك الانسان ص ١١٠ - ترجمة الدكتور محمد القصاص . والدكتور محمود قاسم .

او تربية المواشي . وكذلك هناك قواعد لحمل الاطفال وتكوينهم . ويجب ان تُعلّم هذه القواعد لجميع العنصر النسوي من السكان في مدارس مخصصة لهذا الغرض .

لذا فان توسيع آفاق المرأة العلمية . يلزم ان يكون ملائماً لرسالتها في الحياة ، كالفنون المنزلية في الخياطة ، والتطريز . والطبخ . وتربية الطفل . وعلم الصحة وقواعد الدين والاخلاق ، ومنها اصول التدريس ، وعناصر التربية ، وادارة الجمعيات الخيرية الخاصة بالنساء ، وما شابه ذلك .

(ج) ان توجيه المرأة نحو الدراسات التجريبية كعلوم الزراعة والمعادن ، وهندسة الصناعات الثقيلة ، وما شاكل ذلك مناف لفطرتها بعيد عن حاجتها ، لا يرضي نزعاتها . ولا يستجيب لعاطفتها ، لان الاشتغال بتلك العلوم صارف لها عن واجبها الاصيل . ومهمتها التي تنادي بها الفطرة .

نعم ان الاطلاع على أي علم كان لا يخلو من الفوائد ، لكنها اذا قورنت بمضمار ابعاد المرأة عن وظيفتها الاساسية في الحياة بواسطة الاشتغال بتلك العلوم لترجح جانب الابعاد عنها . واما اذا خلى الاشتغال بها من تلك المضار ، وتم ذلك في حدود السر والاحتشام ، فلا مانع من ذلك ، بدليل تفوق عائشة على بعض الرجال في رواية الحديث ومعرفة الانساب (١) .

(د) ضرورة اتباع سياسة معينة في التعليم النسوي بالاضافة إلى المناهج الخاصة ونوعية التأهيل والتخصص - وذلك بان تكون هناك مرحلتان في تعليم البنات تنتهي الاولى بادنى سن البلوغ . لا تتعلم فيها الفتاة غير ما يلائمها ، والذي سبق الحديث عنه . ويركز فيها على تعليم كتاب الله . وكتب الحديث الصحيحة ، دراسة وحفظاً وفهماً . وينبغي ان تنتهي عند تلك المرحلة دراسة المرأة في الأحوال العادية ، لان مجرد خروج المرأة من بيتها واعتيادها على الخروج اليومي يؤثر تأثيراً ما على وضع انوثتها .

(١) راجع : الدكتور مصطفى عبد الواحد ، والدكتور محمد عبد الحميد « المصدران السابقان .

والمرحلة الثانية لا بد ان تكون مقصورة على المتفوقات . ممن أنهين المرحلة الاولى ، وضمن الشروط الشرعية المتفق عليها لسلوك المرأة عموماً . وفي حدود حاجة الامة لتلك الامور اللائقة بالنساء كالطب والتمرين والتعليم ، شريطة ان يتم اداء تلك الوظائف مقصوراً على النساء منهن واليهن (١) .

الترجيح :

لما كان اختلاف الادوار بين المرأة والرجل حقيقة معترفاً بها . تبعاً للاختلاف بينهما في اساس التكوين . واساس التوجهات الفطرية : فانه يبدو من لوازم هذه الحقيقة وآثارها الحتمية ان يكون هناك فصل دقيق ، وتصنيف مدروس لما يسهل لكل من الجنسين اداء وظيفته . ويعينه على القيام بدوره الذي يعينه له جنسه ويتطلبه منه دوره . فمن اجل ان لا تذهب الجهود هباء ، ولا ان يتمخض التعليم عن لا شيء . نقول لذلك كله :

بسلامة موقف الطرف الثاني ، وضرورة العمل بمقتضاه . وترجيحه على موقف الطرف الاول ، لانه ليس من مصلحة المجتمع ذلك التخطب في وضع المناهج المشتركة . وعدم الاهتمام بالجوانب الاساسية في حياة المرأة ووظيفتها الفطرية . بل يوحى التعليم النسوي بالشكل المذكور ان الهدف منه هو تكثير السواد . والاهتمام بالكم فقط وكيفما كان ، دون الكيف . في الوقت الذي يتجه العالم الجديد نحو التخصص والدقة في كل شيء الا في مجال ترويض المرأة على الاعمال التي اوكلت الفطرة اليها اداءها .

(١) راجع : سعيد حوا : الاسلام ضد ٥٣٨ -- ٥٣٩ ط ٣ - ١٩٨١ . دار الكتب العلمية

- بيروت ، لبنان .

المبحث الثاني

العمل العام الوظيفي

١- بدايات اشتغال المرأة بالعمل العام

خلق الله الرجل والمرأة ، واسكنهما الارض ، واوكل اليهما عمارة الكون ونماء الحياة ، وجعل بينهما مودة ورحمة ، فتعاونوا على سهل الحياة وصعبها . وتقاسما مغارمها ومغانمها .

ولما كان الرجل يمتاز بالخشونة وقوة العضلة ، والجلد والصبر ، فقد اندفع نحو تحصيل الرزق ، وسلك في سبيله كل مسلك ، واختص بالدفاع والحماية لكل ما يقتضي التحصن له مما يقتضي التحصن منه . في حين اقتصت المرأة بما يلزم لاحتمال مشاق الحمل ، وما يتبع ذلك من وضع وتربية وحضاعة ، وبما ينبغي لتلك الوظائف من الرقة والحنان والعاطفة التي زودها الله بها . لذا اتجهت المرأة نحو المنزل والطفل لرعايتهما والاشتغال بهما اصلاً ، وساعدت زوجها في مهامه احياناً بقدر ماوسعها الوقت واعانتها القدرة على ذلك استثناء . جاء الاسلام ، وكانت تلك العادة المذكورة سارية في اوساط المجتمع فاقرها . وزادها بالشرعية تأصيلاً وتفصيلاً ، يجعل النفقة للزوجة واجباً قضائياً على الرجل . اضافة الى كونه واجباً دينياً ، بحيث لو قصر في ادائها ، كان من حقها المطالبة بها او بفسخ العقد . وتقدم الزمن وحدثت النهضة الصناعية في اوربا ، وايدت ملايين عديدة من الازواج والشبان ، فاضطرت المرأة الاوربية بدافع الحاجة من جهة ، ودفع ارباب المصانع والشركات لها الى اتون العمل من جهة اخرى ، لملء الشواغر التي نتجت عن نقص الرجال بفعل الحربين العالميتين الاولى والثانية

ولما ظهرت بواكير الاستعمار الغربي للبلاد الاسلامية ، وبدأت طلائع البعثات من دارسي البلاد الاسلامية الى العواصم الغربية للتعليم في جامعاتها

ومعاهدها ، تأثر قسم من هؤلاء الدارسين بما شاهدوه أو أُملِيَ عليهم ما أملي من الافكار ، وكان من جملتها عمل المرأة خارج البيت وتكسيبها : فلما عااد هؤلاء الدارسون الى اوطانهم الاسلامية بدأوا يبشرون بما تأثروا به والذي كان من ضمنه : عمل المرأة .

واول من دعا الى ذلك ، هو رفاعة الطهطاوي (١) ثم قاسم امين (٢) . واذا صح ما قاله الدكتور محمد عمارة (٣) من تولي الشيخ محمد عبده كتابة فصول من (تحرير المرأة) لقاسم امين والتي من ضمنها ماورد في الكتاب المذكور (٤) كما قال بذلك كتّاب آخرون (٥) فان الشيخ محمد عبده يكون بدوره ايضاً من اوائل مفكري الاسلام القائلين : بضرورة عمل المرأة ومشروعية تكسيبها . ويمكننا تقسيم آراء المفكرين المحدثين حول عمل المرأة الى ماييلي :

- (أ) الدعوة المطلقة الى مساهمة المرأة في العمل .
- (ب) التشديد على ابتعاد المرأة عن العمل الخارجي الا بقدر الضرورة
- (ج) التوسط بين الرأيين في التجويز بشروط معينة واعمال ملائمة .

٢ - رأي الداعين الى اشتغال المرأة بالعمل العام

ذهب الطهطاوي وقاسم امين والظاهر الحداد (٦) ومحمد المهدي الحجوي (٧) والشيخ محمد عبده (٨) وغيرهم الى ضرورة اشتغال المرأة بالعمل العام خارج البيت . وقد بنوا وجهة نظرهم هذه على ماييلي :

- (١) راجع الطهطاوي : المرشد الامين للبنات والبنين (ضمن الاعمال الكاملة المجموعة له من قبل محمد عمارة) ٢ / ٣٩٣ .
- (٢) انظر : قاسم امين : تحرير المرأة ص ١٩ . والمرأة الجديدة ص ٩ .
- (٣) راجع : محمد عمارة : الاعمال الكاملة للامام محمد عبده ٢ / ١٠٦ .
- (٤) تحرير المرأة : ص ١١٦ - ١١٨ .
- (٥) راجع : الدكتور ابراهيم عبده « والدكتورة درية شفيق : النهضة النسائية في مصر ص ٧٥ ط ١ - ١٩٤٥ - مكتبة الاداب ، القاهرة .
- (٦) راجع جعفر ماجد : الظاهر الحداد ص ١٦٢ ، الشركة التونسية للتوزيع ١٩٧٩ .
- (٧) انظر : محمد الحجوي : المرأة بين الشرع والقانون ، ص ٣٩ .
- (٨) سبق التنويه عن تحقيق النسبة المذكورة اليه .

(آ) ان عمل المرأة يوسع آفاقها ، ويُنمِّي مقومات شخصيتها .
ويصونها عن السامة والملل .

(ب) ولكون المرأة نصف المجتمع ، فلا يتحقق مجده . الا بكثرة
الأيدي العاملة ، لانه ليس من المعقول ان يكون نصف المجتمع عاطلا عن
العمل والا كان مصاباً بالشلل .

(ج) لمساعدة من يعولها ، او قد تكون لا عائل لها كمن توفي زوجها
وترك لها اطفالا . عاجزين عن العمل ولا شيء لهم . او ليس لها ولي قريب
يتفق عليها ، فتجد المرأة في العمل عصمة لها ولاولادها من الضياع ، وتحفظ
بذلك كرامتها . فلا تكون عبثاً على من سواها .

(د) ما زوّد الله المرأة ، مثل ما زوّد الرجل بقوى ووسائل الادراك .
الاستعمالها لا لِإهمالها ، لأن في الإهمال عَثْباً بهية الله ، وتفريطاً من جانب
الانسان ، في حين ، لم يعفها الله عن التكاليف الشرعية ، فيكون في عدم
تأهيل المرأة لكسب ضروريات الحياة سبب مباشر لضياع حق من حقوقها .
لأن الرجل لما اصبح مسؤولاً عن كل شيء يخصها استأثر بالحق في التمتع
بكل حق ، ولم يبق للمرأة حظ في نظره ، الا كما يكون لحيوان لطيف يوفيه
صاحبه ما يكفيه في لوازمه تفضلاً منه عن أن يتسلّى به ، لذا يكون القول
باقتصار وظيفة المرأة على البيت ضرباً من الخيال ، وحجاباً مانعاً من رؤية
الحقيقة (١) .

(هـ) ان في تولي الشفاء بنت عبدالله امر السوق (وظيفة الحسبة) في
خلافة عمر بن الخطاب ، دليلاً على جواز اشتغال المرأة بالعمل العام .
وكذلك سمراء بنت نهيك الاسدية ، والتي ادركت الرسول صلى الله عليه
وسلم ، وكانت تمر في السوق تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر ، وتضرب

(١) انظر « قاسم امين » تحرير المرأة ص ١٩ - ٢٤ ، والبهى الغولي « الاسلام والمرأة
المعاصرة » ص ٢٢١ - ٢٢٢ .

الناس على ذلك بسوط كان معها ، وكذلك تصدي كثير من النساء للفتيا ، ونشر العلم . ولا سيما زوجات النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك اشتراك البعض منهم في الغزوات والحروب ، بل وقيادتها فكرياً في بعض الاحايين ، كما حدثت للسيدة عائشة (١) .

(و) ان في جواز وكالة المرأة عن الرجل ، او وصايتها عليه مؤشراً يعتبر في جواز تكسب المرأة وعملها في الوظائف العمومية (٢) .

٣ - رأي المانعين :

ذهب الكثير من مفكري الاسلام المحدثين ، منهم : ابو الاعلى المودودي (٣) والشيخ مصطفى صبري (٤) وجمال الدين الافغاني (٥) ومحمد فريد وجدي (٦) وسيد قطب (٧) وعبد الحميد ابن باديس الجزائري (٨) والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (٩) والعلامة محمد جليزاده (١٠) وغيرهم من رواد الفكر الاسلامي الحديث ، إلى عدم جواز اشتغال المرأة بالعمل العام ، الذي يعد نائياً عن فطرتها ، وخارجاً عن دائرة اختصاصها ، وتوجهاتها الطبيعية في الحياة ، وقد استدلل هؤلاء على وجهة نظرهم بما يلي :

- (١) انظر : محمد مهدي الحجوي : المرأة بين الشرع والقانون ص ٣٥ - ٣٧ .
- (٢) المصدر السابق .
- (٣) انظر : المودودي : الحجاب ، ص ٢٨٦ - ٢٨٩ .
- (٤) راجع : مصطفى صبري : قولي في المرأة ص ٣ - ٤ .
- (٥) راجع : الدكتور محسن عبد الحميد : جمال الدين الافغاني ، المصلح المفترى عليه ، ص ١٠٣ و ٨١٣ / ٨ .
- (٦) انظر : وجدي : المرأة المسلمة ص ٧٠ - ١٠٢ . ودائرة وجدي : ٨ / ٨١٣ و ١٠٣ .
- (٧) انظر : سيد قطب : السلام العالمي ، ص ٥٤ . وفي ظلال القرآن : ١ / ٤٩٣ . والعدالة الاجتماعية في الاسلام ص ٥٨ - ٥٩ ط ٤ - ١٩٥٤ دار احياء الكتب العربية ، مصر .
- (٨) انظر : عمار الطالبي : آثار ابن باديس ٢ / ٢٠٩ - ٢١٠ .
- (٩) راجع : الدكتور البوطي : الى كل فتاة تؤمن بالله ، ص ٥٢ - ٦٢ . وضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية ص ٢٦٠ ط ٢ - ١٩٧٧ مؤسسة الرسالة بيروت .
- (١٠) راجع : محمد جليزاده ، ديوانه الشعري : مطبعة كردستان - اربيل ١٩٦٩ الطبعة الرابعة .

(أ) اناط الخالق جل وعز بالمرأة مهمة الابقاء على النوع الانساني ، عن طريق الحمل والولادة وتربية الطفل ، ووهبها ما تحتاج اليه من الحنان والعطف ورقة القلب التي تعتبر من مستلزمات تربية الطفل ، والزم الرجل بالانفاق عليها وعلى صغارها منه . لكي يتسنى لها التفرغ الكامل لتهيئة جوّ السكنينة والمودة لزوجها ، واشعاع الحب والحنان في قلب طفلها ، والسهر على راحته . واطلاق الطمأنينة والرحمة في داخل الاسرة ، والتعاون مع الزوج في البيت ، ورعاية ماله وسائر شؤونه في تلك المؤسسة الداخلية ، وفي خروج المرأة من البيت للتكسب واداء الوظيفة منافاة مع تلك الاغراض المذكورة . وذلك لصعوبة الجمع بينهما . بل واستحالتة احياناً . لان بيوت الموظفين والعاملات ماكانت تزيد على جوّ الفنادق والخانات : والمرأة او الزوجة او الام . التي تقضي وقتها وجهدها وطاقتها الروحية في العمل ، لن تشيع في جوّ البيت الا الارهاق والكلال والملال (١) .

(ب) قد لايجد المرء نصاً صريحاً يحرم عمل المرأة خارج البيت . لكنه يجد في عملها هذا مخالفة لروح الشريعة، وتعارضاً بيناً مع احكامها، فمثلاً نرى في قوله تعالى: (٢) «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من اموالهم» وقوله تعالى: (٣) «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن درجة» ، في هذه الآيات تأكيد لما هو مقرر من

(١) انظر : الدكتور محمد المبارك : الفكر الاسلامي في مواجهة الافكار الغربية ص ١٨٠ ط ١ - ١٩٦٨ ، دار الفكر بيروت . وسيد قطب : السلام العالمي ، ص ٥٤ . ومحمد فريد وجدي : المرأة المسلمة ص ٧٠ - ٩٩ .

والبيهقي الخولي : الاسلام والمرأة المعاصرة ص ٢٤٧ . وسعيد حوا : الاسلام / ٢٤٣ - ٢٤٦ ط ٣ - ١٩٨١ دار الكتب العلمية / بيروت .

وجعفر الحاج محمد النقدي : الحجاب والسفور ص ٥ بغداد « مطبعة الاداب ١٣٤٨ »

(٢) سورة النساء ، الاية : ٣٤ .

(٣) سورة البقرة ، الاية : ٢٢٨ .

تكليف الرجل بالاتفاق . هو تكليف يقوم على ان المرأة لاتعمل لكسب المال لانها مصروفة عنه الى غيره من الاعمال ، التي اعدتها لها فطرة الله التي فطر الناس عليها ، فاذا اخذ المجتمع بان تعمل المرأة عمل الرجل ، لزم تغيير هذه التشريعات كما يقول الدكتور محمد محمد حسين (١) . وهذا غير وارد في فكر المسلم الملتزم ، لانه تغيير لدين الله ، لذا لايجوز خروج المرأة للتكسب الا في حدود الضرورة ، وهي تقدّر بقدرها .

(ج) ان مسألة عمل المرأة محكومة بالقاعدة الاصولية المعروفة : «ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب» وما يترتب عليه محرم فهو محرم» فالعمل مهما كان شريفاً يعدّ غير شريف اذا استدعي من المرأة ان تخرج عن سلطان سترها، وان تتبرج امام الاجانب عنها، بل هو محرم بالنسبة لكل من الرجل والمرأة، اذ هو كما يستلزم من المرأة اثم التبرج ، فهو يستلزم من الرجل الوقوع في اثم مخالطتهم والتعرض للافتتان بهن . ثم ان عمل المرأة على فرض انه مؤثر في زيادة الدخل والانتاج . فهو من التحسينات المتعلقة بمصلحة حفظ المال، الا انه كما ذكرنا سابقاً مفوّت لضرورة ستر المرأة وحاجات الاسرة الصالحة ، وهي من المكملات المتعلقة بمصلحة حفظ النسل . ومصلحة النسل مقدمة على مصلحة المال (٢) .

(د) ان في تكسّب المرأة خارج بيتها مضار كثيرة :

منها : ان عمل المرأة يخلق الاضطراب في المسؤوليات الاجتماعية التي وزعها الاسلام بين الرجال والنساء. وذلك لان الوضع السليم ينحصر في ان تكون المرأة هي المطلوبة دائماً ، وان يكون الرجل هو الطالب لها والساعي وراءها، وذلك لما اقام الله تكوينها النفسي والجسمي على نحو يجعلها متعة

(١) انظر : محمد محمد حسين : حصوننا مهددة من داخلها ص ١٣٨ و ١٤٣ ط ١ - ١٩٦٧

- الناشر مكتبة المنار الاسلامية - الكويت ، ومكتبة الثقافة - الدوحة - قطر .

(٢) انظر : الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : ضوابط المصلحة في الشريعة الاسلامية ص ٢٦٠

- ٢٦١ .

للرجل اكثر من ان يكون الرجل متعة لها . ولذلك نرى عبارات التودد والاستعطاف تأتي في أغلب الاحوال من جانب الرجل. في حين نرى هذه الحقيقة في اوربا ، قد انقلبت رأسا على عقب حيث أصبحت المرأة هي الطالبة والرجل هو المطلوب. وكم من سقطة تقع فيها المرأة الى ان تعثر على الزوج الحقيقي : فتشكل ذلك من بين عدة عوامل ، العامل الالم في انتشار الاباحية (١). ويؤدي عمل المرأة في البلاد الاسلامية الى نفس النتيجة التي حدثت في اوربا . لذا فان المصلحة العامة تدعو الى عدم زج المرأة في مبادئ العمل .

ومنها: هبوط نسبة الانجاب من بين النساء العاملات بالمقارنة مع ربات البيوت، كما اثبت ذلك علماء الاجتماع والفسولوجيا والبيولوجيا استنادا الى قانون طبيعي ، وهو «ان الوظيفة تخلق العضو» ومعنى ذلك فيما نحن فيه: ان وظيفة الامومة هي التي خلقت في حواء خصائص مميزة للانوثة. ولا بد ان تضمّر تدريجيا بانصراف المرأة عن وظيفة الامومة واندماجها فيما يسمى بعالم الرجل، كما استند العلماء في دعواهم هذا الى دلالات الارقام الاحصائية لحالات العقم بين العاملات ، واطراد النقص في المواليد بينهن ، والعجز عن الارضاع لنضوب اللبن وضمور الاعضاء المخصصة لوظيفة الامومة(٢) .

ومنها: تمزيق الروابط الاجتماعية بين افراد الاسرة ، وذلك لان عمل المرأة في المصنع او الدوائر يسلب الزوجة من زوجها. والاولاد من احضان امهاتهم الى دور الحضانة العمومية ، فيشربوا على عدم التربية، بل يفقدون بذلك ارث الخصائص الانسانية وعواطفها في الآباء والامهات . ولذلك نجد هذا

(١) انظر : الدكتور محمد سعيد البوطي : الى كل فتاة تؤمن بالله ، ص ٥١ - ٥٧ .

(٢) انظر « سيد قطب : الاسلام ومشكلات الحضارة ص ١٥١ - ١٥٤ . وسعيد حوا : المصدر السابق ص ٩٩ - (نقلا عن حوار الدكتورة عائشة عبد الرحمن « بنت الشاطئ » مع طبيبة نسائية في فيينا) .

الضباع الذي يعانيه المراهق في الغرب، والذي مظهره جيل الخنافس والمشردين والفوضويين والمنحرفين خلقياً (١).

ومنها: ان المعروف من بيوت الموظفات والعاملات الاستعانة ، اما بخادمة لتدبير امور المنزل، او الاعتماد على المواد والحوائح الجاهزة في السوق بالاضافة الى ايداع اطفالهن في دور الحضانة . فما هي النتيجة؟

لقد انابت المرأة عنها اناسا يعملون نفس العمل الذي تقوم به هي في بيتها وهو وضع شاذ يؤدي بالضرورة الى الاخذ بعين الاعتبار تلك الفروق بين اخلاص المرأة والشغالة، وتربية المرأة لطفلها ودار الحضانة، وتنظيم المرأة لبيتها في حال التواجد فيه واهماله في حال خروجها.

ومنها: مزاحمة الرجل وتضييق مجال العمل عليه، وبالتالي تأدية ذلك الى تعطيل الكثيرين عن العمل.

٤- رأي المعتدلين بين الرأيين السابقين

ذهب عدد آخر من المفكرين المحدثين منهم : محمد عزة دروزة (٢) والدكتور علي عبد الواحد . وافي (٣) والدكتور مصطفى عبد الواحد (٤) والدكتور احمد شلبي (٥) وباحثة البادية (ملك حفني ناصف) (٦) والبهى الخولي (٧)

(١) راجع : جعفر محمد النقدي : الحجاب والسفور ، ص ٥ . وسعيد حوا : الاسلام : ١ / ٦٦٠ . والدكتور الكيس كارل : تأملات في سلوك الانسان ص ١٠٦ - ١٠٧

(مترجم) .

(٢) انظر : محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة : ص ٥١ - ٥٤ .

(٣) انظر : الدكتور علي عبد الواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ٣١ - ٣٢ .

(٤) راجع : الدكتور مصطفى عبد الواحد : الاسلام والمشكلة الجنسية ص ١٨٧ - ١٨٨ ط ٢ - ١٩٧٢ ، القاهرة .

(٥) انظر : الدكتور احمد شلبي : الحياة الاجتماعية في التفكير الاسلامي : ص ١٢٥ - ١٣٤ .

(٦) انظر : مجد الدين حفني ناصف : آثار باحثة البادية ص ٧٤ - ١٣٣ - ١٣٤ .

(٧) راجع : البهي الخولي : الاسلام والمرأة المعاصرة ص : ٢٢١ - ٢٤٨ .

وغيرهم الى : ان الاصل في عمل المرأة هو البيت وما يتعلق به من شؤون ، وما يحويه ويحتوي عليه من مهام للنفس والزوج والولد . لكن هؤلاء لا يرون مانعاً من امتثال المرأة مهنة شريفة ملائمة لطبيعتها وفق الشروط التالية :

(أ) ان تؤدي عملها في وقار وحشمة ، وفي صور بعيدة عن مظان الفتنة .
(ب) والا يكون من شأن هذا العمل ان يؤدي الى ضرر اجتماعي او خلقي كمزاحمة الرجل وتعطيله عن العمل.

(ج) الا يعوقها هذا العمل عن اداء واجباتها الاخرى نحو زوجها واولادها وبيتها، او يكلفها مالا طاقة لها به .

(د) والا تخرج في زيتها وزينتها وسترها لاعضاء جسمها . واختلاطها بغيرها في اثناء اداها لعملها في الخارج مخالفة لما سنته الشريعة الاسلامية في هذه الشؤون (١).

(هـ) يحسن بعمل المرأة خارج البيت ان يكون مقترنا برضاء الزوج ، لان عدم رضائه على ذلك يؤدي الى النزاع والشقاق بين الزوجين (٢) .

وعلى الزوج ان لا يضيع العراقيل في طريق عملها ، اذا لم يكن فيه ما يشغلها عن واجباتها الزوجية الاساسية، وليس فيه منكر من عرف واخلاق (٣).

ادلة هذا الفريق :

(أ) قيام كثير من النساء بالاعمال الخارجية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، واقاراه لهن، ومن ذلك ماورد في الصحيح (٤) من قول اسماء بنت ابي بكر: وزوجة الزبير: «فكنت اعلف فرسه واكفيه مؤنته، واسوسه ، وادق النوى لناضحه وأعلفه، واستقي الماء، وأغرزه غربه .. وكنت انقل النوى

(١) انظر : الدكتور علي وافي : المصدر السابق .

(٢) انظر : محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ص ٥٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) راجع : صحيح البخاري ١٥٦ / ٦ . ومسلم بشرح النووي : ١٤ / ١٦٤ - ١٦٥ .

من ارض الزبير التي اقطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأسي وهي على ثلثي فرسخ.. وفي ذلك دليل على جواز امتحان المرأة عملاً شريفاً، وملائماً لها.

(ب) اضطلاع المرأة المسلمة ببعض شؤون الحرب نفسها في عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، كاسعاف المقاتلين بالماء وتهيئة الطعام وتضميد الجرحى واخلاتهم الى ماوراء خطوط القتال ، واقرار الرسول صلى الله عليه وسلم لذلك ، بل واعطائهم من الغنيمة . ومن ذلك ماورد في الصحيح (١) عن انس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأمر سليم ونسوة من الانصار معه اذا غزا فيسقين الماء ويداوين الجرحى وعن أنس أيضاً ، قال : « ولقد رأيت عائشة بنت ابي بكر وام سايح وانهما لمشمّرتان ، ارى خدم سوقهما تنقلان القرب على متونهما ، ثم تفرغانه في افواههم ، ثم ترجعان فتملاءنها ، ثم تجيئان تفرغانه في افواه القوم » (٢) وقد كانت ام سليم تحمل معها خنجراً يوم حنين ، واخبر ابو طلحة رسول الله عليه وسلم بذلك ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ماهذا الخنجر ؟ » قالت : اتخذته ان دنا مني احد من المشركين بقرت به بطنه، فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يضحك (٣). واورد الواقدي (٤): ان عشرين امرأة اشتركن في غزوة خيبر، وان امية بنت قيس بن ابي الصلت الغفارية، قالت: جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسوة من بني غفار، فقلنا : انا نريد يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان نخرج معك في وجهك هذا ، فنداوي الجرحى ، ونعين المسلمين بما استطعنا ، فقال

(١) راجع : صحيح مسلم بشرح النووي : ١٢ / ١٨٨ . وسنن الترمذي : ٤ / ١٣٩ .

وسنن أبي داود : ٣ / ٣٩ .

(٢) انظر : مسلم : المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) راجع : الواقدي : المغازي ٢ / ٦٨٥ ، تحقيق مارسدن جونس ، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات

- بيروت ، لبنان .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : على بركة الله . فسرنا معه في هذه الحملة . فتقول امية : فلما فتح الله خيبر ، رضى لنا من الفياء ولم يسهم ، . وان النبي صلى الله عليه وسلم قد قلدها بيده قلادة في عنقها تقديراً منه صلى الله عليه وسلم لحسن بلائها في هذه الغزوة ، وكانت في عنقها حتى ماتت ، واوصت ان تدفن معها .

وتأتي هذه القلادة شبيهة بالاوزمة والانواط العسكرية في عصرنا الحديث . كما اورد البخاري (١) : ان عمر بن الخطاب ، لما كان يوزع مروطاً بين نساء من اهل المدينة فليل له : اعط هذا المرط الجيد الباقي عندك بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم التي عندك - يريدون ام كلثوم بنت علي - فقال عمر : ام سليط احق ، وام سليط من نساء الانصار ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال عمر : فانها كانت تزفر (٢) لنا القرب يوم احد .

فيستدل بتلك الاعمال المذكورة جواز امتهان المرأة عملاً يناسبها ، وبعد شريفاً في ذاته كالطب والتعليم والمؤسسات الخيرية التي تعني بالنساء والايام ، وماشابه ذلك من الامور التي يطلب بها الرفق .

(ج) ماذهب اليه بعض الفقهاء في جواز تولية المرأة وظيفة القضاء في كل شيء مطلقاً كما قال بذلك الطبري (٣) وكذلك ابن حزم الظاهري (٤) حيث لم يشترط فيه الذكورة ، وايضاً في الشهادة مطلقاً ، كما رأى ابو حنيفة جواز قضائها في كل شيء الا في الحدود والقصاص (٥) قياساً

(١) انظر : البخاري بشرح فتح الباري للمقلاني ٦ / ٥٩ .

(٢) تزفر : اى تحمل او تخط . انظر : المصدر السابق .

(٣) راجع : محمد بن احمد القرطبي : بداية المجتهد : ٢ / ٣٩٥ . والشعراني : الميزان الكبرى : ١٨٩ .

(٤) راجع : ابن حزم : المحلى : ٩ / ٣٩٥ و ٤٠٤ .

(٥) راجع : المرغيناني : الهداية : ٣ / ١٠٧ .

منهم على قبول شهادتها فيما عداهما . وكذلك جواز وكالتها عن غيرها (١) والتي تشبه وظيفة المحاماة في عصرنا . فالقول بجواز قيام المرأة بتلك الاعمال المذكورة ، في رأي هؤلاء الفقهاء ، يكون بمثابة القول : بجواز امتهان المرأة لاحدى الوظائف أو الاعمال الخارجية وفق الشروط المذكورة من الستر والاحتشام ، ووجهة العمل ، وملاءمته لها كالتطب والتعليم للنساء او الصغار وذلك بدليل القياس .

(د) اقرار علماء الامة الاسلامية لما تقوم به نساء الريف « في مساعدة ازواجهن وذويهن ، او اللاتي تحتم عليهن ظروفهن المعاشية للعمل عند غيرهن في الزراعة وماشاكلها . فمثل ذلك الاقرار الذي يأتي بمثابة الاجماع منهم ، يكون دليلا على جواز عمل المرأة خارج البيت وفق الشروط المذكورة .

٤ - مناقشة الادلة :

اولا: مناقشة ادلة الرأي الاول :

(أ) ان ما ذكره اصحاب الرأي الاول من ان العمل العام ، يوسع آفاق المرأة ، وينمي مقومات شخصيتها : لا يسلم لهم . لان ما جاء به الاسلام « من المبادئ والاحكام التي تشمل جميع جوانب حياة المرأة ، من ناحية تربيتها وهي طفلة « وتعليمها وهي يافعة امور دينها ، والعلوم الضرورية لمعرفتها للوقوف على كنه الحياة « ثم احياء الاسلام اليها بأن واجبها هو حمل امانة الذرية بكل ما تحتاج اليه من الرعاية والعناية الدائمة لها ولزوجها وبيتها « فقيام المرأة بشؤون الاسرة وفق المنظور الاسلامي المذكور ، هو الاولى والاجدر بتوسيع افاقها وتنمية شخصيتها « وتجنبها السامة والملل من اشتغالها بالمصانع او مكاتب الدوائر او تزيينها لمناظر البنوك ، والمتاجر او تصديدها لالتقاط الصور والمعلومات الصحفية .

(١) راجع « محمد القرطبي : المصدر السابق ٢ / ٢٦٠ .

(ب) ان ماذكروه من ان مجد الامة مرتبط بكثرة الايدي العاملة . فمع تسليمنا بهذه الحقيقة من حيث المبدأ ، الا اننا لانسلم بالتوجه الذي ذهبوا اليه من تفسيرها من حيث : ان عباراتهم توحى بأن عمل المرأة في البيت ليس داخلا ضمن مفهوم كلمة « الايدي العاملة » .

ولست ادري على ايّ اساس اقاموا هذه التفرقة بين العاملين ! ! ولا ادري لماذا يكون عمل المربية في روضة او مدرسة ما لاطفال الآخرين عملا ، ولا تكون تربية الام لطفلها هي عملا مثله او اجود منه ! ! ولا ادري على اي اساس يكون عمل المرأة في بناء اسمه دائرة او مدرسة او روضة يسمى عملا . ولا يكون عملها في بناء اسمه بيت عملا ! !

لذا نرى ان مثل ذلك العمل ، هو عين المساهمة مع الرجل في بناء المجد المنشود . بل لا يقل اهمية عن عمل الرجل في الخارج ، ومجاهدته في التعمير والازدهار ورفع المستوى العام للحياة . وما هذا الفرق في نوع الاعمال التي يؤديها كلا الطرفين الا بوحي من الفطرة التي فطر الناس عليها . ومخالفة هذه السنة قضاء على الاسرة وسائر المهام المتعلقة بها بالدمار والانهيار .

وبهذا اتضح ان المرأة المسلمة ليست بعاطلة عن العمل ، كما يحلو لبعض مقلدة الغرب ، لانه اذا قورنت مشقتها في مجال الاسرة : فانها اصعب واتعب من عمل الرجل ، بل ان عملها اجدى للانسانية ، واقدس من جهة التقييم ، لذا فان القول : بعطل المرأة عن العمل ، واعتبار مهامها عديمة القيمة والجدوى ، فذلك كلام لاغ ، لا وزن له ، لانه لا يعدو كونه ثرثرة دون مضمون ، وترديدا لمصيبة المت بالغرب يروج لها هؤلاء المفتونون لكي نصاب مثلها .

وافترض استطاعة المرأة على الازدواجية بين البيت والعمل خارجه ، كلام او هي من دعوى العطل والشلل ، لان في ذلك :

اولا - تناقض مع دعوى العطل ، لان في هذا اعترافا بكون المرأة في البيت غير عاطلة عن العمل .

وثانياً - لو سلّمنا جدلاً بإمكان تقسيم الوقت بين العاملين ، فمعنى هذا اداء كل منهما على اتم وجه ، مع معرفتنا السابقة بالطاقة البدنية المحدودة للمرأة ، وانها اقل من طاقة الرجل . واذا عملنا بموجب هذا الافتراض ، ورضينا بما يحصل من تقصير ونقصان في العاملين ، فمعنى هذا ان الخسارة في المقومات الروحية والمعنوية لا يؤبه بها . ولا تعتبر خسارة ، مادام هناك بديل اقتصادي (١) . ومثل هذه الانتكاسة في التفكير . والقلب للحقائق لا بد ان يتتزه عنه عقل المسلم ، وألا يخطر على باله ولا يرضى به .

(ج) اما ماذكروه من مساعدة العائل الفقير ، او عصمة الاطفال في حال فقده ، فان مثل ذلك التبرير كان معقولاً لو لم يكن هناك مبدأ في الاسلام يقضي بضرورة تكفل المجتمع الممثل في الدولة باعالة المحتاجين في حال عوزهم ، وانتشالهم من برائن الفاقة والحرمان .

ومن المعلوم في الدين الاسلامي . ماقاله الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (٢) : « من ترك كلاً فاني (وربما قال : الى الله ورسوله) ومن ترك مالا فلورثته ، وانا وارث من لا وارث له » اعقل عنه وارثه ... » .

ومعنى « كلاً اي عيالا ، او ديناً مما يتقل على صاحبه .

ومعنى « فاني اي مرجعه او امره ، يريد انه يتحمل ذلك ، وينفق على من يحتاج الى الانفاق .

وقيام الدولة بتلك المهمة حسب مضمون الحديث المذكور هو اولى وافضل من خروج المرأة للبحث عن العمل ، لان في كفالة الدولة لتلك العوائل القضاء على المشكلة من اساسها ، بعكس الأخذ بعمل المرأة كحل للمشكلة ، لان في

(١) انظر : البهي الخولي : الاسلام والمرأة المعاصرة ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) راجع : أبي داود : ٣ / ٣٢٠ . وسنن ابن ماجه : ٢ / ١٩٤ .

ذلك ترسيخاً وتعميقاً لجذور المشكلة، لاستئصالها. وقد قال (اوجست كونت) احد مؤسسي علم الاجتماع في كتابه النظام السياسي (١):

«وفي حالة عدم وجود زوج ولا أقارب - يجب على الهيئة الاجتماعية ان تضمن حياة كل امرأة، اما في مقابل عدم استقلالها الذي لايمكنه ان تجنبه وأما على الخصوص بالنسبة الى وظيفتها الادبية الضرورية، واليك في هذا الموضوع المعنى الحقيقي للرفي الانساني: يجب ان تكون الحياة النسوية منزلية على قدر الامكان، ويجب تخليصها من كل عمل خارجي، ليتمكنها على ما يرام ان تحقق وظيفتها الحيوية» وقد شهد التأريخ الاسلامي في قديمه وحديثه اساليب مشرفة ومشرفة لمدى رعاية المجتمع والدولة لمن لاعائل له اولها، وآخر ماشهده ويشهده العراق من ذلك قانون الرعاية الاجتماعية (٢) الذي ضَمَّن الحياة الكريمة لكل من لاعائل له رجلا كان او امرأة - بل وكل ضعيف من ذوي الدخل المحدود - وقد استثنى هذا القانون من اجراء التقشف الذي يمر به العراق الآن، حيث امر السيد رئيس الجمهورية بعدم تعطيل هذا القانون في اي حال وتحت اي ظرف.

(د) اما ماذكروه من تساوي المرأة والرجل في الاعضاء والقوى والتكاليف الشرعية، فان في اتخاذ هذه النقطة منطلقاً ومبرراً اخر لعمل المرأة خارج البيت خروجاً عن الموضوع، حيث لاعلاقة لهذه النقطة به. لان تساوي المرأة والرجل في التكاليف، ماهو الا تعبير عن علاقتهما بالخالق جل وعز، وانهما متساويان في العبودية له تعالى، ولذلك قال الله تعالى(٣): «ان اكرمكم عند الله اتقاكم» علما بان دعوى المساواة في التكاليف الشرعية غير مسلمة، لانهما ليسا متساويين

(١) انظر : محمد فريد وجدي : دائرة المعارف ٨ / ٣١٤ .

(٢) انظر : قانون الرعاية الاجتماعية ، المرقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ ص ٧ - ٨ - ط - مطبعة وزارة العدل .

(٣) سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

في كثير من التفاصيل : كأسلوب اداء الصلاة والصيام، واعفاء المرأة من ذلك في بعض حالاتهما وان هذا دليل على اعتبار الفرق بين الجنسين.

واما تساويهما في الاعضاء والقوى والادراك : واستنادا الى مشروعية عمل المرأة الخارجية الى ذلك التساوي. فكلام غير سديد ، لان هذه القوى والاعضاء تستغل من جانب المرأة ايضا. لكن من الوجهة التي تخصها. لذا فدعوى التبديد لهذه القوى ، او القول: بأن عدم تأهيلها للتكسب في الخارج يؤدي الى العبث بها ، كلام غير مقبول. لان المرأة التي تدير البيت، وترعى مال زوجها فيه، وتربّي طفلها، وتعلمه اسس الحياة وقواعد الاخلاق الاولى وتخفف الارهاق والتعب عن زوجها حينما يأوي اليها في البيت لاتعتبر تلك المرأة عاطلة عن العمل حتى يصدق عليها القول: بأنها اضاعت حقوقها لتنازلها عن حقها في العمل الخارجي للرجل. علما: بأن جميع الاتجاهات العامة المعاصرة « او النظريات الفلسفية الحديثة تثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن المرأة والرجل مفترقان من حيث القوى العضلية والفلسفية عموما .

(هـ) ان مذكروه من مسألة تولي الشفاء بنت عبد الله أمر السوق في عهد عمر : وتصدي البعض من امهات المؤمنين ، كعائشة وام سلمة للفتوى او رواية الحديث، وكذلك جواز وكالة المرأة عن الرجل، او وصايتها عليه عند بعض المذاهب، فانها لاتصلح للاستدلال بها على اباحة عمل المرأة مطلقاً . وفي جميع ميادين الحياة، بل تصلح للاستدلال بها في جواز عمل المرأة مقيدا بكونه ملائماً لاثباتها ورقتها لأكثر من هذا، لان تولي الشفاء وظيفة الحسبة لاتعدو كونها امرا بالمعروف ونهيا عن المنكر. وقد قال تعالى: (١) «المؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر». وانتصاب عائشة وام سلمة للفتوى ورواية الحديث ايضا لايدل على اكثر مما قلنا: ضرورة كون العمل الذي تمتعنه المرأة بالشروط المعروفة ان يكون ملائما لها، ومما هو

(١) سورة التوبة « الآية : ٧١ .

معروف ان التعليم النسوي هو اكثر الوظائف الانسانية ملائمة مع المرأة. ولا تعدو الوكالة والوصاية عن موضوع اداء الامانة ، وحفظ الحقوق وتوثيقها، والمسلمون مطالبون بذلك ذكورا واناثا. على ان هذه الروايات لم تسلم لقائليها من حيث الثبوت ، وعلى فرض ثبوتها فانها مسائل خاصة باصحابها، وليس في من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة على احد.

ثانياً : مناقشة ادلة الرأي الثاني :

لأنكر وجهة هذا الرأي القائل: بابتعاد المرأة عن الاعمال الخارجية، وعدم الانصراف اليها الا بقدر الضرورة، وذلك لكي يتسنى لها التفرغ الكامل لاداء مهامها داخل الاسرة، لكن ماذا نفعل مع تطور الزمن ومستجدات الحياة؟ وكما يقول الاستاذ مالك بن نبي (١): هل نساير الظروف؟ لنحل بنا ماتخبثه . الاقدار من حلو الحياة ومرها، ام علينا: ان نعمل جاهدين على تسيير الظروف وفق حوائجنا وتطلعاتنا نحو المستقبل الافضل والملائم مع القواعد الاساسية لديتنا؟ مما لاشك فيه ان الطريق الاولي طريق الخنوع والاستسلام، وهي التي يتبعها العالم الاسلامي اليوم، لابلان نسبة لمشكلة المرأة فحسب، بل لكل مشكلاته وكما هو معروف ان المرأة كالرجل ، لم تبق على بساطتها ، فقد برز امامها الكثير من المشاكل والمتطلبات تنتظر الحل والتلبية.

فمثلاً: اليس تطيب النساء للنساء ومداواتهن، او تعليم النساء للنساء، او اسداء النصح لهن من قبل اخواتهن اللائي وقفن على سرائر حياتهن او تقديم الاستشارات الخاصة بالنساء ، والتي تحتاجها الوزارات والمؤسسات المعنية بالتخطيط والادارة والتوجيه ، او دور القضاء لغرض التحكيم بين الزوجين في حال النزاع بينهما، وما شابه ذلك من الامور الاخرى التي تخص النساء او تتعلق بهن الى حد ما .

(١) انظر : مالك بن نبي (المفكر الجزائري) شروط النهضة ص ١٨٤ - ١٨٥ ط ٣ - ١٩٧٩ دار الطليعة ، بيروت .

فمما لاشك فيه ان تلك الاعمال اصبحت من ضرورات الحياة ، ولا تنافي الاسلام بل يأمر بقسم منها كالتعليم مثلا . ثم القيام بها كما هو معروف يحتاج الى الجهد وقضاء كثير من الوقت في سبيل انجاز العمل اليومي واتقانه ، والاسلام يبارك الاخلاص والاثقان في اداء الاعمال .

الترجيح :

بعد النظر والامعان في ادلة الرأيين الاولين ، والتي تتلخص في التأرجح بين التساهل الشديد والتضييق الشديد ، نرى الرأي الوسط بينهما اقرب الى المصلحة العامة . واغوى ادلة ، واولى بالاحذ . لانه اخذ بنظر الاعتبار حاجة المجتمع على ضوء المستجدات في الحياة . فيما يخص النساء . من غير التغاضي عنها . كما يلاحظ عند الفريق الثاني . ثم لا يخرج عما رسمته الشريعة الاسلامية للمرأة بالكلية . كما يلاحظ على رأي الفريق الاول .

بل ان هذا الرأي الوسط (الفريق الثالث) قد عالج مسألة مهمة وحيوية في شؤون المجتمع بشكل اثبت للناس مواكبة الشريعة الاسلامية للأحداث ومشاكل المجتمع . مع وضع حيلة كافية . في التقييد بالشروط لصون المرأة المسلمة عن الابتزاز والتلهث وراء اية وظيفة كانت .

ومما يستأنس به لدعم هذا الرأي مارواه البخاري (١) بسنده عن سهل ابن سعد ، قال : كانت فينا امرأة وفي رواية اخرى (٢) : كانت لنا عجوز - تجعل على اربعاء (٣) في مزرعة لها سلقا . فكانت اذا كان يوم الجمعة تنزع اصول السلق فتجعل في قدرٍ ثم تجعل عليه قبضة من شعير تطحنها ،

(١) انظر : البخاري بشرح فتح الباري للمصقلاني : ٢ / ٣٥٦ .

(٢) المصدر السابق : ١١ / ٢٨ و : ٩ / ٤٧٥ .

(٣) جمع ربيع ، وهو الجدول او الساقية او حافات الاحواض .

المصدر السابق ٢ / ٣٥٦ .

فتكون اصول السلق عرقه (١) . وكنا ننصرف من صلاة الجمعة فنسألم عليها فتقرب ذلك الطعام اليها فنلعبه ، وكنا نتمنى يوم الجمعة لطعامها ذلك ، وفي رواية اخرى (٢) فتقدمه اليها فنفرح من اجله وما كنا نقيل ولا نتغدى الا بعد الجمعة .

وجه الاستدلال : ان تعود هذه المرأة كل يوم جمعة على تقديم الطعام للصحابة بالكيفية المذكورة ، والتي اشتهرت عند الصحابة ، ونالت رضاهم وتقديرهم ، يكون بمثابة دليل على مشروعية قيام المرأة بعمل ملائم شريف ولا فرق في ذلك بين ان يكون عملها خيرية . او لقاء اجرة ، لان مجرد سكوت الصحابة كاف في الدلالة على الجواز . لانهم كانوا يستشيرون النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء .

ثم ان سير الاحداث الاجتماعية في العالم ، وحصاد التجربة الغربية يؤيد مذهب اليه هذا الفريق من حيث نكس العالم عن شوطه المجد في سبيل اشراك المرأة في العمل العام . فبدأنا نسمع ونشاهد هنا وهناك آراء نظرية وتطبيقات فعلية عامة وخاصة ، تشير الى عودة المرأة الى وضعها الطبيعي وممارسة دورها الاساسي الملائم لها ، وهو مايلبور حول علمها الخاص : عالم البيت .

(١) والعرق بفتح فكون : اللحم على العظم . والمراد ان السلق يقوم مقامه عندهم . انظر : المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق : ١١ / ٢٩ .

المبحث الثالث

العمل العسكري للمرأة

رغم ان العمل العسكري يمكن ادراجه ضمن العمل العام . . . وبأخذ حكمه على الخلاف والوفاق الذي مربنا هناك ، الا اننا رأينا ان نفرد بحثاً مستقلاً نظراً لاهميته من حيث طبيعته ، وحدّة الاختلاف في حكمه . ونظراً لاشتماله على ميزة وفترتها الشريعة الاسلامية للمرأة مما لم تستطع اية فلسفة اخرى توفيرها لها . وهي مسألة (الأمان) . ولا يخفى لدى المطلع على سير الدعوة الاسلامية منذ انبثاقها - ولا سيما ايام المحن وفترة الاضطهاد الاولى ثم المعارك الحاسمة في التأريخ الاسلامي . سواء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم او الخلفاء الراشدين وحتى العهود الذهبية اللاحقة - : أن المرأة المسلمة قد وقفت بجانب الرجل بالمشاركة في الجهد العسكري العام الشامل لكل أنواعه ، من احضار المؤن وشحن السلاح . ومداواة الجرحى او اخلائهم . ودفن القتلى . والدفاع عن بعض مايجب الدفاع عنه . حتى المشاركة الفعلية في القتال ، وكان للمرأة المسلمة في ذلك شأن لم يخف على التأريخ حتى سجله في سيفره الطويل .

فما هو مدى الاعتماد على هذه الوقائع الفعلية الثابتة في جواز مشاركة المرأة المسلمة في الجهاد شرعاً ، ليوصلنا الى القول : بجواز تجنيد المرأة في العصر الحاضر في الخدمات القريبة لما ذكر سابقاً ، لاسيما وقد وردت الاثار بارضاخ الرسول صلى الله عليه وسلم للمشاركات منهن في المجالات المذكورة . من اجل هذا تباينت وجهات نظر الفقهاء في هذه المسألة على عدومها .

ولما كانت كلمة الجهاد شاملة لكل أنواعه سواء كان قتالاً فعلياً . ام هو من مقدماته او آثاره ، فسوف نتكلم عن رأي الفقهاء في القتال الفعلي

بالنسبة الى المرأة ، ثم نتحدث بعد ذلك عن الجهد العسكري غير القتال ،
ثم نتحدث عن مكرمة الاسلام للمرأة في اهليتها للأمان .

اولاً : رأي الفقهاء في قتال المرأة الفعلي :

اتفق الائمة على كون الجهاد من حيث المبدأ فرض كفاية وانه ليس
بفرض عيني (١) خلافاً لسعيد بن المسيب حيث يراه فرض عيني (٢) وعبد
الله بن الحسن فقال : انه تطوع (٣) وقال الجمهور : بعدم وجوب الجهاد
على المرأة . لأن الذكورة من بين شروطه (٤) والدليل على ذلك مايلي :
(أ) ما اخرج به البخاري ومسلم (٥) بسنديهما عن عائشة قالت : استأذنت
النبي صلى الله عليه وسلم في الجهاد . فقال : «جهادكن الحج» واللفظ
للبخاري . كما اورد البخاري (٦) بسنده عن عائشة ايضاً انها قالت :
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم نرى الجهاد افضل الاعمال . افلا نجاهد ؟
قال : « لكن (٧) افضل الجهاد حج مبرور » . قال ابن بطال : دلّ
حديث عائشة على ان الجهاد غير واجب على النساء . ولكن ليس في قوله
«افضل الجهاد حج مبرور» وفي رواية البخاري «جهادكن الحج» ما يدل
على انه ليس لمن ان يتطوعن بالجهاد . وانما لم يكن واجباً لما فيه من مغايرة

(١) راجع : ابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير . ١ / ٣٦٤ . وابن رشد القرطبي : بداية
المجتهد ١ / ٣٢٥ .

(٢) انظر : شمس الدين المقدسي : الشرح الكبير بهامش المغني ١٠ / ٣٦٤ .

والقرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٣ / ٣٨ .

(٣) راجع : ابن رشد : المصدر السابق ١ / ٣٣٥ .

(٤) انظر : ابن قدامة : المصدر السابق .

(٥) راجع العيني : عمدة القارىء بشرح صحيح البخاري ١٤ / ١٦٤ .

(٦) انظر : صحيح البخاري ٢ / ١٤١ . والعسقلاني : فتح الباري ٣ / ٣٠٢ .

والعيني : المصدر السابق .

(٧) اختلف في ضبط (لكن) فالاكثر بضم الكاف عطفاب للنوة . واختار القابض الاستدراك

ورجح العسقلاني الاول .

المطلوب منهم من الستر ومجانبة الرجال . فلذلك كان الحج افضل هن من الجهاد (١).

(ب) ولأن المرأة ليست من اهل القتال لضعف بنيتها واستيلاء الاشفاق عليها ثم لكونها عورة يُخشَى من ظفر العدو بها فيستحل ما حرّم الله منها (٢). ولا فرق في ذلك بين المزوجة وغيرها نظراً للعلل المذكورة ، ثم لحق الزوج في المزوجة ، لان حق المخلوق مقدم على حق الخالق (٣) .

ويقول سيد قطب (٤) : ومن حكم الله في عدم الجهاد على النساء : ان الحرب حين تحصد الرجال وتستبقي الاناث تدع للامة مراكز انتاج للذرية تعوض الفراغ ، والامر ليس كذلك حين تحصد النساء والرجال . او حين تحصد النساء وتستبقي الرجال . فرجل واحد في النظام الاسلامي عند الحاجة واستخدام الرخص يمكنه ان يجعل نساء اربعاً ينجبن لتعويض الخسائر البشرية التي خلفتها الحرب والكوارث . ولكن الف رجل لا يملك ان يجعلوا امرأة تنتج اكثر مما تنتج من رجل واحد لتعويض عما وقع في المجتمع من اختلال . وهكذا تبقى المرأة بمنأى عن وجوب الجهاد عليها ، الى ان يكون النفير العام حينما يدخل الكفار مدن المسلمين . فيكون الجهاد حينئذ فرض عين على الكل رجالاً ونساء من دون فرق بينهما (٥) .

(١) انظر : المصدر السابق ٥٧ / ٦ ، ٣ / ٣٠٢ . والشوكاني : نيل الاوطار ٨ / ٦٣ - ٦٤ .

(٢) انظر : ابن قدامة : المصدر السابق ١٠ / ٣٦٦ ، ٣٩١ . وابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار ٣ / ٢٢٠ . والمرغيناني : الهداية ٢ / ١٣٥ .

(٣) راجع : ابن عابدين : المصدر السابق .

(٤) انظر : سيد قطب : في ظلال القرآن ٢ / ٣٤٥ .

(٥) انظر : المراجع السابقة . والخطيب الشربيني : مغني المحتاج ١ / ٢١٩ .

ثانياً : الجهد العسكري دون القتال

ذهب الجمهور الى جواز اشتراك المرأة في الجهود العسكرية من شؤون الحرب والقتال ومتعلق بهما ودائر في مداراتهما ، مثل المرأة المسعفة او المضمدة او الطاهية او الساقية او المخيلة للجرحى والشهداء ، نظرا للحوادث والاثار الكثيرة التي جرت للكثير منهن في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بالصفات المذكورة .

(أ) — منها : ماورده البخاري (١) في صحيحه بعنوان باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال ، وذلك بسنده عن انس ، قال : لما كان يوم احد انهزم الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ولقد رأيت عائشة بنت ابي بكر وام سليم وانهما لمشمرتان اري خدماً (٢) سوقهما تنقزان (٣) القرب — وقال غيره — : تنقلان القرب على متونهما ثم تفرغانه في افواه القوم ، ثم ترجعان فتملأنا . ثم تحيثان فتفرغانها في افواه القوم .

(ب) — ومنها ماورده ابن ماجة (٤) بسنده عن ام عطية الانصارية ، قالت : غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات اخلفهم في رحالهم واصنع لهم الطعام ، واداوي الجرحى واقوم على المرضى .

(ج) — ومنها ماورده مسلم (٥) بسنده عن انس بن مالك قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بأمر سليم ، ونسوة من الأنصار معه اذا غزا ، فيسقين الماء ويداوين الجرحى . فيقول النووي (٦) معلقا على ذلك : « فيه

(١) راجع : العيني : عمدة القارىء شرح صحيح البخارى ١٤ / ١٦٥ - ١٦٦ .

وصحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٨٩ .

(٢) الخدم بفتح الاولين : الخلائيل « الواحد خدمة . انظر : المصدر السابق .

(٣) يضم القاف بعدها زاي . قال الداودى : معناها تسرعان المشي كالهرولة .

انظر : العسقلاني : فتح البارى ٦ / ٥٩ .

(٤) راجع : سنن ابن ماجة : ٢ / ٩٥٢ .

(٥) انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٨٨ .

(٦) المصدر السابق .

خروج النساء في الغزو والانتفاع بهن في السقي والمداواة ونحوهما . وهذه المداواة لمحارمهن وازواجهن . وما كان منها لغيرهم لايكون فيه مَسُّ بشرة الا في موضع الحاجة» . بل يقول العسقلاني (١) معلقاً على الحديث الذي اخرجه البخاري في صحيحه بسنده عن الربيع بنت معوذ قالت : كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم نسقي ونداوي الجرحى ونرد القتلى : « وفيه جواز معالجة المرأة الاجنبية الرجل الاجنبي للضرورة » . ولان موضع الجرح لا يلتذ بمسه « بل تفشع منه الجلود ، وتهابه الانفس ، ولمسه عذاب للأَمْسِ والملموس (٢) .

(د) - واورد البخاري (٣) رواية اخرى للحديث المذكور عن الربيع بنت معوذ قالت : « كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وسلم فنسقي القوم ونخدمهم ونرد الجرحى والقتلى الى المدينة » فاذا كانت الربيع قد فسرَت كيفية مشاركتها مع اترابها حسبما قالت ، فان ابن التين يقول (٤) : « كانوا يجمعون الرجلين والثلاثة من الشهداء على دابة وتردهن النساء الى موضع قبورهم .

(هـ) - بل يبدو من خلال العنوان الذي عقده كل من البخاري (باب غزو النساء وقتالهن مع الرجال) والنووي (باب غزو النساء مع الرجال) وغيرهما من اصحاب السنن والمسانيد وكذلك الحديث الذي يرويه مسلم (٥) بسنده عن انس : ان ام سليم اتخذت يوم حنين خنجرًا فكان معها ، فرآها ابو طلحة فقال : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ام سليم معها خنجر ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما هذا الخنجر ؟ » قالت : اتخذته ان دنا مني احد من المشركين بقرت به بطنه » فجعل رسول الله صلى

(١) المصدر السابق ٦ / ٦٠ . والعيني « عمدة القارى . ١٤ / ١٦٨ .

(٢) المصدران السابقان .

(٣) راجع : صحيح البخاري : ٣ / ٢٢٢ .

(٤) راجع : العيني : المصدر السابق ١٤ / ١٦٩ .

(٥) راجع : صحيح مسلم بشرح النووي ١٨٧ / ٥ .

الله عليه وسلم يضحك . قالت يارسول الله صلى الله عليه وسلم : اقتل من بعدنا من الطلقاء انهزموا بك ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا ام سليم ان الله قد كفى واحسن .

وكذلك ماورده البخاري (١) ايضاً في صحيحه ان عمر قسّم مروطا بين نساء من نساء المدينة . فبقى مرط جيد فقال له بعض من عنده : يا امير المؤمنين اعط هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي عندك ، يريدون ام كلثوم بنت علي ، فقال عمر : ام سليط احق . وام سليط من نساء الانصار ممن بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال عمر : فانها كانت تزفر لنا القرب يوم اُحُد ، كما اورد العسقلاني (٢) قصة مشابهة في قتال ام عمارة الانصارية تقلا عن عمر ايضاً وفيها يقول : لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما التفتُ يمينا ولا شمالا يوم اُحُد الا وانا اراها تقاتل دوني . ثم ماورده البخاري (٣) ايضاً : باب غزو المرأة في البحر وحديث ابنة ملحان ونوم رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها ورؤياه صلى الله عليه وسلم : حول ركوب المسلمين البحر وفرحه بذلك ، وطلبها منه ان يدعو بأن يجعلها الله من غزاة البحر ، فدعا لها . وقد ركبت البحر مع بنت أروثة زوجة معاوية . وكذلك قتل صفية لاحد اليهود ايام حصار الخندق داخل المدينة (٤) ثم النساء العشرين اللاتي اشتركن مع الرسول صلى الله عليه وسلم في خيبر (٥) وكذلك مشاركة زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم في غزواته وكثير من نساء المسلمين في عهده صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء

(١) راجع : البخاري بشرح فتح الباري ٦ / ٥٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجع : العيني : عمدة القاريء بشرح صحيح البخاري ١٤ / ١٦٤ .

(٤) راجع : الواقدي : المغازي ٢ / ٦٤٢ - ٦٤٣ .

(٥) المصدر السابق .

كما هو المدون في كتب الحديث والسير (١) والمغازي وغيرها (٢) .
تبدو من تلك الاحاديث والآثار الدلالة الظاهرة على مشاركة المرأة المساحة
في اعباء الحرب. مما جعل الفقهاء يجمعون على جواز خروجها للجهاد مع
الجيش (٣) لغاية القول: بنذب الجهاد لها (٤). الا ان البعض منهم يبالغ في
الحذر والحيلة فيفضل لها البقاء ويكره لها الخروج (٥). وفي هذا ما يكفي
للدلالة على ان خروج المرأة بالصفات المذكورة مبدأ مشروع في الاسلام
اقره النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والفقهاء، لكن هناك شروطا وضوابط
مفصلة في الكتب الفقهية لا بد منها لتلك المشاركة.

ثالثاً: أمان المرأة :

الامان والامانة في اللغة بمعنى. وآمنت غيري من الامن والامان. ويقال:
آمن فلان العدو، والامن ضد الخوف (٦) ومنه قوله تعالى (٧): «مالك لأتأمننا
على يوسف» ويقصد به هنا الجوار بكسر الجيم والذي هو اعطاء الغير ذمة
فيكون بها جارك فتجيره (٨) والاصل في الامان قوله تعالى (٩): «وان احد من
المشركين استجارك فأجره» .

ومن بين المزايا التي انفردت الشريعة الاسلامية بمنحها للمرأة المساحة اعطاء

- (١) انظر « ابن هشام » السيرة النبوية ٣ / ٣١٠ . وراجع المجلد الثامن (الخاص بسيرة النساء) في الطبقات الكبرى لابن سعد .
- (٢) راجع : الشيخ عبد الحى الكتاني : نظام الحكومة النبوية المسمى - التراتيب الادارية ٢ / ١١٣ - ١١٦ . الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت « لبنان .
- (٣) راجع : الشافعي : الام ١٦٥ / ١٦٥ . والعيني : عمدة القاري ١٤ / ٨٧ .
- (٤) راجع : ابن حزم : المحلى ٣ / ٨١ .
- (٥) راجع : ابن لدامة : المغني مع الشرح الكبير ١٠ / ٣٩١ .
- (٦) راجع ابن منظور : لسان العرب ١ / ١٥٧ . والجوهري : الصحاح ص ٣٨ .
- (٧) سورة يوسف ، الاية : ١١ .
- (٨) راجع : الفيروز آبادي : القاموس المحيط ١ / ٤٠٩ .
- (٩) سورة التوبة ، الاية : ٦ .

حق الامان للحربي في حالتي السلم والحرب، وقد صادف هذا الحق اجماعا او شبهه حيث لم يخرج عليه الا ابن الماجشون وسحنون من المالكية (١) . ونظرا لان خلافهما لا يقدح في الاجماع، فقد نقل ابن المنذر (٢) والخطابي (٣) على جواز امانها. ومع ذلك فسوف نتعرض لوجهة نظر هذين الفقيهين المالكيين بعد ان نستعرض وجهة نظر جمهور الفقهاء .

أدلة الجمهور :

(أ) ماخرجه البخاري (٤) بسنده عن ام هانيء ابنة ابي طالب تقول يوم الفتح في حديث طويل : «فقلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : زعم ابن امي علي ، انه قاتل رجلا قد اجرته فلان بن هبيرة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «قد اجرنا من اجرته يا ام هانيء» . والحديث واضح الدلالة على جواز امان المرأة » وان من امتته حرم قتله (٥).

(ب) - ماخرجه البيهقي (٦) بسنده عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم : ان زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسل اليها زوجها ابو العاص بن الربيع ، ان اخذي لي امانا من ابيك فخرجت فأطلعت رأسها من باب حجرتها ، والنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الصبح يصلي بالناس فقالت : ايها الناس انا زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم واني قد اُجرت

-
- (١) راجع : ابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ١ / ٣٢٧ .
 - (٢) راجع : ابن المنذر : الاجماع ص ٦١ ، ط ١ - ١٩٨١ تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم - مطابع الدوحة الحديثة .
 - (٣) راجع : عبد الاشرف العظيم آبادي : عون المعبود على سنن ابي داود ٣ / ٣٩ .
وراجع ايضا : ابن رشد القرطبي : المصدر السابق . والشوكاني : نيل الاوطار ٨ / ١٨١ وابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير ١٠ / ٤٣٢ - ٤٣٣ .
والمرغيناني : الهداية ١٣٩ / ١٤٠ . والباقي : المتقي شرح الموطأ للإمام مالك ٣ / ١٧٣ .
 - (٤) راجع : العقلاني : المصدر السابق ٦ / ١٩٦ .
 - (٥) راجع : العيني : عمدة القاري شرح صحيح البخاري ١٥ / ٩٣ .
 - (٦) راجع : البيهقي : السنن الكبرى ٩٥ / ٩٥ . والعيني : المصدر السابق .

أبا العاص. فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الصلاة: قال أيها الناس اني لم اعلم بهذا حتى سمعتموه - الا وانه يجير على المسامين ادناه.

(ج) وكذلك استثمان ام حكيم بنت الحارث ابن هشام زوجها عكرمة ابن ابي جهل يوم الفتح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقته على ذلك وارجاعها زوجها من اليمن على هذا الاساس (١).

(د) وما اخرجه البخاري (٢) بسنده عن علي (حول ماورد في الصحيفة والتي منها) مقاله صلى الله عليه وسلم: «وذمة المسلمين واحدة يسعى بها ادناهم» (٣) فمن اخفر (٤) مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل .

(هـ) وما رواه الترمذي (٥) بسنده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ان المرأة لتأخذ للقوم» يعني تجير على المسلمين.

(و) ولأن المرأة من اهل الجهاد فانها تجاهد بما لها وكذلك بنفسها، فأنها تخرج لمداداة المرضى والاطعام والسقي والاحلاء. وتلك جهاد منها (٦) لذا يكون امانها نافذا كالرجل سواء بسواء.

بعد هذا الاستعراض لوجهة نظر الجمهور في حق المرأة بالامان والاجارة نعرض للرأي الضعيف المخالف لذلك وهو رأي فقيهي من المالكية، وهما ابن الماجشون وسحنون من اصحاب الامام مالك فانهما يقولان: بتوقف

(١) انظر : ابن القيم || زاد المعاد في هدى خير العباد ٢ / ١٨٥ - ١٨٦ .

(٢) راجع : البخاري بشرح فتح الباري ٦ / ٢٠٠ .

(٣) يقول الشوكاني في معناها || اي اقلهم فدخل كل وضع بالنص وكل شريف بالقوى .

ودخل في الادنى المرأة . راجع الشوكاني : نيل الاوطار ٨ / ١٧٩ .

(٤) اي فمن تنص عهد مسلم . انظر : القسطلاني || ارشاد الساري ٥ / ٢٣٨ - دار احياء التراث العربي - بيروت .

(٥) راجع : الشوكاني : نيل الاوطار ١ / ١٧٩ .

(٦) راجع : السرخسي : المبسوط ٥ / ٧٠ .

امان المرأة على اذن الامام، فان امضاء جاز والافلا. وقد عززا وجهة نظرهما هذا بما يلي :

(أ) - حديث ام هانيء المذكور : « قد اجرنا من اجرت يام هانيء » حيث يفهم منه ان امانها لم يكن منعقداً في نفسه ، ولا صحيحاً في حد ذاته بل ان اجازته صلى الله عليه وسلم لأمانها ، هي التي جعله منعقدا ومؤثراً والاما كان ليمضي ويقبل به (١) .

(ب) - ثم ان كثيراً من الحالات والحقوق والالتزامات يلاحظ فيها نقصان المرأة عن الرجل ، ومن اظهر مايتبين فيه ذلك هو دون دور المرأة عن الرجل في ميدان الجهاد ، لذا فان امانها متوقف على اذن الامام فان اجازته نفذ والافلا .

الترجيح :

واخيراً لاتخفى قوة الادلة التي استند اليها الجمهور في صحة امان المرأة في حد ذاته نقلاً وعقلاً ، وباللسنة القولية والفعلية الثابتة عن الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام « ثم ما يظهر من المغزي الذي يستهدفه موقف الجمهور هذا من تحقيق المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات فيما عدا الفروق التي تملئها طبيعة الاختلاف التركيبي والغرائزي فيما بينهما . بالاضافة الى تجلي موقف الاسلام السامح من التعامل مع اهل الاديان والنحل المختلفة لتنشأة اواصر المحبة والسلام بين الفرق والشعوب ، فيما اذا اعطينا حق الأمان للمرأة ، وذلك لما تمتاز به من الرأفة والشفقة التي تؤدي الى تأييد النظرية القائلة : بان الأصل في تعامل المسلمين مع الكفار هو السلم وان الحرب هي الاستثناء واما ما استدل به سحنون وابن الماجشون او وجهه به كلامهما من :

(١) راجع : ابن رشد : بداية المجتهد ١ / ٢٣٧ . والباقي : المتقى ٢ / ١٧٣ .

١ - ان اجارة ام هانيء قد نفذت بأمر الرسول صلى الله عليه وسلم لذلك تتوقف اجارة المرأة على أذن الامام ايجاباً او سلباً « فيجاء عنه : (أ) بان امان ام هانيء كان قد انعقد في حد ذاته واثراً ، قياساً على امان الرجل بجامع الاسلام فكما ان امانه نافذ فكذلك امانها . ثم ما قاله صلى الله عليه وسلم في قصة امان زينب بنته صلى الله عليه وسلم لزوجها في احدي روايات البيهقي (١) : ايها الناس هل سمعتم ماسمعت قالوا : نعم ، قال اما والذي نفس محمد بيده ما علمت بشيء مما كان حتى سمعت منه ماسمعت انه يجير على المسلمين ادناهم ، . وفي هذا اعلام المسلمين بتفهمهم حكماً جديداً والذي هو جواز امان المرأة كالرجل . وحتى لا يتصور احد : بأن اجارة زينب لزوجها قد تمت من قبل بموافقة صلى الله عليه وسلم ، ولذلك اقسم صلى الله عليه وسلم : والذي نفس محمد بيده - الحديث - . (ب) ثم ان قوله صلى الله عليه وسلم : «المسلمون تتكافأ دماؤهم وهم يد على من سواهم يسعى بذمتهم ادناهم ويرد على اقصاهم » (٢) وكذلك ما قالته عائشة فيما اورده عنها البيهقي : (٣) « ان كانت المرأة لتأخذ على المسلمين فيجوز ذلك لها » كل ذلك دليل على جواز امان المرأة كالرجل . ثم لا تدل مراجعة ام هانيء للرسول صلى الله عليه وسلم حول اجارتها اكثر من الاستنجاذ به صلى الله عليه وسلم لتنفيذ ارادتها بالقوة ، والتي كانت متيقنة بانها على الحق ولذلك قالت : زعم ابن امي عليّ .. الخ .

٢ - كما يجاء عن الاستدلال بنقصان المرأة في بعض الحقوق والواجبات ، ولا سيما في ميدان الجهاد ، بأن ذلك النقصان في بعض الامور

(١) راجع : البيهقي : السنن الكبرى ٩ / ٩٥ .

(٢) راجع ابن ماجة ٢ / ٨٩٥ . والقسطلاني : ارشاد الساري ٥ / ٢٣٨ .

(٣) راجع : البيهقي : المصدر السابق . واورد ابن قدامة في المغني ١٠ / ٤٢٣ رواية اخرى مشابهة وهي : «ان كانت المرأة لتجير على المسلمين فيجوز » .

ليس منشؤه الانوثة ، ليعمل بها كل مسألة تكون درجتها أقل من الرجل . بل السبب في ذلك اما قضية التحمل والتعبات لبعض الامور ، حيث تقتضي قواعد العدل والانصاف ان يكون الغنم فيها بقدر الغرم ، واما لاعلامها بان رسالتها الاصلية في الحياة هي البيت وتربية الطفل ومساعدة زوجها . ولذلك اعفاها الله عن الخوض في غمار الحرب ، في حين ان منشأ الامان احساس بحاجة الغير والتابع عن الرقة والرحمة ، وربما تحقيق المصلحة للمسلمين . والمرأة هي الاقرب الى الرحمة من الرجل ، بالاضافة الى ان ما استدل به سحنون وابن الماجشون استنباط في محل النص لا يقاومه .

رابعاً - المرأة والغنيمة

ومما يريد اشتراك المرأة بالجهد العسكري ان كان لها نصيب من غنائم الحرب ، وهي لاشتراكها في ذلك الجهد ، كان لها هذا النصيب ، سواء كان رضخاً ام سهماً ، واذا كان القتال مما لا بد منه ، تحقيقاً لسنة الله في ارضه المتمثلة في دفع الناس بعضهم ببعض لاحقاق الحق وابطال الباطل ، فان من نعم الله على عباده الصالحين والصالحات ان يمن عليهم بالنصر المؤزر المتوج بالاجر والغنيمة ، وهي من خصوصيات هذه الامة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك (١) : «واحلت لي الغنائم ولم تحل لاحد قبلي» .

واذا كان الحديث في تحديد الاجر مفوضاً الى علمه تعالى للمجاهدين والمجاهدات يوم الآخرة ، فالغنيمة مسألة لا بد من معرفة انصباء الحائزين عليها فهل تسهم المرأة المجاهدة من الغنيمة كالرجل سهماً معيناً ؟ او هل تعطى شيئاً منها دون التقيد بسهم معين ؟

ام لاستحق شيئاً من السهم والرضخ ، لتكتفي بالاجر والمثوبة عند الله يوم الآخرة . اختلف الفقهاء في ذلك على النحو التالي :

(١) راجع : البغاري بشرح فتح الباري للعقلائي ١ / ٣٧١ .

- ١ - ذهب الازاعي (١) وابن حبيب من المالكية (٢) الى ان المرأة تسهم في الغنيمة كالرجل ، اذا حضرت القتال واسهمت فيه .
- ٢ - ذهب الجمهور (٣) الى ان المرأة لاتعطي سهما معنا ، وانما يرضخ لها رضا .

٣ - وذهب الامام مالك الى انه لارضخ ولا سهم لها (٤) .

ادلة الازاعي وابن حبيب

استدلا على ماذهب اليه من الاسهام للمرأة كالرجل بما يلي :

(أ) بما اخبره ابو داود (٥) بسنده عن حشر بن زياد عن جدته في قصة خروجها مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر ، وقالت : « حتى اذا فتح الله عليه خيبر اسهم لنا كما اسهم للرجال » .

(ب) وبما ورد عن عمر بن الخطاب من اسهامه للمرأة (٦) وكذلك

(١) راجع : ابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير ١٠ / ٤٥١ . وابن رشد القرطبي : بداية المجتهد : ٣٣٥ / ١ . والدكتور عبد الله الجبوري : فقه الامام الازاعي ١٢ / ٤٤١ . ٤٤٢ ط ١ - ١٩٧٧ ، نشر وزارة الاوقاف في بغداد - احياء التراث الاسلامي .

(٢) راجع : الباجي : المنتقى شرح الموطأ ٣ / ١٧٩ .

(٣) راجع ابن قدامة : المصدر السابق . والنووي : شرح صحيح مسلم ١٢ / ١٩٠ . والشافعي الام : ١٦٥ / ١ . والمرغيناني : الهداية ٢ / ١٤٧ .

والدكتور هاشم جميل : فقه الامام سعيد بن المسيب ٤ / ١٧١ ط ١ - ١٩٧٥ ، نشر رئاسة ديوان الاوقاف في بغداد - احياء التراث الاسلامي .

(٤) راجع الامام مالك : المدونة الكبرى - رواية سحنون ٢ / ٣٣ . والباجي : المنتقى في شرح الموطأ ٣ / ١٧٩ . والقرطبي : الجامع لاحكام انقرآن ٨ / ١٧ . والكشراوي اسهل المدارك ١٢ / ١ . وقد اورد ابن رشد (بداية المجتهد) ١ / ٣٣٤ مايلى :

«فقال قوم : ليس للعبيد والنساء حظ من الغنيمة» ولكن يرضخ لهم . وبه قال مالك . لكن لعدم ورود ذلك في المدونة الكبرى والمنتقى وغيرهما من المصادر في الفقه المالكي . لذا أغفلته مكتبتي بهذه الاشارة .

(٥) راجع : محمد اشرف : عون المعبود على سنن ابي داود ٣ / ٢٦ .

(٦) راجع : ابن حزم : المحل ٧ / ٣٣٤ .

عن ابي موسى الاشعري في غزوة تُسْتَرُ لنسوةٍ معه ، كما اسهم خالد بن الوليد يوم اليرموك (١) .

(ج) وبما رواه سعيد باسناده عن ابن الشبل ان النبي صلى الله عليه وسلم ضرب لسهلة بنت عاصم يوم حنين بسهم ، وان رجلا قال من القوم : اعطيت سهلة مثل سهمي (٢) .

تدل الآثار المذكورة على استحقاق المرأة كالرجل في الغنائم لما ينطبق عليها من اسم الجهاد والمشاركة في النكاية بالاعداء .

(د) ومن المعقول استدلالاً : بأن ما ثبت للرجال من الحق في الغنمة . ماهو الا حكم ثبت لهم بصفة الحضور . فوجب ان يثبت للنساء بالمقاتلة كاستحقاق القتل (٣) .

ثانياً - أدلة الجمهور

استدل الامام ابو حنيفة والشافعي واحمد واسحاق والليث وابو ثور وسعيد ابن المسيب (٤) فيما ذهبوا اليه من استحقاق النساء لمجرد العطاء لهن حسب اجتهاد الامام او قائد الجيش دون الاسهام لهن كالرجال بما يلي :

(أ) ما اخرج مسلم (٥) في صحيحه وفي طرق مختلفة ان نجدة الحروري . كتب الى ابن عباس « اما بعد فاخبرني هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟ وهل كان يضرب لهن بسهم ؟ الخ . فكتب اليه ابن عباس : « كتبت نسألك هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغزو بالنساء ؟

(١) راجع « ابن قدامة : المصدر السابق ١٠ / ٤٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) راجع : الباجي : المتتقي شرح الموطأ ٣ / ١٧٩ .

(٤) راجع : الدكتور هاشم جميل « فقه الامام سعيد بن المسيب ٤ / ١٧١ والمصادر السابقة الاخرى .

(٥) راجع : مسلم بشرح النووي ١٢ / ١٩٠ - ١٩٤ .

وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى ويحذين (١) من الغنيمة . واما بسهم فلم يضرب لهن - الحديث . وفي رواية ابي داود (٢) « قد كن يحضرن الحرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاما ان يضرب لهن بسهم فلا وقد كان يرضخ لهن » وفي هذا ان المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم (٣) .
 (ب) - ماورد عن ام عطية (٤) قالت : كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنداوي الجرحى ونمرض المرضى وكان يرضخ لنا من الغنيمة .
 (ج) - وقال الترمذي (٥) وفي الباب عن انس وام عطية وهذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند اكثر اهل العلم .

(د) ماأورده الواقدي (٦) من اسماء عشرين امرأة شاركن في خير من بينهن : امية بنت قيس الغفارية فتقول : « فلما فتح الله خير رضح لنا من الفئى ولم يسهم واخذ هذه القلادة التي ترين في عنقي فأعطانيها وعلقها بيده في عنقي » وكانت امية جارية حديثة السن فاردفها رسول الله صلى الله عليه وسلم على حقيبة رحله ، وحاضت في تلك السفرة واحذاها القلادة المذكورة (٧) .

(هـ) - وكذلك ام سنان تقول : « فلما فتح خير رضح لنا من الفئى فاعطاني خرزا واوضحا (٨) من فضة اصيبت في المغنم ، واعطاني قطيفة فدكية

(١) يضم الياء وسكون الحاء وفتح الذال المعجمة : اي يعطين تلك العطية وتسمى الرض . انظر المصدر السابق .

(٢) راجع : محمد اشرف : عون المبرود على سنن ابي داود ٣ / ٢٦ .

(٣) راجع : النووي : المصدر السابق .

(٤) راجع : ابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ١ / ٣٣٥ .

(٥) راجع سنن الترمذي ١١ / ١٣٩ .

(٦) انظر : الواقدي : المغازي ٢ / ٦٨٤ - ٦٨٨ .

(٧) راجع المصدر السابق . واحمد البنا : الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد بن حنبل الشيباني ١٤ / ٥٣ - ٥٤ - لكن الامام احمد يقول : حدثني محمد بن سحيم عن أمية بنت ابي الصلت عن امرأة من بني غفار .

(٨) الا وضح جميع وضع وهى العلي من الفضة . انظر الفيروز آبادي : القاموس المحيط ١ / ٥٥

وَبُرْدًا يَمَانِيَا وَخِمَائِلَ وَقِدْرًا مِنْ صَفَرٍ (أي نحاس) (١). وغير ذلك من الآثار المتعلقة بارضاخ الرسول للمرأة دون الاسهام لها في غنائم الحرب .

(و) ولان المرأة على وجه الاجمال ضعيفة يستولي عليها الخوف والاشفاق فلا تصلح للقتال. ولهذا لم تُقْتَلْ اذا كانت حربية (٢) وما مشاركتها في الحروب بالصفات المذكورة الاتعبير رمزي عن جهادهن، ولذلك جاء ارضاخ الرسول صلى الله عليه وسلم لمن على قدر ذلك . وقد اجاب النبي صلى الله عليه وسلم عائشة حينما قالت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجهاد افضل العمل افلا نجاهد؟ قال : « لكن افضل الجهاد حج مبرور » (٣) .

ثم ان دور المرأة في النكاية بالعدو اقل بالكثير الكثير من الرجل (٤) وان الغنيمة او النسيء ماهما الاثران ناتجان عن جهود المحاربين ، وطبقاً للقاعدة المقررة في الاسلام «الغنم بالغرم» لذلك كله رضىخ للمرأة الغازية رضىخا ولم تعط سهما معيناً.

مناقشة الاوزاعي وابن حبيب :

(١) ان ما استدل به الاوزاعي وابن حبيب من حديث حشر عن جدته ومشاركتها في خير واسهامها من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لم يسلم لهما فقد اجيب عنه بأجوبة عديدة .

(أ) منها: ان اسناد هذا الحديث مظلم، لان رافعا وحشرجاً مجهولان (٥)

-
- (١) راجع : الواقدي : المصدر السابق .
 - (٢) راجع : ابن قدامة : المصدر السابق ١٠ / ٤٥٢ .
 - (٣) انظر : البخاري بشرح فتح الباري للعقلا في ٦ / ٣ .
 - (٤) راجع : ابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ١ / ٣٣٥ .
 - (٥) راجع : ابن حزم : المحلى ٤ / ٣٣٤ . وابو طيب صديق البخاري : الروضة الندية شرح الدرر البهية للشوكاني ٢ / ٣٤٢ . وبدر الدين العيني : البناية شرح الهداية ٣ / ٧٣٢ .

وايد الحافظ في التلخيص (١) كون حشرج في اسناده مجهولا . وقال الخطابي اسناده ضعيف لا تقوم به حجة (٢).

(ب) - ان الحديث على فرض صحته وملاءمته للاستدلال به يحتمل ان الراوي سمى الرضخ سهماً ، بدليل ان في حديث حشرج انه جعل لمن نصيباً تمرأ . ولو كان سهماً مااختص التمر ، ولان خير قسمت على اهل الحديثية نفر معدودين في غير حديثها ، ولم يذكر منهم (٣) .

(ج) - ماقاله ابن القيم (٤) في تفسير قولها : اسهم لنا كما اسهم للرجال تعني به انه صلى الله عليه وسلم اشرك بينهم في اصل العطاء . لافي قدره ، فارادت انه اعطانا مثلاً اعطى الرجال ، لانه اعطاهن بقدره سواء .

(د) - او انه صلى الله عليه وسلم اسهم لمن مثل سهام الرجال من التمر خاصة (٥) او من المتاع دون الارض (٦) .

٢ - وينبغي ان تحمل الآثار المتعلقة باسهم المرأة من قبل كل من عمر ابن الخطاب وابي موسى الاشعري وخالد بن الوليد وامثالهم على الرضخ الذي هو العطية القليلة جمعاً بين الاحاديث (٧) لاسيما وان حديث ابن عباس في جواب (نجدة) الحروري : « ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يغزو بالنساء فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة واما بسهم فلم يضرب لمن » فانه قد صححه مسلم واحمد وابو داود والترمذي (٨) ..

(١) انظر الشوكاني : نيل الاوطار ٨ / ١١٤ .

(٢) راجع المصدر السابق : محمد اشرف : عون المعبود على سنن ابي داود ٣ / ٢٦ .

(٣) راجع : ابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير ١٠ / ٤٥٢ - ٤٥٣ .

(٤) راجع : محمد اشرف : المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) راجع ابن قدامة : المصدر السابق .

(٧) راجع الشوكاني : نيل الاوطار ٨ / ١١٥ .

(٨) المصدر السابق .

٣- وأما حديث سهلة . فإن في الحديث انها ولدت فاعطاها النبي صلى الله عليه وسلم لها ولو لدها . فبلغ رضخها سهم رجل ، ولذلك عجب الرجل الذي قال : اعطيت سهلة مثل سهمي (١) ولو كان هذا مشهوراً من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ما عجب منه .

مناقشة المالكية في قولهم بعدم استحقاق المرأة للاسهام او الرضخ في الغنيمة
لم اعثر على دليل من النقل او العقل في كتب المالكية ولا الكتب الفقهية التي تعني بمقارنة الاراء الفقهية ومناقشتها - والتي استطعت مراجعتها - وذلك على رأي الامام مالك القائل : بعدم الاسهام ولا الرضخ للمرأة المشاركة في الجهاد (٢) والذي بنوا عليه اشتراط الذكورة لاستحقاق الغنيمة . رغم استدلالهم على استحقاق الاجير للغنيمة بحجة القتال والتعاون على الظهور على العدو . وان الذي يدخل ارض العدو ولم يظهر غرضاً غير الجهاد كان وقوفه في الجيش ومقامه في العسكر يقوم مقام القتال ، لانه لم يدخل لغيره ولا فرق في ذلك بين ان يقاتل . او يحفظ المقاتل او يكثر السواد (٣) . واعتقد ان هذا التوجيه للقول باستحقاق الاجير . كاف للرد به على قولهم عدم استحقاق المرأة المشاركة في الجهاد بشيء من الغنيمة او الرضخ لان قيام المرأة بالاسعاف والتضميد والسقي والطهي والاخلاء يدخل ضمن التعاون والحضور على الاقل في تكثير سواد المسلمين .

الترجيح :

لا يخفى بعد عرض الادلة في المسألة . قوة منطق الجمهور وادلته العقلية والعقلية على استحقاق المرأة المشاركة للرضخ والعطية التي يرتبها امام المساهمين

(١) راجع : ابن قدامة « المصدر السابق » .

(٢) راجع مالك : المدونة الكبرى « رواية سحنون ٢ / ٣٣ . والباقي : المتقي في شرح

الموا ٣ / ١٧٩ . والقرطبي : الجامع لا حكام القرآن ٨ / ١٧ .

(٣) انظر : الباقي : المصدر السابق .

او قائد جيشه . خصوصاً وانه رأى وسط بين الاسهام المطلق لاعتبارها كالرجل سواء بسواء ، والمنع المطلق الذي يدل على عدم الاعتماد بجهدا وحضورها في الجهاد ، ثم ان في قول الجمهور اشارة الى جانين مهمين في حياة المرأة .

احدهما : الاعتراف بجهدا وتعاونها مع الرجل في هذا الامر الخطير الذي يدل على الالتحام المصيري والهدف المشترك الذي يتوخاه كل من الرجل والمرأة في حياته .

ثانيهما : ان في القول بالرضخ دون الاسهام تذكيراً للمرأة المسلمة بان وظيفتها الاساسية في الحياة هي العمل الداخلي من الاعتناء بالبيت والطفل وتربيته واسعاد زوجها ، وان قيامها بغير ذلك يعتبر استثناء من تلك الوظيفة وضرورة تلجأ اليها ، وهي تقدر بقدرها لاغير .

المبحث الرابع في الحجاب

تأتي مسألة الحجاب في مقدمة المسائل التي اثارها اعداء الاسلام . وتعرضوا لها بالنقد اللاذع ، واشترك معهم في هذه الحملة الظالمة بعض الواهمين من الكتاب المحدثين ، مما دفع حملة الفكر الاسلامي الحديث المتترمين بمبادئه وقواعده الى تناول الموضوع بالتوضيح من جديد ، ورد الشبه المطروحة على الساحة ، وتحذير المسلمين من العواقب الوخيمة التي تنطوي عليها تلك الدعوة والتي ماهي الا حلقة اولية ضمن حلقات متسلسلة ترمي الى نسف الاسلام وتقويض بنيانه وتشويه معالمه .

ويمكن تقسيم المتناولين لهذا الموضوع من المسلمين الناقدين والرادين عليهم الى مايلي :

١ - فريق تطرف في دعوته الى نبذ الحجاب وتمزيقه ، واختلق مضاراً كثيرة نه .

٢ - وفريق آخر اعتدل في ذلك ، وحاول التوفيق بين النصوص ونشدان العصرية .

٣ - والفريق الثالث عالج الموضوع من منطلق الاسلام والواقع المشهود . وسأحاول عرض الافكار الثلاثة ووجهات نظرها وادلتها مع المناقشة والترجيح .

الفريق الاول :

يعتبر قاسم امين (١) من اول المتادين ببدعة السفور ، ونبذ الحجاب وناصره في دعوته كثيرون ، منهم : الطاهر الحداد (٢) والانسنة نظيرة

(١) انظر : قاسم امين : تحرير المرأة ص ٥٥ - ٩٩ ، والمرأة الجديدة ص ٧ - ٨ ، ٤٨

٦٣ ، ٧٤ .

(٢) انظر : الطاهر الحداد : امرتنا في الشريعة والمجتمع ص ١٨٨ - ١٩٢ ط ٢ - ١٩٧٢
الدار التوز

زين الدين (١) والشاعر جميل صدقي الزهاوي (٢) والشاعر معروف الرصافي (٣) والشيخ رجب البيومي (٤) وعبد القادر المغربي (٥) وغيرهم . فذهب قاسم امين ومؤيدوه في كتبهم ومقالاتهم : الى ان الحجاب ما هو الاعادة درجت عليها الشعوب والامم قبل الاسلام ، وتأثر المسلمون بها . ولاسيما في العهود المتأخرة — بتلك العادة — وان سفور المرأة يعني في المفهوم الاسلامي كشف الوجه واليدن والاختلاط مع الرجال في الاسواق والاماكن العامة . كدور العلم والعبادة والقضاء وما شاكل ذلك ، وان الحجاب ينافي الحرية ، لانه رمز العبودية : بل انه خاص بنساء الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم (٦) لما ورد من الايات المتعلقة بهن ، والتي منها قوله تعالى (٧) «يا نساء النبي لستن كاحد من النساء ان اتقين فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض ، وقلن قولاً معروفاً وقرن في بيوتكن ، ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى ، واقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله ، انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيراً» .

-
- (١) راجع : نظيرة زين الدين : السغور والعجائب ، محاضرات ومناظرات (كل الكتاب) : ط ١ - ١٩٢٨ مطابع قوزما - بيروت .
- (٢) انظر : المؤيد « العدد ٦١٣٨ ، ٢١ : اغسطس ١٩١٠ . وديوان جرجل صدقي الزهاوي ١ / ٣١٦ - ٣١٨ ، ٧١٣ القاهرة - المطبعة العربية ١٩٢٤ . وهلال ناجي : الزهاوي وديوانه المفقود ص ٣٥٨ - ٣٥٩ - مطبعة نهضة مصر ١٩٦٣ القاهرة . وانور الجندي الزهاوي شاعر الحرية ص ٤٠ - ٤١ مائة كتب ثقافية (٣٨) ١٩٦٠ - القاهرة .
- (٣) انظر : الرصافي : ديوانه ص ٣٥٠ - ٣٥٣ - ٣٦٨ . شرح وتعليق مصطفى علي ، منشورات وزارة الاعلام العراقية « بغداد .
- و ديوان الرصافي ١ / ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٢٥ ط ١ - ١٩٣١ مطبعة دار المعرفة - بيروت
- (٤) مجلة الرسالة العددان ٧٧٣ - ٧٧٤ .
- (٥) انظر : مجلة الهداية « عدد ديسمبر سنة ١٩١٠ ص ٧٠٩ - ٧١٤ نقلا عن الدكتور محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ١ / ٣٣١ ط ١ - ١٩٥٦ مكتبة الاداب - القاهرة
- (٦) انظر المصادر السابقة .
- (٧) سورة الاحزاب ، الايتان ٣٢ - ٣٣

وقوله تعالى (١) : « واذا سألتموهن متاعا فسئلوهن من وراء حجاب ذلكم اطهر لقلوبكم وقلوبهن » .

كما والتمس قاسم أمين وانصاره لاثبات وجاهة نبذ الحجاب وتمزيقه فذكروا مضار كثيرة :

(أ) منها - افتقاد المرأة المحجبة الثقة بالرجل ، فلا يكبر عليها ان تخونه .
(ب) وان المحجوبة لاتخاف ان يعرفها احد ، اذا مشت الى محل الريية بخلاف السافرة لعلمها بأن الناظرين يعرفونها . بأنها بنت فلان او زوجة فلان (٢) .

وان الحجاب منع ، والانسان لما كان حريصا على مامنع منه ، كان مقدما على هتكه بطريق غير مشروع بعكس المكشوفة (٣) .

(ج) كما في الحجاب مجال للتدليس والغش في الزواج ، او ادلاء الشهادة او الاعتراف امام الحاكم بحق ، بخلاف السافرة حيث لا يستطيع احد التدليس بها او عليها (٤) .

(د) يسبب الحجاب - اذا كنا قد فسرناه بالقرار في البيت - ان يفقد كثير منهن لصحتهن وان يعشن عليلات الجسم والروح . ويصبن بأمراض التشحم وفقر الدم ، وهن في ريعان شبابهن ، كل ذلك لعدم استنشاقهن الهواء الصافي (٥) .

(هـ) وان الحجاب يسبب اساءة ظن الغربيين بالمسلمين ، لأنهم يقولون : لو كان المسلمون واثقين بعفة نسايتهم لما اخفوهن عن عيون الناظرين اليهن .

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٣ .

(٢) انظر : جميل الزهاوي : المؤيد المصدر السابق « قاسم أمين » تحرير المرأة ص ٦٨

(٣) انظر باسم ابن : المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

كما انه يؤدي في الاكثر الى تنافر الزوجين . لانهما لم يقتربا بانتخاب الواحد للآخر ، بل يتم ذلك عادة وفق اختيار ابوي الزوجين ، وهذا غير صحيح لان الابوين لا يتزوجان ، بل اولادهما يتزوجون (١)

(و) يراد بالحجاب العفة ، لان عدمه مجلبة للفساد . وهذا قول لا يمكن الاستدلال عليه . لعدم وجود احصائية دقيقة تثبت ذلك . وحتى في وجودها لاتكون دليلا على الاثبات او النفي في المسألة ، لان ازدياد الفساد ونقصانه يرتبطان بأمور كثيرة ليس الحجاب اهمها . بل هناك لطرق معيشة الامة ومزاجها واقليمها وآدابها وتربيتها اثر عظيم في فساد اخلاقها وصلاحها (٢) . (ز) بل التجارب ترشد الى : ان اطلاق النساء واختلاطهن اوفى بالنساء الى العفة من الحجاب بدليل قول المطلعين على احوال امريكا التي رأوا فيها ، ان نساءها احفظ للاعراض واقوم للاخلاق من البلدان الاخرى . وذلك لشدة الاختلاط بين الجنسين في جميع ادوار الحياة كالوضع المشاهد الذي لاتزاع فيه لاحد : ان نساء الارياف والقرى من بلاد العرب وغيرها مع اختلاطهن بالرجال على مايشبه الاختلاط في اوربا اقل ميلا للفساد من ساكنات المدن اللاتي لم يمنعهن الحجاب من الانغماس في الفساد (٣) .

واخيرا فان هذا الفريق يتظاهر الاستدلال بالنصوص وآراء الفقهاء . لتفسير الحجاب بأنه خاص بنساء الرسول صلى الله عليه وسلم ومقتصر عليهن دون ماعداهن ، من نساء المسلمين وبناتهم ، وان دعوتهم منصبة على توضيح معنى الحجاب باحتشام المرأة المسلمة للاداب والارتشاف من معين العلوم والمعارف ، والتزود بالتربية الصحيحة . دون الاكتفاء بالاحتجاب المادي الذي عبر عنه احد اركان هذا الفريق وهو الطاهر الحداد حينما

(١) انظر : الزهاوي : المصدر السابق .

(٢) انظر : المصدر السابق . وقاسم امين : تحرير المرأة ص ٨٢ .

(٣) انظر : قاسم امين : المصدر السابق .

قال : (١) « ماشبه ماتضع المرأة من النقاب على وجهها منعاً للفجور بما يوضع من الكمامة على فم الكلاب كي لاتعض المارين » .

وكذلك قول قاسم امين (١) بعد ان ينفي وجود نص شرعي يثبت الحجاب رغم اصراره المزعومة من قبله وقبل امثاله : «وانما هي (عادة الحجاب) عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الامم فاستحسنوها واخذوا بها، وبالغوا فيها، والبسوها لباس الدين كسائر العادات الضارة التي تمكنت في الناس باسم الدين، والدين براء منها. »

او كقول الزهاوي (٣) :

ليس ترقى الابداء في امة ما لم تكن قد ترقى الامهات
اخر المسلمين عن امم الارض حجاب تشقى به المسلمات
كما يقول ايضاً :

لايقي عفة الفتاة حجاب بل يقيها تثقيفها والعلموم
هذبوا ارواح العذارى لتبقى سالمات من العذارى الجسموم
اسفري فالحجاب يابنة فهر هو داء في الاجتماع وخيم
انزعيه ومزقيه فقد انكره العصر ناهضاً والحلوم.

اسفري فالففور للناس صبح زاهر والحجاب ليل بهيم.

او كقول معروف الرصافي (٤):

قل للالى ضربوا الحجاب على النسا افتعلمون بما جرى تحت العبا
شرف المليحة ان تكون اديبة وحجابها في الناس ان تهذبها
والوجه ان كان الحياء نقابه اغنى فتاة الحي ان تتقبها
واللؤم اجمع ان تكون نساؤنا مثل النعاج وان نكون الأذؤبا

(١) انظر : الطاهر الحداد : امرأتنا في الشريعة والمجتمع ص ١٨٢ .

(٢) انظر : قاسم امين : المصدر السابق ص ٥٩ .

(٣) انظر : انور الجندي : الزهاوي : شاعر الحرية ص ٤١ .

(٤) انظر : ديوان الرصافي : ١ / ٣٢٥ .

كما وان هذا الفريق يشيد بالغربيين لازاحتهم الحجاب عن نسائهم ، واعطائهن مطلق الحرية في التنقل والاختلاط والسفر اينما كان من دون محرم اوزوج (١) .

ولاتخلو عباراتهم عن التهكم والتعريض بآراء وتفسيرات الفقهاء والمفكرين المسلمين المتعلقة بالحجاب . لحد ربط تأخر المسلمين من النواحي العامة بحجاب المرأة المسلمة ، وتقدم الغربيين عن نسائهم . وانه لو كان فضيلة لما غاب عن ذهن الغربيين (٢) .

الفريق الثاني

حاول هذا الفريق الجمع بين النصوص الشرعية وآراء الفقهاء المتعلقة بالحجاب من جهة ، وبين مايمليه تطور العصر على النساء من الخروج في البيت والاختلاط مع الرجال ، وتبؤ بعض المناصب المناسبة لها استجابة لحوائج الامة .

فمن هؤلاء القائلين بذلك الرأي عدد آخر من المفكرين المحدثين : منهم محمد رشيد رضا (٣) ومحمد جليزاده الكردي (٤) وعباس محمود العقاد (٥) ومحمد عزة دروزة (٦) ومحمد كرد علي (٧) وباحثه البادية (ملك حفني

- (١) انظر : لاسم امين : المرأة الجديدة ص ٧٤ .
- (٢) انظر : قاسم ذامين : تحرير المرأة ص ٩٥ - ٩٦ . ونظيرة زين الدين : السفور والحجاب ص ٢٣٧ - ٢٣٢ - وغيرهما .
- (٣) انظر : محمد رشيد رضا : نداء للجنس اللطيف ص ١١١ - ١١٣ .
والدكتور يوسف ايش : رحلات الامام محمد رشيد رضا ص ٢٤٤ - ٢٥١ ط ١٩٧١ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت .
- (٤) انظر : محمد جليزاده : التفسير الكردي للقرآن الكريم (مخطوط) قسم رقم ١٣ - ورلة ١٦٧ - ١٦٨ .
- (٥) انظر : عباس محمود العقاد : المرأة في القرآن ص ٦٢ - ٦٧ .
- (٦) انظر : محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ص : ٢٥٣ - ٢٥٤ .
- (٧) انظر محمد كرد علي : الاسلام والحضارة العربية ١ / ٨٨ - ٩٤ - القاهرة دار الكتب المصرية ١٩٣٤ .

ناصر (١) (وجمال الدين الافغاني (٢) وتقي الدين النبهاني (٣) وغيرهم من المفكرين المحدثين .

ويتفق هذا الفريق مع الفريق الاول ، في كون الحجاب بمعنى القرار في البيت خاصاً بنساء الرسول صلى الله عليه وسلم - بل ذهب النبهاني والسيد محمد رشيد رضا الى حد القول : بعدم وجود الحجاب نهائياً ، او بالشكل المبالغ فيه في العصور المتأخرة في أصول الشريعة . لكن الذي يميز منهجهما مع مؤيديهما عن منهج الفريق الاول ، وهو انهم قالوا : بذلك الرأي من منطلق اسلامي بحث معتمدين على ادلة مستقاة من اصول الشريعة الاسلامية . بعكس ماذهب اليه الفريق الاول ، من منطلق التقليد والمحاكاة لتقاليد نساء الغرب واقرار الرجال هن على تلك العادة .

أدلة هذا الفريق

١ - اجماع المسلمين على شرعية صلاة النساء مكشوفات الوجه والكفين فرادى او جماعة في المساجد . وكذلك في الحج طائفات في البيت . او واقفات بعرفة ، او راميات الجمار ، كما كن مسافرات مع الرجال إلى الجهاد للاسعاف والتحميس (٤) كل ذلك قد وقع منهن على مشهد من الرجال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين .

وكذلك مانصح به النبي صلى الله عليه وسلم الخاطب من النظر الى المرأة التي يريد الزواج منها ، وجواز شهادتها امام الحاكم . او استشارتها . وكذلك صحة بيعها او شرائها وسائر تصرفاتها الاخرى . وجواز تلقيها

-
- (١) انظر : محمد الدين حنفي ناصر : آثار باحثة البادية ٢٨ - ٨٢ - ١١١ - ٢٨١ - ٢٨٢
(٢) انظر الدكتور محسن عبد الحميد : جمال الدين الافغاني : ص ١٥٠ .
(٣) انظر : تقي الدين النبهاني : النظام الاجتماعي في الاسلام ص ٣٦ - ٥٢ .
(٤) انظر : محمد رشيد رضا : نداء للجنس اللطيف : ص ١١١ .

العلم عن الرجال وتلقيهم عنها على تفصيل في احكام فرض العين او الكفاية
او المندوب فيه (١) .

٢ - ومن دلائل السنة : حديث المرأة الخثعمية : ونظرها الى الفضل بن
عباس ، ونظره اليها ، وهو مروي عن ابن عباس في الصحيحين (٢) وفي
السنن عن عليّ عند الترمذي (٣) وحاصله في جملة الروايات ، ان الفضل
كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فعرضت للنبي
صلى الله عليه وسلم امرأة من خثعم وضيئة الوجه ، تسأله : هل تحج عن
أبيها الذي ادركته الفريضة ، وهو ضعيف لا يثبت على الرحلة ؟ فافتاها
بالجواز وفيه ان الفضل جعل ينظر الى المرأة . وتنظر اليه فجعل صلى الله
عليه وسلم يصرف وجه الفضل الى الشق الاخر . وفي بعض الفاظه : فلو
صلى الله عليه وسلم عنق الفضل فقال العباس : يا رسول الله صلى الله عليه
وسلم لم لويت عنق ابن عمك ؟ ، وفي لفظ : وجاءت عنق ابن عمك ،
فقال صلى الله عليه وسلم رأيت شاباً وشابة . فلم آمن الشيطان عليهما ، وفي
رواية فلم آمن عليهما الفتنة » .

وجه الاستدلال :

ان الرسول صلى الله عليه وسلم مادام لم يأمرها بتغطية وجهها ، وان
العباس لو لم يفهم : ان النظر جائز ماسأل ، ولو لم يكن مفهمه صحيحاً ،
ما اقره عليه النبي صلى الله عليه وسلم وهذا بعد نزول آية الحجاب قطعاً .
لانه في حجة الوداع سنة عشر ، والاية نزلت سنة خمس . وقد قال بذلك
ابن قطان وغيره ، لذلك كله ينهض القول : باباحة النظر من كل من الرجل

(١) المصدر السابق .

(٢) راجع ؛ البخاري بفتح الباري للعقلائي ٥٧ / .

(٣) انظر : الترمذي ٣ / ٢٣٣ . واحمد عبد الرحمن البنا ٥ بلوغ الاماني من اسرار الفتح
الرباني ١١ / ٢٤ . وسنن ابي داود ٤٠١ / .

والمرأة الى ما عدا العورات . هذا اذا لم يكن بشهوة ، فان كان فيها فمكروه وان خيف منه فتنة تفضي الى الحرام اتجه القول : بتحريمه لسد الذريعة لالذاته كالخلوة والسفر عند من يقولون : بثبوت التحريم بالدليل الظني (١).

٣ - ومن القرآن ، قوله تعالى : (٢) «ولا يبدین زینتهن الا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن » فالله تعالى نهى المؤمنات ان يظهرن محل زیتھن ، لانه هو المراد بالنهي ، لكنه استثنى استثناء صريحاً ، وهو يعني ان هناك محل زينة في المرأة يظهر ولا يشمل النهي عن اظهار محل الزينة في المرأة ، وقد روى ابن عباس : ان المراد بقوله تعالى : « الا ما ظهر منها » هو الوجه والكفان » (٣) .

وهناك حوادث كثيرة غير قصة الخثعمية المذكورة تدل على ان ما كان يظهر من النساء في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . هو الوجه والكفان وانه صلى الله عليه وسلم ، قد اقرهن على ذلك وكن يكشفن وجوههن وايديهن في الاسواق والطرقات . ومن ذلك :

(أ) ماورد عن جابر بن عبد الله . قال : شهدت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم العيد فبدأ بالصلاة قبل الخطبة بغير اذان ولا اقامة ، ثم قام متوكئاً على بلال ، فأمر بتقوى الله ، وحث على طاعته . ووعظ الناس وذكرهم ، ثم مضى حتى اتى النساء وذكرهن . فقال : «تصدقن فان اكثركن حطب جهنم . فقالت امرأة من سطة الناس سفعاء الخدين . فقالت لم يارسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لانكن تكثرن الشكاة

(١) انظر : محمد رشيد رضا : نداء للجنس الطيف ص ١١٢

(٢) سورة النور : الاية : ٣١ .

(٣) انظر القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٢ / ٢٢٩ . وابن كثير : تفسير القرآن العظيم

٢ / ٢٨٣ وهو المرجح عند القرطبي والجصاص ايضاً . انظر : احكام القرآن للجصاص

٣ / ٣١٥ .

وتكفرون العشير . قال : فجعلن يتصدقن " من حليهن يلقين من ثوب بلال من اقراطهن وخواتيمهن (١) .

(ب) مارواه ابو بكر عن ابن جريج ، قال : قالت عائشة ، دخلت علي ابنة اخي مزينة فدخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ، فاعرض ، فقلت يارسول الله صلى الله عليه وسلم ابنة اخي وجارية . فقال : اذا عركت المرأة لم يجز لها أن تظهر الا وجهها ، والا مادون هذا وقبض على ذراع نفسه فترك بين قبضته وبين الكف مثل قبضة اخرى ونحوه » (٢) .

(ج) ماروي عن عطاء بن ابي رباح ، قال لي ابن عباس : الا اريك امرأة من اهل الجنة قلت : بلى ، قال هذه المرأة السوداء ، اتت النبي صلى الله عليه وسلم ، قالت : اني اصرع ، واني انكشف ، فادع الله لي ، قال ان شئت صبرت ولك الجنة وان شئت دعوت الله ان يعافيك ، فقالت : اصبر ، فقالت : اني انكشف فادع الله لي ان لا انكشف . فدعا لها (٣) .

(د) مارواه ابو داود (٤) عن عائشة ان اسماء بنت ابي بكر ، دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليها ثياب رقاق فاعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها : « يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح ان يرى منها الا هذا وهذا فاشار الى وجهه وكفيه » وهناك روايات اخرى متقاربة لهذا الحديث (٥) .

فهذه الاحاديث صريحة الدلالة على ان الوجه والكفين ليسا بعورة، وان الله لم يشرع سترهما، وبذلك يظهر ان الحجاب لم يشرعه الله، والا لناقض

(١) انظر : سنن النسائي : ٣ / ١٨٧ . واحمد البنا : الفتح الرباني لترتيب مسند الامام احمد ١٤٧ / ٦ .

(٢) انظر : القرطبي : ١٢ / ٢٢٩ .

(٣) انظر : البخاري : ٧ / ٤ « صحيح مسلم بشرح النووي : ١٦ / ١٣١ .

(٤) انظر : سنن ابي داود : ٤ / ٣٥٨ . وسنن البيهقي : ٢ / ٢٢٦ .

(٥) انظر : المصدرين السابقين .

نص الاحاديث المذكورة التي لا تحتمل التأويل ، او التفسير المخالف لذلك .
 ٤ - ولا تنطبق القاعدة المشهورة : «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» على موضوعنا هذا ، ان آية الحجاب التي نزلت في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم تكون عاما فيهن وفي غيرهن . وذلك لان نساء الرسول صلى الله عليه وسلم ليست حادثة وقعت . وانما هي نص معين جاء بحق اشخاص معينين « فقد نص على شخصهن ، فقال تعالى : «يا نساء النبي لستن كأحد من النساء (١)» وقال : « واذا سألتموهن متاعا » والضمير لنساء الرسول صلى الله عليه وسلم ليس غيره . وقد عقب ذلك بقوله الكريم : «وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله» (٢) . مما يشعر بعلّة حجابهن . وكل ذلك يوضح : ان الايتين تخصان نساء الرسول صلى الله عليه وسلم ، فلا تنطبق عليهما القاعدة المذكورة كما انه ورد في الآية السابقة «ولا أن تنكحوا ازواجه من بعده ابدا» فكما انه لا مجال للقول : بشمول هذه الفقرة لنساء المسلمين تطبيقاً للقاعدة المذكورة ، ولم يدع احد بذلك ، فيلزم ان تكون آية الحجاب الخاصة بهن كذلك . لانه لا تجوز التجزئة في الاحكام الواردة في سياق الآية (٣).

الفريق الثالث :

ذهب هذا الفريق : الى ان الحجاب مشروع اسلامي ، قصد به صيانة المرأة المسلمة من الابتزاز والاستهداف من قبل مرضى النفوس بالتعرض لهن واذائتهن ، وان المرأة لها رسالة معينة في الحياة . والتي هي البيت والمطفل والاعتناء بهما ، وانهما الاصل في وظيفتها الحياتية . اما الخروج عن هذا النهج فهو استثناء ، فللمرأة الحق في الخروج كاشفة الوجه واليدين للتعامل او الصلاة

(١) سورة الاحزاب ، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٣ .

(٣) انظر : تقي الدين النبهاني : النظام الاجتماعي في الاسلام ص ٤٠ .

محمد رشيد رضا : نداء للجنس اللطيف ص ١١٢ . ومحمد عزة دروزة : المرأة في القرآن

والسنة ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .

في المساجد او التعلم او الحرب وماشابه ذلك، لكن في حدود الاحتشام والستر لما عدا الوجه واليدين الى الرسغ، باعتبار ان كشفهما ضروري لقضاء الحوائج والتعامل مع الغير، وليس معنى ذلك، ان تعتمد بالاسفار عن الوجه واليدين كلما شئت ذلك، بل ان الستر والحجاب، هو الاصل، في حق المرأة المسلمة وان السفور بالمعنى المذكور هو الضرورة . وهي تقدر بقدرها.

ومن بين الذين ذهبوا الى هذا الرأي : ابو الاعلى المودودي (١) والشيخ مصطفى صبري (٢) وكاتب الشرق شكيب ارسلان (٣) وسيد قطب (٤) والشيخ مصطفى الغلاييني (٥) ومحمد فريد وجدي (٦) والشيخ عبد الحميد بن باديس الجزائري (٧) والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي (٨) والدكتور محمد محمد حسين (٩) ومن الشعراء جواد الشبيبي العراقي (١٠) والشاعر المصري عبد المطلب (١١)

(١) انظر : المودودي : الحجاب ص ٣٦٥ - ٤٠٠ . والمودودي : تفسير سور النور ص ١٧٢ - ٢٠٨ .

(٢) انظر : مصطفى صبري : قول في المرأة ص ٢٤ - ٧٤ ، وموقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين // ٤٨٥ - ٤٩٥ .

(٣) انظر : مجلة المنار « عدد ٢٩ ، ذي الحجة ١٣٤٣ - ٢١ يوليو ١٩٢٥ ص ٢٠٦ - ٢١٠ مجلد ٢٦ .

(٤) انظر سيد قطب : ظلال القرآن : ٦ / ٦٠٩ .

(٥) انظر : مصطفى الغلاييني : نظرات في كتاب السفور والحجاب ص ١٨٢ - ١٨٤ ط ١ - ١٩٢٨ - مطابع قوزما ، بيروت .

(٦) انظر : محمد فريد وجدي : المرأة المسلمة ص ١٢ - ١٣ - ودائرة المعارف // ٨ / ٦٢٣ . ٦٤١ .

(٧) انظر : عمار الطالبي : آراء ابن باديس // ٢٠٢ - ٢٠٨ .

(٨) راجع الدكتور البوطي : الى كل فتاة تؤمن بالله ص ٣٨ - ١٢١ ، وفقه السيرة ص ٤٤٢ - ٤٤٤ .

(٩) انظر : الدكتور محمد محمد حسين : حصوننا مهددة من داخلها ص ١٠٧ - ١٣٣ .

(١٠) انظر : احمد خالد : والبيئة التونسية ص ٢٩٣ ، الدار التونسية للنشر والتوزيع ١٩٦٧

(١١) اقنار : ديوان عبد المطلب ص ١٨٤ - ١٨٨ - نقلا عن د / محمد محمد حسين : الاتجاهات الوطنية ٢ / ٢٣٥ .

وشوقي في بعض اشعاره دون الكل (١) ومصطفى أغه التونسي ، وعبد
الرزاق كرباكة ، وصالح السويس (٢) وغيرهم كثيرون .

ادلة هذا الفريق

١ - الآيات الواردة في سورة النور (٣) : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم
ويحفظوا فروجهم » الآية .

٢ - وقوله تعالى : (٤) « يانسئ النبي لستن كأحد من النساء ان اتقيتن
فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا وقرن
في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى » . وقوله تعالى (٥) : « ياايها
النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك
ادنى ان يعرفن فلا يؤذين » .

تأمر الايات السابقة الجنسيتين بالغض الا في حالات خاصة ، كنظر الطبيب
للمريضة . او القاضي للشاهدة امامه . او كون المرأة طرفا في القضية المرفوعة
اليه . او هي بحاجة الى المساعدة كحصرها وسط حريق ، او اشرفت على
الغرق ، وما شاكل ذلك وكذلك في حال العزم على الخطبة ، فيعلم من التأمل
في هذه الحالات الاستثنائية انه ليس مقصود الشارع منع النظر مطلقا ، بل
المقصود سد ذريعة الفتنة . ولذلك منع النظر الذي لاتدعو اليه الحاجة ، ولا
فيه للتمدن منفعة ، ثم فيه اسباب محركة لتزعجات الشهوة في الانسان (٦)
والمراد بابداء الزينة المسموح به والمستثنى في قوله تعالى : « ولا يبدن

(١) انظر الدكتور محمد محمد حسين : المصدر السابق ٢ / ٢٣٦ - ٢٣٨ .

(٢) انظر : احمد خالد : المصدر السابق ص ٢٩٠ - ٢٩٨ .

(٣) سورة النور ، آيتا : ٣٠ - ٣١ .

(٤) سورة الاحزاب ، الايات : ٣٢ - ٣٣ .

(٥) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٩ .

(٦) انظر : المدودي : العجائب ص ٣٤٤ - ٣٤٨ .

زینتهن الا مظهر منها » هو ان لاتكون نیتھن ابداء الزينة ، ولا يكون في انفسهن اظهار محاسنهن على الاجانب . او استمالتهن الى انفسهن ، بل يجب اخفاء المحاسن والزينة جهد المستطاع . ثم ان ظهر منها بعد ذلك شيء بداعية الضرورة فلا يؤخذهن الله على ذلك (١) .

٢ - والحجاب بالكيفية المذكورة مشروع اسلامي عام شمل نساء النبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين عامة من دون فرق بينهما بغض النظر عن التأكد من اسبقية نزول الآيتين :

(أ) الايات الخاصة بنساء النبي صلى الله عليه وسلم : « يانساء النبي لستن كأحد من النساء — وما بعدها .

(ب) والاية العامة للكل : « ياايها النبي قل لازواجك وبناتك .. الاية » مع كون « الارجح ان الامر كان خاصا بنساء النبي صلى الله عليه وسلم ثم عمّم ، فذلك هو الاقرب الى طبيعة التكليف » كما يقول سيد قطب (٢) .

والدليل على العموم وعدم التفرقة : هو عدم اقتصار الاوامر والنواهي الواردة بعد قوله تعالى : « لستن كأحد من النساء » والتي هي : « فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولا معروفا وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى واقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله » (٣) على نساء الرسول صلى الله عليه وسلم لاتتعدى الى غيرهن من النساء المسلمات ، فيباح لهن ان يخضعن بالقول ليطمع الذي في قلبه مرض ، وان لا يقلن قولا معروفا ، وان لا يقرن في بيوتهن ، ويتبرجن تبرج الجاهلية الاولى ، ولا يقمن الصلاة ، ولا يؤتين الزكاة . ولا يطعن الله ورسوله ، وبما انه لا يدعي احد ذلك . لذا يكون المراد من قوله تعالى : « يانساء النبي

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : سيد قطب : في ظلال القرآن ٦ / ٦٠٩ .

(٣) سورة الاحزاب ، الاية : ٣٢ - ٣٣ .

لستن كأحد من النساء « امتيازهن المذكور قبله في قوله تعالى « من يأت منكن بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين » (١) وقوله تعالى (٢) « ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا نؤتها اجرها مرتين » (٣) .

٣ - ماورد عن ام سلمة رضي الله عنها . انها كانت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وميمونة ، قالت : حينما نحن عنده ، اقبل ابن ام مكتوم ، فدخل عليه ، وذلك بعدما امرنا بالحجلب ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : احتجبا منه ، فقلت : يا رسول الله صلى الله عليه وسلم : اليس هو اعمى ، لا يبصرنا ولا يعرفنا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : افعميا وانما ؟ الستما تبصرانه ؟ (٤) .

وجه الاستدلال بالحديث المذكور ، بعد القول : بان ما نزل في حق نساء النبي صلى الله عليه وسلم يكون عاما في كل نساء المسلمين : هو ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بحجاب نسائه ، رغم ما قلناه للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم حيث لم ير اية ضرورة او مبرر حتى يجوز لهن الكشف عن وجههن .

٤ - مارواه البخاري (٥) بسنده عن عائشة : « لاتلثم المرأة ولا تتبرقع ولا تلبس ثوبا بورس ولا زعفران » وكذلك مارواه مالك في الموطأ (٦) عن نافع ان عبد الله بن عمر كان يقول : « لاتتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين » فلو لم تكن المرأة في عامة احوالها خارج الاحرام مبرقة ، لما كانت لنهي المرأة عن ان تبرقع او تتقب اثناء الاحرام من معنى .

(١) الاحزاب ، الآية : ٣٢ .

(٢) الاحزاب ، الآية : ٣١ .

(٣) راجع : مصطفى صبري : موقف انعقل والعلم والعالم من رب العالمين / ١ / ٤٨٦

(٤) راجع : سنن الترمذي : ١٠٢ / ٥ . وسنن ابي داود : ٤ / ٣٦١ - ٣٦٢ .

(٥) انظر البخاري : ١٤٦ / ٢ .

(٦) انظر : مالك : الموطأ / ١ / ١٤٦ . وسنن ابي داود : ٢ / ٤١١ .

٥ - مارواه ابن هشام (١) عن ابن اسحاق في سبب اجلاء النبي صلى الله عليه وسلم ليهود بني قينقاع عن المدينة . من ان امرأة من العرب قدمت بجلب لها . فباعته بسوق بني قينقاع . وجلست الى صائغ بها . فجعلوا يريدونها على كشف وجهها ، فأبى فعمد الصائغ الى طرف ثوبها فعهده الى ظهرها ، فلما قامت تكشفت بعض جسمها فضحكوا منها فصاحت فوثب رجل من المسلمين فقتله ... الخ فلو لم يكن الحجاب الشرعي شاملاً للوجه . لما كان هناك أي دافع للمرأة المذكورة ان تقدم الى السوق وهي ساترة وجهها كما انها لو لم يكن انتقابها تديناً . لما رأى اليهود من دافع لهم الى اثاره شعورها الديني واغاظتها

٦ - ماورد في الصحاح والسنن (٢) في قصة الخثعمية ونظر الفضل اليها . وتحويل الرسول صلى الله عليه وسلم وجهه وعدم امره بها ان تستر وجهها ، فلو لم يكن وجهها عورة لما فعل ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم بوجه الفضل . اما عذر المرأة ذاتها فقد كانت محرمة بالحج والا لامرها صلى الله عليه وسلم بالستر . لانه كما مر في السابق . ورد النهي من النبي صلى الله عليه وسلم عن انتقاب المحرمة .

وهكذا نصل الى القول : بأن الحجاب مبدأ اسلامي . وليس عبارة عن محاكاة وتأثير لتقاليد الامم السابقة على الاسلام . وما اجازه من الرفع عن الوجه واليدين بقدر الضرورة . فذلك لان دين الاسلام دين واقعي ، جعل من مبادئه واحكامه ما تلائم حياة الانسان ومرنة معها .

(١) انظر : سيرة ابن هشام ١ / ٣ . ٥١ .

(٢) انظر : البخاري : ٢ / ١٤٠ . والترمذي : ٣ / ٢٣٣ . وابو داود : ٢ / ٤٠٠ - ٤٠١ والنسائي : ٥ / ١١٨ - ١١٩ .

مناقشة الآراء والترجيح

رأي الفريق الاول:

ان ماذهب اليه قاسم امين ومؤيدوه من كون الحجاب عادة غير اسلامية تأثرت بها نساء المسلمين نتيجة المجاورة والاختلاط بالامم والشعوب المجاورة فكلام يرده القرآن والسنة وواقع الحال لنساء المسلمين.

(أ) اما القرآن: فقوله تعالى (١) «ياايها النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدنين عليهن من جلابيبهن ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين» والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب الذي نزلت به الآية حتى يسلم القول: بانها تخصه فلا تتعداه .

(ب) واما السنة فمنها: ماورد عن ام سلمة (٢) قالت: لما نزلت آية الحجاب ،خرج نساء الانصار ،كأن على رؤوسهن الغربان لسترهن وجوههن بفضول اكسيتهن والالم يتأت تشبيههن بها. وغير ذلك من الآثار المتعلقة بانتقاب المرأة المسلمة .

(ج) واما واقع حال نساء المسلمين من الانتقاب بمحضر من الرسول صلى الله عليه وسلم وتقديره لذلك. فهناك حوادث كثيرة.

منها: ماخرجه ابو داود(٣) من طريق فرح بن فضالة عن عبد الخبير بن ثابت ابن قيس بن شماس عن ابيه عن جده قال: جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال لها: ام خلاد ،وهي متقبة تسأل عن ابنها وهو مقتول في الجهاد

(١) سورة الاحزاب ، الاية : ٥٩ .

(٢) انظر :سنن ابي داود بشرح عون المعبود لمحمدشمس الحق العظيم آبادي : ١٠٥ / ٤ . وهناك حديث اخر قريب من ذلك روته عائشة ، قالت : لقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الفجر فيشهد معه نساء من المؤمنات متلفعات بمروطهن ثم يرجعن الى بيوتهن مايعرفهن احد . راجع البخاري : ١ / ٩٨ . والترمذي : ١ / ٢٨٧ - ٢٨٨ .

(٣) راجع : سنن ابي داود : ٣ / ١٣ .

مع النبي صلى الله عليه وسلم. فقال لها بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جئت تسألين عن ابنتك وانت متنقبة؟ فقالت: ان ارزأ ابني فلن ارزأ حياتي. ومنها: ماورد عن عائشة (١) قالت: اومأت امرأة من وراء ستر بيدها كتابا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقبض النبي يده، فقال: مادري ايد رجل ام يد امرأة؟ قالت: بل امرأة. قال: لو كنت امرأة لغيرت اظفارك يعني بالخناء .

ومنها: ايضاً قصة المرأة العربية المتنقبة ، ومحاولة يهود بني قينقاع كشف النقاب عنها وابائها عن ذلك، فلو لم تكن متنقبة بدافع ديني لما حاول اليهود اغاظتها برفع النقاب عنها. الى غير ذلك من الآثار الكثيرة المتعلقة بحجاب نساء المسلمين.

واما كشف الوجه واليدين والخروج بهذه الحالة للصلاة او التقاضي او السوق او دور العلم، وما شاكل ذلك من دون ارخاء الجلباب او الملاعة على الوجه لكي لاتعرف، فذلك استثناء سوغه الاسلام بدافع الضرورة. فيكون الكشف للوجه واليدين بقدرها، لأكثر من ذلك. لان الاسلام «بينما يراعي بجاذب مصالح الاخلاق يراعي - بالجانب الاخر - ضرورات الانسان وحاجاته ويقيم بينهما الميزان بغاية القسط» (٢).

واما نسبة المضار الكثيرة الى الحجاب. فتقرب من التلفيق والاختلاق اكثر من قربها الى الحق والواقع.

١ - فمثلا دعوى منافاة الحجاب للحرية وكونه رمز العبودية تناقض بروز ذلك الحشد الهائل من النساء الاوائل المحجبات في كثير من ميادين الحياة ، ولا سيما في العلم والادب والذكاء والقتال « ابتداء بنساء الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم اللاتي ادعى هذا الفريق اختصاص

(١) راجع : سنن النسائي ١٤٢/٨ . وسنن ابي داود ٣٩٦/٤ .

(٢) انظر : المودودي : الحجاب ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .

الحجاب بهن ، وانتهاء بنساء العصور المتأخرة ، لغاية دعوة قاسم امين ومؤيديه بنفي الحجاب في الاسلام .

٢ - واما دعوى خيانة المحجوبة لافتقادها الثقة بالرجل ، او القول : بعدم خوف المحجوبة من ارتياد اماكن الريية ، بعكس السافرة ، لعلمها بمعرفة النلس اليها ، او القول : بشغف المنوع اتيان مامنع منه باعتبار الحجاب يمثل المنع . مثل هذه الدعاوي يزيفها عقد مقارنة ، ولو كانت بسيطة بين المحجوبات والسافرات فيما تقترفانه من الخيانة او ارتياد او كار السوء والريية وهتك الحرمات ، لانه من المعروف بالبداهة مدى الكثرة التي تنعت بها السافرات بالمقارنة مع المحجوبات في التلبس بالمنكرات ، وليس معنى هذا القول : ان كل سافرة عاهرة . وكل محجبة شريفة . فرب سافرة اشرف من محجبة . لكن ماقلنا نتيجة المقارنة المذكورة هو الواقع المشهود .

٣ - واما اماكن التدليس والغش في الزواج ، او امام القضاء في المحجبة ، وفقده في السافرة ، فتلك مسألة لا تمت الى الحجاب بصلة . وانما تعود الى جهل الناس بمبدأ الشريعة الاسلامية في تقريرها استحباب النظر الى المخطوبة ، وضرورة الكشف اثناء الشهادة او الدعوة امام القضاء .

٤ - والقول : بتسبب الحجاب للمرض وفساد الصحة ، لكون المحجبة تلازم دارها . فذلك مالا يطلبه الاسلام من المحجبة ، ومن يمنعها من ارتياد المساجد للجمعة والجماعة فيها . او السوق للتعامل فيه . او دور العلم للتزود منها ، اوبيوت ذويها لزيارتهم وماشابه ذلك ؟

٥ - ودعوة اساءة ظن الغربيين بنا ، حيث يفسرون الحجاب : بعدم ثقة المسلمين بعفة نسائهم ، قول غير وجيه ، لانهم لا يحسنون بنا الظن الا حينما ننسلخ عن ديننا واخلقنا ومعتقداتنا ، وذلك ما لا يقبله منصف وغيور.

وقد قال تعالى (١) : «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم»
 ٦ - ودعوى عدم امكان الاستدلال على ان الحجاب اصون للعفة . في حين ان عدمه مجلبة للفساد ، قول يرّده القرآن . حينما علّل ادناء الجلباب بقوله الكريم : «ذلك ادنى ان يعرفن فلا يؤذين» (٢) . وذلك لان لبس الحجاب شاهد : «على ان يعرف كون المتحجبات عفيفات غير مائلات غير ميلات . فيسلمن عن مراودة الفساق . ويكون احتجابهن علامة لعدم رغبتهن في تلك المراودة (٣) .

وواقع عصرنا يؤيد ذلك . حيث نرى بالمشاهدة في الطرقات والاماكن العامة ، انه كلما ازداد اغراء المرأة بتبرجها واطهار مفاتها . ازدادت معاينة الفساق ومضايقتهم لهن ، وكثرت حولهن الحركات والاشارات المنافية للغيرة والاداب السليمة ، وكلما احتشمت المرأة وتسترّت ازدادت بعداً وسلامة عن المراودة والمعاينة من قبل مرضى النفوس . وهذه العادة سارية في كل بلاد العالم ، بغض النظر عن طرق معيشة الامة ومزاجها واقليمها وآدابها وتربيتها ، التي ادعى قاسم امين : بأن لها الدور الأعظم في فساد الاخلاق وصلاحها ، وذلك لان الغريزة الجنسية لا تتغير بتغير الزمان واختلاف البلدان والامزجة ، فسيبقى الذكر الى يوم القيامة مقدماً بطبعه نحو انثاه من بنات جنسه ، ولا سيما في حالة عرضها لمفاتيح جسدها .

٧ - واما دعوى ان اطلاق النساء واختلاطهن اوفى بالنساء الى العفة ، من الحجاب والاستشهاد بنساء امريكا اللاتينية يعتبرن احفظ للاعراض من نساء البلدان الاخرى بفضل شدة الاختلاط بين الجنسين في جميع ادوار

(١) سورة البقرة ، الاية : ١٢٠ .

(٢) سورة الاحزاب ، الاية : ٥٩ .

(٣) انظر : مصطفى صبري : موقف العقل والعلم من رب العالمين ١/٨٧ .

الحياة (١) . فذلك كلام ساقط يكذبه الواقع المشهود في امريكا وغيرها من البلدان التي يكثر فيها الاختلاط وارتخاء العنان لحرية المرأة ، حيث تكثر ، الوقائع والفضائح للدرجة مذهلة يندى لها جبين الانسانية ، فتتراوح نسبة الاولاد غير الشرعيين بين ١٠٪ و ١٥٪ من مجموع نسبة الاولاد ، كما ان الاكثرية الساحقة من طلاب وطالبات الثانوية المختلطة يزاولن العلاقات الجنسية دون خوف او وخز من ضمير ، ويستفيد الطرفان من وسائل منع الحمل وفي حال حصوله فلا عار ولا شئ ، فالدولة هي التي تقدم كل التسهيلات الضرورية من الرعاية والاتفاق والتربية (٢) .

يالها من تهاة في دعوى !! ومن سقوط في الاستدلال !! ومن رزء في الاخلاق ! ! .

٨ - واما بقية الاقاويل والدعاوي الفارغة لهذا الفريق ، فانها اوهى من التماس الادلة لردّها ، واجدى لمن يتصدى لقراءتها السكوت . باعتباره خير جواب للاحمق ، والا فما معنى تلك العبارات التهكمية ، في تصوير حجاب المرأة المسلمة ؟ ! او ما معنى التحسين والتعظيم لكل ما ينسب إلى الغير من الآراء والعادات . والتي منها السفور ؟ مقابل تلك الاهانات والخط المشين للتقاليد الاسلامية والتي منها الحجاب .

(١) اورد الاستاذ احمد حسن الزيات في معرض الاشادة بقاسم امين وتبرير افكاره ، والتي منها حديثه عن الحجاب وانه ما كان يعارض الدين والخلق ، مستشهداً بقول زوجة قاسم امين « ان فتيات هذا الجيل قد أسأن فهم هذه الدعوة وتجاوزن مداها » فان قاسم لم يدع الا الى السفور الشرعي والاختلاط المقيد « وانه ليجزني ان يحمله الناس اوزار هذه الحال واعتقد انه لو كان حيا لرأى في تخرج الفتاة فسوقا عن دعوته وزيفاً عن سبيله » انظر : احمد حسن الزيات « وحي الرسالة ٢٤/٤ ط ٢ - ١٩٥٨ مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة . لكن ما أوردناه من دعوة قاسم وادله ولا سيما عفة نساء امريكا رغم الاختلاط في جميع مرافق الحياة وما شاكل ذلك ، فانه ينسف الدفاع والتبرير المذكور .

(٢) انظر : سيد قطب : الاسلام ومشكلات الحضارة ص ٧٠ - ٧٧ - والدكتور محمد البهي الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر - مشكلات الاسرة والتكافل ص ١٢٧ - ١٥٢ .

مناقشة رأي وادلة الفريق الثاني

ان القول : بالتفريق في الحجاب بين نساء الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ونساء المسلمين ليس بالجديد في موضوعنا هذا ، حيث سبق إلى هذا القول الفريق الاول . حينما ادعى باقتصار الحجاب على زوجات الرسول صلى الله عليه وسلم . لكن أخرنا مناقشة هذا الادعاء إلى هنا باعتبار اتساق الفريقين على هذا المبدأ مع الاختلاف في نقطة الانطلاق .

ويتلخص الاستدلال على عموم الحجاب للنساء كافة . من دون تمييز بين نساء الرسول صلى الله عليه وسلم والمسلمين مطلقاً فيما يلي :

(أ) شمول آية الحجاب الواردة بضمير الغيبة إلى نساء الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لعموم النساء . بدليل القياس الجلي ، او ما يسميه الأصوليون بـ «تنقيح المناط» مثل آية «وقرن في بيوتكن» الآية . وذلك لان طبيعة التعاليم الواردة فيها عامة ، وليس فيها ما يدعو إلى ان تكون خاصة بنساء النبي صلى الله عليه وسلم لكن جاء الخطاب لهن خاصة . تشريعاً لهن والملاحاً بأنهن اولى النساء بالانصياع لهذه التعليمات (١) .

(ب) فكما ان آية الاستثناء من الحجاب «لا جناح عليهن في آباطهن ولا ابناهن ولا اخوانهن ولا ابناء اخواتهن ولا نساكنهن ولا ما ملكت ايمنهن ...» (٢) تشمل النساء كافة ، فكذلك الحجاب وسائر التعليمات الاخرى . من عدم الاخضاع في القول . وعدم التبرج واقامة الصلاة وابتاء الزكاة واطاعة الله ورسوله . ولايجزأ أحد . على القول : بعدم شمولها للنساء المسلمين ، لان في ذلك اسقاطاً لكثير من مهام الدين الاسلامي ، لذا فالحجاب يكون عاماً وشاملاً .

(١) انظر : الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي : الى كل فتاة تؤمن بالله ص ٤٠ - ٤٣ .

(٢) سورة الاحزاب ، الآية : ٥٥ .

(ج) والمراد من قوله تعالى «يا نساء النبي لستن كأحد من النساء» (١) امتيازهن المذكور قبله في قوله تعالى : (٢) «من يأت منكناً بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين» وقوله تعالى (٣) : «ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحاً نؤتيها أجرها مرتين» والا فليس المراد من الاوامر والنواهي المذكورة بعد قوله تعالى «استن كأحد من النساء» اعفاء نساء المسلمين عنهما (٤) .

اما ما استدلوا به من الدليل الاول (الاجماع) :

فلا يستطيع احد انكار ما ورد فيه ، بل الكل متفق على شرعية كشف الوجه والكفين للنساء في الصلاة والحج والتعامل ، او للتي يراد الزواج منها . لكن رائد الكل في مسألة الحجاب وعدمه هو قوله تعالى «ولا يبدين زينتهن الا ما ظهر منها» (٥) والذي يتحملة سياق الآية من المعنى : هو ان النساء عليهن الغض والاحتشام وعدم التبرج ، وعليهن الا يتقصدن بابداء زينتهن ، والتي يأتي الوجه في مقدمتها ، لكن ان ظهر منهن دون قصد التبرج والاستمالة بدافع الحاجة والضرورة ما يتخرجن لو لم يظهرنه ، فذلك ما جوزة الاسلام . اما في غير ذلك فلا .

اما ما استدلوا به من حديث الخثعمية (الدليل الثاني) :

فلا كلام فيه من حيث الصحة سنداً ومتناً ، لكن الكلام في وجه الاستدلال بهذا الحديث من قبل هذا الفريق . وذلك لان عدم امر الرسول صلى الله عليه وسلم بالمرأة الخثعمية تغطية وجهها ، رغم نظر الفضل اليها ، بالشكل الذي لم يقبله صلى الله عليه وسلم منه ، ما كان هذا الا لكونها محرمة . ولو كانت

(١) الاحزاب ، الآية : ٣٢ .

(٢) الاحزاب ، الآية : ٣٠ .

(٣) الاحزاب : ٣١ .

(٤) راجع الشيخ مصطفى صبري : مؤلف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ١/٨٦٤

(٥) سورة النور ، الآية : ٣١ .

غير محرمة لامرها الرسول صلى الله عليه وسلم بالحجاب بدليل نهيه عن تلثم المحرمة وتبرقعها (١) . ومن المعلوم انه لا يكون للنهي من مغزى وفائدة . لو لم تكن المرأة مأمورة بالحجاب خارج وقت الاحرام ، لذا جاء النهي عنه خلال الاحرام فقط .

واما ما استدلوا به من الآية والاحاديث الاخرى : (الدليل الثالث)

(آ) . فيجاء عن وجه الاستدلال بالاية المذكورة «ولا يبدن زينتهن...» بما ذكرناه خلال المناقشة لدليلهم الاول .

(ب) واما الاحاديث التي تدل على نظر الصحابة للنساء ، بدليل وصفهم لهن كعبارة : سفعاء الخدين ، او امرأة سوداء ، وما شاكل ذلك ، فانها تحمل على ما جوزه الاسلام في حدود الحاجة والضرورة ، وما كان ظهورهن امام الرسول صلى الله عليه وسلم او الصحابة ، ووصفهم لهن بتلك الصفات المذكورة الا من هذا المنطلق .

٤ - واما حديث ابي داود عن عائشة ، حول قصة اختها اسماء ، فانه حديث مرسل ، لانه ورد في السند : عن قتادة عن خالد بن دريك عن عائشة . وخالد لم يدرك عائشة (٢) والمرسل حديث ضعيف لا يحتاج به عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء واصحاب الاصول (٣) . وعلاوة على هذا فانه يحمل مع الحديث الذي يليه على ما ذكرناه : من حدود الحاجة والضرورة . في قضايا الخروج للعبادة او التعلم او الجهاد

(١) انظر : البخاري : ١٤٦/٢ - والموطأ : ١٤٦/١ . وسنن ابي داود : ٤١١/٢ .

(٢) انظر البيهقي : السنن الكبرى ٢٢٦/٢ . وابو داود : ٣٥٨/٤ .

(٣) انظر : ابن صلاح : المقدمة بشرح التقييد والايضاح لابن العراقي ص ٧٣ ط ١ - ٩٧٠ مطبعة العاصمة - القاهرة . والنووي : التقريب « بشرح تدريب الراوي للسيوطي ١٩٨/١ ط ٢ - ١٩٧٢ - المكتبة العلمية بالمدينة المنورة . ومقدمة شرح صحيح مسلم للنووي ايضا ٣٠/١ . وصلاح الدين العلائي : جامع التحصيل في احكام المراسيل تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي ص ٤ ط ١ - ١٩٧٨ - نشر وزارة الاوقاف - بغداد .

او التعامل او الزيارة . اما خارج تلك الحدود والاداب فلا يجوز الخروج دون الحجاب ولا سيما في هذا الزمان الذي يكثر فيه الفسق والفجور « والقاعدة المشهورة «تغير الاحكام بتغير الزمان» اذا كانت صالحة للتطبيق ، فليست للتسهيل فقط ، بل احسن ما يكون تطبيقه في هذا العصر المتموج بالفتن والاغراءات ، هو منع النساء من الخروج بدون الحجاب .

٥ - وقد ذهب الكثير من المفسرين (١) : الى ان آية (وقرن في بيوتكن) وكذلك قوله تعالى (٢) «واذا سألتموهن متاعا فاسألوهم من وراء حجاب» وان كان الخطاب فيهما لنساء النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى ، بدليل عدم اعفاء النساء الا خريات من مضامين تلك الآيات المذكورة ، والتي منها النهي عن الاخضاع في القول ، لابعاد مرضى النفوس وكذلك النهي عن التبرج ، ثم الامر بالصلاة والزكاة وطاعة الله ورسوله « ما عدا فقرة واحدة والتي هي : «ولا ان تنكحوا ازواجه من بعده ابدأ» (٣) حيث تقتصر على نساء الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم ، احتراماً له صلى الله عليه وسلم ، كما اكدتها آية اخرى وهي (٤) : «النبي اولسى بالمؤمنين من انفسهم وازواجه امهاتهم» في حين لم يقل احد : بتحريم الزواج من المطلقات ، او اللاتي توفي عنهن ازواجهن ، وذلك لادلة عديدة منها قوله تعالى : (٥) «ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله» اي حتى تنتهي عدة المتوفي عنها . وكذلك قوله تعالى (٦) : «فان طلقها فلا تحل له

(١) انظر : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٧٩/١٤ - و ٢٢٧ . وابن العربي : احكام القرآن ١٤١٣/٣ دار احياء الكتب العربية ط ١ - ١٩٥٧ . وانجصاص : احكام القرآن ٣٦٠/٣ ط ٢ - دار انكشاف العربي ، بيروت .

(٢) سورة الاحزاب ، الاية ٥٣ .

(٣) انظر : سورة الاحزاب ، الاية ٥٣ .

(٤) سورة الاحزاب ، الاية ٦ .

(٥) سورة البقرة ، الاية ٢٣٥ .

(٦) سورة البقرة ، الاية ٢٢٩ .

من بعد حتى تنكح زوجا غيره ، فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا» (١)
لذلك كله تصدق القاعدة المشهورة : «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص
السبب» على الحجاب الذي يدعى الفريقان اقتصاره على زوجات الرسول
صلى الله عليه وسلم .

الترجيح :

بعد عرض ادلة الفرقاء الثلاثة ، ومناقشة ادلة الفريقين الاولين ، يظهر
رجحان رأي الفريق الثالث ، وذلك لقوه الادلة العقلية والنقلية التي ساقها
ذلك الفريق ، ثم التوسط بين الافراط والتفريط ، مع الاخذ بنظر الاعتبار الحوائج
البشرية التي تضطر المرأة السعي لقضاءها ، في حدود الاداب والاحتشام
والحاجة . وقد دعا الرومان في السابق الى مثل ذلك الحجاب ، ومنع التبرج
بحكم القانون ، فاصبح القوة الغالبة في الدنيا ، لكن بعدما تغاضوا عما ينافي
الحجاب من الوقوع في الملهيات الجسدية والتبرج الجاهلي أطيح بدولتهم .
فاصبحت ذليلة بعدما كانت عزيزة مقتلرة . وهكذا مرت الادوار المذكورة
بالامة الاسلامية . وهي بعدها في المأساة ونجوع المرارة . لذا استطيع القول
بعكس ما قاله دعاة السفور : من تسبب الحجاب لتأخر المسلمين وهوانهم :
ان من بين اسباب عديدة يأتي ترك المرأة المسلمة لحجابها واحتشامها ، سببا
مهما من اسباب ضمور شخصية المسلمين وضعفهم ، لان المرأة كلما
ازدادت صونا عن الابتذال ، وبعدا عن واضع الريبة والتهم . ازداد الرجل
قوة وصلابة ، وتجنب الهزيمة والخسران . والعكس بالعكس .

وحيثما ارجح رأي الفريق الثالث الذي يرى الحجاب مشروعا اسلاميا ،
لا تقليدا ومحاكاة للامم والشعوب المجاورة ، وانه عام لنساء الرسول الكريم
صلى الله عليه وسلم والمسلمين كافة ، فلا يعني هذا السجن في البيت ، وعدم

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٩ .

الخروج منه كما ادعى قاسم امين واضرابه (١) : بأن المسلمين هكذا فهدوه خطأ . وطبقوه على نسائهم غلطا ، ولم يفهم الوجه الصحيح لمبدأ الشريعة الاسلامية في الحجاب الا حضراتهم ، وذلك بعد ان جاءهم الوحي مسن الغرب (٢) ففضلوا على الامة الاسلامية- التي رزئت بأفكارهم - معلنين ضرورة تمزيق الحجاب ونبذه لاعاقته سير تقدم المسلمين ، مع عدم اخفائهم القول : « بان سفور المرأة ظاهرة جديدة في حياتها نشأت بفعل الحضارة الغربية » (٣) لكنهم اخفوا اهدافهم الحقيقية لفكرتهم المشؤمة التي تتركز في هدم الدين ، وذلك تحت ستار التظاهر بالايات والاحاديث والمقولات العلبية للفكرين المسلمين . بل ان دعوتهم هذه تعتبر وسيلة متقدمة من بين الاسباب والوسائل المتداخلة والمؤدية الى ابتذال المرأة المسلمة وتدنيس عفتها وكرامتها وقد تنبه العلماء والكتاب المسلمون الى نوايا هؤلاء فردوا عليهم . لكن الاكثر صراحة في تنبيهه وتنبيهه المسلمين للحذر من هذه الدعوة الماكرة هو كاتب الشرق شكيب ارسلان (٤) والعلامة محمد جليزاده الكردي (٥) .

(١) انظر : قاسم امين « تحرير المرأة » ص ٨١ . واليهي الخولي « الاسلام والمرأة المعاصرة » ص ١٥٩ .

(٢) انظر : الدكتور : محمد محمد حسين : حصوننا مهددة من داخلها ص ١٤٥ .

(٣) انظر : الطاهر الحداد : امرأتنا في الشريعة والمجتمع ص ١٨٨ .

(٤) انظر : مجلة المنار عدد ٢٩ ذي الحجة ١٣٤٣ - ٢١ يوليو ١٩٢٥ ص : ٢٠٦ - ٢١٠ مجلد ٢٦ .

(٥) راجع : محمد جليزاده الكردي « التفسير الكردي للقرآن الكريم (مخطوط) » قسم ١٣ ص ١٦٧ محفوظ في خزانة ابن اخ المؤلف - عبدالمجيد الشيخ نوري بقصبة كويستنجية محافظة اربيل .

الفصل الثاني

للمرأة القانوني

حنليت المرأة من الاسلام رعاية خاصة في احكام الشريعة الاسلامية ، وتمثل هذه الرعاية في الجانب الفقهي المتعلق بعمل القضاء بمجموعة من الاحكام التي تشكل حماية لحقوق المرأة من الضياع ، وصيانة لحماها من الاعتداء . فعند امعان النظر في جملة احكام الاحوال الشخصية ، نجد انها تهدف الى تلك الحماية كلما تعلق الامر بالخصومة او التنازع بين الزوج والزوجة ، على ما سنذكره في ثنايا مباحث هذا الفصل ، الذي يشتمل على المباحث التالية ، اضافة الى ما ذكرناه في الباب الاول من حق المرأة في اختيار الزوج .

اولا: سن الزواج ، وفارق السن .

ثانياً: تعدد الزوجات .

ثالثاً: تنظيم النسل والاجهاض .

رابعاً: القوامة ، والشهادة .

خامساً: الحضانة .

سادساً: الطلاق .

سابعاً: الارث .

المبحث الاول

سن الزواج ، وفارق السن

قرر الاسلام شرعة الزواج التي توارثتها الانسانية جيلا عن جيل . بقصد الحفاظ على الجنس الانساني ، والاستجابة لمعامل الفريزة ، لكن زادهما الاسلام توضيحا للجوانب الخلقية . التي تشمل عليها من الطمأنينة النفسية والمودة والرحمة من جهة . وقداسة وتعظيما لميثاقها من جهة اخرى .

فقال تعالى (١) : «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها . وجعل بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لايات لقوم يتفكرون» . كما يقول الله سبحانه (٢) : «وان اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احدهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا . تأخذونه بهتاناً وانما ميينا ، وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم الى بعض وأخذن منكم ميثاقا غليظا» فسمى العقد الزوجي الميثاق الغليظ . بالاضافة الى الحقوق والواجبات التي يحجب لكل واحد من الزوجين على الآخر ، بحيث يظهر أن الاسلام يربط النجاح في مسيرة الحياة الزوجية بتعاون الشريكين فيها حتى تتم السعادة والمسودة والطمأنينة .

تزويج الصغار :

اما اذا لم تكن تلك الشراكة متكافئة بين الطرفين لفارق السن المختل بينهما كمثل تلك الانكحة التي يبرمها اولياؤهما وهما صغيران . او مثل ما كان شائعا من تزويج الفتيات الصغار لرجال أكبر منهن بعشرات السنين ، فماذا عسى ان يكتب لذلك الزواج من نجاح ؟ واين هذا الروح من ذلك البدن ؟ حتى يكون بينهما ائتلاف ومودة ، لنرى رأي الفقهاء حول تلك المسألة .

(١) سورة الروم « الآية : ٢١ .

(٢) سورة النساء « الآية : ٢٠ - ٢١ .

اولاً : ذهب جمهور الفقهاء (١) : الى ان للاب تزويج بنته او ابنه الصغيرين ، لغاية ان البعض منهم كابن بطل (٢) والمهلب (٣) ادعيا الاجماع على ذلك ، حتى قال ابن بطل (٤) : «ولو كانت في المهد» .
ادلة الجمهور :

١ - قوله تعالى (٥) : «واللاتي يشن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاتي لم يحضن» .
وجه الاستدلال :

ان الله جعل عدة الآيسة والتي لم تحض ثلاثة اشهر ، ولا تكون العدة ثلاثة اشهر الا من الطلاق في نكاح او فسخ ، فدل ذلك : على ان الصغيرة تزوج وتطلق ولا اذن لها فيعتبر (٦) .

٢ - ما اخرجه البخاري بسنده عن عائشة (٧) : «ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهي بنت ست سنين ، وادخلت عليه وهي بنت تسع ومكث عنده تسعاً» قال الشوكاني (٨) : وفي الحديث دليل : على انه يجوز للاب ان يزوج ابنته الصغيرة بغير استئذانها ، بل له ان يزوجها قبل البلوغ ولو كانت لا يوطأ مثلها ، وقد قال المهلب بالاجماع على ذلك .

-
- (١) راجع : الشافعي : الام ١٧/٥ - ١٨ . والمرغيناني : الهداية ١٩٨/١ .
 وابن لدامة : المغني مع الشرح الكبير ٢٧٩/٧ . والبايجي : المتقي شرح الموطأ ٢٩٧/٣ . وابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٩/٢ . والشوكاني : نيل الاوطار ٢٥٢/٦ .
 (٢) راجع : العسقلاني : فتح الباري ١٠٧/٩ .
 (٣) انظر : الميني : عمدة القاري ١٢٦/٢٠ .
 (٤) انظر : العسقلاني : المصدر السابق وابن المنذر : الاجماع - تحقيق الدكتور فؤاد عبدالمعنى ص ٧٤ ط ١ - ١٩٨١ - دولة قطر « مطابع الدوحة الحديثة » .
 (٥) سورة الطلاق ، الآية : .
 (٦) راجع ابن لدامة : المغني مع الشرح الكبير : ٣٨٠/٧ .
 (٧) انظر : البخاري بشرح فتح الباري ١٦٣/٩ . ومسلم بشرح النووي ٢٠٦/٩ .
 (٨) راجع : الشوكاني : نيل الاوطار ٢٥٢/٦ .

٣- أعمال الصحابة : وهي كثيرة منها :

(أ) ما رواه الاثرم (١) : ان قدامة بن مظعون تزوج ابنة الزبير حين
نفست فقبل له : فقال : ابنة الزبير ان مت ورثتني ، وان عشت كانت
أمرأتي .

(ب) ومنها : ما اورده البيهقي (٢) بسنده مفصلا قصة تزويج عليّ
ابنته ام كلثوم عمر بن الخطاب وهي صغيرة .

(ج) ومنها قصة تزويج ابن عمر بنتا له صغيرة ، من عروة بن
الزبير (٣) .

وقد ايد الشافعي خبر تزويج الزبير ابنته وهي صبية - المار ذكره - ثم
قال : وزوج غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ابنته صغيرة
ولو كان النكاح لا يجوز على البكر الا بأمرها ، لم يجوز ان تزوج حتى يكون
لها امر في نفسها (٤) .

(د) ثم الحاجة الى النكاح ربما يقال : انها غير ظاهرة في الصغير .
لكن الواقع يثبتها في كثير من الحالات ، وذلك ، لان الكفاءة لا يتوافر في
كل وقت ، وعساه يتوافر في الصغير ، ويفوت بعد بلوغ الحلم ، فكان
الاحتياط لمصلحة الصغير يثبت (٥) ثم ان حرص الولي على مستقبل بنته
واسعادها ، والاشفاق عليها مائل للجميع ، لذلك كله : يجوز لولي الصغيرة
او الصغير - الاب فقط عند الجمهور والجد ايضا عند الشافعي تزويجهما
لكن اختلف في غير الاب والجد من الاولياء الآخرين من بقية العصابة ، هل
لهم تزويج الصغيرة او الصغير مثلهما ام لا ؟

(١) راجع : ابن قدامة : المصدر السابق .

(٢) انظر : البيهقي : السنن الكبرى ١١٤/٧ .

(٣) راجع : محمد ابو زهرة : الاحوال الشخصية ص ١١٤ ط ٢ - ١٩٥٠ دار الفكر -
العربي القاهرة .

(٤) انظر : المصدر السابق .

(٥) راجع : المصدر السابق . والمرغيناني : اهداية ١٩٨/١ .

ذهب إلى إلحاقهم بهما كل من أبي حنيفة (١) والاوزاعي (٢) في إحدى الروايتين عنه . وذلك لقوله تعالى : (٣) «وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ، فمفهومه انه اذا لم يخف فله تزويج اليتيمة ، واليتيم من لم يبلغ ، ولان غير الاب من العصابة وني في النكاح فملك التزويج كالأب (٤) فدل ذلك على حق العصابة الاقرب فالاقرب في التزويج . في حين منع الجمهور غير الاب من العصابة تزويج الصغيرة او الصغير ، وذلك لانه قاصر الشقة . فلا يلي نكاح الصغيرة كالأجنبي . ولان الجد يلي بولاية غيره فاشبه سائر العصابات بخلاف الاب فانه يدلي بغير واسطة ، ثم انه يسقط الاخوة والجد في الميراث (٥) لذا لا يحق لغير الاب ان يستبد بنكاح الصغيرة .

ثانياً : ذهب ابن شبرمة (٦) وعثمان البتي (٧) وابو بكر الاصم (٨) إلى عدم صحة زواج الصغار (صغير وصغيرة) مطلقاً ، وان العقد الذي يعقده اولياؤهم نيابة عنهم بعد باطلا ، لا يترتب عليه اثر ما . ومن المعاصرين

-
- (١) راجع : المرغيناني : الهداية ١/١٩٨ . وابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٢/٦ .
 - (٢) راجع : الدكتور عبدالله الجبوري : فقه الامام الاوزاعي ٢/١٤ ط - ١٩٧٧ نشر وزارة الاوقاف - بغداد . والعيني : عمدة القاري ٢١/٧٨ .
 - (٣) سورة النساء ، الآية ٢ .
 - (٤) راجع : ابن قدامة : المغني مع الشرح الكبير ٧/٣٨٢ .
 - (٥) المصدر السابق .
 - (٦) انظر : ابن رشد القرطبي : بداية المجتهد ٢/٦ . والعسقلاني : فتح الباري ٩/١٦٣ . والعيني : عمدة القاري ، ٢٠/١٢٦ . والشوكاني : نيل الاوطار ٦/٢٥٢ . وابن حزم : المحلى ٩/٤٥٩ .
 - (٧) انظر : محمد ابو زهرة : الاحوال الشخصية ص ١١٣ . والدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٥٧ .
 - (٨) راجع : الجصاص : احكام القرآن ٢/٥٤ . وابو زهرة : المصدر السابق .

المؤيدين لهذا الرأي الدكتور مصطفى السباعي (١) والدكتور احمد الكبيسي (٢) وغيرهما .

في حين قال بمنع تزويج الصغير الذكر فقط كل من سفيان الثوري وطاوس وقتادة وابن حزم (٣) .

ادلة المنع المطلق :

١ - قوله تعالى : (٤) «وابتلوا البتامة حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشداً فادفعوا اليهم اموالهم» .

وجه الاستدلال : ان الله جعل بلوغ سن النكاح امانة انتهاء الصغر . والحد الفاصل بين القصور والكمال ، لذا فان العقد الذي يبرم قبل وصول هذا الحد يكون باطلا لعدم اجرائه في الوقت الذي يصلح فيه الطرفان (اذا كانا صغيرين) او احدهما (اذا كان صغيرا) لتكوين الاسرة . لذا لا بد من انشاء العقد الزوجي في الفترة التي يكون فيها طرفا العقد صالحين لما هو المراد من الزواج .

٢ - ثم ان ولاية الاجبار انما تكون على المجانين والمعتاهي فقط . دون الصغار قط ، من حيث الزواج ، لان الصغر يتنافى معه ، اذ لا مصلحة للاطفال فيه . ولا حاجة لهم في ذلك . والولاية الاجبارية اساس ثبوتها هو حاجة المولى عليه اليها . وحيث لا حاجة كما ذكرنا فلا ولاية تثبت حينئذ على الصغار فيه (٥) .

(١) انظر : الدكتور السباعي : المصدر السابق .

(٢) انظر الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ٤٤ - ٤٦ .

(٣) راجع : ابن حزم : المحلى ٤٦٢/٩ - ٤٦٣ . والعيني « عمدة القاري » ١٢٦/٢٠ .

(٤) سورة النساء ، الاية ٥ .

(٥) انظر : محمد ابو زهرة : المصدر السابق .

٣ - وما ورد عن السيدة عائشة من زواج النبي صلى الله عليه وسلم بها وهي صغيرة . واجراء العقد عليها من قبل ابائها ، فانما كان هذا من خصائص نبوته صلى الله عليه وسلم كالموهوبة ونكاح اكثر من اربع (١) .

٤ - ثم لا يخفى ما في تزويج الصغار من اهدار كرامتهم وارادتهم الانسانية ، بالاضافة الى الاضرار المحتملة ، حيث يبلغون ، فيجد الفتى او الفتاة نفسه بعد البلوغ مجبرا على الزواج بشخص لم يؤخذ رأيه في اختياره . وقد لا يتفكان في المزاج والاخلاق والطباع ، او يكون احدهما سيئ الخلق حقيقة ، ليس في هذا توريط الصغير فيما لا مصلحة له فيه ؟ في حين كان بالامكان تجنبه لولا ذلك التعجيل .

٥ - واستدل الفريق القائل : بمنع انكاح الصغير الذكر فقط حتى يبلغ بما يلي :

(أ) قوله تعالى : (٢) « ولا تكسب كل نفس الا عليها » .

وجه الاستدلال :

ان العقد الفضولي - كمن يتصرف في مال غيره بيعا وشراء ، باطل لهذه الاية . كما قال به الامام الشافعي وغيره (٣) ، ولا يخفى ان الزواج هو اهم عقد يتم اجراؤه في حياة الانسان . فاذا كانت هذه الاية مانعه عن العقود الاخرى كالبيع والشراء - وهي اقل اهمية من عقد الزواج - فلأن تكون مانعة عن عقد الزواج لصغير ذكر لا يعنيه شيء يتعلق بالزواج اولى واقرب .

(ب) ثم ان الاية المذكورة ، ما دامت هي مانعة عن جواز عقد احد على احد ، الا ان يوجب انفاذ ذلك نص قرآن او سنة ، وحيث لا نص ولا

(١) راجع : ابن حزم : المحلى ٤٠٩/٩ . والمقلائي : فتح الباري ١٦٣/٩ .

(٢) سورة الانعام : الاية ١٦٤ .

(٣) انظر : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١٥٦/٧ .

سنة في جواز انكاح الاب لابنه الصغير ، كما قال به طائفة من السلف ، منهم سفيان الثوري وطاوس وقتادة حتى قالوا : ان الصغيرين بالخيار اذا كبرا ولا يتوارثان ان ماتا قبل ذلك (١) لذا يكون تزويج الابن الصغير باطلا . الى ان يبلغ فيتولى العقد بنفسه او يوكل .

(ج) ولا صحة لقياس الصغير على الصغيرة في صحة الزواج ، لانه لو كان القياس حقاً (٢) لكان قد عارض هذا القياس قياس آخر مثله وهو انهم قد اجمعوا على ان الذكر اذا بلغ لا مدخل لايه ولا غيره في انكاحه اصلاً ، وانه في ذلك بخلاف الانثى التي له فيها مدخل اما بأذن واما بانكاح واما بمراعاة الكفوء . فكذلك يجب ان يكون حكمهما مختلفين قبل البلوغ (٣) .

وقد اخذت بعض قوانين الاحوال الشخصية في بعض الدول العربية (٤) برأي المذهب الثاني حيث رأى عدم صحة زواج الصغار ، وان احداً لا يملك تزويجهم ولياً كان ام وصياً ، وان وقع ذلك كان لغواً لا اثر له (٥) . في حين استأنس القانون المصري رقم ٥٦ لسنة ١٩٢٣ بالمذهب المذكور حين منع سماع الدعوى فقط وعدم تسجيل الزواج للصغار (٦) لان القانون

(١) راجع : ابن حزم : المحلى ٤٦٢/٩ - ٤٦٣ .

(٢) لا تعترف الظاهرية بحجة القياس كالتظامية وبعض فرق الشيعة ، انظر : تاج الدين النسيكي : جمع الجوامع بشرح المحلى وحاشية البناني ٢٠٤/٢ مطبعة ومكتبة عيسى البابي الحلبي - القاهرة . والشوكاني : ارشاد الفحول ص ١٩٩ ط ١ - ١٩٣٧ - مطبعة البابي الحلبي واولاده بمصر .

(٣) راجع : ابن حزم : المحلى ٤٦٢/٢ .

(٤) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٥٨ - بالنسبة الى القانون السوري . وقانون الاحوال الشخصية العراقي وتعديلاته رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ - التعديل الثاني رقم ٢١ لسنة ١٩٧٨ ص ٢٩ ط ٣ ، مطبعة وزارة العدل في بغداد .

(٥) انظر : الشيخ محمد ابو زهرة : الاحوال الشخصية ص ١١٤ .

(٦) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المصدر السابق .

المصري يرى صحة الزواج المذكور لكونه منتشرأ جداً في الريف المصري «
واعتبر عدم سماع الدعوى في هذا الزواج (الصغار) خطوة اولى في طريق
ايقافه (١) .

المنافشة والترحيج :

لا تخفى قوة الادلة التي استند اليها الجمهور للاستدلال بها على تزويج
الصغار ، بالمقارنة مع تلك التي استند اليها الفريق المعارض « حيث ان الآيسة
القرآنية والعمل النبوي والصحابة الكرام واجماع الامة « كل تلك الادلة التي
ذكرها الجمهور ظاهرة الدلالة على اباحة انكاح الصغار ، من قبل اوليائهم
المجبرين (الاب أوالجد) وذلك لغلبة الوازع الديني والجانب الخلقي .
والعطف الابوي على نفوسهم وسائر اعمالهم ، بالاضافة الى بساطة الحياة
وتقارب وسائل المعاش وتشابه الاهداف والمصالح التي كانوا يتجهون اليها .
كل تلك الامور ساعدت وبررت تزويج الصغار في تلك العهود السابقة ،
علاوه على الادلة المذكورة . وذلك بعكس تقلص السلطان الديني « والانهيار
الخلقي ، والاتواء في التعامل التي تتخبط فيها الانسانية في عصرنا هذا ، مع
تلك التعقيدات التي حدثت في الحياة ، والاختلاف الهائل الذي طرأ على وسائل
المعاش والتباعد بين الثقافات والاهداف والمصالح التي يتطلع اليها انسان
ذلك العصر . كل هذه الامور والاختلافات تدعوننا الى ترجيح المذهب الثاني
الداعي الى منع تزويج الصغار ، وذلك لانسجامه مع حكمة التشريع من
الزواج ، اذ ليس هناك مصلحة ظاهرة في مثل ذلك العقد ، بل العكس هو
الصحيح . اذ كيف تطيب نفس الصغير او الصغيرة بعدما يكبر ، قضاء
العيش مع من يختلف عنه سناً ، او تديناً « او دماً في الخلقة ، او خسة
في الطبع . وربما يكون الباعث على تزويج الصغار تحقيق مصلحة عائلية او
مادية او شخصية ، فتلك المصالح لا يقيم لها الشرع وزناً (١) بل يجب الابتعاد

(١) انظر : المصدر السابق

(٢) انظر « الدكتور مصطفى السباعي : المصدر السابق

عن كل مايؤدي الى الضعف او التفكك في بناء الاسرة من باب الاحتياط .
وان الاحكام الشرعية لاتؤخذ مجردة عن غاياتها ، او بعيدة عن تحقيق وجه
المصلحة منها او فيها . وان لكل حكم جانبيين ، قضائي وتعبيدي ، ولهذا
اردف الله الاحسان بالعدل . وفي الشريعة نظائر واشباه مثل القصاص والعفو
واستعمار الدين والنظرة ، وهكذا .

وفيما ذهب اليه ابن عباس ومجاهد والسدي (١) في تفسير قوله تعالى : (٢)
« وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح » بان المراد بالنكاح هو الحلم ، وهو
بلوغ حال النكاح من الاحتلام « مايقوي موقف المذهب الثاني الذي هو
عين المصلحة للصغار في باب الزواج فيما لو اخذ به » في حين يؤدي الاخذ
برأي الجمهور الى الاضرار بمستقبل هؤلاء الاطفال حينما يكبرون فيرفضون
ذلك النوع من العقود الذي يخص اهم شيء في حياة الانسان ، وبالتالي يحدث
التزاع والخلاف ، بين الاسرتين من حيث اريد لهما التقارب والوفاق بتلك
المصاهرة فيما لو اخذت مجراها بصورة طبيعية . وقد قال الرسول صلى الله
عليه وسلم (٣) : « لا ضرر ولا ضرار » لذلك كله ارى ضرورة الاخذ برأي
المذهب الثاني دون الاول .

فارق السن :

اذا كان الجمهور كما مر بنا قد جوز انكاح الصغيرة او الصغير من قبل
الاب أو الجد « فتجوزيه مع فارق السن بطريق الاولى ، اذ لاعبرة للسن
عندهم (٤) . وذلك كأن تكون الفتاة في مقتبل العمر » بينما يفوقها الرجل
اربعة مرات ، او خمسا منها مثلاً ، وقد بلغ من الكبر عتياً ، فحتى اذا

(١) راجع : الجصاص : احكام القرآن ٦٣/٢ .

(٢) سورة النساء « الاية » ٦ .

(٣) انظر : سنن ابن ماجه : ٧٨٤/٢ .

(٤) انظر : ابن عابدين : رد المحتار على الدر المختار ٣٠٤/٢ .

كانت الفتاة راضية بذلك النوع من الزواج لحاجة لها من مال ذلك الشيخ الهرم ، او جاهه ، او مكانته الاجتماعية ، لكن الاولى والافضل منه « عملاً بالسياسة الشرعية ان لولي الامر منع المباح اذا نشأت عنه مفسدة فكيف اذا كان حراماً » (١) . وذلك لان بعض الفقهاء قد اشترط لتزويج البنت بغير اذنها شروطاً ، منها : ان لا يزوجها بمن تتضرر بمعاشرته كأعمى وشيخ هرم (٢) .

والعقد في حال اجرائه خلافاً للشرط المذكور ، وان كان صحيحاً ، لكنه حرام ، لانه من بين الشروط لجواز الاقدام للصحة (٣) . وهذا ما يعبر عنه الفقهاء بتعبير آخر : يجوز قضاء ويحرم ديانة (٤) لانهم يفرقون بين صحة العقد وحرمة ، وهناك اضرار كبيرة تترتب على الزواج مع الفارق الكبير في السن : منها : انه داعية الى الخلل ، وممكن للانحلال والاستغلال ، وما ادى الى الحرام فهو حرام . (٥)

ومنها : تسبب ذلك النوع من الزواج الى مهانة الرجل ، وكونه عاملاً من عوامل خنوعه في أسرته

ومنها التعجيل ببيت الذرية وهم صغار ، وترميل الزوجة وهي جذعة (٦) ومنها التسبب في التشرذم وانتشار الامراض الخلقية نتيجة الفقر وعدم التربية والرعاية الكاملتين

-
- (١) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٦٤ .
 - (٢) راجع : الخطيب انشربني « مغني المحتاج ٤/٤٩ » ، دار احياء التراث العربي « بيروت
 - (٣) انظر : المصدر السابق « وليوي وعميرة : حاشية على شرح جلال الدين المحلي على المنهاج للنووي ٢/٢٢٢ . دار احياء الكتب العربية « عيسى البابي الحلبي - القاهرة - مصر .
 - (٤) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المصدر السابق .
 - (٥) انظر : الدكتور احمد الكبيسي : فلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ٤٦ .
 - (٦) المصدر السابق .

وقد اخذ القانون السوري (١) بمبدأ تقارب الزوجين في العمر، ونص على انه اذا كان الفارق كبيراً، ولا مصلحة في هذا الزواج، فللقاضي ان لا يأذن به لكن من دون ان يحدد للفارق سناً معينة، وقد جرت المحاكم الشرعية في سوريا على سماح ما كان دون العشرين، ومنع الاكثر منه.

ويتفق قانون حقوق العائلة في الاردن (٢) رقم: ٩٢ لسنة ١٩٥١ مع القانون السوري المذكور، ويزيده نصاً على تقييد المنع بأكثر من عشرين عاماً، مع تخويل القاضي تجويزه اذا تأكد من رضا الاصغر وانه حصل دون جبر (٣) ويبدو ان فارق السن بين الزوجين – ولا سيما كبر الرجل وصغر الزوجة كما هو المعتاد، ماهو الا باب من ابواب الاضرار والشر وتفتح على المجتمع والشعوب التي تقبل به. لانه من عوامل الضعف والتشتت وزعزعة الامن.

-
- (١) انظر : الدكتور السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٦٤ .
(٢) انظر : الدكتور صلاح الدين الناهي : الاسرة والمرأة ص ٩٩ ط ١٢٥ - ١٩٥٨ ،
شركة الطبع و النشر الاهلية - بغداد .
(٣) انظر : المصدر السابق .

المبحث الثاني

تعدد الزوجات

١ - سبق ان قلنا : ان تعدد الزوجات مبدأ مشروع في الاسلام ، حيث جاء وكان التعدد منتشرًا بين مختلف الديانات والشعوب بلا نظام وحبود ، فاقصر دور الاسلام على التحديد بالاربع ، وتقييد الجواز بمظنة العدل والاتفاق ، وجرى العرف الاسلامي منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والعصور الزاهرة اللاحقة بتفويضهما الى دين المرء وضميره وتقواه . وصار على ذلك اجماع الامة الاسلامية ، ودأبهم في الزواج بأكثر من واحدة ، ورائدهم الى ذلك هو قوله تعالى (١) : « وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا . اطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ماملكت ايما نكحتم ذلك ادنى الاتمولوا » .

٢ - وشذ من اجماع الامة المعتزلة « حينما قالوا : بتحريم الزواج من الثانية مادامت الاولى في عصمته . وقد نقل ذلك عنهم الامير علي في كتابه (سر الاسلام) (٢) واستنلوا في رأيهم هذا الى العقل . وهو انهم تتبعوا ما يجلبه ذلك من المقاصد والمساوىء والمضار بين الزوجتين واولادهما ، وعرفوا ان من اصول الشريعة الاسلامية اعطاء الوسائل مآل الغايات من الاحكام

(١) سورة النساء « الآية : ٣ » .

(٢) انظر : الشيخ عبدالعزيز جابريش : الاسلام دين الفطرة والحرية ص ٨٣ « ط ١ - دار الهلال العدد : ١٨ - القاهرة ١٩٥٢ .

(٣) انظر : محمد السباعي : المرأة الجديدة في مركزها الاجتماعي ص ٦ - ٧ ، مطبعة السعادة - القاهرة . وانظر : ايضاً الدكتور نظر لوقا : محمد الرسالة والرسول ص ٦٧ وما بعده (الملحق التاسع لكتاب الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ، ص ٤٣٦ .

فأروا آثار تعدد الزوجات كثيرة سيئة « لم يستحسنها عقل ولا يرضى بها شرع » فحكموا بتحريمه (١) .

ويكفي للرد على هؤلاء القرآن وعمل الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة بالتعدد من دون تخرج، غير مناشدة العدل، ومحاولة الاتفاق بالتساوي فيما بينهما او بينهن قدر الامكان، وقد رفدت الذرية الكثيرة التي نتجت عن التعدد صفوف الجيش الاسلامي، وسدت النقص الهائل الذي كان يخلفه استشهاد المسلمين ضد قوى الكفر والطغيان، او الفناء الكبير الذي كان يحدثه الطاعون والابوة والأمراض الفتاكة.

وهكذا بقي المسلمون على هذا الوضع، دون ان يعلو منهم صوت الانتقاد او عدم الرضا بمبدأ التعدد، كما لم ينقل التأريخ الاسلامي لنا انزعاج المرأة المسلمة الأولى وشدة قلقها من اباحة التعدد للزوجات.

٣ - واستمر الامر على هذا المنوال الى ان ضعف المسلمون وابتعدوا كثيراً عن دينهم حكماً وعملاً، الى ان تسرب النفوذ الاجنبي للدول المسيحية منها والملمدة الى داخل الاوطان والشعوب الاسلامية، واعقب ذلك الكارثة العظمى بأستيلاء هؤلاء الكفار على سائر البلاد الاسلامية من المشرق الى المغرب واصبح العالم الاسلامي العوبة بيد اعدائه، يحكمون فيه بما يشاؤون « فوسوسوا الى بعض المغتربين من ابناء الامة الاسلامية، والمبهورين بقشور الحضارة الحديثة، من دون روية وتدبر، بغض النظر عن تربية وتعليم هؤلاء المغتربين سواء تمت ذلك لهم على ايدي اساتذة ماهرين ماكرين من المستشرقين والقساوسة الغربيين داخل الجامعات والمعاهد العالية في اوربا وامريكا، ام تربوا مباشرة على ايدي الساسة والرجال الذين لبسوا مسوح العلم والتبشير بالدين والخدمة الانسانية داخل الاقطار الاسلامية الرازحة تحت وطأة الاحتلال والاستعباد

(١) انظر : عبدالعزيز جاويش : المصدر السابق .

فظهرت اصوات غريبة متأثرة بجو النفوذ الاجنبي وتحكمه لا يخفى في طياتها بصمات الخنوع للفكر الدخيل، او التقرب اليه.

هذا وقد تبينت مذاهب الفقهاء والكتاب في مسألة تعدد الزوجات على النحو التالي:

اولاً : جواز التعدد في حالة الضرورة فقط :

ذهب فريق من الفقهاء والكتاب المعاصرين الى: ان التعدد جائز من حيث المبدأ للضرورة عند الحاجة اليه، للدواعي تلك الحاجة المختلفة . اما في الحالات الاعتيادية فانهم ذهبوا الى معارضته من باب المصلحة ودعوا الى التخلي عنه قائلين: انه عادة سيئة وان لولي امر المسلمين منعها. وحث الناس على الوقلاع عنها، وعدم السماح بها الا للضرورة كمقم الزوجة او اصابها بمرض عضال. وقد ذهب الى هذا الرأي من المفكرين المحدثين: الشيخ محمد عبده (١) ومن تبعه في هذا الرأي : قاسم امين (٢) ومحمد عزة دروزة (٣) وعبد المتعال الصعدي (٤) وعبد العزيز علي القناعي (٥) والدكتور ابراهيم عبده ودريه شفيق (٦) وباحثة البادية (٧) والشيخ عبد العزيز جاويز (٨) والشيخ مصطفى الغلاييني (٩) والشيخ محمد محمد المدني (١٠) ومحمد السباعي (١١) كما وقد

(١) انظر : مجلة المنار ، الجزء الاول من المجلد الثامن والعشرين الصادر في ٣ مارس ١٩٢٧ ومحمد عمارة : الاعمال الكاملة للإمام محمد عبده ٩٥/١ - ٩٥ .

(٢) انظر : قاسم امين : تحرير المرأة ص ١٤٠ .

(٣) راجع : محمد عزة دروزة : المرأة في القرآن والسنة ص ١٢١ .

(٤) انظر : الشيخ مصطفى صبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ٢٩٤/١ .

(٥) انظر : مجلة منبر الاسلام ، ص ٧٩ - ٨٣ ، العدد (١) السنة ١٩ في محرم ١٣٨١ هـ .

(٦) راجع : د/ ابراهيم عبده « ودريه شفيق : النهضة النسائية في مصر ص ٥٧ - ٥٨ و ١٤٠ .

(٧) انظر : محمد الدين حفيظ : آثار باحثة البادية ص ٢٠٥ - ٢٠٩ .

(٨) انظر : عبد العزيز جاويز : الاسلام دين الفطرة والحرية ص ٨٢ - ٨٣ .

(٩) راجع : مصطفى الغلاييني : الاسلام روح المدنية - او - الاسلام والورد كرومر ص ٢١٩ - ٢٢٨ .

(١٠) انظر : محمد محمد المدني : المجتمع الاسلامي كما تنظمه سورة النساء ص ١٧٩ - ١٨٠ ط ١

- نشر المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية العدد ٨٤ مطابع الاهرام التجارية ١٩٧٣ .

(١١) انظر : محمد السباعي : المرأة الجديدة في مركزها الاجتماعي ص ١٠ .

انتهج بعض مشرعي الدول العربية نهج الشيخ محمد عبده واتباعه ، او قريبا منه ، فعلى سبيل المثال : منع المشرع التونسي (١) التعدد واعده محظورا يستوجب مرتكبه العقاب ، بينما قيده المشرع السوري (٢) والعراقي (٣) والمغربي (٤) والمصري (٥) باذن القاضي .

وفيما يلي ادلة الشيخ محمد عبده ومن وافقه .

- (أ) ان شرط التعدد هو التحقق من العدل « وهذا الشرط مفقود حتما فان وجد في واحد من المليون ، فلا يصح ان يتخذ قاعدة » ومتى غلب الفساد على النفوس « وصار من المرجح الا يعدل الرجال في زوجاتهم » جاز للحاكم او للعالم ان يمنع التعدد مطلقا مراعاة للاغلب (٦) .
- (ب) غلبة سوء معاملة الرجال لزوجاتهم عند التعدد ، وحرمانهن من حقوقهن في النفقة والراحة (٧) .

-
- (١) انظر مجلة الاحوال الشخصية التونسية الفصل الثامن عشر « نقلا عن الدكتور احمد الكبيسي « الاحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ٩٧/١ .
- (٢) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١١٠ .
- (٣) راجع : قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته المرقم : ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ص ٢٨ - ٢٩ « من منشورات وزارة العدل لسنة ١٩٧٨ .
- (٤) انظر : ظهير شريف رقم ١/٥٧/٣٤٣ - المنشور بالجريدة الرسمية ، عدد (٥٤٥٤) في ١٧/ جمادي الاولى ١٣٧٧ هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٥٧ - نقلا عن د/ عبد الناصر توفيق « دراسات في تعدد الزوجات ص ١٥٨ - ١٦ - ١٩٦٧ - دار الاتحاد العربي للطباعة . القاهرة .
- (٥) راجع عبدالناصر توفيق « المصدر السابق . ومحمد ابو زهرة : الاحوال الشخصية ص ١٣ - ١٦ .
- (٦) انظر « فعوى الشيخ محمد عبده المنشور بمجلة المنار ح « ١ « م « ٢٨ . الصادر في مارس ١٩٢٧ .
- (٧) المصدر السابق « والدكتور « محمد عمارة : الاسلام والمرأة في رأي الامام محمد عبده ص ١٢٤ ط ٣ - ١٩٨٠ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت .

(ج) انتشار الفساد والعداوة بين اولاد الضرائر نتيجة الكره والعداء فيما بينهم حيث لا يتربى الاولاد الا على كره كل واحد منهما للاخر « ويستمر النزاع بينهم الى ان يخربوا بيوتهم بأيديهم . ولهذا كله يجوز للحاكم او لصاحب الدين ان يمنع تعدد الزوجات صيانة للبيوت عن الفساد (١) .

(د) لا ينكر احد مجيء الدين لمصلحة الناس وخيرهم « وان من اصوله منع الضرر والضرار عملا بحديث : «لا ضرر ولا ضرار في الاسلام» (٢) فاذا ترتب على شيء مفسدة في زمن لم تكن تلحقه فيما قبله ، فلاشك في وجوب تغير الحكم وتطبيقه على الحال الحاضرة ، يعني على قاعدة « درء المفاسد مقدم على جلب المصالح » . اما والامر على ما نرى ونسمع فلا سبيل الى تربية الامة مع فشو تعدد الزوجات فيها . لذا ينبغي للعلماء النظر في هذه المسألة ، التي لم تق لها من القوائد ما كانت تحققها في صدر الاسلام من صلة النسب والصهر الذي تقوم به العvisية (٣)

(هـ) القياس على الطلاق الثلاث بلفظ واحد « فكما ان وليّ امر المسلمين قد حق له الغاؤه واعتباره طليقة واحدة (٤) بعد ان جرت الاحكام على وقوعه مجموعا منذ زمن سيدنا عمر الذي هو كان الاخر قد غير الحكم الجاري في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وخلافة ابي بكر وصدر خلافة عمر نفسه على وقوعه واحدة . ولكن الناس خالفوا فاقوعوه ثلاثا فأمرضاه عمر عليهم عقوبة لهم ، واخذ الائمة الاربعة بحكم عمر (٥) ثم اصبح حكم اولي الامر في زماننا باعتبار الثلاث واحدة ، رجوعا الى ما كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر موافقا لمصلحة الناس عن الاسراف في

(١) انظر : المصدرين السابقين .

(٢) راجع : سنن ابن ماجه : ٧٨٤/٢ .

(٣) انظر : محمد رشيد رضا : تفسير المنار (المشتغل على آراء محمد عبده) : ٣٤٩/٤ - ٣٥٠

(٤) يشير بذلك الى قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المصري . انظر : الشيخ محمد ابو زهرة «

الاحوال الشخصية ص ٣٢٧ - دار الفكر العربي - القاهرة ط ٣ - ١٩٥٧ .

(٥) انظر : مسلم بشرح النووي ٧٠/١٠ - ٧١ . والصنعاني « سبل السلام ١٧٢/٣ .

الطلاق ، فكذلك تعدد الزوجات في هذا الزمان ، حيث فسدت اخلاق الرجال ، فاتخذوا ما حل لهم من الجمع بين عدة زوجات اداة لظلم الزوجات الاولى ، ففي مثل هذا الزمان ايضا يكون من حق اولي الامر ان يحرموا عليهم ذلك الحلال القديم الذي هو تعدد الزوجات (١) .

(و) اذا استندنا الى النسبة العددية بين الرجال والنساء حسب الحصصات الدقيقة ، فلا تخلو حالات المجتمع من احدى الثلاث التالية :

١ - حالة يتكافأ فيها عدد النساء مع عدد الرجال ، فلا يكون للرجل الواحد الا الزوجة الواحدة فيحرص على حقوقها ، ولا يعتدي على حقوق الآخرين ، كما اختار الله لآدم زوجة واحدة في وقت احوج ما يكون فيه العالم الى تعدد الزوجات لزيادة النسل ، حتى تكون سنة للناس من بعده ، وقد اوضح تلك الحالة قوله تعالى (٢) «يا ايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها » وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تسألون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا» .

٢ - حالة زيادة عدد النساء عن الرجال ، والتي اوضحتها الآية الكريمة (٣) : «وان خفتن الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع» والتي تتضمن كون عدد النساء اكبر من عدد الرجال في المجتمع ، بدليل كثرة اليتامى فيه ، والتي تدل على كثرة امهاتهم الارامل اللاتي ربما فقدن ازواجهن للدفاع عن الوطن ، او في حالات اخرى مشابهة ، لذا تتطلب العدالة الاجتماعية اضافة الام الارملة او احدى اليتيمات الصالحة للزواج منها زوجة ثانية ، او ثالثة او رابعة ، حلا لمشكلة

(١) انظر : مصطفى صبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ٢٩٨/١ - ٢٩٩ - في معرض ذكر ادلة عبدالمعتال الصعدي ، حول استصواب منع التعدد من قبل حاكم امر المسلمين .

(٢) سورة النساء « الآية : ١ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٣ .

زيادة النساء عن الرجال ، وعلى اساس النسبة العددية بين الرجال والنساء ، والتي حددتها الآية المذكورة .

٣- حالة يقل فيها عدد النساء عن عدد الرجال ، وفي هذه الحالة لا يجوز التعدد . وقد بينها الله بقوله الكريم (١) : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى الا تعولوا » والاكتفاء بالزوجة الواحدة هو الذي تحتمه العدالة الاجتماعية في تلك الحالة (٢) .

وهكذا يظهر اقرار الاسلام لحل التعدد ما جاء الا حلا لمشكلة اجتماعية تقدر بقدرها ، لا اكثر ولا اقل من هذا .

واخيراً قد اخذ بفكرة الشيخ محمد عبده وانصاره المشرع التونسي الذي حرّم التعدد مطلقاً ، حينما جاء في الفصل الثامن عشر من مجلة الأحوال الشخصية (٣) :

١٨ - تعدد الزوجات ممنوع « والزواج باكثر من واحدة يستوجب عقاباً بالسجن مدة عام ... » .

وقد اقتفى المشرع العراقي (٤) المشرع التونسي حينما نصت الفقرات (٤-٥-٦) من المادة الثالثة من قانون الاحوال الشخصية على ما يلي :

«٤- لا يجوز الزواج باكثر من واحدة الا بأذن القاضي ، ويشترط لاعطاء الاذن تحقق الشرطين التاليين :

(أ) ان تكون للزوج كفاية مالية لاعالة اكثر من زوجة واحدة .

(١) سورة النساء ، الآية : ٣ .

(٢) انظر « مجلة منبر الاسلام ص ٧٩-٨٣ ، العدد (١) السنة ١٩ محرم سنة ١٣٨١ هـ مقابلة لالاستاذ : عبدالعزيز العلي القناعي .

(٣) راجع : الدكتور صلاح الدين الناهي : الاسرة والمرأة ص ٥٩ .

(٤) انظر : قانون الاحوال الشخصية وتعديلاته رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ ص ٢٦-٢٧ ط ٣ - طبع ونشر وزارة العدل ١٩٨٤ - بغداد .

(ب) ان تكون هناك مصلحة مشروعة .

(ج) اذا خيف عدم العدل بين الزوجات ، فلا يجوز التعدد ويترك تقدير ذلك للقاضي .

«٦ - كل من أجرى عقدا بالزواج باكثر من واحدة خلافا لما ذكر في الفقرتين (٤ - ٥) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة ، او بالغرامة بمائة لا يزيد على مئة دينار او بهما» .

وقد ذهب الى قريب من هذا المشرع السوري (١) حينما اباح تعدد الزوجات في الاصل ، الا انه اجاز للقاضي الا يأذن للمتزوج على امرأته ، اذا تحقق انه غير قادر على نفقتها ، وقد ايد الدكتور مصطفى السباعي ذلك الاتجاه (٢) .

واما التشريع المغربي (٣) فقد قيد جواز التعدد بعدم الخوف من الظلم بين الزوجات .

وهكذا نفهم من ورود تلك القيود المذكورة في تلك القوانين انها اصبحت ملزمة « ويتعين على القاضي ان يتحقق من توافرها » بحيث اذا لم يكن واحد منها موجودا في تعدد الزوجات كان عقدا غير جائز في نظر تلك القوانين . واخيرا : فان للشيخ محمد محمد المدني رحمه الله توجيهها خاصا زعم انه انفرد به ، فاشتراط الضرورة اضافة الى شرطي العدالة « والقدرة على الانفاق وادعى انه وصل اليه عن طريق القياس على تفسيره الغريب لقوله تعالى : (٤) «وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من

(١) انظر المرسوم التشريعي رقم ٥٩ الصادر في ١٧/٩/١٩٥٣ .

(٢) راجع : الدكتور السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١١٠ .

(٣) انظر : ظهير شريف رقم ١/٥٧/٣٤٣ - المنشور في الجريدة الرسمية عدد ٥٤٥٤ في ١٧/ جمادي الاولى ١٣٧٧ هـ .

(٤) سورة النساء ، الاية ٣ .

النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى الا تعولوا» . يقول ما ملخصه (١) .

ان آية التعدد وردت في سياق الكلام عن الملابس المتعلقة باحكام اليتامى من صيانتهم عن العبث باموالهم او انفسهم فيما اذا كانوا بنات بارثن وعصلهن عن الزواج من قبل الغير ، او الزواج بهن من قبل اوصيائهن من دون صداق . وقد جاء الاسلام محسنا لوضع اليتامى من تلك الجهة « لكنه برزت مشكلة اخرى « وهي كيف يمكن لاوصياء اليتامى ان يقوموا بالقسط في كل شيء ؟

ولذلك كان الرجل يتخرج من ولاية شؤون اليتامى ، ثم قد يكون مضطراً في سبيل الرعاية ان يخالطهم ويخالسهم ، وفيهم فتيات ، او امهاتهم الايامى ربما بقي فيهن بقية الشباب وصلاحيه للزواج « فالمخالطة في تلك الحال غير مأمونة العواقب من افتتان الطرفين : الوصي واليتامى بمن فيهم البنات وامهاتهن ، ولا ينبغي للمسلم ان يكون فاتنا ولا مفتونا ، لذا جاء التعدد مخرجاً من هذا المأزق ، وتكون معنى الآية : فان خفتم الا تقوموا في شأن اليتامى بالقسط تخرجاً في مداخلتهم ومجالستهم ، فقد اباح الله للرجل في مثل هذا الظرف ان يكون له اكثر من واحدة ، فليزوج احدى يتيماته ، او يتزوج الأم نفسها اوقاية نفسه وغيره من عوامل سوء والفتنة . ويكون المقصود بقوله تعالى : «فانكحوا ما طاب لكم من النساء» اي اليتيمات .. ويكون المقصود من «مثنى وثلاث ورباع» ان يضيف الولي يتيمة الى زوجته فتكون له زوجتان او يتيمتان فتكون له ثلاث زوجات ، او ثلاث يتيمات فتكون له اربع زوجات .

(١) انظر : محمد محمد المدني : المجتمع الاسلامي كما تنظمه سورة النساء ص ١٧١ - ١٨٥ ط : ١ من منشورات المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية (لجنة التعريف بالاسلام) « مطابع دار الاهرام ١٩٧٣ - القاهرة .

ويصل الشيخ المدني أخيراً (١) : الى ان التعدد ما جاء الا لحل مشكلة يتامى مالاّ وزواجاً ، ولحل هذه الضرورة ، وخوفاً من مجانبة العدالة فيهن ولكون القياس من اصول التشريع الاسلامي ، فاذا كان هناك حالة مشابهة تدعو للضرورة فيها الى التعدد ، - والرجل واثق من اقامة العدل وعدم الجور - فلا مانع من تعدد الزوجات في تلك الحالة ايضاً .

(ثانياً) : المنع مطلقاً :

نظر فريق آخر من المفكرين المعاصرين الى : أن تعدد الزوجات عادة سيئة من سيئات الجاهلية الاولى كالخمر . جاهدتها الاسلام طبق سياسته التدريجية ، غير أنهم لا يصلون برأيهم هذا الى حد تحريم التعدد . بل أنهم يدعون الى منعه مطلقاً . ومن الذين ذهبوا الى هذا الرأي : الطاهر الحداد (٢) ونجيب جمال الدين وشحاده الخوري (٣) .

ادلة هؤلاء :

(أ) كان عامة العرب يعددون نساءهم بلا حدٍ لاستعمالهن في خدمة الارض . استغناء بهن عن الأجراء ، وخدمة البيت . والاستمتاع ، فجاء الاسلام ووضع بادىء الامر حداً اقصى لهذا التعدد فقال النبي صلى الله عليه وسلم (٤) لمن اسلم وله ازواج : «امسك اربعا وفارق سائرهن» .

ثم تدرج الى اشتراط العدالة بالتسوية بينهن ، وجعل الخوف من عدم العدل كتحقيقه فقال تعالى : «فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فان خفتن لم تعدلوا فواحدة» تحذيراً لهم من عاقبة هذا التعدد .

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : الطاهر الحداد : امرأتنا في الشريعة والمجتمع ص ٩١ .

(٣) انظر : نجيب جمال الدين « وشهادة الخوري : حول المرأة ، آراء ونظريات حديثة ص ٦٣ - ٦٤ ط ١ ، طبع ونشر المكتبة الكبرى - القاهرة .

(٤) راجع : الترمذي : ٣٤٥/٣ . وسنن ابي داود : ٦٧٧/٢ ، والامام مالك : الموطأ (رواية محمد حسن الشيباني) ص ١٧٨ .

تم عبّر عن تعذر الوفاء بشرط العدل بينهما بذلك فيه من الحرص كما في الآية (١) «ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» . وهذا برهان من الله على حبه للتوحيد بما نص عليه من تعذر العدل بين النساء (٢) .

(ب) ثم ان في التعدد منافاة للآية التي تفسر الزواج : بانه يقوم على المودة والرحمة وسكون النفس للنفس «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة» (٣) حيث يعتري الرجل في حياته الزوجية ، اذا كان متعددا القلق والاضطراب ، وتبديل الراحة والهناء بالشقاء والعراك بين الزوجات واولادهن ، ويسود البيت جو من القوضى والفتنة ، وكل هذه الامور مناف لمرامي الزواج في الآية المذكورة (٤) .

(ج) ان زيادة النساء على الرجال ظاهرة مؤقتة تحدث بعد الحروب والكوارث لا يلبث ان يعود الانسجام الى المجتمع ، ويذهب الخلل النسبي الناتج عن قلة الرجال (٥) .

(د) بل السبب الصحيح لهذه الزيادة الملحوظة في عدد النساء ، هو حرمان اغلبية الشباب من الثروة ، ثم ان غلاء المهور جعلهم يصرفون عن الزواج ، فيبقى قسم كبير من النساء خاليا عن الزواج ، فلو جعل العمل حقا لكل رجل ، واصبح لديه من المال ما يمكنه لبناء الاسرة امكن الجزم بانه لن تبقى امرأة واحدة دون زوج .

وبالتالي فان اشتراك المرأة في الحياة العامة ومساواتها بالرجل يساعدان على حفظ كرامتها ونمو شخصيتها فتأبى ان تنضم اليها اخرى تحت زوج واحد (٦) .

(١) سورة النساء ، الآية : ١٢٩ .

(٢) انظر : اظاهر الحداد : امرأتنا في الشريعة والمجتمع ص ٦١ .

(٣) سورة الروم ، الآية : ٢١ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر «نجيب جمال الدين» والخوري : المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

وهكذا يمكن القول : بأن الحاجة الاقتصادية كما سهلت للرجل التزوج
 باكثر من واحدة « كذلك الاقلاع عنها ما هو الا لضرورة اقتصادية من
 دون اية اعتبارات اخرى من رقي في الثقافة وتطور في الخلق والعاطفة (١).
 وقد غالى بعض الكتاب المعاصرين « حتى زعم تحريم تعدد الزوجات
 بدليل في القرآن » وان الوصول الى هذا الاستنتاج العجيب غير بعيد ادراكه
 على من اراد ذلك ، ومن الذين ذهبوا الى هذا التخطئ الغريب في الفهم
 والاستنباط : اسماعيل مظهر (٢) والدكتور ابراهيم عبده والدكتورة درية
 شفيق (٣) وغيرهم من مقلدة الغرب الذين اشار الى رأيهم هذا بعض المصادر (٤)
 من دون ذكر اسمائهم .

وفيما يلي ملخص لوجهة نظرهم هذا مع الاستدلال :

ذلك ان الله سبحانه ، علّق اباحة التعدد بالعدل حينما قال : «فانكحوا
 ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فان خفتن الا تعدلوا فواحدة» (٥)
 وقد اخبر الله تعالى (٦) : ان العدل غير مستطاع حينما قال : «ولن تستطيعوا
 ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم» وخبره تعالى حق ، لا يمكن لاحد بعده ان
 يعتقد انه يمكنه العدل بين النساء ، فعدم العدل صار امراً يقينياً « ويكفي في
 تحريم التعدد » ان يُخاف عدم العدل بان يظنه ظناً ، فكيف اذا اعتقده يقيناً .

(١) راجع : اسماعيل مظهر : المرأة في عصر الديمقراطية ص ١١٢ . « مكتبة النهضة المصرية ،
 القاهرة ١٩٤٩ » .

(٢) راجع : اسماعيل مظهر : المصدر السابق ص ١٨٨ .

(٣) انظر : د/ ابراهيم عبده « ج : د/ درية شفيق : تطور النهضة النسائية في مصر ص ١٤٢
 ط ١ - ١٩٤٥ .

(٤) راجع : السيد محمد رشيد رضا : تفسير المنار ٤٤٩/٥ . والشيخ مصطفى صبري :
 مواقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين ٢٩٤/١ . والدكتور مصطفى السباعي :
 المرأة بين الفقه القانون ص ٩٩ .

(٥) سورة النساء ، الآية ٣ .

(٦) سورة النساء ، الآية ١٢٩ .

وحتى الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم كان يحب في أيامه الأخيرة عائشة أكثر من بقية نساؤه . ولذلك كان يقول : «اللهم هذا قسبي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك» (١) واللفظ لابي داود .
لذا فإن القول : بتحريم تعدد الزوجات غير بعيد عن روح القرآن ومراميه.

(ثالثاً) : الإباحة المطلقة :

لقد ايد الفريق الأكبر من مفكري العصر نهج الفقهاء المسلمين الموثوق بهم الذين اخذت الامة آراءهم بالقبول . فقالوا : بإباحة تعدد الزوجات من غير توقف على قيد او شرط ، ماعدا شرطي العدالة . والقدرة على الانفاق ، مادام التعدد يحقق مصلحة شخصية او اجتماعية . او اسرية ، او نحو ذلك ، وهو الحكمة الألهية من وراء تشريعه . فليس لله حكم الا وفيه مصلحة للعباد ، فاذا ما انتفت المصلحة انتفى الحكم بانتفائها . ويترتب على هذا : ان إباحة التعدد منوطة بالمصلحة . ومن الذين قالوا بهذا : الشيخ محمود شلتوت (٢) والامتاذ محمد ابو زهرة (٣) والدكتور علي عبدالواحد وافي (٤) والدكتور احمد الكبيسي (٥) والدكتور مصطفى عبدالواحد (٦) والدكتور محمد البهي (٦) وغيرهم كثيرون من باحثي العصر .

(١) راجع : سنن ابي داود : ٦٠١/٢ . وسنن النسائي : ٦٤/٧ . وسنن ابن ماجه : ٦٣٤/١

(٢) راجع : الشيخ محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعة ص ٢٠٤ ط ٢ - ١٩٧١ - دار الفكر العربي - القاهرة .

(٣) انظر : الشيخ محمد ابو زهرة : تنظيم الاسلام للمجتمع ص ٧٦ . ومحاضرات عقد الزواج واخلاقه ص ١٢٩ ط ٢ - ١٩٧١ - دار الفكر العربي - القاهرة .

(٤) انظر : الدكتور علي عبدالواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ١٢٢ .

(٥) انظر : الدكتور احمد الكبيسي : الاحوال الشخصية في الفقه والقضاء والقانون ص ٩٦ - ١٠٠

(٦) انظر : الدكتور مصطفى عبدالواحد : الاسرة في الاسلام ص ١٢٢ ط ٢ : ٩٧٢ - ٩٧٣ - مكتبة المتنبي .

(٧) راجع : الدكتور محمد البهي : الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

لكن الدكتور مصطفى السباعي (١) يخالف ابا زهرة ومن معه في شرط القدرة على الانفاق حيث يرى السباعي امكان جعل هذا الشرط قضائياً « لاستطاعة القاضي التأكد من ذلك بالسؤال عن قدرته المالية ، فاذا وجدته قادراً على الانفاق على زوجته واولادهما سمح باجراء هذا العقد والا فلا.

ادلة هذا الفريق :

(أ) - مافهمه المسلمون قديماً وحديثاً من تفسير آية التعدد «وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع.. الآية» : بأن «وان خفتم» شرط « وجوابه «فانكحوا» اي ان خفتم الا تعدلوا في مهور اليتامى وفي النفقة عليهن «فانكحوا ما طاب لكم» اي غيرهن من النساء (٢) .

(ب) - روى ائمة الحديث - واللفظ لمسلم (٣) - عن عروة بن الزبير عن عائشة (في الآية المذكورة) قالت : يا ابن اختي هي اليتيمة تكون في حجرٍ وليها تشاركه في ماله ، فيعجبها مالها وجمالها فيريد وليها ان يتزوجها من غير ان يقسط في صداقها فيعطيه مثل ما يعطي غيره فنهوا ان ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن ويلغوا بهن أعلى ستهن من الصداق وامروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء مواهن .

(ج) - ومن ادلة السنة : ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم مع الذين دخلوا في الاسلام وهم متزوجون باكثر من اربع زوجات .

فعن ابن عمر قال : اسلم غيلان الثقفي وتحتة عشر نوسة في الجاهلية فأسلمن معه فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يختار منهن اربعاً (٤) .

-
- (١) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١١٣ - ١١٥ ، ١٢١ .
 (٢) انظر : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ١١/٥ .
 (٣) راجع : مسلم بشرح النووي : ١٥٤/١٨ . والبخاري : الجامع الصحيح ١٧٦/٦ .
 (٤) انظر : سنن الترمذي : ٤٣٥/٣ . واحمد البنا : الفتح الرباني لترتيب مستند الامام احمد . ١٩٩/١٦ .

وعن قيس بن الحارث قال : «اسلمت وعندي ثمانى نسوة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك ، فقال : «اختر منهن اربعا» (١) .
وعن نوفل بن معاوية ، قال : اسلمت وتحتي خمس نسوة ، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال : «فارق واحدة وامسك اربعا» (٢) .
وقد كان الرسول صلى الله عليه وسلم ومعظم صحابته معددي الزوجات ولم يهتموا في هذا الجانب بغير التزام العدل بين الزوجات ، وقد جرى على هذا اتفاق المسلمين بما فيهم الصحابة والتابعون وجميع فقهاء المسلمين في مختلف عصور الاسلام وهذا اكبر دليل على مشروعية التعدد .

(د) - والدليل على اشتراط (العدالة والقدرة على الاتفاق) في تعدد الزوجات مطلقا ما ورد عقب النص على اباحة التعدد ؛ «فان خفتم الا تعدلوا فواحدة او ما ملكت ايمانكم ذلك ادنى الا تعولوا وآتوا النساء صدقاتهن نحلة» (٣) وقد فهم العلماء من هذا النص انه لا بد من العدالة والقدرة على الاتفاق (٤) ففي الوقت الذي فسر ابن عباس ومجاهد وغيرهما قوله تعالى : «ذلك ادنى الا تعولوا» اي ذلك اقرب الى الا تميلوا عن الحق وتجوروا . فقد فسرهم الامام الشافعي بقوله (٥) : اي الا تكثر عيالكم ، فلا تستطيعوا حيثنذ الاتفاق ، وهذا في الحقيقة شرط في كل زواج لواحدة او اكثر ، وقد قرأ طلحة بن مصرف «الا تميلوا» وهي حجة الشافعي رضي الله عنه (٦) . كما

-
- (١) انظر : ابو داود ٦٧٧/٢ . وسنن ابن ماجه ١/٦٢٨ . وسنن الدار لقطني ٢٦٩/٣ .
(٢) راجع : البيهقي : السنن الكبرى ١٨٤/٧ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ٣ - ٤ .
(٤) انظر : ابو زهرة : تنظيم الاسلام للمجتمع ٧ ص .
(٥) انظر : الرازي : التفسير الكبير ٩/١٧٧ . والقرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٥/٢٠ .
- ٢١ -
(٦) المصدر السابق .

وقد ذهب الى ما قاله الشافعي - من قبله - كل من زيد بن اسلم وجابر بن زيد (١) وهما امان جليلان من علماء المسلمين واثمتهم .

(٥) - والدليل على كون هذين الشرطين ديانة لا قضاء : هو ان الله حينما قال : «فان خفتم ان تعدلوا فواحدة» وجه الخطاب الى الافراد في شأن لا يعرف الا من جهتهم يرجعون فيها الى نفوسهم ، وليس من الامارات الصادقة المطردة او الغالبة ما يجعل معرفته وتقديره داخلين تحت سلطان الحاكم ، حتى يرتب على تلك الامارات تشريع المنع او الاباحة (٢) .

ثم ان تقدير عدالة الشخص امر يرجع الى الرجل نفسه . دون غيره . لانه امر وجداني لا يطبق احد استكشافه الا هو « وانه لاسبيل للقاضي الى معرفة ذلك الا عن طريق شهادة الشهود او الاعتماد على الشهادات الرسمية وكلاهما لا يصح الاطمئنان اليه في مثل هذه الحالة (٣) .

وكذلك لم يُؤثّر عن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته تحرّي القدرة على الانفاق للسماح بالتعدد ، بالنسبة الى القادر . ومنع العاجز عن ذلك .

ولان العقود لا تفسد لامور متوقعة ، وانما تفسد لأموار واقعة ، فمن يخاف الظلم ربما لا يتع فيه ، وان كان هو يتوقعه . ومن يخاف الفقر قد يرزقه الله من حيث لا يحتسب . ولذلك قال العلماء : باشتراط الشرطين المذكورين ديانة لا قضاء (٤) .

ويستدل الدكتور مصطفى السباعي (٥) على امكان القاضي التأكد من قدرة المقدم على التعدد بالسؤال عن قدرته المالية ومعرفة دخله وايراده . فاذا

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٠٣ .

(٣) انظر : زكي الدين شعبان : الاحكام الشرعية للاحوال الشخصية ص ١٨٩ - ٢٠١ - ١٩٧١ بنغازي « الجامعة الليبية .

(٤) راجع : محمد ابو زهرة « تنظيم الاسلام للمجتمع ص ٧٦ .

(٥) انظر « مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١١٥ .

وجده قادراً على الاتفاق على زوجته واولادهما لم يكن هنالك مانع من السماح له باجراء هذا العقد ، والا فلا .

والاستدلال على جعل هذا الشرط ديانة لا قضاء بعدم ورود الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم تحروا في القدرة على الاتفاق ، يحاب عنه : بأن المعيشة في عصورهم كانت بسيطة ، وكانت الأرزاق على الاولاد وغيرهم جارية فلا خوف من الضياع . لذا يرى الدكتور السباعي : جعل القدرة على الاتفاق شرطاً قضائياً لمنع استعمال التعدد في بعض حالاته حتى لا يقدم بعض الناس على التعدد لشهوة عارمة ، او رغبة في التفكك ، او الانتقام من زوجته الاولى وهو غير قادر على الاتفاق على البتين معا فتضيع الزوجتان مع اولادهما . لذا فللمنعة هذه الحالة باعتبارها سفها محضاً ، كما لها الحق في وضع الحجر على كل سفية بالحد عن تصرفاته (١) .

ولا يمانع اصحاب هذا الرأي في ان يكون لاهل الحل والعقد والشورى حق تنظيم هذا التعدد بالشكل الذي يحقق الغاية الاسلامية من تشريعه في حفظ المصالح المختلفة .

مناقشة الآراء :

يبدو ان خلال النقاش الذي اجراه كل من الاستاذ محمد ابو زهرة (٢) والدكتور مصطفى السباعي (٣) والدكتور عبدالناصر توفيق (٤) وغيرهم ، لرأي الشيخ محمد عبده حول تعدد الزوجات انما هو منصب على ما نقله السيد محمد رشيد رضا في تفسيره (٥) حول مساوىء تعدد الزوجات ،

(١) راجع : السباعي : المصدر السابق .

(٢) انظر : ابو زهرة : محاضرات في عقد الزواج وآثاره ص ١٣٦ - ١٣٨ .

(٣) راجع : الدكتور السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١٠٤ - ١٠٧ .

(٤) انظر : الدكتور عبدالناصر توفيق : دراسة في قضية تعدد الزوجات ص ١٦٩ - ١٧٢ .

(٥) راجع : محمد رشيد رضا : تفسير المنار ٤/ ٣٤٨ - ٣٥٠ .

وعدم تحقيقه المصلحة التي شرع من اجلها « دون فتاواه التي نشرها محمد رشيد رضا في مجلة المنار (١) والتي قال السيد محمد رشيد رضا في التقديم لها (٢) : «وجدت بين اوراق شيخنا الاستاذ الامام الفتاوى الآتية ، فاحييت نشرها لتصدي الحكومة المصرية لتقييد اباحة التعدد وكثرة الكلام فيه» لذلك قال ابو زهرة (٣) : ان التقييد الذي فكر فيه الشيخ محمد عبده يشبه المنع . وقال الدكتور السباعي (٤) : «ولم يفصح رحمه الله عما يراه بخصوص هذا التشريع : هل هو منع التعدد ؟ ام تقييده بقيود تقلل من وقوعه ومن اضراره ؟ ونحن لا نظن مطلقاً انه كان يرى منع التعدد - ولو انه في كلامه - ما يمكن ان يفهم منه ذلك لمن اراد ان يفهم» .

لكن المقتطفات الاخيرة التي نقلناها عن الشيخ محمد عبده في فتاواه ، وبالذات النص التالي منها : «واما جواز ابطال هذه العادة اي عادة تعدد الزوجات فلا ريب فيه ... ومتى غلب الفساد على النفوس وصار ممن المرجح الا يعدل الرجال في زوجاتهم جاز للحاكم او للعالم ان يمنع التعدد مطلقاً مراعاة للاغلب .

او كقوله ، بعد ذكر غلبة سوء معاملة الرجال لزوجاتهم : «ولهذا يجوز للحاكم وللقاتم على الشرع ان يمنع التعدد دفعا للفساد الغالب... الخ (٥) . وقد علق الدكتور محمد عمارة (٦) على صراحة القول المذكور : بالمنع من قبل الشيخ محمد عبده : «ثم يصل الرجل الى السؤال الحاسم : هل يجوز منع تعدد الزوجات ؟ ويجيب عليه بالجواب الحاسم : نعم .. الخ» .

(١) انظر : مجلة المنار ، الجزء الاول من المجلد (٢٨) الصادر في ٣/ مارس ١٩٢٧ ، ص

٢٩ - ٣٥ . الدكتور محمد عمارة : الأعمال الكاملة للامام محمد عبده ٩٠/٢ - ٩٥

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) راجع : السباعي « المصدر السابق ص ١٠٧ .

(٥) انظر : مجلة المنار « المصدر السابق .

(٦) انظر : محمد عمارة : الاسلام والمرأة ص ٣٥ - ٣٦ .

كل ذلك يدعوننا الى القول : بان الشيخ محمد عبده قد خالف نص القرآن والسنة النبوية وعمل الصحابة واجماع الامة الاسلامية الى عصره على اباحة التعدد . لذلك يكون قوله مردوداً باطلا . وحتى اذا سلمنا جدلاً بان تلك الاعذار التي التمسها له بعض الباحثين (١) من ان مصر في زمن الشيخ محمد عبده كانت مستعمرة انجليزية ساد فيها الجهل ، وضعفت التربية الدينية والخلقية ، وكان المجتمع المصري يعاني من الانتقاد الفكري الاستعماري المتخذ من تعدد الزوجات هدفاً ينال به من الاسلام ورسوله . — ولا سيما تلك المحاضرة التي القاها (اللورد كرومر) معتمد الدولة الانكليزية في مصر — (٢) صارفاً بذلك الجدل حول التعدد طاقات فكرية . كان اولى بها ان تناهض الاستعمار ، بالاضافة الى التقاليد المتأصلة التي خلفتها الممالك في عصره من منع النساء عن التعليم ، رغم مخالفة ذلك لتعاليم رسول الله صلى الله عليه وسلم واعتبار تلك المؤشرات مؤثراً في الشيخ محمد عبده لما ذهب اليه من القول : بتحويل حاكم المسلمين ، ان يمنع التعدد للزوجات في المجتمع الاسلامي ، ربما كانت هذه الاعذار سليمة ، ليقال بالتالي : ان الاحتلال الانكليزي لمصر ، قد انتهى ، وقد تقدمت المرأة في مجال التعليم الذي : يأمل منه احراز المرأة تقدماً كبيراً في التربية الدينية والخلقية حتى نخلص الى القول : بأن منطق الشيخ محمد عبده قابل لتغيير رأيه الان . بعد ان تغيرت ظروف المقال الذي قاله في التعدد .

كل هذه الاعذار كانت وجيهة ، لو كان الشيخ محمد عبده مكثفياً في وقته ببيان مساويء التعدد واضرارها على الاسرة والمجتمع حسبما نقله عنه تلميذه السيد محمد رشيد رضا (٣) او حسبما عبر عنه الاستاذ محمد

(١) راجع : الدكتور عبدالناصر توفيق العطار : دراسات في قضية تعدد الزوجات ص ١٦٩ - ١٧٠ .

(٢) انظر « مجلة المنار » المجلد العاشر ص ٢٢٥ . وتفسير المنار « ٣٥٨/٤ .

(٣) انظر : المصدر السابق « ٣٤٨/٤ - ٣٥٠ .

ابوزهرة(١)إن الشيخ محمد عبده فكر بتقييد التعدد بقيدي العدالة،والقدرة على الاتفاق قضائياً ، والذي قدمه من بعده تلاميذته على شكل مشروع في ستي ١٩٢٦ - و - ١٩٤٣ ، الى وزارة الشؤون الاجتماعية ولم يكتب للمشروع النجاح .

لكن الشيخ محمد عبده قد خالف التمرآن والسنة واعمال الرسول صلى الله عايه وسلم والصحابة واجماع المسلمين ، منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والى يوم مقالته الغربية المتمثلة في دعوى جواز الغاء التعدد ومنعه بحكم القانون من قبل حاكم المسلمين « كما نقلنا عنه النصوص الداعية الى ذلك سابقاً . لذا فان شرع الله احق واولى بالاتباع ، لاسيما وانه شريعة خالدة ، وقد جاءت لمختلف اجناس البشر وصنوفهم من ذوي الميول والشهوات المختلفة من سكان المناطق والقارات الحارة والباردة والمعتدلة .

وان المحاذير الاجتماعية التي قلما يخلو عنها تعدد الزوجات ، والتي احصاها الشيخ محمد عبده ومن والاه ، غير خافية على احد ، فنحن نعرفها ايضاً ، ونعرف مع هذا انتشار الزنا في البلاد المعرضة عن هذا المبدأ الاسلامي المحكم ، تفادياً عن تلك المحاذير ، فالتعدد الذي اباحه الاسلام لابد ان يسد فراغه الزنا « لان من يرى نفسه من الرجال في حاجة الى امرأة ثانية ، فهو يحصل عليها خلية ، ان لم يحصل عليها خلية . ومن درس مسألة تعدد الزوجات لينتهي الى منعه ، فليدرسها في المقارنة بين النكاح والسفاح ، ثم ليختر اهون الشرين (٢) .

وما ادعاه الشيخ محمد عبده :

(أ) من تحتم فقدان شرط العدالة ، وانه اذا وجد فبنسبة واحد من المليون . فما ادري من اين اتى بالتحتم المذكور ؟ وعلى اي احصاء اعتمد لافراز

(١) انظر « ابو زهرة » محاضرات في عقد الزواج وآثاره : ص١٣٦-١٣٨ .

(٢) راجع « مصطفى صبري : موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين : ٢٩٠/١

العادل عن غيره ، لانه كما هو المعلوم يوجد في كل زمان بر وفاجر ، وحتى اذا غلب الفساد على النفوس . فليس بتلك النسبة المذكورة ، لانها آية انعدام العدالة نهائيا ، وهي لا بد ان تبقى مادامت السماوات والارض ، نظرا لما وعد به الصادق الامين صلى الله عليه وسلم حينما قال (١) : « لاتزال طائفة من امتي ظاهرين حتى يأتيهم امر الله وهم ظاهرون » وفي رواية اخرى للحاكم (٢) : « لاتزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى تأتيهم الساعة » . ولا بد ان يكون الظاهر واضحا لم يخف على احد ، في ربوع العالم الاسلامي . (ب) اما ماورد في الفقرتين (ب - ج) من ظلم الرجال لزوجاتهم عند التعدد وتعدية ذلك الى اولاد الضرائر ، وما شابه ذلك من المساوىء فيبدو : ان الشيخ محمد عبده واتباعه يهملون محاسن التعدد ، في حين كان من واجبهـم التعرض الى جوانب التعدد الايجابي ، كما هو الشأن في موازنة خير الشيء بشره ، اذا كان له جانبا خير وشر ، ثم يصدرون حكمهم في الجانب الذي تظهر غلبته على الاخر . ولا يخفى ان رخصة تعدد الزوجات ماهي الا ضرورة تؤدي وظيفة صمّام الامان في مجالها « كضرورة الطلاق عند الاقتضاء وهي في الاسلام وقاية اجتماعية بحته يتقي بها اخطارا اكبر من مزاج الافراد ومن رغبات الزوجات والازواج (٣) .

(د) واذا كان للتعدد تلك المضار الكثيرة التي تنافي مصلحة الناس وخيرهم وانه لا بد من دفع الضرر « للحديث المذكور ، وقاعدة تقديم درء المفسد على جلب المصالح فلا بد ان نشير اولا الى ما للتعدد من فوائد كثيرة والتي منها : سد الثغرة التي يتسرّب منها انتشار الزنا والردائل والامراض التناسلية والاولاد غير الشرعيين ، والفاقة ، ثم الاستغلال للنساء من قبل ذوي الاهواء

(١) انظر : البخاري : ١٤٩/٨ . وسنن الترمذي : ٤٨٥/٤ . وسنن ابن ماجه : ٥/١ .

(٢) راجع : الحاكم : المستدرک على الصحيحين ٤٤٩/٤ . وسنن ابن تاجه : ١٣٠٣/٢ .

(٣) انظر « سيد قطب : السلام العالمي والاسلام » ص ٧٠ .

الخشيسة والمصالح المادية ، والناتج كل ذلك من زيادة النسبة العددية للنساء على الرجال في كل العالم ، وبالذات بعد الحروب والكوارث .

كما ومنها : حل لكثير من المشاكل العائلية . كإصابة الزوجة بالعقم وحب الرجل للنسل ، او إصابة الزوجة بمرض عضال ، او كقوة شهوة الرجل مقابل البرود الجنسي لزوجته ، فماذا يفعل في تلك الحالات ؟ اليس من حقه ان يعدد للوصول الى تلك المآرب المذكورة ، بالإضافة الى كون الزوجة الثانية او الثالثة او الرابعة ستحصل على فوائد مادية ومعنوية ، وحقوق وامتيازات التي لولا التعدد لما حصلت عليها « ومن القواعد المقررة : ان ماترجع خيره على شره ، وجب المصير اليه . وان الشر القليل بجانب الخير الكثير لا يعبأ به في مقام التشريع » (١) . ثم ان التوسع في معنى حديث « لا ضرر ولا ضرار » ليستدل به على تقديم المصلحة المرسلة على الكتاب والسنة والاجماع كسألة تعدد الزوجات (موضوعة البحث) التي نزل باباحتها القرآن . وقررتها السنة المطهرة ، وحصل عليها اجماع الامة الاسلامية ، فذلك مقولة لم يجزؤ عليها في السابق الا نجم الدين الطوفي الحنبلي (٢) ومن المعاصرين الشيخ محمد عبده وتلامذته « ويكفي القول ، فيما شذبه الطوفي : ان الشافعي ومن تابعه والحنفية ايضا يقولون : لاستنباط بالاستصلاح ، ومن استصلح فقد شرع كمن استحسن ، والاستصلاح كالاستحسان متابعة للهوى ، والذين قالوا بكون المصلحة طريقا شرعيا لاستنباط الحكم كالإمام مالك واحمد ومن تبعهما ، انما قالوا : بذلك فيما لانص فيه ولا اجماع (٣) .

(١) انظر : محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعية ص ٢٠٨ .

(٢) انظر : الطوفي : رسالة في رعاية المصلحة - المطبوعة ضمن كتاب : عبد الوهاب خلاف مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه ص ١٠٥ - ١٤٤ - ط ٣ - ١٩٧٢ دار القلم الكويت .

(٣) راجع : عبد الوهاب خلاف : المصدر السابق ص ٨٩ . وعلم اصول الفقه : ص ٨٥ والدكتور عبد الكريم زيدان « الوجيز في اصول الفقه ص ١٩٩ - ط ٤ - ١٩٧٠ مطبعة العاني - بغداد .

وان تعدد الزوجات منصوص عليه في الكتاب والسنة ، ومجمع عليه معروف في الدين بالضرورة ، لاجمال للقول فيه : بالمصلحة بتاتا .

واما الشيخ محمد عبده وحزبه (١) فيكفيها شاهدا لعدم الاعتماد برأيه والاخذ منه - ولا سيما في مسألة التعدد للزوجات واشباهها ، المعروف حكمها في الاسلام بالضرورة ، انه كان مجاملا للانجليز المحتلين في حينه لمصر ، المتقدين للعادات الاسلامية . وبالاخص التعدد المحرم عندهم قانونا ودينا باعتبارهم نصارى من جهة ، وفي اخرى كانوا يرون في التعدد تكثيرا لنسل المسلمين الذي يعتد في حد ذاته قوة تهدد مصالحهم . ولذلك شن اللورد كرومر (٢) هجوما شعواء على الاسلام والمسلمين « وجعل التعدد احد اسباب تأخرهم ، لذا رأى من الضرورة الغاءه وتحريمه قانونا . وهكذا يظهر عدم سلامة موقف الشيخ محمد عبده من التعدد وبطلان قوله : في منح الحق لولي امر المسلمين بابطال التعدد والغائه ، لان في ذلك تحريما لما احله الله ، وتحريفا لاحكامه ، والله سبحانه يقول (٣) : « ان الحكم الا لله » .

(٥) لانسلم بقياس تعدد الزوجات على الطلاق الثلاث ، في انه يحق لولي

-
- (١) اول من اطلق تسمية (حزب محمد عبده) علي قاسم امين صاحب كتابي (تحرير المرأة ١٨٩٩) (والمرأة الجديدة ١٩٠٠) واضرا به من تلامذة الشيخ هو (اللورد كرومر معتمد الدولة الانكليزية في مصر . وذلك في تقاريره المرفوعة الى البرلمان الانجليزي (لندن) في تقرير سنة ١٩٠٥ المقدم الى البرلمان الانجليزي في ابريل ١٩٠٦ الفقرة ٧ ص ١٥-١٦ . وكذلك تقرير سنة ١٩٠٦ المقدم الى البرلمان في ابريل ١٩٠٧ في الفقرة ٣ ص ٨ - وقد اوصى (كرومر) في هذه التقارير وفي كتابه *Modernegypt* بذلك الحزب خيرا . وعلق عل رجاله الاسال في رعاية المصالح الانجليزية عن طريق انشاء علاقات من الود والتفاهم بين الانجليز وبين المسلمين في مصر . انظر : الدكتور محمد محمد حسين « حصوننا مهددة من داخلها ص ١٣٧ - ١٣٨ ط ١ - ١٩٦٧ . - مكتبة المنار الاسلامية - الكويت ، والثقافة في الدوحة - قطر .
- (٢) انظر : مجلة المنار ، المجلد العاشر محرم سنة ١٩٠٧ ص ١١٤ / محمد رشيد رضا نقلا عن التقرير الاخير لجريدة المقطم عنه سنة ١٩٠٦ « ص ٢١٤ - ٢١٨ .
- (٣) سورة يوسف ، الاية : ٦٧ .

امر المسلمين الغاءه ، كما حق له الغاء تمضية الطلاق الثلاث بلفظ واحد ، فاعاده الى سابق عهده في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وخلافة ابي بكر وصدر خلافة عمر في اعتباره طلقة واحدة ، وذلك لعدة اسباب :

(أ) هناك فرق بين مسألة التعدد والطلاق الثلاث بلفظ واحد ، حيث ان التعدد ثبت بالقرآن وهو قطعي الدلالة والثبوت ، كما هو المعروف لدى المسلمين كافة ، في حين ان قول ابن عباس المذكور ظني الثبوت والدلالة . ناهيك عن كونه معدودا من الاحاديث المشككة (١) .

(ب) ثم لانقبل بما عزي الي سيدنا عمر من تحريم ماحل ، او تحليل ما حرم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر ، لان الشارع في الاسلام واحد ، هو الله الذي لا يتصور له الخطأ فيما بلغه بواسطة نبيه صلى الله عليه وسلم ، وهو ايضا معصوم من الخطأ بعنايته تعالى . واذا حدث نسخ او تخصيص لحكم آية ، فالرسول صلى الله عليه وسلم هو الذي يتولى البيان والتوضيح في حياته وعهده . اما ان تبقى المسألة غير معروفة في عهده صلى الله عليه وسلم وابي بكر الى ان يأتي عمر فيبين ويزيل اللبس فذلك مستحيل ، لان في ذلك تخطئة للرسول صلى الله عليه وسلم وهو باطل ، وكذلك لاجتماع الامة الاسلامية ، وقد ثبتت عصمتها عن الخطأ بقوله (٢) صلى الله عليه وسلم (لا تجتمع امتي على ضلالة) .

(ج) لم يختلف علماء الامة الاسلامية في حكم آية التعدد ومعانيها « حتى يحتاجوا الى التأويل والتماس الاجوبة المختلفة » مثلما اختلفوا في معنى حديث ابن عباس وتأويله « والذي قال فيه النووي (٣) : « فالاصح ان معناه انه كان في اول الامر اذا قال لها : انت طالق ، انت طالق ، انت طالق ، ولم ينو تأكيدا ولا استئنافا يحكم بوقوع طلقة لقله ارادتهم الاستئناف

(١) انظر : أننوي : شرح صحيح مسلم ٧٠/١٠ .

(٢) راجع سنن ابن ماجه : ١٣٠٣/٢ .

(٣) المصدر السابق : ٧١/١٠ .

بذلك « فحمل على الغالب الذي هو ارادة التأكيد ، فلما كان في زمن عمر ، وكثر استعمال الناس بهذه الصيغة . وغلب منهم ارادة الاستثناف بها . حملت عند الاطلاق على الثلاث عملا بالغالب السابق الى الفهم منها في ذلك العصر » . وهناك تأويلات وتفصيلات اخرى مدونة في الكتب الموسعة . اذاً اين الطلاق الثلاث بلفظ واحد ؟ ومانسب الى عمر بامضائه خلافا لما كان عليه العمل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وابي بكر وصدر خلافة عمر نفسه . ثم بأي حق قام ولي أمر المسلمين في مصر واقطار عربية اخرى بارجاع المسألة الى سابق عهدها المزعوم ؟ ومن اين استلهموا شرعية عملهم هذا ؟ حتى يقبل مثل ذلك القياس المذكور .

(و) ان الذي ذهب اليه الاستاذ عبد العزيز العلي القناعي (١) من التقسيمات والاحتمالات المذكورة حول النسبة العددية للنساء والرجال . ثم الاستشهاد بالآيات المذكورة لدعم وجهة نظر الشيخ محمد عبده ، حول الغاء التعدد او تقييده بالضرورة في منتهى التضييق ، كلام في غاية البعد عن الصواب وذلك لما يلي :

(أ) ليست الآية الاولى في سورة النساء « ياايها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة - الآية » بصدد الدقة في المقارنة العددية بين الرجال والنساء ، حتى يسلم القول : بأنها تشير الى ضرورة اكتفاء الرجل بالمرأة الواحدة . بل انها بصدد قدرة الخالق جل وعز حول بداية خلق الانسان وتكاثره الذي يملي عليه التقوى والامثال لذلك الخالق ، والحفاظ على تلك العلاقة بين الخالق والمخلوق من جهة ، وبين الانسان وذوي ارحامه من جهة اخرى .

(ب) واما آية : « وان خفتم الا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء . الآية » والربط بينها وبين الحالة التي يزيد فيها عدد النساء

(١) انظر « مجلة منبر الاسلام ص ٧٩ - ٨٣ ، العدد (١) السنة ١٩ في محرم سنة ١٣٨١ هـ

عن الرجال . لتسويغ القول : بالتعدد في حدود الضرورة ، فذلك مغالطة ما انزل الله بها من سلطان . وذلك لما ورد في الصحيحين (١) عن عروة بن الزبير انه سأل خالته عائشة عن هذه الآية فقالت : « يا ابن اختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها بشركتها في مالها ويعجبها مالها وجمالها ، فيريد ان يتزوجها من غير ان يقسط لها في صداقها ، فيعطيها مثلما يعطيها غيره ، فنهر ان ينكحوهن الا ان يقسطوا لهن ، ويبلغوا بهن اعلى سنتهن في الصداق ، وامروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن » .

ثم ان الآية بصدد تأسيس حكم شرعي جديد، وهو تحديد التعدد لغاية الاربع . (ج) واما آية « فان خفتم الاتعدلو فواحدة .. » والاستدلال بها على الحالة الثالثة ، والتي هي قلة عدد النساء عن الرجال للوصول الى ان العدالة الاجتماعية تحتم فيها الاكتفاء بالزوجة الواحدة ، فلا يخفى في ذلك من تحميل الآية الكريمة من المعنى مالا يسعها لفظها الكريم ، لانصاً ولا اشارة ، بل تدل الآية على عدم جواز التعدد فيما اذا عرف الرجل من نفسه عدم تمكنه من اقامة العدل بين الزوجين « او اكثر بدون ان يحق للقضاء التدخل في ذلك التقدير كما يقول به البعض .

وبالاضافة الى ان هذا الرأي (عبد العزيز القناعي) بدعة غريبة في تفسير الآيات القرآنية ، لم يقل بها الصحابة والمفسرون والعلماء الكرام . وما اقدمت عليه بعض الدول العربية من منع التعدد نهائياً، واعتباره ذنباً يعاقب عليه ، كتونس التي بلغ بقانونها الشعور بالنقص ، الى حد ادعاء الاوربية لها ، فقد كان جزاء تشريعها لذلك القانون ، ان حل الزنا محل التعدد ، ولا ينجو الذي يضبط ، وهو متعدد الزوجات بالشرع الاسلامي من العقاب الصارم ، الا اذا اقتنع القاضي بكون المرأة الثانية خدينة الرجل ، والعلاقة بينهما غير

(١) انظر : البخاري ١٧٦/٦ . ومسلم يشرح النووي ١٥٤/١٨ .

شرعية بفضل الادلة المصطنعة وتشفع الشفعاء لديه (١) .

واما ماذهب اليه المشرع العراقي من تقييد التعدد بقيد العدالة والقدرة على الاتفاق ووجود المصلحة ، واناطة التأكد من توافر تلك الشروط بالقاضي فانه رغم سهولة التحايل عليه في كثير من الحالات ، الا انه يخفف الحد الأدنى من المطلوب ، لكف الرجال عن استغلال حكم الله في التعدد استغلالا لامررله ، الاحرصهم على أن يكون شعورهم بالمتعة واللذة غالباً على سلوكهم وتصرفاتهم .

ولاغبار على مسلك القانون العراقي في هذا السبيل من حيث حرصه على أن يكون التعدد وسيلة خير وسبيل مصلحة ، علماً بأن العراق وله مصالح كثيرة اقتصادية وسياسية واجتماعية ، وربما ساهم التعدد المدروس والمنظم على تحقيقها ، نظراً لكثرة ثرواته ، وتميز دوره في منطقته .

وقد اعلن مدير البنك الدولي (٢) : « ان ثروات العراق تكفي لان يعيش فيها سبعون مليوناً في مستوى من العيش لا يقل عن امريكا - مع العلم انه قبل ذلك في وقت كان سكانها سبعة ملايين فقط » .

والماضي المجيد للزراعة في بلدنا زمن العباسيين - حينما كان سكانه اضعاف ما عليه الان - اصدق شاهد على ذلك . ثم لا يخفى على احد فائدة الكثافة السكانية ، فانها عدة الامة وغيارها للكوارث والحروب .

ولذا اطلق القانون المذكور حالتين من حالات التعدد : واستثناءهما من اذن القاضي : أ - اعادة المطلقة (٣) . ب - الزواج من امرأة ارملة (٤) .

(١) راجع : الدكتور احمد الكبيسي ، في كتابه : الاحوال الشخصية ٩٧/١ . وفلسفة نظام الاسرة في الاسلام ص ٨٧ . والدكتور رمزي نغناغ : تنظيم الاسلام للمجتمع ص ٧٠ . نقلاً عن الدكتور الكبيسي - المصدر السابق .

(٢) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ١١٢ .

(٣) انظر : قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٢ .

(٤) انظر : قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٨٩ لسنة ١٩٨٠ المنشور في الوقائع العراقية

٢٨٠٤ في ١/٢٤/١٩٨٠ . وراجع قانون الاحوال الشخصية ص ٢٦ - ٢٧ ، ٦٣ ط ٣ - ١٩٨٤ ، وزارة العدل - الاعلام القانوني - بغداد .

اما ما ادعاه الشيخ المدني . من نسبة التفسير الذي ذكره لاية التعدد الى نفسه (١) كمخرج للتحرج الذي كان يلاقه الاوصياء على اليتامى ، وصار به معنى الآية على زعمه : وان خفتم الانقسطوا في اليتامى ، اي في اموال اليتامى والزواج بهن ، فانكحوا ما طاب لكم من تلك اليتيمات مثني وثلاث ورباع ، فيكون التعدد على حد قوله : وليد الضرورة الخاصة بأوضاع ، اليتامى وانه لامانع في التعدد بغير اليتيمات عن طريق القياس عليهن ، اذا كانت هناك حالات ضرورية مشابهة .

يرد على الشيخ المدني من عدة وجوه

(أ) ان ماداعاه من الانفراد بتفسير كلمة « النساء » في آية التعدد « باليتيمات غير دقيق . فقد سبقه الى هذا التفسير (الجبائي) من كبار علماء المعتزلة ونقله اللوسى في تفسيره (٢) : قائلا : « وقد قيل في تفسير الآية الكريمة ان المراد من (النساء) اليتامى ايضاً ، وان المعنى (وان خفتم ان لانقسطوا) في اليتامى المرباة في حجبوركم (فانكحوا ما طاب لكم) من يتامى قراباتكم ، والى هذا ذهب الجبائي » .

وحتى اذا احسنا به الظن وقبلناه من باب توارد الخواطر على مورد واحد فهناك امور اخرى ترد تفسيره وتقييده بالضرورة .

(ب) ان هذا التفسير يجعل تركيب الآية القرآنية تركيباً لا يتفق مع الاساليب السليمة للكلام العربي ، وكان لابد من صياغة الحكم بصيغة اخرى كأن يقال : « وان خفتم الانقسطوا في اليتيمات فانكحوا ما طاب لكم منهن .. الخ وكلام الله منزّه عن هذه الركاقة (٣) .

(ج) لم ينقل هذا التفسير عن الرسول صلى الله عليه وسلم ولا صحابته

(١) راجع : محمد محمد المدني : المجتمع الاسلامي كما تنظمه سورة النساء ص ١٧١ - ١٨٥ .

(٢) انظر : اللوسى : روح المعاني ١٩٤/٤ .

(٣) راجع : الدكتور علي عبدالواحد وافي : المرأة في الاسلام ص ١٤٩ .

ولا تابعيهم بل الذي نقل عنهم : ان الاولياء كانوا يتخرجون عن الزواج باليتيمات اللاتي في حجورهم خشية اختلاط اموالهن بأموالهم . فيأثمون بذلك ، فانزل الله الآية ، مبيناً لهم المخرج من هذا التخرج بان قال : اذا خشيتم ذلك جّراء الزواج باليتيمات ، فليتزوجوا بغيرهن من النساء ، فهن كثيرات فاباح التعدد لهم لغاية الرابع ، والدليل على سلامة هذا التفسير للآية : ماورد في الصحاح (١) عن عروة بن الزبير : انه سأل خالته عائشة عن هذه الآية : فقالت : «يا ابن اختي هي اليتيمة تكون في حجر وليها تشاركه في ماله ، فيعجبه مالها وجمالها ، فيريد وليها ان يتزوجها بغير ان يقسط في صداقها ، فيعطيها مثل ما يعطيها غيره ، فنهوا ان ينكحوهن ، الا ان يقسطوا لهن ، ويبلغوا بهن اعلى سنتهن من الصداق ، وامروا ان ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن فقال عروة : قالت عائشة : ثم ان الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن ، فانزل الله عز وجل (٢) : ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن . وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن وترغبون ان تنكحوهن».

(د) واما اشتراط الضرورة لابطاح التعدد ، فانه لم يؤثر عن الرسول صلى الله عليه وسلم او الصحابة او التابعين التقيد بذلك ، رغم كونهم قد عددوا الزوجات ، وذلك لوجود مسائل حساسة تقتضي منهم التعدد . ويعدها اصحابها اسراراً لايسمح بانتشارها ، كوجود عيب بالزوجة يمنع زوجها ان يكون هو او زوجته موضع فحص وتحقيق «على ان تقييد التعدد على هذا الشكل او غيره يترتب عليه تدخل القضاء في حرية التعاقد واهدار الارادة الانسانية عند كل من الرجل والمرأة» (٣).

(١) راجع : صحيح مسلم بشرح النووي ١٨/١٥٤ وابخاري بشرح عمدة القاري للعيني

١٦٣/١٨ - ١٦٤ .

(٢) سورة النساء : الآية : ١٢٧

(٣) انظر : الدكتور احمد الكبيسي : احكام الاحوال الشخصية ٩٨/١ .

وحتى اذا سلمنا جدلاً: ان ذلك التدخل لدفع الظلم عن المرأة ، لكن كيف يتأكد ذلك للقاضي ؟ وربما تكون المرأة هي الظالمة فيحاول الرجل رفع الحيف عن نفسه بالتعدد ، فمن اين للقاضي علم ذلك؟ فمثل تلك الامور لاعلم لاحد بها سوى الزوجين ، وكرام الناس امانة على اسرار بيوتهم (١).

(هـ) ثم ان تفسير الآية على ما ذكره الشيخ المدني كمخرج لعدم التخرج في الاختلاط باليتيمات من قبل الاوصياء عليهن غير سليم ، وذلك لانه قد لا يكون للولي رغبة في اليتيمة ، اولا تكون هي الراغبة في الزواج به ، وقد لا تكون صالحة لزواجه بها لسبب ما ، او ربما لايجوز الجمع بينهما ، او احداهن وزوجته او ربما في حجره اكثر من اربع يتيمات (٢) فهل يزيد على الاربع ، كما يفهم جوازه حسب هذا التفسير . واذا كان هذا التفسير صالحا لحالة ما تخص اليتيمات فان الاف الحالات لا يصلح لها هذا التفسير ، ومن المستحيل ان ينزل الله حكماً لاجدوى من تطبيقه ، او غير صالح له كذلك المسائل المذكورة.

٢ - مناقشة ادلة الفريق الثاني :

(أ) ان دعوى التدرج المزعومة في مسيرة التعدد ظاهرة البطلان ، لان آتي «فانكحوا ما طاب لكم من النساء..» و«لن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء..» قد نزلتا ضمن سورة النساء مرة واحدة ، لما قالته عائشة : «ما نزلت سورة النساء الا وانا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم » تعني قد بني بها (٣). ومن المعلوم ان الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته قد استمروا في التعدد بصورة تصاعدية واكثر من قبل نزول الايات المتعلقة بالتعدد .

ثم ان آية التعدد فيها من الدلالة — مالا يخفى الا على جاهل او حاقد مغضض لعينه — على انها بصدد تأسيس حكم اسلامي جديد ، وهو تحديد اباحة التعدد في الاسلام لغاية الاربع ، وتقييدها بالعدالة المفوضة الى المعددين انفسهم دون

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر : الدكتور علي عبدالواحد وافي « المصدر السابق .

(٣) راجع : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ١/٥ .

غيرهم . وليس هناك شبه بين الآيتين المذكورتين والآيات الثلاث المتدرجة في النزول لتحريم الخمرة حتى يقاس عليها التعدد في التحريم.

(ب) ان دعوى المنافاة بين آية التعدد وبين الآية المفسرة للزواج : «ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة» (١). ابعد عن الصواب من دعوى التدرج . لان في ذلك تخطئة الباري عز وجل بالوقوع في التناقض ، وهو منزه عن ذلك. وقد نسق القرآن وابدع آياته «وانه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد» (٢). ثم ليست المودة بين الزوجين مايتظاهر به الذين تجردوا عن الحياء، من التشابك والمخاصرة والسير على الطرقات متشابكي الاصابع والعضدين امام الناس ، اولئك كالانعام بل هم اضل ، بل المودة عبارة عن التعاون والمعاشة بينهما تحت سقف الزوجية، فان لم يتحابا فليتحاببا كما قاله سيدنا عمر (٣).

واذا اراد اصحاب القول بالمنافاة بين الآيتين المذكورتين ، البحث عن النقص في الآيات القرآنية، فليبحثوا عنه في انفسهم، لان النقص من عندهم فقط.

(ج) ودعوى الظاهرة المؤقتة لزيادة نسبة الاناث عن الرجال. لاتبث ان تنتهي، قول: تكذبه الاحصاءات الدقيقة لمعظم دول العالم، فمنها مصر في سنة (١٩٦٠) على سبيل المثال: حيث كان عدد العانسات والارامل والمطلقات يزيد على مليونين وربع مليون انثى فوق السادسة عشرة ، رغم ان ذلك العام كان عاما للاحرب فيه ولا كوارث تذهب بالرجال وتستبقي النساء (٤).

(١) سورة الروم ، الآية ٢١ .

(٢) سورة فصلت ، الآية ٤١-٤٢

(٣) راجع : السيد محمد رشيد رضا : نداء للجنس اللطيف » ص

(٤) انظر : الدكتور عبدالناصر توفيق العطار : دراسات تعدد الزوجات ص ١٧١ .

لذلك فان المصلحة العامة تقتضي تشريعا عكسيا لاستيعاب تلك الزائدات فيسعدن بالزواج.

(د) ان ارجاع الزيادة في عدد النساء الى عزوف الكثير من الشباب عن الزواج بسبب غلاء المهور، وعدم وفرة العمل الكافي لهم ليحصلوا على الزواج الذي لا يتم لهم بدون المال ايضا غير صحيح.

نعم ان عزوف الشباب عن الزواج، اصبح ظاهرة خطيرة، ويأتي غلاء المهور من بين الاسباب المؤدية الى ذلك. لكن الزيادة من اصلها حقيقة ثابتة. يقول الدكتور مصطفى السباعي (١) : «قال لي طبيب : في دار للتوليد في هلسنكي (فنلندا) انه من بين كل اربعة اطفال او ثلاثة يولدون يكون واحد منهم ذكرا والباقي اناثا» .

ولا يخفى ان الحروب ومخاطر العمل والاسفار ومشاق الحياة، تدور رحاها على الذكور دون الاناث، وتقع الضحايا والاصابات بالدرجة الغالبة في صفوف الرجال . وان ما ادعاه الفريق المغالي من الكتاب المعاصرين حول حریم الذود بتراء تعالى : (٢) «ولن نستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا نمبلوا كل المبال فنزروها كالمعلقة وان تصلحوا وتمتقوا فان الله كان غفورا رحيماً» حسب الوجه المذكور لاستدلالهم واستنتاجهم، ماهو الا كلام زائف وفهم خاطيء اراد به اصحابه تطويع قواعد الاسلام للنظم الغربية، لارضاء اسيادهم، ولكن دون جدوى ، فقد قال تعالى (٣) محذرا: «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم، قل ان هدى الله هو الهدى» ووجه الخطأ والتحريف في دعواهم وعلل ذلك كما يلي: -

١ - ان هناك فرقاً في المراد بالعدل في الايتين، حيث ان العدل المطلوب في الآية الأولى: هو العدل المادي في مثل المسكن والقسم والمبيت واللباس

(١) راجع الدكتور الساعي : المرأة بين الفقه والقانون ص ٨١ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٢٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٢٠ .

والطعام وغير ذلك، وهذا مايسع الانسان ان يفعله ، لذا يفرض عليه القيام به في حال التعدد ديانة وقضاء.

في حين ان المراد بالعدل المنفي عدم استطاعته في الآية الثانية : هي العدل المعنوي « وذلك في ميل الطبع بالمحبة والجماع والحظ بالقلب . فوصف الله تعالى في الآية الثانية حالة البشر ، وانهم بحكم الخلقة لايملكون ميل قلوبهم الى بعض دون بعض ، ولهذا كان عليه السلام يقول : « اللهم ان هذه قسمتي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك » (١) وهكذا فان كل ما كان في شؤون الوجدانات والقلوب وتوابعها لايستطيع الانسان سبيلا الى السيطرة عليه (٢) .

(ب) ان ماذهب اليه هذا الفريق المتهور ، كان صحيحا لو قال تعالى : « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ولم يزد على ذلك ، ولكنه لما قال : « فلا تملوا كل الميل .. الخ . » علم ان المراد بغير المستطاع من العدل هو العدل الكامل الذي يحرص عليه اهل الدين والورع ، وهو ظاهر من قوله « ولو حرصتم » فبين الله للناس في هذه الآية : ماهو المراد من العدل ، وانه ليس هو الفرد الكامل الذي يعم اعمال القلوب والجوارح ، لان هذا غير مستطاع ولا يكلف الله نفساً الا وسعها (٣) .

(ج) لو كان المراد من قوله تعالى : « ولن تستطيعوا » منع التعدد ، كما زعم هؤلاء لما بقي لقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » اي معنى ، ولم يؤد الى اي غرض ، بل كان الاولى منع التعدد في اول ذكر له ، دون ان يباح ثم يعلق بشرط مستحيل التحقق ، لان هذا لغو في الكلام ، وعبث في التعبير ، يتجنبه اي عاقل بليغ ، فكيف

(١) انظر : القرطبي : الجامع لاحكام القرآن ٤٠٧/٥ . واسماعيل حقي البروسوي تفسير روح البيان ٢٩٧/٢ .

(٢) انظر : الدكتور علي وافي : المرأة في الاسلام ، ص ١٣٩ .

(٣) راجع : السيد محمد رشيد رضا : تفسير المنار ٤٤٩/٥ .

بكلام الله الذي هو النروة العليا من الفصاحة والبيان (١) .

(د) بل ان الآية الثانية على عكس مايزعم هولاء ، تدل على تخفيف للشرط وتيسير على الناس . وذلك لان الآية الاولى : «فان خفتن الاتعدلوا» قد فهم منها : ان العدل بين الزوجات واجب ، وتبادر الى النفوس : ان العدل ، باطلافه ينصرف الى معناه الكامل الذي هو المساواة في كل شيء : مايملك وما لا يملك . وتخرج بذلك المؤمنون ، لانطواء العدل حسب فهمهم على الالتزام بما لا يدخل تحت اختيارهم من الحب والميل القلبي ، فجاءت الآية الثانية ، لترفع الحرج المذكور ، الذي وقعوا فيه ، بسبب ذلك الفهم للآية الاولى « وكأنه قيل لهم : العدل المطلوب ليس هو ما تنصورتهم ، فضاقت صدوركم ، وبه تخرجتم من تعدد الزوجات ، الذي اباحه الله لكم ، ووسع به عليكم ، وانما هو الاتميلوا الى احدها من كل الميل فتدروا الاخرى ، كالمعلقة » (٢) .

وكان هذا البيان الالهي منتظراً من قبل المؤمنين لفهمهم وتخرجهم المذكورين بدليل ما ارشد اليه قوله تعالى (٣) : « ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن » حيث عدد اموراً كانت موضع استفتائهم وكان آخرها قوله تعالى :

«ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ... الآية » (٤) .

(هـ) ثم ان في الزعم تخطئة للرسول صلى الله عليه وسلم المبين للقرآن ، والذي قام بالتعدد في حياته ، وكذلك لصحابته في عهده « وامته الاسلامية من بعده عبر القرون الخالية ، الى عصر اصحاب هذا الزعم الباطل ، فهولاء :

اما اناس ضعفاء الشخصية والايمان ، قالوا : بهذا بدافع حسن النية «

ارضاء لمتقدي الاسلام ونبيه من الغربيين في مسألة التعدد « فلا يلتفت اليهم

(١) راجع : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون : ص ١٠٠ . والشيخ محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشرعية ص ٢٠١ . والدكتور علي وافي : المرأة في الاسلام ص ١٤١ .

(٢) انظر : محمود شلتوت : المصدر السابق .

(٣) سورة النساء : الآية : ١٢٧ .

(٤) المصدر السابق .

بغير السخط والانكار والاشمئزاز ، واما اناس كفرة او منافقون يتظاهرون بالاسلام ويخدعون المسلمين بزخارف القول واباطيله ، والتي لا يغيب ، كشفها عن فكر أي معلم واع لدينه . ولن يضير صرح الاسلام نطاح الاحمق بجداره ، فسيخرج مخه لاحالة . دون ان يتأثر به ذلك الجدار الذي اسس الله قواعده « وزين محمد صلى الله عليه وسلم مقفه وشرفاته ، ويحرسه ورثته الغيارى من علماء امته الى يوم الساعة باذن الله .

الترجيح :

يظهر من خلال عرض الآراء المختلفة وادلتها ومناقشتها : ان رأي الفريق الثالث المتمثل في ابقاء تعدد الزوجات مسموحاً به ، كما فهمه علماء الامة الاسلامية « وتوارثوه عصراً بعد عصر ، مقروناً باشتراط العدالة والقدرة على الاتفاق وتحقيق المصلحة « هو الحل السليم لكثير من المشاكل الاجتماعية فيما يخص العائلة الاسلامية ، والتي سبق التنويه عن بعض منها .

واما دعوى جواز الغاء التعدد « او تفسيره باحدى الرواسب الجاهلية وان الاسلام حاول متدرجاً الغاءه ، او محاولة اثبات الالغاء بادلة من القرآن ، او اقتصاره على الزواج باليتيمات بدافع الضرورة « وقياس الحالات المشابهة الاخرى الضرورية عليه « كل ذلك بعيد عن روح الاسلام وفهم وتطبيق الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين والامة الاسلامية من بعدهم لمبدأ التعدد « بل في تلك الدعاوي المذكورة تخطئة للرسول صلى الله عليه وسلم واجماع الامة الاسلامية بمن فيهم الصحابة ، ومحاولة جادة لتقويض احدى القواعد الاسلامية ، في سبيل ارضاء الغريبين الذين كانوا يوماً ما اسياد البلاد الاسلامية . فمثل تلك الافكار خليقة ان تقبر الى الابد باعتبارها من مخلفات الغزو الفكري والاستعماري لبلاد المسلمين ، بل على عكس تلك الدعاوي ، فان معظم بلاد المسلمين يشكو من قلة السكان لتعمير ارضها واستغلال ثرواتها الباطنية ، ثم ان التعدد لا يشكل اكثر من ١ ٪ حسب

احصاء عام ١٩٦٠ لبلد اسلامي كمصر (١) . واما دعوى تسبب التعدد للتشرد فقول كذبتة الارقام الدقيقة لاسباب التشرد (٢) .

لذا فان بعض البلاد الاسلامية بحاجة الى سن قوانين عكسية تشجع التعدد وتحفز القادرين عليه ، اذا كانت مصلحتها في ذلك ، مثل دول الخليج العربي كثيرة المال ، قليلة العدد من السكان . بل على الدول الاسلامية مساعدة المعددين كمنحهم دوراً سكنية ، او مخصصات اضافية لتلك الزوجات الاضافية في حدود الشرع الاسلامي ، وكذلك اولادهن باعتبارهم ثروة الامة وغيرها . خصوصاً وان المسلمين محاطون من جميع الجهات بامم وممل كافرة تفوقها عدداً وعدداً . ومن المعلوم ان لاسبيل للصمود والمقاومة الا بالاعداد الغفيرة . وما التعدد الاخير وسيلة . اباحة الاسلام في حدود معقولة لمواجهة مثل تلك الظروف والاحوال المشابهة .

(١) راجع : الدكتور عبدالناصر توفيق : المصدر السابق ص١٨٨ . و ٣٪ في الوقت الحاضر في مصر . انظر : محمد ابو الفتوح وجماعته (المحامون) : اوضاع المرأة في الاسلام (بحث مقدم الى المؤتمر الخامس عشر لاتحاد المحامين العرب - تونس ٢ - ١٩٨٤) .

(٢) انظر : الدكتور مصطفى السباعي : المرأة بين الفقه والقانون ص٩١ - ٩٢ .

المحتويات

الموضوع :	الصفحة
الأهداء	...
تمهيد	٩ - ١٢
منهج البحث	١٣ - ١٧
مقدمة في اوضاع المرأة لدى الشرائع	
والحضارات السابقة على الاسلام	١٩
١ - في الحضارة المصرية (الفراعنة) القديمة	١٩
٢ - المرأة عند السومريين	٢٠
٣ - المرأة في الحضارة البابلية	٢٠
٤ - المرأة في الحضارة الآشورية	٢١
٥ - المرأة عند الفرس	٢٢
٦ - المرأة في الحضارة الهندية	٢٢
٧ - المرأة في الصين	٢٣
٨ - المرأة في اليابان	٢٤
٩ - المرأة عند اليونان	٢٥
١٠ - المرأة في الحضارة الرومانية	٢٥
١١ - المرأة عند اليهود	٢٧
١٢ - المرأة عند المسيحيين	٢٩
١٣ - المرأة عند العرب	٣٢
الباب الأول - وجهة نظر الشريعة الاسلامية	
في قضايا المرأة العامة	٣٧
الفصل الأول - مجمل صفات المرأة	٣٩
المبحث الأول في صفات المرأة الفطرية	٤٠
الصفة الأولى : قدرتها	٤٠
الثانية : كفائتها	٤٢

الموضوع	الصفحة
٥ - القوامة	٧٦
المبحث الثاني : آثار انسانية المرأة ومساواتها بالرجل	٧٧
١ - الأهلية الدينية... ..	٧٨
٢ - الأهلية الاقتصادية	٧٩
٣ - الأهلية الاجتماعية	٨٠
٤ - الأهلية الاسرية	٨٢
المطلب الثاني : العمل (آفاقه ومحاسنه ومساوئه)... ..	٨٤
المطلب الثالث : حقها في اختيار الزوج وكفاءته	٩٠
الأول حق اختيار الزوج	٩١
اختلاف الفقهاء حول اجبار البنت على الزواج	٩٤
أدلة الفريق الأول	٩٤
أدلة الفريق الثاني	٩٥
المنافشة والترجيح	٩٧
الثاني : حق المرأة في كفاءة زوجها	٩٨
تعريف الكفاءة	٩٨
اختلاف الفقهاء حول اعتبار الكفاءة او عدم اعتبارها	٩٩
دليل الفريق الأول من القرآن	٩٩
دليل الفريق الاول من السنة القولية	١٠٠
دليل الفريق الأول من السنة الفعلية	١٠٠
أدلة الفريق الثاني	١٠٢
الأدلة النقلية	١٠٢
الأدلة العقلية	١٠٣
مناقشة أدلة القائلين باسقاط الكفاءة	١٠٤
مناقشة أدلة القائلين : بالكفاءة	١٠٦
الترجيح	١٠٨

الموضوع	الصفحة
فارق السن في الزواج	١٠٨
الفصل الثاني واجبات المرأة في الأسرة والمجتمع	١١١
المبحث الأول: واجبات المرأة الأسرية	١١٢
القرار في البيت - معناه في اللغة وفي الفكر الاسلامي	١١٢
غايات القرار في البيت	١١٤
طاعة الزوجة لزوجها	١١٦
القوامة الزوجية ومعناها	١١٦
حدود قوامة الرجل	١١٩
المبحث الثاني: واجبات المرأة المجتمعية	١٢٣
المطلب الأول: الحجاب (معناه وفلسفته في الاسلام)	١٢٣
توطئة:	١٢٣
١ - معنى الحجاب	١٢٥
٢ - حدود الحجاب في نظر الاسلام - وبيان الاختلاف في ذلك	١٢٦
أدلة الفريق الأول	١٢٧
أدلة الفريق الثاني	١٣٠
منشأ الخلاف	١٣٢
الترجيح والمناقشة	١٣٥
٣ - فلسفة الحجاب	١٣٦
المطلب الثاني - تعدد الزوجات	
(فلسفته ومدى التكريم فيه للمرأة ومدى خدمته للمجتمع)	١٤٢
١ - في الديانة اليهودية	١٤٢
٢ - في العراق القديم ٣ - عند الفرس ٤ - في الحضارة الهندية	١٤٣
٥ - التعدد في الصين ٦ - في مصر ٧ - في الديانة المسيحية	١٤٤
٨ - العرب قبل الاسلام	١٤٦
الاسلام وتعدد الزوجات	١٤٦

الموضوع	الصفحة
مقتضيات الضرورة الاجتماعية لتعدد الزوجات	١٤٨
التعديل الأخير لقانون الأحوال الشخصية في العراق	...
لحالتين فيما يخص التعدد للزوجات دليل على كونه من	...
مقتضيات الضرورة الاجتماعية والمصلحة العامة	١٥٢
الباب الثاني - الاتجاهات الفكرية الحديثة في قضايا المرأة المعاصرة	١٥٧
الفصل الأول - الجانب الاجتماعي للمرأة	١٥٩
المبحث الأول - التعليم النسوي	١٦٠
تزيف الدوائر المشبوهة في اتهام الاسلام بمعاداته لتعليم المرأة	١٦٢ ...
اختلاف المفكرين المحدثين حول الطريقة والمناهج الواجب	...
اتباعهما في تعليم النساء	١٦٣
الترجيح	١٦٧
المبحث الثاني - العمل العام الوظيفي	١٦٨
١ - بدايات اشتغال المرأة بالعمل العام	١٦٨ ...
٢ - رأي الداعين الى اشتغال المرأة بالعمل العام	١٦٩
٣ - رأي المانعين عن ذلك - والأدلة -	١٧٥، ١٧١
٤ - رأي المعتدلين في ذلك	١٧٥
٥ - الشروط التي وضعها هذا الفريق لجواز عمل المرأة	١٧٦
أدلة هذا الفريق	١٧٦
مناقشة ادلة الرأي الأول	١٧٩
مناقشة أدلة الرأي الثاني	١٨٤
الترجيح	١٨٥
المبحث الثاني - العمل العسكري للمرأة	١٨٧
اولا - رأي الفقهاء في قتال المرأة الفعلي	١٨٧
ثانياً - الجهد العسكري دون القتال	١٩٠
ثالثاً - أمان المرأة	١٩٣

الموضوع	الصفحة
أدلة الجمهور على جواز امانها	١٩٤
رأى ابن الماجشون وسحنون حول المنع وأدلتها	١٩٦ ، ١٩٥
الترجيح	١٩٦
رابعاً — المرأة والغنيمة	١٩٨
سرد الآراء المختلفة حول استحقاق المرأة	
للرضخ أو لسهم معين من الغنيمة	١٩٩
١ — أدلة الأوزاعي وابن حبيب على استحقاقها السهم...	١٩٩
٢ — أدلة الجمهور على استحقاقها الرضخ دون السهم..	٢٠٠
مناقشة الأوزاعي وابن حبيب	٢٠٢
مناقشة المالكية في قولهم عدم استحقاقها للإسهام أو الرضخ	٢٠٤
الترجيح	٢٠٤
المبحث الرابع : في الحجاب...	٢٠٦
تصنيف آراء المفكرين المعاصرين حوله	٢٠٦
رأي الفريق الأول — وأدلتها	٢١٠ — ٢٠٦
الفريق الثاني وذكر طريقته في الحديث عن الحجاب	٢١١
أدلة هذا الفريق	٢١٢
الفريق الثالث	٢١٦
أدلة هذا الفريق	٢١٨
مناقشة الفريق الأول في أدلته	٢٢٢
مناقشة أدلة الفريق الثاني	٢٢٧
الترجيح	٢٣١
الفصل الثاني — الجانب القانوني للمرأة	٢٣٣
المبحث الأول — سنّ الزواج وفارق السنّ	٢٣٤
تزويج الصغار	٢٣٤

الموضوع	الصفحة
اولاً - أدلة الجمهور في جواز تزويج الأب أو الجد الصغار	٢٣٥
ثانياً - رأي المانعين من ذلك	٢٣٧
أدلة المنع المطلق	٢٣٨
أدلة المنع المقيد	٢٣٩
أخذ بعض القوانين للأحوال الشخصية في بعض الدول	
العربية برأي المانعين	٢٤٠
المناقشة والترجيح	٢٤١
فارق السن بين الزوجين وذكر مساوئه	٢٤٢
أخذ القانون السوري والأردني بمبدأ تقارب الزوجين في العمر	٢٤٣
المبحث الثاني - تعدد الزوجات	٢٤٥
شذوذ المعتزلة عن اجماع الأمة	٢٤٥
اولاً : الرأي القائل بجواز التعدد في حالة الضرورة فقط	٢٤٧
أدلة الشيخ محمد عبده وانصاره على التقييد بالضرورة اقتناء بعض	
التشريعات للدول العربية لرأي الشيخ محمد عبده وانصاره	٢٥١
ثانياً - منع التعدد مطلقاً - أدلة هذا الفريق	٢٥٤
ثالثاً - الاباحة المطلقة	٢٥٧
أدلة هذا الفريق	٢٥٨
رأي الدكتور مصطفى السباعي في إمكان جعل القدرة على الأنفاق	
شرطاً قضائياً	٢٦٠
مناقشة الآراء	٢٦١
مناقشة أدلة الشيخ محمد عبده والتحقيق في أقواله المخالفة لنص	
القرآن وهدى الرسول والصحابة	٢٦١
الرد على الأستاذ عبدالعزيز على القناعي	٢٦٩
الرد على الشيخ محمد محمد المدني من عدة وجوه	٢٧٢
مناقشة أدلة الفريق الثاني	٢٧٤
الترجيح	٢٧٩

(هذا الكتاب)

يستهدف هذا الكتاب دفع الشبه والأباطيل التي نسبت الى الإسلام فيما يخص جانب المرأة وتزويجها . وأقنضي البحث أن يتكون من مقدمة وبابين وخاتمة .

تتناول المقدمة بيان طبيعة عمل الباحث والمنهج الذي اتبعه بينما تضمن الباب الأول بفصوله الثلاث عرض مبادئ الإسلام العامة وتصوره نحو خلق المرأة وأهليتها وحقوقها وواجباتها في الأسرة والمجتمع وأثارها فيها . وذلك بتوضيح إنسانية المرأة مساواتها مع الرجل في جميع مهام الحياة الدينية والدينية إلا بقدر ما يمليه الفرق التكويني والفيولوجي . وما يتبع ذلك من الفرق في بعض الحقوق والواجبات . كأسناد القوامة الى الرجل في الحياة الزوجية . وجعل الطلاق بيده . وحل تعدد الزوجات له . ومنحه الأثر في بعض المسائل أكثر من المرأة لحد الضعف . وعدم قبول شهادتها في الحوادث الخطيرة كالحدود والدماء ، أو القبول بها في غيرها مع بيان حقها في المسائل المهمة كالتعلم والعمل والزواج والطلاق ومفهوم الحجاب وحدوده وفلسفته .

في حين يستهدف الباب الثاني بفصوله الثلاث أيضاً عرض المسائل المذكورة وما شابها . لكنه من زاوية التفكير الحديث لعلماء الإسلام المعاصرين . ولا سيما إشغال المرأة بالسياسة كحقها في الانتخابات (ناعية ومنشعبة) ثم حقها في تولي الوظائف السياسية ، وبالذات التي تحمل طابع الولاية العامة كالقضاء والوزارة والخسبة (التفتيش والمتابعة في عصرنا) والرئاسة الكبرى وينتهي الكتاب بخاتمة تضم نتائج البحث .

رقم الأيداع في المكتبة الوطنية ببغداد ٨٤٦ لسنة ١٩٨٦

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



مطبعة دار الكتب للطباعة والنشر

بغداد - العراق

السعر « ديناران »